بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

وتحصيل العبارة والتجنيس والسلاسة وغيرها موقوف على أن يوقف كل أحد [illegible]

ما في ضميره والإخبار [illegible] بالمعلومات والمعقولات الضرورية وفي الكتابة [illegible]

قال أنه علمه تعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير [illegible]

الاحتياج إنما يتيسر إذا كان بينهم معاونة [illegible]

ما يحتاج إليه [illegible] ويختل أمر الاجتماع والمعاونة [illegible]

[illegible] الحيوانات العجم [illegible] علم التراكيب [illegible]

[illegible]

[illegible] باستحقاق [illegible]

[illegible] القرآن [illegible]

الخاص على العام [illegible]

خلق الإنسان علمه البيان [illegible] علم [illegible]

[illegible]

إشارة إلى [illegible] في الكشاف [illegible]

[illegible] الفصل [illegible]

الخطاب [illegible] الكلام [illegible]

فصل الخطاب [illegible] الكلام الملخص الذي [illegible] ولا يلتبس عليه [illegible]

فاصل [illegible] الخطاب الذي يفصل بين الحق [illegible] والصواب والخطأ

ثم [illegible] الأحكام [illegible]

[illegible] الأطراف [illegible]

[illegible] الأطهار [illegible] الأصحاب

[illegible] أما بعد [illegible] الحمد [illegible]

[illegible] المبتدأ [illegible] الشرط [illegible]

الشرط [illegible]

الأمر [illegible]

[illegible] من كان [illegible]

[illegible] سيبويه [illegible]

[illegible] الشرط [illegible]

[illegible] علم البلاغة [illegible]

وعلم [illegible] البديع [illegible] العلوم [illegible]

إلى [illegible] العلوم [illegible] جميع العلوم [illegible]

العلوم [illegible]

[illegible] العلوم [illegible]

[illegible] العلوم [illegible] إعجاز [illegible] القرآن

[illegible] العلوم [illegible] الكشف [illegible]

[illegible] البلاغة [illegible] الأسرار [illegible]

[illegible]

[illegible] العلوم [illegible]

المعلومات [illegible] العلوم [illegible]

[illegible] القرآن [illegible]

[illegible] الإعجاز [illegible] الكشف [illegible]

[illegible]

[illegible] العلوم [illegible]

[illegible]

[illegible] الإعجاز [illegible]

[illegible] الفصاحة والبلاغة [illegible]

[illegible] علم الأصول [illegible] الإعجاز [illegible]

[illegible] الإعجاز [illegible] العلم

[illegible] القرآن [illegible]

المقدمة التي الحضار المقصود فيها الفنون الثلاثة صار كثير منها معهودا فعرف بخلاف
المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة اليها فلم يكن لشهرتها معرفا فتكرارا وقال
مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة واخصار
علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما يتعلق بالكلام ومحصولها
ان تعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها والمقصد
ما خوذة مع مقدمة الجنس للجماعة المقدمة منها فقدم بعضها لتقدم بعض المقدمة العلم
لا يتوقف على سابقه كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة
في كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها واشتماع بها فيه سواء توقف عليها
ام لا والعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امر ان احترازا
في الشعر عنها الى تكلف اخذهما بيان توقف سائر العلوم الثلاثة على ما ذكر
فرهذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح فراجع المعاني والبيان والتشابه
ما وقع في بعض الكتب ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه
زعما منهم ان هذا هو المقدمة واعلم ان الفرق بين الفصاحة والبلاغة
انهما ان كانتا صفتين للمتكلم فالاولى راجعة الى الملكة والثانية الى القدرة عليها
فصح الاخبار بكل منهما عن الاخر وان كانتا صفتين للكلام فالاولى راجعة الى
اللفظ والثانية الى المعنى وقد يطلق كل منهما على الاخر مجازا
افصح بالحاء المهملة اي صرح وافصح بالعجمة اي تكلم بلسان فصيح
وعقده فصيح في النظم والكلام في كلام فصيح وشاعر فصيح والبلغ وهي غير
عن الوصول والانتهاء **يوصف بها** اي الكلام والمتكلم **الفصيح** يقال لمفرد
في كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلام بليغ وقوله فنظر فرا ما ان فعال بمعنى
انه وكثيرا ما يقدر ما فاعلا فيما كلفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا
وصف بها الاخير من لفظ او معنى **وصف الاول بها** واعلم انه لما كانت
الفصاحة عندهم في المكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة فرا ستقراء كلام
كثير الاستقراء على الفاظ العرب الموثوق بهم وجد عليها الاستقراء ان الالفاظ

لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه خشونة وتعقيدا ولغموضا
اولا ولنموكانا ما على ما ذكرنا وتغريبا ما لتاخير صفو القريحة عن سهل
التاخير لا لتطويل فيه ولا خشونة ولا تعقيد كما في القسم الثالث **اضف اليه ذلك**
اي المذكور من القواعد وغيرها **فوائد** اي اطلاعك **فعلى** اي على القوم **اي** على
الفوائد **ولا تراه** اي لم اقف في كلام احد من القوم على نحو ما ذكرت
ولا ان اشاء الله يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتتبع وان لم تقصد وبا
يعثر لم يتعرضوا لها تعاقبا ولا اتفاقا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد
اعجب فرجل يتفقهات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد **وبسببه**
تحصيل المفتاح **واما قول المصنف** لا يخفى تقديم المسند اليه ههنا وجه حسن اذ لا معنى
للتخصيص والتقوي في كلامه قصد حصول الواو والحال فانها تجلو الاسم **فضله** حالة
ان يتبع به اي بهذا المختصر **كالمفتاح** وهو المفتاح او القسم الثالث منه **انه**
امر الله **على ذلك** اي التبع **وبتيسيره** اي تيسيري وكافي الاسكان غيره ومعنى هذا
كان الانسب ان يقول والله اسال بتقديم المفعول **انعم الوكيل** عطفا على جملة
هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قولهم نعم العبد فيكون من عطف الجملة
على الجملة لا من عطف الخاص على العام **حسبي** اي كافي **وهو** اي الله
المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره فهو ثناء بنعم الرجل من عطف الجملة
على المفرد والاصح خلافه كما في قولهم قائم زيد وقاعد ابوه والاصل
وجعل الليل سكنا على ما ذكر بكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وبعد اداة
الشروع في المقصود وقيل تمام المختصر على مقدمة وثلاث فنون لان المذكور
فيما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا وهو المقدمة والاول ان
كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المنوي فهو الفن الثاني وان فهو ما يعرف به
وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه سبع ظاهر مدفع بالاستقراء وقيل به على
مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الثاني ان وقف عليه المقصود فمقدمة والا فمن تمة
والحق ان الخاتمة انما هي في الفن الثالث كما ينبئ عنه كلام الشارح ولما الخ الكلام في آخر

الحمد لله الذي رفع منار البلاغة على اعلام الفصاحة

بغرابة في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه غريبة كما شرط في فصاحة الكلام ان يكون
كل كلمة منه فصيحة فان هذا ازدراك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة
لكن يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح
بل كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا
كبيرا (والغرابة) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال (نحو)
تكاكأ في [illegible] لان [illegible] وبحث عن فرك [illegible] كما [illegible]
في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه فقال ما لكم تكاكأتم
علي تكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا كذا ذكره الجوهري في
الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال ابو علقمة [illegible]
البصرة [illegible] قوم [illegible] [illegible]
[illegible] فقال ما لكم تكاكأتم علي تكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم
دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية [illegible] لا [illegible] له وجه بعيد (نحو) مسرج
في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا (وفاحما) اي شعرا اسود
كالفحم (ومرسنا) اي انفا (مسرجا) اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء او مرسنا
[illegible] السيوف (او كالسراج في البريق) واللمعان وهذا اقرب من قولهم سرج الله وجهه
بالكرامة اي حسنه ونوّره [illegible] [illegible]
انهم لم يجروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا [illegible] في السراج حتى
انه [illegible] سرج الله وجهه [illegible] الغرابة [illegible]
[illegible] سرج الله وجهه حسنه وبهجه ثم [illegible] الغرابة [illegible]
[illegible] الاستعمال [illegible] قوم [illegible]
[illegible] والوحشية [illegible] الطبع [illegible]
[illegible] بالوحشية [illegible] الفصاحة [illegible]
[illegible] الغرابة [illegible] الفصاحة [illegible]
[illegible] الاصطلاح [illegible] الوحشي [illegible]

[illegible] الفصاحة [illegible] والوحشي [illegible]
غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب
لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل [illegible] واشمخر واقمطر [illegible] النظم
احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب
استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال
ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل [illegible]
[illegible] واشباه ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال
[illegible] كونه مخلا بالفصاحة [illegible] [illegible]
بالفصاحة [illegible] [illegible] [illegible]
بيانه (والمخالفة) ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع
لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما في حكمها كوجوب الاعلال
في نحو قام والادغام في نحو مد [illegible] علم التصريف واما نحو
ابى يأبى [illegible] واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ
[illegible] [illegible] الثابتة في اللغة [illegible] عن الواضع فهي في حكم المستثنى
فكانه قال [illegible] [illegible] الى [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] (نحو) الاجلل في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس
الاجل (قيل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراهة في السمع) بان تمج الكلمة
ويتبرأ من سماعها كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات
منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تكرهه (نحو الجرشى في قول ابي الطيب) مدح
سيف الدولة ابا الحسن علي (مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى) اي النفس (شريف
النسب) [illegible] مبارك [illegible] اسم امير المؤمنين علي [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

وهو ابرهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي ما شاء الله ابن اخت الملك ابو اسحق
ابو وليد ربيا بي ليس شيء فرانس حي يقاربه اي احد يشبهه في
الفضائل الا الملك اي رجل اعطي المال والملك اغر مثله ابو تمام اي ام
ذلك الملك ابو اي ابو ابرهيم الممدوح والجملة صفة ملكا سرا لما يأتي اخ الا
ابن اخته الذي هو هشام فوجه فصل بين المبدل والخبر اعني ابو تمام ابو خالد بن يزيد
الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه ما لا خير الذي هو
ابوه وتقديم المستثنى اعني ملكا على المستثنى منه اعني حي هو لهذا التقديم والا
فالمختار البدل فهذا التقديم شاذ الاستعمال لكن اوجب زيادة في التعقيد
قيل مثل مبتدأ وحي خبره وما غير عاطفة على اللغة الكثيرة وخبر بالعكس وبطلان التالي
لتقدم الخبر وكلا الوجهين يوجب فلقا في المعنى بظهر ما تأتي في قول ليس محاسنه
في الناس جمعا يقاربه او ليس حي يقاربه ما مثلا في الناس فالصحيح ان مثلا اسم
وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل مما مثلا فيه فصل بين البدل والمبدل منه واما
في الاشتمال فلا يكون ظاهر الا لانه لا يعلم المراد لخلو في الاشتمال انه بين مع الفهم
الاول المفهوم يجب اللغو الى ان المقصود وذلك الخلل كثير لا يزاد اللوازم
البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود
كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف سالت الله عمرا لي تحبها وتسكن
اي تطيب بالزوج هو الرواية الصحيحة البشر عليها كلام الشيخ بناء على ان الاستثناء
من النفي نفي لا اثبات فهم عباس ان الله سوغ له ان يحب محبوبته فجعل سبب الله سوغ وهو البكاء
غير لازم لفراق الاحبة في الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه بل البكاء
والضحك امران وسرني قال الكاشي البكاء الله هر وبار گريستن ما ضحكني الدهر
بمعنى اضحكني ولكن الاحقاف في الكناية يوجبه وام السلاني والوصال في الفرح
والسرور يجمعهما الخبر فان الاشتمال يوجد الخبر الى الكلي بالذوق حال ارادة
البكاء وبهر حالة الحزن على مقدار قوة الاحبة لا الى قصده الناشيء من السرور
الحاصل بملاقاة الاقصى فقط وهو اصله الاحبة وله الا يتبع ان يتم فراقه فعا

مطلب التعقيد المعنوي

لا ارانك عبك جامعة كما بي لا ابكي الله عينك وبي سنة جاد لا سطر قبله وناقة
جاد لا نبس بها كانها تتخلان تنبطر والنبر قال الحماسي الا ان عيالم تخد يوم
واسط عليك بجاري ومعها بجودة فان فصيل استطير الجمود اي عند البكاء في مطلق
خلو الغير في الدمع مجازا فرجاب استعمال التعقيد في المطلق ثم كثر عن المشبه
بكونه لازما لها عادة فلما بعد انا كني لصحة الكلام واستغنيه ولا يخرجه عن
التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل من بعد المسهو له الكلام الى
غير المعنوي ما كون الانتقال فيه في معناه الاول لا ان ظاهر جيد بل
الصحيح انه فيه حق اللفظ واما الكلام الذي ليس لمعنيان هو تركه
الى فقط عن درجة الاعتبار عند البلغا كما سنعرفه في بحث بلاغة الكلام وغير
البيت ان عادة الزمان والاخوان الايتان بتفاصيل المطلوب والجريان على عكس
المقصود اي الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن و
البكاء بعد هذا اطلب البعد والفراق يحصل القرب والوصال او اطلب الحزن
والبكاء يحصل الفرح والسرور بعد ان ثبت لك بتقدير ان عطفا على بعد
الدار وان رفعه كما هو الصواب فالمعنى ابكي والحزن الآن يحصل والتشغل
والسرور والفرح بالقرب والوصال وح لا دخل لتسبب الدمع في القلب
لكنه اكتب عليه ولازمه ملازمة الاعم المطلوب ليطلق الدمع ارادة مطلوبه فيأتي
بعد هذا هو المعنى المشهور فيما بين العوام ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعقيد وشاهد
عدم التعقيد في المعنى وقلة التصنع لكلام الحمدة من السلف والصحيح انه ان اراد
الفراق طلبا للتعقيد ونوطيئا عليه جبر كانه امر مطلوب والمعنى اني اليوم
اطلب تيسيا البعد والفراق واوطيئا على مقاساة الاحزان والاشواق و
الجزع عضيهما والحزن لاجلها حزنا بغيض الدمع من غير تسبب بكي على وصل
يوم وسرة لا يزول فان التصبر مشاح الفرح ومع كل عسر يسرا والكل بيانه
نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعليه افاضل شيراز في حاشيتهم قد ان كيد
على ما ذكره صاحب الكشاف فرجوعه عن ذلك فيما قالوا وغيره ذكي قيل فصاحة الكلام

مطلب الصواب والصحيح ان اراد بقصد الى قيل الصواب ان
الكلام كما يتصف بالتعقيد المعنوي ليس لفظيا بل يتصف بالتعقيد اللفظي
وينبغي بالحصر والى مثل هذا المعنى اشار
المتنبي حيث قال لعل الله رحيما يعين على
فيه ذلك والا اطلاع الا ما هذه ان سر
انك فاطيقه وانا فيها فان
كان متعلقا بالارجاء بقرينة كانيه او متعلقه
فالمعنى ما افاده عند العاقل والله اعلم ان
من الحكماء والمتكلمين بالحكم والحقايق
فالاسبب عارف دلايل الاعجاز وان
النظر فيها والمستطلعين
للمعاجد و
الغرائب
فالمهجور

خلوصها ذكر وفي نكرة النكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى ونكرته ان يكرر ذلك فوق
الواحد وتتابع الاضافات فكرة النكرار كقوله اي ابي الخطب وتسفيه رأي غمرة
بعد غمرة والغمرة ما يغمر كالماء والمراد الشدة وسبوح فعول من السبح
السبح وهو سرعة عدو الفرس وسبوح فيه للمذكر والمؤنث وارادوا بها فرسه
الجواد لانه ركبها كانها بحر يسبح الماء صفة سبوح منها حال من شواهد
عليها متعلق بها شواهد فاعل الظرف اعتمادها على الموصوف المضمر
كقولهم سبوح بعيرا ان لها في غيرها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات
مثل قوله ابن ابان ثابت جادت يداك جوخة الجبل الحمي فيه اضافات ثلاث
وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا ثابت الاجراع قصيرة للفزوة واضافة
جراع الى جوخة وهي معظم التمر واضافة جوخة الى الجبل وهي ارض ذات حجارة
والتسبيح بزمام ونحوه وناقة ذات زمام للراعي تمر وتسمع اي بخبث اراه واسمع قولك كذا
سعاد وتسمع صوتك فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قولك كذا
قال الفصيح وفيه نظر لان كلا من نكرة النكرار وتتابع الاضافات ان اخل
اللفظ بسببها التباس فقد حصل الاحتراز عنه بما ذكره والا فلا يخل بالفصاحة و
قد قال الشيخ عبد الكريم بن عبد الكريم بن عبد الكريم بن الكريم بن الكريم
بن الكريم قال الشيخ عبد القاهر غار الصاحب آباكي والاضافات المذاطفا
لا تحسن وذكر انها تستعمل في التهكم كقولهم يا غياث بن حرة بن غمارة
فرخاره ثم قال لا شك في ثقل ذلك الا كثر لكنه اذا سلم من الاشتراك ولم
يلتبس كقوله وخلت ثم دراس الدمن جاذر غاق وما نير الوجوه طلاح
وبه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله لعبيد بن الحارث بن شهاب
وما اوردوه الصفي في الايضاح في كلام الشيخ مشكل ما يجعل تتابع الاضافات
في الجر متبرئة لا يقع نظيرا في غير مضاف كما في البيت او غير متبرئة كما في قوله
وانه اورد الكلمة مثالا للكرة النكرار او تتابع الاضافات جميعا وانه اراد
بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لان في اشتراطه ذلك اراد بتتابع الاضافات

النكرة وكرة النكرار ما تنبه على ايراده كافي البيت والحديث سالم غير
هذا الاسم المعظم ان اوجبا ثقلا وتتابعه ذاك والا فلا مثلا مثل بهما
بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله مثل دأب قوم نوح وكقوله ذكر
رحمة ربك عبده وكقوله وتفرق ما سواها فالهما محمودان وتفويتها و
في التهكم هو فهم من مقوله الكيف وهم الفعل اي الكيف بانتهابه قارة لا
يقتصر قرنه على استلذاذه والتبجه والعرض مستعار بالمفهوم الذاتي العرض فيما
باعتبار عروضه والتبجه باعتبار حصوله والمراد بالقارة ان ثبته قر المحل فخرج
بالتبجه الاقوال الحركة والزمان والانفعال وبالتهكم والكم وما لا تهكم فيه
الاعراض النسبية وقولهم لذاته كقولهم لذة طعم الكيفيات المتعلقة للتذوق او التبجه
بواسطة اقتضاء تخيلها ذلك والاحسن ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف
تصوره على تصور غيره ولا يقتضي الغير وبالقارة خرج نحو اقتضاء او اتيان ثم الكيف
ان اختص بذوات الانفس كيفية نفسانية روحانية موضوعها
في ملكة او اسي حالا فالملكة كيفية راسخة قر النفس فقوله ملكا اشعار بان الفصاحة
في الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح عن غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى
فصيحا في الاصطلاح وقوله يقيد بها عالما التعبير عن المقصود حال اي معبرا بها
يسمى فصيحا حالة النطق وعدمه اي سواء كان في نطق بمقصوده بلفظ فصيح فيخرج ما في
الارتسام او النطق بقطعة كيف لا ملكة الا قدرة او قول غير لا خلق في نطق بمقصوده
فخرج الملكة اجيب بان تفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليخرج المفرد والمركب وذلك
لان اللفظ اللام للاستغراق اي بكل ما وقع عبر فصداق المتكلم اراده فلو قيل
بكلام فصيح لوجب في فصاحته المتكلم ان يقيد على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح
وهذا حرج لان في المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تكني عن الجبان
بجبان محلقة لترفع حسيسته فقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فعند
قال بلفظ فصيح خرج نحو كلام فصيح وقول بعضهم من كلام فصيح او لفظ بليغ سهو ظاهر
قال فلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراكات والجوهر ونحوها مما يتوقف عليه

الافادة ان فيل لكم ان سنده اسباب على شروط ولو سلم فالمراد السبب الغريب لا بد
السبب المحقق المناسب وعلى الجملة فما استظرفه من البلاغة الكلام مطابقته
لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص من كونه
ان يجتمع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا
كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتوكيد مقتضاه ومغرب مطابقته لان
الحال ان اقتضى ان يكون الكلام مؤكدا او ان اقتضى الاطلاق كان مطابقا
ان اكد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه او ان اقتضى ذكره او كرمي غيرذلك
من اشباه هذا الشكل على هذا فصاحة الكلام فان البلاغة تحقق
تحقق بعد تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة
والمقام مقتضى بالمفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام
باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه خصوصية ما وحالا باعتبار توهم كونه
زمانا له وايقاع المقام بعبارة اضافية الى المقتضى فيقال مقام الشكر ومقام الانكار
والحذف والاثبات والحال بعبارة اضافية الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن
وغير ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار
اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك والخلاف فيما يختلف مقتضيات
الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات
الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما يكون اعتبارا مناسبا للكلام والمقام فهو
احيانا يكون مخصصا باجزاء الجملة او بها جميعا فلا تخلو اما ان يكون
فيكون راجعا الى نفس الاسناد فالكون عاريا عن التاكيد او مؤكدا بمؤكد
تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه فالكون محذوفا او مذكورا معرفا
او غير معرف بنكرة او غيرها من التوابع او غير موصوف بمفرد او موصوفا الى
المسند اليه او غير مقصور او الى المسند فالكون مذكورا مع زيادة كونه مفردا فعلا
او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد بها متصلا
او منفصلا والتاكيد كمثل الخطاب اذا قصدتها او اما ان لم تكن فكالمسند اليه والاخبار
والاطلاق

على الوجوه المذكورة فربما يجيء احيانا بعض علم المعاني او المهندس
فحقوق مقام التنكير امر المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند
تعظيمه وكونه اما وافيا قصرا او ناقصا او مشروطا او معلولا او مقيدا بمتعلقه
او المسند او متعلقيهما بيانا من مقام ذكره وبيان مقام
حذفه والمعنى فحقوق مقام الكلام اي خلاف كل منها وانما فصل قوله
التنكير عما قبله لان باب عظيم الشان وقع الغلط في حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل
والوصل وانما ترجم باب الاحوال المختصة بكثير من جملة فصل قوله ومقام الايجاز
بيان مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بكيفية او جزئيا ولان باب
عظيم كثير المباحث وهذا شان رءوس المناحي اي في فوت مقام الايجاز وان الاطناب بقوله
والفعل قد يجيء الكلام مقام فان الفعل في الايجاز والاطناب لكونهما نسبتين
وامرات مختلفة ومقام كل بيان مقام الاخر وكذا حذف المسند اليه
فان مقام الاول بيان مقام الثاني فان الذكر مناسب في الاخبار بالتطيب و
الغلط الذي فيه خبرة بالاخبار العين وكان الاولى ان يذكر السبع البغي العطب لان
الذي كاشفة قوة للنفس معدة لان يكتسب بها الاراء وليس هذه القوة الذهن وجودة
نهيئة بالمعنى المار به عليها في الخبر الغلط والغباوة عدم الغلطة عما في شانه ان يكون
فيقابل البغي هو الغلط الكل يكون صاحبا اي مع كلمة اخرى صوت بها مقام ليس لها
مع ما شاركها تلك المصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بشرط فلا
يقترن اذا وجدت الشرط مقام ليس لمع الاخر وللكل اذا وجدت الشرط فلا يقترن
مقام ليس لمع المضارع وكذا الكلام الاسمي والمسند اليه مثلا كونه لمع المسند
المفرد اسما او كلاما صريحا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية
او الظرفية مقام اخر اذا المراد بالمناسبة ما يكون الكلام بحسبها وبما هو من حكمها وابلغ لمع
المسند الفعلي مقام ومع المتعلق مقام اخر فلكل من ذلك بحسبه ان يتصور هذه المقام
فجميع ما ذكر في التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغيرذلك اعتبارات مناسبة

قوله الا البطل قد يجرى على بطلان الحاصل على تقدير ان يكون
بعيد الاعتبار المناسب ومقتضى الحال اذا العموم من وجه و
بطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا او بطلان الخصوص
فالاحسن ما قيل قد يطلق على غير مقتضى الحال ايضا
اذا ورد على ما يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم
قيل ايضا على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الا
الكذب او عدم الصدق بين المقتضى والاعتبار المناسب
والخطب هين الاخاذ والمرجع وانت تعلم
ان المرجع قوله مقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب فتدبر وعد سبعة
له لا يستلزم وجود الاخاذ و
فالمرجع ليس مثل سبعة
الشريف ليس كما
الاخاذ وجود

وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقة الاعتبار المناسب والخطاء
امر الخطاء ثانية بعد بيانه اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار
الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا لحال التكلم او حيث يتبع تراكيب البلغاء
اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا
وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض اراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة
الى ما سبق فلا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن لذاته اعم من
كون العرض الخارج لان الكلام قد يرتفع بالجزئيات التي لفظية او معنوية لكنها
خارجة عن هذا البلاغة تقصر الحال هو الاعتبار المناسب للحال او المقام كما سيجيء
وغيره كما عدوه ويصح لفظ المفتاح وسيجيء لهذا زاد ذلك ليتحقق والتعليل فيه
تقصر الحال يدل على انه تفرع على ما تقدم ومنشأ له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم
ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة
المصدر تفيد الحصر كما في ضرب زيد في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع البلاغة
وبهر مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل مما سقد منا فيما مر ان ليس
ارتفاعه الى مطابقته للاعتبار المناسب وان ليس ارتفاعه الا مطابقته
لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا بطل
احد الحصرين او كلاهما وفي نظره هذا اشعر بتطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي سبقه
الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على
فالاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد تكرر في مواضع من كلامه ان ليس النظم
الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وتحفظ الرسوم
التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها وتراعي في كل باب ما يخصه وتحفظ
مثلا في الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد هو المنطلق
والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو ينطلق وكذا في الشرط والجزاء وكان يخرج
الخروج وان تخرج فرجت وان تخرج فانا خارج لي غرضك وكذا في الحال مثل جاء
زيد مسرعا او يسرع او هو يسرع او قد اسرع لي غرضك فتوخ
كل غرضك من هذه وغيرها مما يبنى له وينظم فراعاة الوجوه التي تشترك في معرفة

فكر مما يخصه في ذلك المعرض فتضع كلا منها في خاص معناه كما ان في كل
الحال والمقتضى الاستقبال وبان يخرج بيان لكون وجه ان لا يكون وما
فيما علم انه كان ينظر في كل التي ذكر فتوقف توضع الفصل في موضع الوصل
وفي الفصل توضع الواو وحرف الفاء او الفاء حيث لم يكن ذلك وتتوقف في التعريف
والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتضع
كل واحد من ذلك مكانه وتستعمل على ما ينبغي له ثم لتعلم هذه الامور انما كورة
من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ المفردة وحيث عبر
ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي توضع لها الكلام كجمع قوم بعضها
الى بعض واستغال بعضها مع بعض فرب تنكير شائع في نظم وهو في نظم
آخر في غاية البيان بل وهذه اللفظة نكرة في موضع آخر فيجب ان يكون هذا اشارة
قوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ كما مر حيث انه نعت وصف بل باعتبار افادتها
المعنى بعد العرض المسوق له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك بما مر من انها عبارة
عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم
مجردة عن اعتبار افادة المعنى عند التركيب لا تتصف بكونها مطابقة او غير مطابقة
ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحول الالفاظ والاغراض التي يصاغ لها الكلام
وكثيرا ما ينصب على الظرف لازم صفة الاحيان وبانتاكيد معنى الكثرة والعلم
ما يدل عليه ذكر في الكشاف في قوله تعالى ما تسكنون اي زمنا كثيرا في الاحيان
ليس في ذلك الوصف المذكور وهو مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحة الكلام
فصاحته ايضا كما يشير اليه فرعه هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ
ودلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل
عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظة والمعنى جميعا
سطر وحتى ان الطرق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك
ان الفصاحة وصفة الفاضل فكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه الدفع
ان الكلام هنا اريد به الفصاحة بمعنى البلاغة كما صرح به وحيث ان انها من صفات

الالفاظ اراد انها عوارض صفاتها اعتبارا افادتها المعنى عند التركيب وحيث تبقى ذلك
اراد انها ليست في صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة وغير اعتبار التركيب
وهو لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف وكانه لم يقتنع
بدلايل الاعجاز حتى الصنع ليتطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيما هو
ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها
الى نفس اللفظ وانما النزاع انها وصف في الكلام بدفع التناقض وفي الاعجاز
وعليه يطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع انه قرآن
الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ ليس لفظ فصيح ولا بين بغير فصيح وانما النزاع
في ان غثاثة هذه المقصيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على الكل الاخير
ويقول ان الكلام الذي يتأتى في النظر وتتبع مقاصد المعاني هو الذي يوصف اللفظ
على ما مضى ثم تحقيق ذلك المعنى دلالة اللفظ على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان
اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعنى الاول على ما مر تبعا في التعبير ثم
ترتب الالفاظ في النطق على حاسة وما اسم النظم والصور والخواص والمزايا
الكمالية ونحو ذلك وبحكم تقتضيها بان الفصاحة هي الاوصاف الراجعة الى المعاني
المقصيلة التي سبق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك
انما هي في الالفاظ المنطوق بها التي هي الاصوات والحروف وفي المعاني الثواني
التي هي الاغراض التي يريد المتكلم انشاءها او تنبيها فحيث يتبين انها من صفات الالفاظ
او المعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث يتبين ان كونها من صفاتها يريد بالالفاظ
المنطوق وبالمعاني المعاني الثواني التي هي مقصودة في النظر وسوى هذا بين على حسب
والعامة ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو صريح بهذا المراد اذ كان قال لما كانت
المعاني تتبع الالفاظ ولم يكن لترتب المعاني سبيل الا بترتب الالفاظ في النطق تجوزوا
عبروا عن ترتب المعاني بترتب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا
اللفظ بما يدل على التجوز لم يريدوا اللفظ المنطوق به بل معنى اللفظ الذي دل به على
المعنى الاول والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول التي هي

اعجاز الزيادات والكسوف والخصوصيات فجعلوا كالموضوع فيما بينهم ان يقولوا
اللفظ ونعني بذلك الصورة التي حدثت في المعنى والمعنى الى تحدث وقوله
صورة بمثل وجه ما يذكر يعقلون على ما ذكرنا فكان تبين الناس
عن الناس يكون بخصوصية توجد في ذات كل واحد من ذلك توجب تميز المعنى عن غيره
في نفس الامر فرق معنوي عن ذلك الفرق الذي قلنا للمعنى بعد الصورة غير صورته فزيد
وليس هذا في شيء عما نحن بصدد هو مشهور في كلامهم وكذلك قول الحافظ واما الشعر
صياغة وضرب من التصوير هذا بعد ما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان
الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة ومن فرد ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد
عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عارض من
فلم يعلموا ان معنى الفصاحة المرتب للفظة لاجل معنى مدخل في النطق عن اجل الطائف
تدرك بالفهم لعدم سلامته في اللغة والاعراب والخطأ في اللفظ فانا لا ننكر
ان يكون هذا في الحروف وسلامتها مما يوجب التفضيل ولكنه امر والاعجاز امر آخر
ان يكون الاعجاز به ويكون من الاصل والعمدة وهاهنا فهم غير السهل اذ لم يسبق قائل
قول معنى فصيح والجواب ان مراده ان المفضلة التي بها يستحق الالفاظ ان يوصف
بالفصاحة انما كونها في المعنى حتى ان اللفظة والفصاحة عبارة عن كون اللفظة على وصف
اذا كان عليه دل على المفضلة فمتى ان يوصف بها المعنى كان يوصف ان يوصف
بانه دال ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى ان يتهيأ للبلاغة كذا في الايضاح
وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في طلاقة الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجز
عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم
البلاغة كامل تام بهذين الامرين فمن احاط به لم يجز ان يراعيهما حتى
الى غاية فيأتي بكلام هو الطرف الاعلى من البلاغة ولو بعد ان اقصر سورة قلت
لا يعرف بهذا العلم الى ان يبلغ الى تفصيل ذلك الاعتبار شيئا واحدا الا اطلاع
على كيفية الاحوال وكميتها ورعاية الاعتبارات حسب المقامات فاذا اجتمع
في مكان الالفاظ بهذا العلم غير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثيرا ما تجد بهذه

مطلب حد الاعجاز
١٤

القدرة على تأليف كلام بليغ فضلا عن هو فوق الطرف الاعلى وما يقرب منه

ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من مراتب العقد ولا جعله حدا في الطرف الاعلى والذي يليق بمنصب البلاغة اذا امكنت ان يوجد ولكن نحن لا نسلم امكانه او وقوعه كما لا يخفى فالمراد ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وكلام غير البشر وما يقرب منه دون حد الاعجاز وكلام البشر فما نزل عن حد لا يمكن للبشر ان يعارضه وان امكن حده لا يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب منه نهاية النقصان وكلاهما اعجاز على ما لا يخفى فتأمل

فتلخص لا يتوهم من الخط مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو وغير منظور فيه كونه كلام البشر او غيره واما انا فلا ندعي الفساد على ما ذكرناه هو ان حد الاعجاز يعرف من حد البلاغة وقد عرفت ما فيه وقد يجاب بان الاعجاز هنا مضاف للبيان لوجوده قول صاحب الكشاف في قوله لوجوه واوجه خلافا كثيرا اي لكان الكثرة مختلفة فتفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه باعجاز حد البلاغة وبعضه عاجزا عنه بكثير معارضته وهذا كما ترى

والتحقيق ان قولهم ما يقرب منه عطف على هو اي فوق الطرف الاعلى او ما يقرب منه فهو عائد الى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة فما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الواقع فما في الشرح من ان البلاغة تزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا فسره شراحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الكل بحيث يسقط كل امتناع معارضته وفي نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز واسفل وهو اي طرف البلاغة اذا غير الكلام عن اداء ما وضع له اي لكل ما يراد به اي كلي منه بمراتبه

اولى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء صوت الحيوانات يصدر عن مجانينها بحسب ما يتفق من غير اعتبار للمطابقة والخواص الزائدة على اصل المراد

وجهها اي من الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد عن الاخلال بالفصاحة وجها اي طائفة من الكلام

وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة فوق الكلام حسنا بعد ان تهذب لسان

للعلم بالبديع وفي اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة وانما تتبعها الاعتبار بان هذه الوجوه انما تجد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة للبلاغة الكلام حري المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم بليغا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل يجوز ان يوصف الكلام خاصة والبلاغة بالكمال

ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم شروع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة فيما تعلق بالمعاني والبيان والبديع من قواعد الكتاب في التحول التنبيه وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستدركة للفصاحة وجعلهما وجهين في المعاني والبيان لان اللغة والنحو والصرف غير علم ما تقدم اما ان الفصاحة محوذة في تعريف البلاغة على ما سبق فغير مسلم

ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة محوذة في تعريف البلاغة على ما سبق غير عكس اي كل فصيح وهو ظاهر وانما ان البلاغة في الكلام وصفها وهو واجب ان تكمل حتى يكمل حصولها كما لو امر بتصديق او تكذيب للمطابق الحكم للواقع ولا طابق اي ما به يتحققان وتحصلان الى الاخر اي الخطأ في احد المعنيين المراد والا كرتجا اي الغير المراد بالكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر في تعريف البلاغة واما لم تجا اي لم يرد الكلام الفصيح غير بليغ واما لم تجا اي لم يرد الكلام المتكلم لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون الفصيح بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة وهذا على تميز الكلام الفصيح عن غيره تميز الكلمات الفصيحة عن غيرها فتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالملكة الخاصة لها والغرض منها فصل لها وجه قلت لما لم يكن فساد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف اول

المعنى الثاني ان التعريف مركون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ فراد المقصود تميز الكلام الفصيح عن غيره وفساده واضح وكذا ان اريد بها بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم يجذب الامرين او توقف عليهما ولم يعلم انتهاء عرض منهما وغاية لهما الى الحق جزما فلا يصل ان البلاغة مرجع لكن هذين الامرين ولا قدرة عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر تحصيل وكتب في علوم متعددة بعد سلامة

فوله وما قدر به الى آخره اشارة الى ان الاعجاز اي الطرف الاعلى وما يقرب منه هو الاعجاز بان لا يعجز البشر عن الاتيان بمثله ولكن يعجز مقدار اقصر سورة من القرآن

فوله ولا يخفى ان هذا الخ اشارة الى ان الاعجاز اي الطرف الاعلى وما يقرب منه هو الاعجاز بان لا يعجز البشر عن الاتيان بمثله ولكن يعجز مقدار اقصر سورة من القرآن

فوله وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى

فوله وهذا هو الواقع اي ان الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه

فوله وهو اي الطرف الاعلى وما يقرب منه

فوله وكذا ان اريد بها بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم يجذب الامرين او توقف عليهما ولم يعلم انتهاء عرض منهما وغاية لهما الى الحق جزما فلا يصل ان البلاغة مرجع لكن هذين الامرين ولا قدرة عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر تحصيل وكتب في علوم متعددة بعد سلامة

الحسن فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لانها محرد علم المعانى والبيان واما الحسن
وان الى تمييز الفصيح من غيره بعسر معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه
مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره اى معرفة ان هذا سالم من الغرابة لان
ذلك لتجز غرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال
بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين بعلم اللغة اذ به يعرف ان غريبا كذا
ومستهجنا غرابة بخلاف اضدادهم وكذا الترجيح لان من تتبع الكلام الشائع واحاط بمعانى
المفردات امكنه علم ان عاريا مما يقتضى تغيرا ويخرج منه غير سالم من الغرابة
اذ بصدد ما تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين بعلم التصريف اذ
به يعرف ان الاجل مخالف للقياس لان الاصل وقس على هذا البواقى فالفصيح ان
تمييز الفصيح عن غيره من يتبين اى يوضح بعلم اللغة كالغرابة اعنى السالم من الغرابة
عن غيره واما قال من اللغة لكونه معروفا او وضع على التصريف كما لا يخفى لضعف الوصف
والتعقيد اللفظى او يدرك بالحس كالتنافر او به يدرك ان متنافرا ومتنافرا من قبيل
هكذا شاع فى الكلمات وهو اى ما يتبين بهذه العلوم او يدرك بالحس بعد التعقيد
المعنوى اذ لا يدرك بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى عن غيره
والغرض من هذا الكلام تعيين ما يتبين بهذه العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز
بها عما يحترز عنه بعلم ان لم يتبين لنا ما يحترز به البلاغة الا الاحتراز
عن الخطا فى التادية وتمييز السالم عن التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فى الحاجة
الى علم به يحترز عن الخطا فى التادية وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة وضعوا
لذلك علمى المعانى والبيان ويجوز ان يكون مرادهما علم البلاغة لكان مزيدا اختصاص لهما بها
وعلى هذا اشار بقوله وما يحترز عن الاول يعنى الخطا فى التادية علم المعانى فالمراد
بالاول اول الامرين اللذين يحترز عن الاحتراز عنهما واما الاول الذى هو تمييز الفصيح
الثانى الذى هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطا لا نفس الخطا
وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان فحصران علم البلاغة منحصر فى علمى المعانى والبيان

ان

وان كانت البلاغة ترجع الى تمييز ما ذكر فما وجه ايثاره عليك بان تعرف بهذه العلوم
كما ذكر فى الايضاح ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر وضعوا علم
البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر
فى علم البلاغة ونوابعها لم يكن مقصودا فى المتون الشروح كثير من الناس يسمى
المجموع علم البيان وبعضهم يسمى الاول علم المعانى والاخر من البيان والبديع علم
البيان والثالث علم البديع ولا مشاحة فى امثال هذه الاصطلاحات

واما قدمه على البيان لكونه بسيطا لتركب المقصود من المركب لان البيان علم يعرف
به ايراد المعنى الواحد فى تراكيب مختلفة بعضها بالنسبة الى بعض بالوضوح والخفاء
زيادة واعتبارا لتتبع علم المعانى والمقصود منه على المركب طبعا وقيل التقدم
فى مقاصد العلم انما يجب بالنسبة الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون السالك
على بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تقتضيها جهة وحدة باعتبارها تلك
علما واحدا المقصود بالذات وبين مرجعا ان تحصيل كثرة تقتضيها جهة وحدة يعلم
ان يعرف قبل تلك الجهة ليسهل الخوض فيها ويتضح ولا يضيع وقتا لا يعنيه فقال وهو علم
التى يمكن بها تحصيل ادراكات جزئية وفى لها بالمقصود ايضا بيان ذلك ان
واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل
من ادراكها ومارستها قوة بها يتمكن من استحضار ما والاتيان بما ينبغى
منها على ما ينبغى وهى العلم له اقاموا جهة تشبيه بين العلم والكيوة كونها جهتين
ادراك الاجزئى اذا قيل فلان يعلم النحو لا يريد ان جميع مسائله حاضرة
فى ذهنه بل ان له حالة بسيطة اجمالية يتمكن بها من استحضار ما يحتاج
منها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانها كثيرا ما تطلق
عليها ثم المعرفة التى للادراك الجزئى البسيط والعلم للمركب
ولهذا اذا عرف الشئ بانه معرفة ما هيته او كنهه او حقيقته
او لوازمه الخاصة لم يرد واحد منها ان ادراك المسبوق بالعدم
غير ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد عن هذين الاعتبارين ولهذا اذا قيل الله يعلم

الحال والاقتصر الحال عند التحقيق كلام موكد وكلام منكر فيه اسناد ابدا وحذف
وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده
المتكلم يكون مرخرجا تلك الكلام والتصديق الذي هو علة مصدق الكلام على الجزئيات
مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام موكد وعلى زيد قائم انه كلام منكر فيه
المسند اليه وعلى فوق الجبل والله انه كلام حذف فيه المسند اليه فمعلوم ان تلك
الاحوال هي التي بها تحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال والتحقيق
فافهم واحوال الاسناد بعض احوال اللفظ العربية باعتبار ان كون الجملة مؤكدة
او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ العربية بالمجرة اصطلاح لان
هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربية لا لغيرها وانما عدل عن تعريف
صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام فرارا من قوله
ما يتصل بها من الاستحسان وغيره لتخرج به الوجوه التي لا توقف عليها على المعاني
مما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان اتتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا
يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه فسر تراكيب الكلام فقال
واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عن فصيح تميز وعرف وهي
تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ وجه منع متوقفة على معرفة البلاغة
وقد عرفها فكان تعريفه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم غاية ما يمكن من الافهام
بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية عليها وجهها
فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور
وان اراد غيرها فلم يبينه وجب عليه الاول بانه اراد بما يتتبع المعرفة كما صرح
به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم شهادة على انه معرفة حاصلة عن تتبع تراكيب
البلغاء حتى ان معرفة الوجوه تلك التراكيب لا تنسى عند البلغاء ومعرفة
الاذواق مستحيلة بالمجاز وعلى انا بعد تسليم دلالة الكلام السكاكي على ان المراد
بتراكيب البلغاء بالمراد بها تراكيب الموصوفة بالبلاغة ومعرفتها لا توقف
على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور ان يعرف عرف الناس ان مرقيس

عالم ولا شيء عارف والمصنف جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فعال يوقف
على احوال اللفظ العربية ومن علم فكذا فان هو علم يستفاد منه ادراكات متجزئة
موقوف كل فرد فرد منه على جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى انه يوقف بوجه ما
ان يعرف بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود كل انما يتحقق
بتدفع ما قيل ان اريد بمعرفة الجميع فجميع لانها غير متناهية او البعض الغير المعين
فهو معروف بالمجهول والمعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد بكل فلا نسلم
هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فكون خاصا لكل من عرف مسئلة منه والمراد
باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقدم والتاخير والحذف والذكر
عروضا ووصفا لان احوال بقوله التي بها يطابق اللفظ يعني الحال خرج
الاحوال التي ليست هذه الصفة كالاعلال والادغام والترفيع والنصب
وما اشبه ذلك فانها ليست من اصل المعنى وكذا التخصيص
والتنصيص ونحوهما مما يكون بعد مطابقة الكلام لمقتضى الحال او على ما
علم يوقف به هذه الاحوال مرجع اليها لفظ مقتضى الحال اذ لولا
اعتبار هذه الخصوصية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان
يقصر تعريف الذكر والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا
خرج علم البيان لان هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا
او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ وبها يطابق الحال لكنها ليست مما في علم
البيان من حيث انها تطابق بها لفظ مقتضى الحال وليس فيه ان الحال الغلاني
يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية بل ذلك فانما يقال اذا كان احوال اللفظ
هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك فانما يقال اذا كان احوال اللفظ
مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحال ايراد المعنى
او الحذف الى غير ذلك فليتامل فان الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
وليس مقتضى الحال ان يكون الاحوال بعينها فلذا نجد في قولنا ان مقتضى
الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى

هذه الاحوال لا مزيد عوض وكرة ابكاث ولعدة وظرف وهو الحصر او
بابا خاصا وكذا ان احوال الجزء له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو
الفصل والوصل فجعل بابا برأسه واما فهو في احوال الجزء له اكمل فجعل احوال
القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص موجودا ولا جزءا
بل يجري فيهما وكان اكثر وشيوع وتعاريع كثيرة جعل بابا تعاقبه من بعده كلها مما
يشترك فيها الجزء والانشاء ولما كان هذا الكلام احق بان يجعل
الانشاء بابا ثانيا فاخره في ثمانية ابواب **تنبيه** وسم هذا الفن بالتنبيه
لانه قد سبق منه ذكر تمام قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون
للنسبة خارج في حد ذاته تطابقها او لا تطابقه فالخبر على هذا الفن الكلام
المخبر به كما قرر لهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يعبر الاخبار
كما قولهم الصدق هو الخبر المشروط بما هو بدليل تحديد بعض ولا دورة التعريف
على الاختصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون
بالاختصار في تعيين ما قد وجب بحسب ما ذكروا المصرح بقوله **صدق الخبر مطابقته**
امر مطابقة حكم فان جموع الصدق والكذب في الحكم اولا وما ذهب الى
الخبر ما يأتي والمسلم **للواقع** وهو الخارج اذ يكون لنسبة الكلام الخبري **وكذبه**
عدم امر عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة
بين شيئين اما بان يثبت بان هذا ذاك او ينفي بان هذا ليس ذاك فوقع قطع النظر
عما في الذهن اي عن النسبة لا بد وان يكون فيها نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يعبر
هذا ذاك او لم يعبر فطابقته هذه النسبة اي حاصل في الذهن المعبر عنه بالكلام لتلك
النسبة الواقعة اي خارجة بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى
مطابقة الكلام للواقع والخارج ولما قد تعرض الامر فاذا قلت بيع واردت
به الاخبار بحصول بيع فلا شك في وقوع بيع خارج حاصل بعبر هذا اللفظ المقصود
مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائية فانه لا خارج له يقصد مطابقته
بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يتدرج فرذلك

ان النسبة هي الامور الاعتبارية دون الخارجة للفرق الظاهر بين قولنا القيام
حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام لزيد امر متحقق موجود في الخارج فانا لو
قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل لزيد وهذا معنى وجود النسبة
الخارجية وقيل فاعل القيام ومرتبا بوصف الخبر **مطابقة الصدق** ولو كان
ذلك الاعتقاد **خطأ** فمطابق للواقع **وكذبه** الخبر عدمها اي عدم المطابقة
للاعتقاد والخبر ولو كان خطأ فقول الغير انسانا متعقدا ذلك صدق
وقوله انسانا وقائم متعقد ذلك كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل
للعطف اي ولو لم يكن خطأ ولو خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم
او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل الشك والاعتقاد المشهور و
هو جازم يقبل الطرف وهو الحكم بأحد طرفي الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد
والمظنون صادق والموهوم كاذب لان الحكم خلاف الطرف الراجح واما
المشكوك فلا يحتمل فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد
فيهما وغير ترجح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وقيل الواسطة اللهم الا ان
يقال او اشتغى الاعتقاد لتحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لان الشك
ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا قصد بل هو مجرد تصور
كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا قصد بالشك بمعنى انه لم
يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه
اذا التفت بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة
بل اذا تبين ان زيدا العين في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر
وتمسك النظام **بدليل** قولهم اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه سبحانه عليهم بانهم
كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق
عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا **ورد** بمنع الاستدلال بان المعنى
لكاذبون انتهاء او عدم علمهم المطابقة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد

باعتبار بعض جزئياته كما وكيفا وهو ان شهادتهم هذه مع تصميمهم الغلظ وخلوص الاعتقاد
بشهادة ان والام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم اخبروا
الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل ان الخبر راجع الى قولهم انك لرسوله
انه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لم نر انه خبر عن اسناد او الغير انهم كاذبون
في تسميتها بذلك هذا الاخبار الكاذبة عن الواقعة سماه الواقعة شهادة
مشروطة بالتسمية وفيه نظر لان مثل هذا يكون علة لاطلاق اللفظ لا لكذبه
لان شرط الشيء ليس جزءا من الاخبار ولو سلم فشرط الواقعة غير مطلق الشهادة
فتسمية حاصل الجواب مع كون الكذب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مسندا
بهذين الوجهين الجواب على التقدير التسليم بما ان راد بقوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون الشهادة بمعنى الحلف كما قيل لكن لا في الواقع بل في زعمهم
الفاسد واعتقادهم ان القائل لهم انك لرسول الله كذلك لانهم لا يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا
عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة وفيه نظر لانا نمنع ان مجرد
كون الصدق والكذب باعتبار نسبة الخبر الى مخبره عنه بين المتغايرين يوجب
تغاير سديد فطهر مما ذكرناه ان الجواب المختار منع كون التكذيب راجعا
الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لسان السنة واعلم ان ههنا وجها آخر
لم يذكروه القوم وهو ان التكذيب راجع الى حلفهم المفهوم من قولهم
لا نشهد الا على ما ذكرناه صحيح الخبر عن زيد بن
ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي ابن سلول يقول لا تنفقوا على من عند
رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت
ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فارسل رسول الله الى عبد الله بن ابي واصحابه
فحلفوا ما قالوه فكذبني رسول الله وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست
في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله اذا
جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله الى آخر السورة فعرفا ان الله سبحانه انما كذبهم
انكر الخبر عن الصدق والكذب وانما اتى بواسطة تحقيقا لكلامه ان الخبر انما

مطابق للواقع او لا وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه
غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق
للواقع مع اعتقاد انه مطابق والباقي كاذب فعند النظام صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه
مطابق وكذبه عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق
ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع
والاعتقاد مع وغيرهما وهي الاربعة الباقية امر المطابقة مع اعتقاد المطابقة
او دون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او دون الاعتقاد
ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق بقيد احترازي منه غير الجهل والنظام لانه
اعم من كل منهما جميع الاربعة الباقية اذ كل واحد منها فليس بذكر امر آخر
فهذا الكلام وفي تقرير مذهب النظام وهذا وقع في شرح المفتاح بما يقتضي
العروج الاستدلال بالخاطر بدليل قوله اقر قلبه وكذا امر يخدشه لان
ضرورة الاخبار الخبر والخبر عن الافراد والاجناس على سبيل الجزم
المخلوط لا شك ان المراد بالخبر حال الجزم غير الكذب ليس بصدق امر الاخبار
اتباع قسيم الكذب لان المعرف الكذب ام اخبر حال الجزم وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره
وغير الصدق لا يسمى صدقا اي الصدق عند اظهار تكذيبه لا يريد دون مطلقا بل الصدق
الذي هو بمراحل عن الاعتقاد وهم ولو قال كاذبون اعتقدوا عدمه لكان اظهر والصدق
لا دلالة لقوله ام جنة على عزائم صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يغير وفراد
يكون كلامه خبرا حال الجزم غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء اهل اللسان
عارفون باللغة فيجب ان يكون الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا امرا بينهم
وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاخبار انما لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق
ليس بشيء لانا لم نجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم
ادراكهم كونه صادقا على ما قررناه والعرف ظاهر ورد هذا الدليل ان المعنى
ارسعى ام به جنة ام لم يخبر عنه اي يهجم الافتراء بالجنون بل به ان الافتراء

لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فان قيل ليس فيما ليكذب بل لما هو جنس منه اعني
الافراء فيكون هذا حجة للجاحظ في توهمه اعني الكذب عن عمد والكذب
لا عن عمد ولو سلم ان الافراء اعني الكذب فالمعنى قصد الافراء اي الكذب ام
لم تقصد على كذب بل قصد لما يراه مطابقا فان عدم الافراء هو الكذب مطلقا وقيد
خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلنا اولا ان المعنى اقرى ام لم تعرف ان
جنون كلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مراد من
حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يكون صادقا ولا كاذبا
قلت كفى دليلا لافراء القيد نقلا ايته اللغة والاستعمال العرب ولانم ان للقصد و
الشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم
كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم
ان الكلام المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر
يجري في غيره من المركب مثل الكلام الذي لزيد ويا زيد قائم ونحو ذلك مما
يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين التسمية بالمركب الاخباري وغيره الا
بانه ان عرف بكلام تام يسمى خبرا او تصديقا كقولنا زيد قائم ان ان او فرس وان لم يعرف
يسمى مركبا تقييديا او تصورا كالفرس قول يا زيد الانسان او الفرس وانما كان كذلك
اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فاذا قيل زيد انسان صادق وقيل
يا زيد الفرس كاذب ومازم جاعل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في الخبر
المركب التقييدي حين الاخبار حتى قالوا ان لا وصاف قبل العلم بها اخبارا كما
ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق بين الصدق والكذب كما ذكر مع ان
انما يوجبان اللذين قصد المتكلم اثباتها او نفيها والنسبة او صورتها كذلك والمسلم فاطلاق
الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو المتعارف من غير الالفاظ
اللغوية والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول

في احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى بحيث يفيد الحكم
بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منتفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم

بمفهوم ما نسب له او منتفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند
اوصاف الالفاظ فرعرفهم وانما اسند اما كان اخصر لكونه اعظم شانا واعم
فائدة لانه هو الذي يصور الصور الكثيرة وفي تتبع القياسات كثير يتبع فان
المراد بالتقرير ان اصل وكونه اصل الكلام لان الاثبات انما حصل منه باستثناء
كالامر والنهي او نقل كعلى وتعرف واشرب او زيادة اداة كالاستفهام
والتمني وما سبق لكم تقدم احوال الاسناد واحوال المسند اليه والمسند
ان التسمية متاخرة عن التصور فيرد ان علم المتاخر انما يبحث عن احوال اللفظ الموضوع لكنه
سيجيء اليه والمسند هو هذا الوصف انما يتحقق بتحقق الاسناد لانه عالم المسند اليه
التعريف الاولى ان يقال هو الحكم المتعلق باحد طرفي الاسناد الخبري او بمتعلقه
وال علام لان تتعلق بالحكم بخبرية فانه كثيرا ما يورد في الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى
افادة الحكم ولانه كقولنا حكاية عن امراة تعجبا ان ربي اني وضعتها انثى
اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديره والتحزن على تيهها لانها كانت
ترجوا وتقدر ان الذكر وقولنا حكاية عن زكريا رب اني وهن العظم
سر اظهار الضعف والتخشع وقوله لا يستوي الفاعدون من المؤمنين الآية اذكار
لما بينهما من التفاوت العظيم بل تقديم المبتدا وتعريفه ينفيه عن الخلاط منزلة وهو
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون نحو كان زيد قائما وانما عدل عن
ان يقصر وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله ومن هم
فتوا التشهي اني هذا الكلام تفجع وتحزن وليس باخبار لكنه اذا كان يفيد الا
فلانك ان قصدت بخبره افادة المخاطب الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف ذلك
او كونه اي المخبر عالما اي بالحكم كقولك لمن خلف التيوريه في حفظ والمراد
بالحكم ما يعم الايقاعي والانتزاعي فيشمل ان نفس قصد المخبر افادة ايا ه
التنبيه او انه عالم بانه يفيد المخاطب الحكم لانكار الحكم سمي الكلام
ان بني ايراد الخبر على التنبيه فان قلت ان العموم على ان يدل الخبر انما هو حكم الخبر

بالفائدتين (منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم) فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء
كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل و[illegible]
العارف بما هو [illegible] كتاب لان موجب العلم ترك الشرك [illegible]
[illegible] ونظائره كثيرة [illegible] موجبات العلم قال صاحب
المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق
ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب
بالعلم على سبيل التوكيد القسمي ثم آخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم [illegible]
تعرف ان العالم [illegible] منزلة الجاهل [illegible]
[illegible] العالم [illegible] منزلة الجاهل [illegible]
على ان قوله لو كانوا يعلمون [illegible] لو كان لهم علم بذلك [illegible]
امر ليس لهم [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] ولقد علموا [illegible] المفتاح [illegible]
الخطاب لمحمد صلى الله عليه وآله [illegible]
ثم الوجه [illegible] في المفتاح ثم اشار الى ان [illegible]
كان هو العلم او غيره [illegible] ونظيره في [illegible] والاثبات [illegible]
في النفي [illegible] (فيقتضي ان يقتصر)
(من التركيب على قدر الحاجة) [illegible] (فان كان المخاطب)
(خالي الذهن من الحكم والتردد فيه) اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها
ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا [illegible]
[illegible] التردد [illegible] الحكم [illegible] التردد
[illegible] التردد [illegible] حصول الحكم في الذهن [illegible]
[illegible] في الذهن [illegible] او لا والحكم [illegible]
في النفي والاثبات من الحكم [illegible] (استغني)
على لفظ الخبر [illegible] (عن مؤكدات الحكم) [illegible] اللام [illegible]

ونون الثقيلة والخفيفة وحرفا التنبيه وحروف الصلة والقسم (وان كان مترددا فيه)
اي في الحكم (طالبا له حسن تقويته) اي الحكم (بمؤكد) قال الشيخ في دلائل
[illegible] ان الكلام [illegible] الجواب [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] ان الخبر [illegible] الجواب [illegible]
[illegible] في الدار [illegible]
[illegible] في الدار [illegible] (وان كان) اي المخاطب
(منكرا) للحكم (وجب توكيده) اي الحكم (بحسب الانكار) [illegible]
[illegible] (كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا)
(في المرة الاولى انا اليكم مرسلون) [illegible] (وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم)
(لمرسلون) [illegible] اللام [illegible]
[illegible] الرحمن [illegible] ان انتم الا تكذبون [illegible]
[illegible] الى الاسلام [illegible] ارسل [illegible]
[illegible] ارسل [illegible] الى الرسل [illegible]
[illegible] الرسل [illegible] رسول الله [illegible]
[illegible] الرسل [illegible] تكذيب [illegible]
والرسل [illegible] المرة الاولى [illegible]
[illegible] (ويسمى)
[illegible] (الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام)
(عليها) اي على الوجوه المذكورة [illegible]
[illegible] (اخراجا)
(على مقتضى الظاهر) وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال [illegible]
[illegible] مقتضى الحال [illegible]

ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير
لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية [illegible]
ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم
[illegible] بعضه حقيقة وبعضه مجاز [illegible] الحقيقة والمجاز صفة الاسناد
دون الكلام كما فعله صاحب المفتاح [illegible]
[illegible] حقيقة او مجازا الى العقل [illegible]
[illegible]
[illegible]
دون الواضع لان اسناد الكلمة الى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة
فلا يصير ضرب خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له
وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان
الماضي دون المستقبل [illegible] الى العقل بلا واسطة [illegible]
[illegible] الحقيقة والمجاز [illegible]
[illegible]
[illegible] الاحوال المذكورة
[illegible]
[illegible]
في احوال المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه [illegible]

واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف [illegible]
ما لا يكون المسند فيه فعلا او في معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما هو له
اي الفعل او معناه له [illegible] كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا
والمفعول فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف
نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بقوله له وبهذا دخل فيه
ما يطابق الاعتقاد دون الواقع في الظاهر وهو ايضا متعلق بقوله له وبهذا يدخل فيه
ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل او معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من
ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى
كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او
لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات و
[illegible] الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف اربعة [illegible]
الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو
قول الجاهل انبت الربيع البقل [illegible]
حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها [illegible]
[illegible] وهذا المثال متروك في المتن [illegible]
الكاسب والرابع ما لا يطابق شيئا منهما كقولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يجئ [illegible]
[illegible]
المسند اليه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

والمفعول به غير غير الفاعل في المعنى للفاعل او غير المفعول في المعنى للمفعول

الملابسة بغير لاجل ان ذلك الغير يشابهه او لاجل ملابسة الفعل **مجاز**

فقد استعير الاسناد لما هو لغيره لمشابهة ايّاه في الملابسة كما استعير الرحل للشجاع اسم الاسد لمشابهة ايّاه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض منه هذه الحالة كما قال في دلائل الاعجاز الاسناد الخبري يستدعي بالقوة الخ تعلق وجود الفعل ليس هو التشبيه الذي يقع بالكاف والكاف وكهما وانما هو شيء آخر

الترا عاء المتكلم حيز اعطى اربع حكم الفاعل وفي اسناد الفعل اليه هو نحو قول الشيخ ما يلبس ان رفع به الاسم وكسب الخبر فان الغرض بيان تقدير ما قدروه في تقويمهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم للشيء الخ **كوانهم عنه**

الطبيعة فجاز للفاعل كل اسند الى المفعول به او الغيبة مرضة وسيل مفعم

في عكسه او التعاس مفعول في انحف الا اذا علمت وقد اسند الى الفاعل **وشعر**

شاعر في المصدر والاول ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان في لفظ المصدر فهو بغير المفعول لا لمعنى ليف السيء فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقة ما ذكره المرزوقي وهو ان حق شاعر ان يعرب ان يشيعوا من لفظ الشعر بزيد من المبالغة في وصفه بما يتبعونه تأكيداً وتبشيعاً بما هو فيه من ذلك فولهم ظل ظليل وليل لليل وشعر شاعر **ونهاره صائم** صفة في الزمان **ونهر جار** شبه المكان **وبنى الامير المدينة** في السبب الآمر ومرة اثر في السبب الغائر وتمثيله يوم يقوم الحجاج الى اهله لا حيله وقد خرج في غير لفظ للاسناد المجازي امرانا صنه بها وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هو اقبال وادبار لا عدل وانشأ وصف الشعر بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبيز للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند من فعل او حرف الخ مثل انشأت الكتاب وكلام ظاهر فان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازاً الخ ان يكون صالحاً لان يسند ذلك

المسند وكذا اسناد المصدر الذي لا يلابسه فعل آخر من افعال فاعله كوجد الضال العديم

والعديم الاليم قال العديم انما هو الضال والاليم هو المتسبب فوصف به

على سبيل جده جده كذا في الكشف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه

ولكن السيد وكذا الجواب عن الاول انه ليس عنده مجازاً كما مر بل حقيقة

الثاني ان الملابسة اعم من ان تكون بواسطة حرف او بدونها وبهذا التصوير

من قبيل الاول اذ الاصل هو حكمت في اسلوبه وكتابه وبعد اليتم في ضلاله

عنه فيكون مجازاً بتنزيل فاعل واسند الى المفعول بواسطة في او بدونها

والمعتبر عند صاحب الكشف تلبس المسند اليه بالفعل حقيقة لانه قال

المجاز العقلي اسناد الفعل الى ما تلبس بالذي هو له في الحقيقة كتلبس التجارة

بالمشتري في قولهم ربحت تجارتهم ولكن الفعل اسند في قبيل الاسناد

الى السبب فاما قبل كثر اما يطلق المجاز العقلي على ما لا تلبس اصلاً

قوله شفاني فيها وكم الليل والنهار وقول الشاعر بارق ثغرك ايل الخ

وقولنا اعجبني اثبات الربيع ومرني الانهار ونحو قولهم ولا تطيعوا امر المسرفين

وقولنا نوتت البلدة والربيت الخ وما اشبه ذلك فالاضافة والتلبس

فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها وكان

اسناد الفعل الى غير ما هو له حقه ان يضاف اليه لانه حاله موصوفه الا ان

يجيء ايضاً والمضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه حاله موصوفه الا ان

فالمذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او المطلقة

باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بتجريده

كما مر او يكون مستفاداً كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شقاقاً والليل

والنهار ماكرين والليلة مسرورة والامر مطاعاً وكذا فيما جعل الفاعل المجازي

نسياً كقولهم او ليكن مرتعاً او اصل تسبيلاً لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر

فانك تفيض واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحاً كما مر وقد يكون كناية كما

ذكر في قولهم سل الهموم اثر في المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بتنزيله

هذا كلام قائم القرينة وما حاذاه صاحب المفتاح مقتضيا لذلك كان الخبر عام النسبة
الى كل مسنداليه والمراد تخصيصه بغير مخاطب قائم وعمرو وذهب وخالد فراده
وغرضه عليه بانه ان قامت قرينة تدل على ان المخاطب فهوم الخبر واراده
تخصيصه بغير وحده جاز الامران ذكر وعلى ان يقضي الحال ان ترك
والاسناد اذا وجد فاما ان يتقدم ذكر المسند اليه او لا فان لم يتقدم ذكره فاما
ان يكون الاسناد لاثبات الحكم على المحذوف وسيان لم يقع قرينة كان ذكره واجبا
لاشتراط الحذف لافتضاء عموم النسبة واراده التخصيص حواله ان عموم النسبة
واراده التخصيص يقبل لاثبات قرينة الحذف ويجوز له لانه اذا لم يكن قائم
كخالق كل شيء فهم ان المراد هو الله وان كان قائم النسبة لم يرد تخصيصه
بخبر مثل هذا الخالق الفاضل فهم منه ان المراد كل احد ولا يقدر قرينة سوى
ما دل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لارجحا والعكس هاهنا يكون مجا
لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون محض الحال فلو يجاب ان المعنى اعم من
الموجب المرجح ولان المنافاة بين وجوب الذكر وكونه محض الحال فان كثيرا
من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما لو ابقى اثر عمل المسند اليه معرفة وهو
ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وقدم قرينة المسند اليه التعريف على النكير لان الاصل
في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتغيير لفائدة المخاطب ثم قائدة
ذلك كما قال لغرض من الاخبار كالمرسل افادة الحكم او لازمه وهو انه عالم بوقوع النسبة ولا
كالحكم فراد الاول بوقوع النسبة بين الطرفين بكم مهنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا
ان احتمال تحقق الحكم متروكا بعد كان الفائدة في الاعلام به اظهر وكلما ازداد
المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كقولك شر ما موجود ذو
زيد حافظ للتوراة فائدة انم فائدة مختصر انم تخصيص وهو التعريف لانه كان
التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصيص بوصف يجيء لاشتراك كثير في غيره كقولك انبئك
الها خلق السماء والارض وليس هناك ملك اليوم واحد قبل كل احد لكنه لا يمكن
فرقة تخصيص المعرفة لانه وضع بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون لغرض ما وجوه
متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فاما اضمار لان المقام للتكلم او

الخطاب واما الغيبة وهو اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين
واحد اكثر بنا واكثر لان وضع المعارف على ان يستقل المتبع ان الخطاب
هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك ايراد الخطاب مع تغيير الى غيره
اي غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو لو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم اي كل واحد منهم او ليتسع المخاطب فيدخل فيه المخاطب
اذ كانت حالهم حالة تقتضي ان كل من يتأتى منه الخطاب ينبغي ان يكون مخاطبا
ان يتطلع على تلك الحالة فلا يختص بها رؤية دون اخرى واذا كان كذلك
فلا يختص به ايراد هذا الخطاب مخاطبا دون مخاطب بل كل من يتأتى منه
الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية
حالهم من طلب لحالهم رؤية مخاطب على سبيل خفقان المضاف قال في الايضاح
وقد يترك الى غير معين نحو فلان ليتم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك
فلا يريد بكلمة مخاطبا بعينه بل يريد ان اكرم اليه واحسن فخرجه في صورة
الخطاب ليتناول العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون الآية
اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليتناول العموم متعلق بقوله
فلا يريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لتناول العموم وكذا
قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام انه جعل على هذا اضمر عدم ارادة
مخاطب معين لارادة العموم ليشير بذلك لفظ المفتاح وبالعكس اي تعريف
المسند اليه بارادة علما وهو ما وضع ليسمى به شيء من غير ان يشعر باحواله
بخلاف المعارف لانها اعرف منها لاضافة اي المسند اليه اي شخصه
يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم
جاءني او ذهني اي اول مرة واحترز به عن احضاره مرارا
بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم خاص اي المسند اليه يكون لا
على غيره واحترز به عن احضاره بالضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة
والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يكون احضاره لهوية

هذا كلام قائم القرينة وما حاذاه صاحب المفتاح مقتضيا لذلك كان الخبر عام النسبة
الى كل مسنداليه والمراد تخصيصه بغير مخاطب قائم وعمرو وذهب وخالد فراده
وغرضه عليه بانه ان قامت قرينة تدل على ان المخاطب فهوم الخبر واراده
تخصيصه بغير وحده جاز الامران ذكر وعلى ان يقضي الحال ان ترك
والاسناد اذا وجد فاما ان يتقدم ذكر المسند اليه او لا فان لم يتقدم ذكره فاما
ان يكون الاسناد لاثبات الحكم على المحذوف وسيان لم يقع قرينة كان ذكره واجبا
لاشتراط الحذف لافتضاء عموم النسبة واراده التخصيص حواله ان عموم النسبة
واراده التخصيص يقبل لاثبات قرينة الحذف ويجوز له لانه اذا لم يكن قائم
كخالق كل شيء فهم ان المراد هو الله وان كان قائم النسبة لم يرد تخصيصه
بخبر مثل هذا الخالق الفاضل فهم منه ان المراد كل احد ولا يقدر قرينة سوى
ما دل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لارجحا والعكس هاهنا يكون مجا
لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون محض الحال فلو يجاب ان المعنى اعم من
الموجب المرجح ولان المنافاة بين وجوب الذكر وكونه محض الحال فان كثيرا
من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما لو ابقى اثر عمل المسند اليه معرفة وهو
ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وقدم قرينة المسند اليه التعريف على النكير لان الاصل
في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتغيير لفائدة المخاطب ثم قائدة
ذلك كما قال لغرض من الاخبار كالمرسل افادة الحكم او لازمه وهو انه عالم بوقوع النسبة ولا
كالحكم فراد الاول بوقوع النسبة بين الطرفين بكم مهنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا
ان احتمال تحقق الحكم متروكا بعد كان الفائدة في الاعلام به اظهر وكلما ازداد
المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كقولك شر ما موجود ذو
زيد حافظ للتوراة فائدة انم فائدة مختصر انم تخصيص وهو التعريف لانه كان
التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصيص بوصف يجيء لاشتراك كثير في غيره كقولك انبئك
الها خلق السماء والارض وليس هناك ملك اليوم واحد قبل كل احد لكنه لا يمكن
فرقة تخصيص المعرفة لانه وضع بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون لغرض ما وجوه
متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فاما اضمار لان المقام للتكلم او

مذهب اخر و المقام المتصل للموصولية هو ان يضح احضار الشيء بواسطة جملة
معلومة للمخاطب الى مثار ادراكه بالحس اتى من الامكنة لان وضع الموصول على ان يطلق عليه المتكلم
عالما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلو كانت الموصولات
معارف بخلاف النكرة الموصوفة لوجدناها تخصيصها ليس بحسب الوضع
فقولك لقيت رجلا ضربته اذا كان رجل موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه
مضروبا لك و ان جعلتها موصوفة كما انك لو قلت انسانا مضروبا لك فهو ان خصص
بكونه مضروبا لك لكن ليس بحسب الوضع لانه موضوع للانسان لا لخصيص فيه بخلاف
الموصولة فانه موضوع لان يختص مضمون الصلة و يكون معرفة تنبيها بهذا هو المقام
المتصل للموصول ثم المبسوط انما يفيد ان عدم التوجه اولى و المرجح
بقوله لصدم على المخاطب الاحوال المحفوفة بسوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس
رجل عالم و لم يعرض لها لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة كقولك الذي جاءني البارحة
لا اعرفهم او لا يعرفهم لغفلة حدثت بهذا الكلام و مدته و نحوه او استبعاد المخاطب
بالاسم او زيادة التقرير اخر تقرير المسند اليه الكلام كقولك او زيد الذي يسوق
امير راودت زليخا يوسف و المراودة المغالبة من الراد يريد و جاء و ذهب
و كان المعنى غالبته على نفسه و فعلت فعل الخادع لصاحبه نحو الشر الذي يريده
ان يخرجه من يده يجتال يطلب ان يغلبه و يأخذه منه و هو عبارة عن التحيل لوقوعه
اما ما الكلام مسوق لنزاهة يوسف و طهارة ذيله و المذكور اولا عذر امراة
العزيز اولا زليخا لان كونه فريسة و مولى لها يوجب قوة تمكنها و المراودة
و نيل المراد فاما براءته عنها و عدم الالتفات لها يكون غاية في القرابة عن المخاصمة
و قيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه فريسة زيادة تقرير للمراودة لما فيه
من فرط الاختلاط و الالتفاف و قيل تقرير المسند اليه و ذلك لامكان وقوع
الاشتراك في زليخا و امراة العزيز فلا يتعين المسند اليه و لا تعين المسند
في التي هو فيها لاحتمال واحدة معينة منهما و اما هو نفي زيادة تقرير الغرض
المسوق له الكلام فتقرير المسند اليه بين السقط اعتبار المسبب كخاف ضجر و نحو

عبد من حلق التسمية • فانه اوهل على عدم خوفهم الفرار من ان يقول لكن عبد الله
و المشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط و المفهوم من المفتاح انها
مثال لهما و لاستحسان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستحسن التصريح او
ان يقصد زيادة التقرير نحو ورادوته الاية ثم قال و العدول عن التصريح
باب من البلاغة و اورد حكاية بنزيح فلو لم يكن مثالا لهما لاخر و كرر زيادة
التقرير عن الكناية فافهم اما التعريض عن ما عشيهم و منه قرئ المسند اليه
قول ابا توءيس • و لقد نهيت بني العواة عن بغيهم • و انحت نزح التخط
حيث اناموا • و بلغت عاذلتي اغر شبابه • فاذا عصارة كل ذاك اثام
اويشير الى خطا قول عبد القدير الطيب في قصيدة يلحظ فيها بنيه
الى الذين و ابصر تظنونهم اخوانكم يسعى عقيل عندهم ان اعزوا
نصالوا بالحوادث فيه و التنبيه على خطائهم فرد هذا القطع فالبيت في قولك ان
القوم الغلاة و جعل صاحب المفتاح هذا البيت خاصا بجعل الابا الى وجه بنا
الخبر بل لا بعد ان يكون فيه ابا الى بنا نقضيه عليه و جوابه ان العرف
و الذوق شاهد اصدق على انه اذا قلت عبد الله ذكر جماعة يعتقدهم المخاطب
اخوانا فخطا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ابا الى ان خبر المبتدا عليه
امر بنا في الاخوة و بان النجدة او الابا الى وجه بنا الخبر اي الى طريقه تقول
بنا الطلب على وجه كذا اي على طريقه و طريقة يعرف بنا في بالموصول و الصلة لا
الى ان بنا الخبر عليه و الى وجه و الى طريق من الثواب و العقاب و المدح و
الذم و غير ذلك و حاصله ان بنا في بالنجدة على وجه بنية المنطق على انه كذا
فرعلم البديع نحو الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين
فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر وجب العقاب و الاذلال لكل عاص
او اذكرت اسماءهم الاعلام غرابة ابرا لا بما الى وجه بنا الخبر لا مجرد
كونه اسم موصول على ما سبق الى بعض الاوهام تعاضد ذريعة اي وسيلة الى
التوصل بالتعظيم بشانه اي شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع

لانه الذي يعرفه السيد ابن يوسف اعني التأكيد ثم قدم التخصيص لا كما قال
السكاكي لا يطلق على ارادة اي او تنديد في فصل اعتبار التقديم وان خبر
مع الفعل مثل انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص
الحاصل من التقديم وابا ده في هذا المقام يسل يراد بكل رجل عارف و
كل انسان حيوان في التأكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول انما شرح
التأكيد الاصطلاحي ولهذا عن اسلوب الكلام وشمل ما ذكر في كتابه ولا حاجة
الى هذا الكلام لبعد ذلك كيف وهو تصريح السكاكي في امثال هذه الامثلة
وبهذا يظهر ان ما في نسخ كلامه ان تأكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم
نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري نظيره
كما حسنه ارتكاب غفلته بما ذكرنا من الوجه الصحيح او لدفع توهم التجوز اي التكلم
بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد
القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو
نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو
لا يدفع هذا التوهم بان كيدا المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول
نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد
او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد
كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم او يقع على رجل واحد
اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد
سجودهم جميعا مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التعبير والتنبيه
على الطلبي ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وهنا
بحث وهو ان كلهم عدم الشمول انما هو داخل في الاخير وهو دفع توهم
التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان للشمول والا فلا الشمول محتملا
الشمول على سبيل التجوز والا كان تأسيسا قال الشيخ عبد القاهر انه يقوى به
الشمول انه يوجب ان يصلح ان يراد به الخصوص في اللفظ الا انه لم يكن كذا

بل المراد انه ينبغي ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا
فيه انشر كلامه وانما نحو جاءني الرجلان كلاهما فهي كون في دفع توهم عدم الشمول
نظرا الى ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول
بل الله وما انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما
وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولا لهما او نقل اليه
ورسول الاخر فلا يدفع لديه جاءني الرجلان كلاهما بل نفسهما او عينهما وكذا
اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر مخرج في بيت ونحو ذلك فانما يندفع ذلك
بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف
البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز
ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان لا لحجة في الايضاح
كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
قيام الناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وذكر
في قوله تعالى الا ان عادا كفروا ربهم الا بعدا لعاد قوم هود ان عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان
حاصلا بقوله وجعل ... واتبعه الدعوة وهنا ويجعل منهم امر محققا لانهم
لو ... الوجوه وما يدل على ان عطف البيان لا يلزم ان يكون اوضح مما
ذكروا في قوله تعالى والطير الحاذيات الطاوي الطير عطف بيان وكذا
اجرى عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فان احسن الا الموصوف
في عطف بيان لما فيه من الايضاح الصفة المبتدء وفيه اشعار بكونه علما
فان قلت هذا اورد في الايضاح فوله قد لا تخلو الكثير ابهاما هو الكل
واحد في بيان الوصفية ذكرا في البيان والتفسير اورده السكاكي في باب عطف
البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فالحق في ذلك قصص في كلام السكاكي يدل على
ان عطف البيان مما يجيء له ان يراد به غير قبيل الايضاح والتفسير وان كان فيه
مشابه وكون ارادة هذا التخيل اراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان
في بحث التأكيد مما هو مذهب السكاكي وكون مقصوده انه وصف ... مبني

لان تخصيصه ... آخر ... فكان ... زيد بالمال

منه عفي عنه شرح مفتاح

... صاحب الكشاف لا يعود ... لكن الحقيقة قائم مقام الشيخ فانه لا حقيقة ... وكذلك ... الا ان ... بالفصل ...
الاتحاد والتقوي ... المسند وقال ... لان ... لكن الحقيقة ... المسند اليه على المسند ... الكريم ...
ليس ... الا العهود ... الجنس وافضى ... الكون ... وثانيا بان ... التعريف ... في المعلم ... الفصل ...

ش قال اعلم ان النحو المعروف اللام ... ذكر ... ولكنه هو البطل
الحامي لا تريد ان البطل المعهود ولا تقصر جنس البطل عليه مبالغة ... ذلك ...
ان تقول هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي
ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تتصوره حق تصوره
فعليك بصاحبك زيد فانه الحقيقة له ... ذلك ... يقر ... فكل ...
... المسند وهل ... جنس ... هو ... هذا كلامه واما ما قال
صاحب الكشاف انما ... فائدة ... التعريف وفائدة ... الفصل ...
في هذه الآية بان فائدة الفصل ... لزيد ... جزاء صفة ...
التوكيد والايجاب اي فائدة المسند ... المسند اليه دون غيره ... التخصيص الفصل
فيكون التخصيص من قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو ...
يقدم المسند ذكر صاحب الكشاف في قوله ان الله هو ...
للتخصيص والتاكيد ... يكون ... التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا ...
في الكلام ... قصر المسند على المسند اليه ...
ان هو او قصر المسند اليه على المسند ... الكريم هو التقوى والحسب المال
... التقوى ... الحسب ... الحسب ... المال ... كان ...
... والنسب ... الكلام ... الكلام واما تقديمه اي تقديم
المسند اليه على المسند ... تعلق التقديم على المسند ...
الكشاف ... بتقديم وتوكيد ... التقديم ...
لعدم ... التقديم على المسند او المقول على الفعل ...
... التقديم ... التقديم ...
المسند على ... الفعل ... التقديم ... النفي
... تقديم المسند اليه
في النفي ... صاحب الكشاف ... هو ... الاول ...
... التقديم على ... فلكون ذكره اهم ... المسند اليه اهم ... ذكر ...

الا عند انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية
والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال قدم للعناية ... ذكره من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم
هذا كلامه ولا ... الى ... التفصيل ... كونه اهم فقال اما لانه اي
تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان
... ان يكون ذكره ... الحكم عليه ولا مقتضي للعدول يعني ان التقديم
هو الاصل ... المسند اليه ... المقتضي للعدول ...
الاصل ... المسند ... المسند ...
اليه ... كان ... المقتضي للتقديم ...
... واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا
اليه ... الكلام ... المسند اليه ... معلوم ان حصول الشيء بعد الشوق
الذ ... في النفس ... بالعلم ...
... والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني ...
المعاد الجسماني والنشور ... ان ...
... النفس ...
... بعضهم ... وبعضهم ...
... ولا ...
... لانه لا ... الكلام واما لتعجيل المسرة او المساءة
للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام
انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما التبرك به ... مثل ... تعظيم
... في الدار ...
... المسند اليه ...
... زيد ...
... النفي ...

صدوره عن فاعله الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح اولا ان كون مسند
بالجر كون هو المطلوب لان الجزء اما ان يجزء الاول جزء المسند اليه او بالجزء الثاني
الاخبار والمستفاد لما فهم من الثاني ان بقية معنى جزء المسند اليه عرض على ان نفس الجزء المقصود
للمتكلم هو المطلوب بالجزء اخا يكون المقصد نفي الصدور او ان اريد ذلك
وقوع الجزء مطلقا ابرا ثبات وقوع الشرب شيئا فلا يصح لان من احوال متعلقات
الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل في وقوع اكثر
شائع نعم لو قيل على المفتاح لانه ان للعدم وخلاف الاولى الاشارة الى ما ورد
على الفعل المضارع كما سبق كرره وفك لوا شرطه انه لكي يوجد شيء اما زيد
زيادة وتخصيص كقوله شر تهذري فقض بكفهم سيوفنا عوانهم سيوف بجوس
ذوي لسهم زان ضيعت الم فهم خنوف والمراد بهم خنوف كذا قيل الحكم ايس
محل الاستناد وهو قولهم خنوف عديم المسند اليه فقول المصنف هذا تنبيه لشرط ما ورد
لفظه ليس بشرط والمعرض انه ان كون المقدم عند التخصيص شرطا بكون الجزء الفعلي
عاما سببيا في نحو انا سعيت في حاجتك والجزء هنا اسم فاعل لان خنوفا جمع خان بمعنى
خنف واجب بمنع به الا اشراط لصحة ايراد الشعر بالجزء قوله وما اثبت على الجزء
وما اثبت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا ما الجزء صفة لاضل وزيدت
لتطهر ان الجزء قوله فهم خنوف مناسب للمقام واجاب بانه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر
بل التخصيص بالذكر الذي يشير اليه بقوله واما اذا كان المخصص لذكر المسند اليه غير
ان يكون الجزء عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد بخصيصه بعض وبه اندفع ما قيل
كون المقدم مفيد الزيادة والتخصيص نحو خفا عبد القاهر اورده دليلا على ما
كلاما حاصله ما اشار اليه بقوله لانه قد يتقدم اي المسند اليه لتفيد التقدم
تخصيص الجزء الفعلي اي قصر الجزء الفعلي عليه والتفيد بالفعل عما يهم من كلام الشيخ وان
لم يصرح به وصاحب المفتاح قايل بالحصر فيما اذا كان الجزء المسند نحو وما انت
علينا بعزيز ان اول صرف العزيز ما ان كان المسند اليه معرف الشق بلا فصل في قولهم
وليك اي قرب منك ما انا قلته اي لم اقله مع انه معقول فالمقدم

يفيد

يفيد نفي الفعل عما اسند اليه المذكور وهو شيء بجزء على وجه الدوام نفي عن العموم والخصوص
فلا ينافيه الا ما شرب ارسطو فرك وانت زيدا نفي كونك العالم لا نفي
العلم ولا يلزم من ان يكون جميع ما سواك قابلا به دونه لان السلب الجزئي جمع جزئيا
العالم ولهذا اورد لان المقدم عند التخصيص نفي الفعل عما اسند اليه المذكور صح شيء
للغير لم يصح ما انا قلته ولا غيري لان مفهوم الاول اعم فانا قلت لم ينفي ثبوت قابلية
هذا القول لغيري المتكلم وسطوق انا مني ولا عمري نفي قابلية الغير وهما
شاهدان على ان قصده بالغير ان يجزء المسند اليه وفي ما قلته ولا احد غيري
اللهم اذا قامت قرينة على ان المقدم لعرض آخر غير التخصيص كما اذا قال المخاطب
بك قصر فاسد بين احدهما انكر ما قلته انا وانا اعتقد ان قايله غيرك
فقول لك ان ما قلته انا ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس
الفعل فقدم المسند اليه لهذا الغرض كما سبق وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا
المثال بخلاف قولك انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رأيت
احدا لا يخفى ان يكون انا في الغير المتكلم وحده اي كل احد لا انه نفي عن المتكلم
الرؤية بحيث الوجه العموم لما تقدم قال الله لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل
واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد المقدم شيوع نفيه المذكور هو
بغير الفعل الذي نفي عنه المذكور فيه تقرر لانا نعلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة
على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على كل فرد من افراد الناس والفرق
واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا
ينافي ثبوت الرؤية الواقعة على البعض وانما يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة
في سياق النفي ولهذا حمل كثير من الناس على ما هو مذهب الطالب والصواب
ما ذهب اليه كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجه احدها ما سبق على ما ذكره الشيخ
الشقير من ان احدا اذا لم يكن صيغة مدلولا لو الا يستعمل الا في النفي الا ترى
ان كل صدق ان يكون ما انا رأيت احدا وادعى فرد ان كل احد لا ينافي
الجواب فلا يستعمل دون كل انتهى ان احدا يستعمل بمعنى كل ولهذا صح دخول بل عليه

وعود ضمير الجمع الى فرد لان من تحرق بسيف احد من رسلنا وقاتلكم في احد غزا جاز رجوعه الى فرد وفرد ولجمع لان كل واحد من الناس مخبر جاز فيه رجوع ضمائر الناس وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية حتى قال ابن السيد بناء على انكره وقف سيبويه التي كانوا عدها بعض وظاهر كلام الصحاح ايجاب وضع اللا لنفي الجنس ليصح ان يخاطب بغير في الواحد والجمع والمؤنث وقول هو بشر على ان احدا اسم لا بمعنى الواحد لا شعر شعرا الموصوف يجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او شيئا ومجموعا مذكرا او مؤنثا ارادة الواحد من الافراد او المثنى او الجمع تارة فاذا كان احد هنا بمعنى الجميع يكون النفي بما اذا دخلت على الناس ويلزم ما ذكره من رجوع كل منهما فانه لا يقال ما شاعر جاءني بل ما شعراء جاءني وما اذا دخلت على شاعر يكون النفي لكل فرد فرد لا لمجموع الشعراء وعلى هذا فقس وقد وضع اللا لنفي الجنس على الخصوص بلفظ احد وانه يجوز ان يكون احد هنا مبدلا من الهمزة في الواو ومنه ولا ترض فيها واحدا وان لا يكون بمعنى الجميع ولو سلم فيكون النفي بما اذا دخلت على الناس والنفي حينئذ هو الرؤية الواقعة على كل واحد من جماعة الناس لا على جميع الناس فلا يلزم من انتفاء الرؤية الواقعة على كل احد انتفاء العموم الذي هو سلب عمومي وقولنا ما اذا دخلت على احد اورد عليه ما اذا دخلت على نحو عموم النفي الذي هو سلب كلي وخصصه المصنف بما لا يكون عبارة عنه لصدقه على ما اذا دخلت على احد بل يجوز ان يكون رأى واحدا لان السلب الكلي يرتفع بما لا يخالف السلب الكلي لا يستلزم سلب الكلي فتبصر ان الرؤية الواقعة على كل احد ستعرفه ثم ما ذكره المصنف انما تقول المعتزلة بموجبه المفهوم المخالف والا لزم استواء ما اذا ضربت زيدا الى ان تغير ضربت زيدا لكن يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم مما ذكره ان خصائص الملزوم بالكسر لا توجب الاختصاص للازم بجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة شارح المفتاح ان المعقول من قولنا ما اذا رأيت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رأيت كل احد في الدنيا لانا نخطأ

فرد هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم النصر فيلزم ان يكون نافيا لنفي الواقع على المفعول على الوجه المذكور سفسطة بل المخاطب اذا علم ان عالما في الدار وان خاصا فيها من اول احتمالا عموما وخصوصا لم يكن الخطأ والعالم في الصدر بل كلاهما وما عرض على بعض المحشين انا نمنع ان لا يعد نفس الفاعل هنا هو السلب الكلي اذ عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان كل واحد من الناس واصلب فردا لكن احتمالا وتخمينا فرأى كل فرد احتمالا وتخمينا فرأى عمرا ونحن نمنع ان عدم رؤية احد من الناس اذا تخلف العلم كما هو سلبا لكل فالخطأ في الفاعل يجب ان يعد من الكليات الدائرة في هذا المقام على المشهور وهي منتقضة بما ذكرناه وبما انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين عدم السند الى النفي وحرف النفي حيث جعلوا عدم السند الى النفي دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت هذا مسلما في نحو ما انا قلت كذا او لبيت هذا او ان فارورة كسرت في الاسلام مقبولا محصول كلامه انه اذا عدم السند الى النفي وحرف النفي جميعا فحكم المخاطب بانه تارة للتصور وتارة للتخصيص كما ذكر غير واف واذا عدم السند الى النفي دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا كما فرق به التخصيص فان قولك انا ما ضربت عاجبك عند قصد التخصيص انما يحسن اذا اعتقد عدم ضربه عاجبك واصاب لكن احتمالا فرأى عمرا الذي لم يضرب فرأى انه عمرو او انت بشارك الغير كما ان قولك انا ما ضربت عاجبك انما يحسن اذا اعتقد وجود ضربي واصاب فيه لكن احتمالا فرأى عمرا الذي ضربه فرأى انه غيرك او انت بشارك الغير واما كقولك ما انا ضربت عاجبك فهو عالم بخلافه اشار الى ايضاح العلامة انما يحسن اذا اعتقد وجود ضربي واصاب لكن احتمالا فرأى عمرا الذي لم يضربه فرأى انه زيد او انت بشارك الغير ولا بد في ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكره النفي ان عالما خاصا فيها فحكم الشيخ اذا علم انا قلت هذا كان نفيا ان يكون العالم بهذا القول وكما ان ظرفية شيء مقول لهذا لم يصح ان يكون عالما بنفي

وكان حقه ان يقول انا ما قلت شعرا قط ما انا اكل اليوم شيئا
ما انا ربيت احدا من الناس لاحتمال ان يكون انسان قد قال كل شعر في
الدنيا واكل كل شيء وكل دابة من كل احد من الناس فحينئذ ان يكون هذا كلاما
فاسدا اعتقد من يقول ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط اولم يأكل اليوم
شيئا اولم يربّ احدا من الناس واصاب فردك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه
غيرك او ايت بمشاركة الغير فلا مد وان يقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما
اكلت اليوم شيئا انا ما ربيت احدا من الناس ويكون هذا غير صحيح كما اذا
قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم يأكل اليوم شيئا انا الذي لم يربّ
احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا تصدق في الوصف على الغير
ويجيء فيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا او ربى احدا والجواب في هذا
المقام ان يقال انا ما قلت شعرا انا ما اكلت شيئا انا ما ربيت احدا الا انا ما اجبر
عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكرته النحاة من العموم والخصوص
ولم يقل احد ما يستعمل للرد على الصاحب في نفي الفعل واختلفوا في منشأ نفي
الفعل فزعم ابو علي الفارسي وجماعة من المحققين ان منشأه دخول حرف النفي
على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما دخل عليه حرف النفي ان يكون
مثبتا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور وبخطيئة اعتقاد ان فاعله هو
المذكور وحده او شاركه الغير فلا يرد على هذا انا ما ضربت الا زيدا لان المخبر ان
ان ضربك احد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه عام فيجب ان
يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى رد على الشيخ عبد القاهر
والسكاكي وغيرهما حيث قالوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا ان نفس النفي
ما لم ينضم ان يكون ضربت زيدا وتقدم الضرب واما حرف النفي بمعنى ان لا
يكون ضربته يعني ان على ما شاع وما ذكرناه لا ما ذكروه لانا نعلم ان ايلاء الضرب
حرف النفي يعطيك وجوبا او ندبا ان مثل هذا اعني تقدم المسند الى ايلاء
حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور مثبتا بتمامه واما

يكون

يكون المناظره فرفاعه فقط في هذه الصوره بحيث يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد
وقوع الضرب فلا يرد عليه ان زيدا مخطيا في اعتقاد ان فاعل ما ضربت الا زيدا
الى المصوب بقولك ما انا ضربت الا زيدا الا انه ينبغي ان يكسر شأن الفاعل لا النفي
الفعل بمعنى ان ذلك الضرب الواقع على عمرو اسند الى فاعل غير زيد انا
فاذا كان النزاع في فاعل هذا الضرب الغير الواقع على زيد اثبت فرزدق نفي
ان يكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وبهذا الحق ما ذكره
العلامة في شرح المفتاح ان المقدم بعضهم ان منشأ الفعل الغير ثم الاستثناء
اثبات له لنفسه فيرد لك الفعل فنقض كلامك ما ضربت الا زيدا فان النفي
لا متوجه الى ضرب معين وقع بل يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والا
لزيد فنافي التوفيق لانه يجوز ان يكسر هنا كما مر فان احدهما واقع على عمرو عند
زيدا والآخر على بكر عند خالد فاعل الاول فقاه المتكلم عن
نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نفوه
فرفاعله لا يكون مضروبا له اصلا انا نقول المنتفي بالا هو نفي الضرب الذي وقع
المناظرة فرفاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنتفيا عن غيره اخ وعندي ان فحوى
نفي النفي بالا يعتبر ان يكون ضربت زيدا اخ ولا يعترض علي بان النفي
لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل
المذكور هو الضرب الذي استثنى من زيد فالاستثناء انما هو فرع اثبات
دون النفي فلا يكسر ما اشاع النفي من شركاء او قل ليست الذي ضرب الا زيدا
فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا اوهمت ذلك الانسان وفقيل
ان يكون هذا ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفا لهم فمجرد
التعليل على الظاهر انما فرنحو هو لنا ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة
فانه لا اشاع وعند المصنف يجوز ان يكون احد قرأ القرآن سوى سورة الفاتحة
وعندهم يمتنع الا فضائه ان يكون الفاتحة معروفة للمتكلم فرمعروفة له لما
ذكر اخ والا عطف على ان في حرف النفي والمعنى ان في المسند اليه المقدم

ولا يلزم ان لا

حرف النفي وهو لفظه المخصص فعلا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا
وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا كما اذا قلت او يكون كذلك
المسند الى غير النفي والعمل جميعا كما اذا قلت ضد قولك لخصم وقد نفيت السفر
والاشارة بقوله فقد بذا اي النفي مع التخصيص زيدا في زعم المتكلم غيره اي غير المسند
المذكور به اي بخبر الفعل او في زعم مشاركه اي المخبر غيره اي في الخبر والفعل
نحو ما سعى في حاجتك الا زيد في زعم المتكلم او في زعم مشاركه اي في الخبر والفعل
فيكون بحكم الاول قصر قلب على اثنين فصاعدا وتوكيد على الاول نحو ما خبر مثل
لا زيد ولا عمرو ولا احد سواي وما شبه ذلك وعلى الثاني نحو وما محمد مثل مقصرا
وسوطه او غير مشارك وكذلك لان الغرض حينئذ ان كيد وضع شبهة خالجت
السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر عن غيرك وفي الثاني ان صدر عنك لكن مشاركا
لغيرك والدال على الحكم وحده في الوضع الاول نحو لا غير وعلى الثاني نحو وحدي
دون العكس وقد يأتي لفظ وحده للحكم وتقريره فرد من السامع دون التخصيص نحو
هل يعطي الجزيل فتصده الى ان تقرر في نفس السامع وتحو انه يفعل اعطاء الجزيل
لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرار الاسناد كما بذكر في باب
كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو ما سعى في حاجتي
فتصده الى التخصيص لعدم السعي وقد يأتي للتقوية ولم يشتمل الا به ليقرر عليه
السامع وجه ويزيل تأكيد الاسناد اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو ما
انا كذبت فانه اشد نفيا للكذب من انا كذبت وكذا ما انا كذبت اشد من
ذكر لفظ كد الا ان تأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا كذب نفي
الكذب على الجنس بالسوية وانت تؤكد لرفع توهم ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو النفس
لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تقصد ان عدم الكذب فرد من الكذب المحال الى المتكلم فيضاف
مسندا الى غير الضمير وانما مسندته الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او
النسيان وقد اشار صاحب المفتاح حيث قال وليس الخلاف
فرحانك او سعيك انما في حاجتك بجواز ان يكون ان عند السامع وجود سعي

في حاجته وعدم وضع حنظامة في فاعلة فتصده ازالة الخطأ اذا قلته
اي النسيان لا خبر ابتدا السعيد للسامع صدور السعي في حاجتك غير
مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم تقرض لنفي السعي
لانه انما اورد هذا الكلام عند ظن التخصيص وانما خص النسيان بالذكر
لانه محل الاشتباه والسامع العالمة قد اورد هذا المقام على سبيل التجوز
او السهو او النسيان ما لا يرتدع الناظر فيه الا بالنعي والتخطئة وذلك اذا قال
القرض الكما او قلت ابتدا اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك في
حاجتك او سعيا نافعا في حاجتك لشدة وجود سعي منك صح من غير ارتكاب تجوز
او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتدا لا فائدة في وجود السعي اولا
في الابتدا اذا سعيك في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو
او نسيان اما الاول فلان فولك اذا سعيك اما مستطرد لرد الخطأ في
الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعمل لافادة وجود السعي فاما
ان يكون باعتبار انه لازم سعاه فيكون مجازا او باعتبار انه سعاه فيكون سهوا
ان لم تعرف انه ليس سعاه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلان كذا اذا
قلت انا سعيت في حاجتك لا فرد الاسناد اهل عند حفظا المخاطب في الفاعل بان عكس
نسبة الخبر الى الفعل عكسا لانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الخبر لساهل
كان تجوزا او ان كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول
في الحكم وعلى الثاني في الطرف ثم ينبغي ان كلا من هذا والتجوز والسهو ينبغي ان
ينزه وجه الذي ذكر في الفصل اذا بني الفعل على المعرف وان يبرأ الفعل
على منكر افاد العدم او البناء على المنكر كخصيص الجنس او الواحد في الفعل نحو
رجل جاءني لا امرأة فيكون تخصيص جنس او ان رجلا جاءني فيكون تخصيص واحد
الشيء عند الظاهر اله قد يكون في اللفظ دليل على ان مرتبة المقصد الى
احدهما دون الاخر فيقصر ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدل
قد دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد فرد الجنس فتقع القصد بها تارة

الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان هذا الكائن ما آتى ولم
يدخل رجل ولا امرأة واعتقد انه امرأة وتارة الى الوحدة فقط
كما اذا عرف ان هذا الكائن مما هو من جنس الرجل ولم يدر ان رجلان
او اعتقد انه رجلان ولفظ دال على الاعجاز مع عزوبه عن الخصوص
تخصص النوع نحو رجل طويل جاءني على عكس ان الكائن ممن جنس طوال الرجال
لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف ان الخبر اذا كان النعت منكرا فهو للتخصيص
قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين الاخبار عن المنكر وبين الاخبار عن المعرف
بل الاخبار عنه موضع مردد بين الاعجاز الى ان الباعث على المنكر انما هو كون
المسند اليه للتخصيص لكن خالفه شراح المفتاح وفصلوا بان مذهب
الشيخ على ما ذكرنا اذا وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصص
وقد يكون للتقرير مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا بخلاف ما اذا كان النعت
او مبتدأ او على ما ذكره المصنف ان كان الاسم منكرا فهو اما للتخصيص قطعا
وظاهر كلام صاحب الكشاف انه سواء في تجويز الظاهر لا فرق بالحضر ونحو
الله يبسط الرزق والله يتوفى بهم واشار حافظ المسند اليه مظهرا معرف
ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما يجوز وان
كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان
قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه
للفرق بينه وبين حرف النفي وما يليه وصرح بافادة الحكم بالصور الثلث
وان حوالة معرف محمول على الابتدائي على سبيل القطع لا يحمل التقديم و
كررذلك في ايراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والذي اشار
بقوله الا ان الفعال التقدم قولا قاطعا بشرط اشارة الى الاول بقوله
ان جاز تقديره اي المسند اليه الاصل مؤخرا عن فاعل خبر فعلا لفظا كخبر ان

ف فانه يجوز ان يعتبر ان اصله قبل ان يكون فاعلا ومعمولا ان
كان في اللفظ تاكيد الفاعل وان اتى بقوله وقدر عطف على جاز
اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا عن فاعل خبر وانما اي وان لم يوجد
الشرطان الا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان شيئا او شرطا او شيئا من السقد
او بشيئا جواز السقد يكاد اشار اليها بقوله جاز يقدر ان خبر كان
يكون كان قد ولم يقدر اولم يجز اصلا يكون زيد قائم فانه لا يجوز ان يقدر ان
اصله قائم زيد قدم لما سيذكره ولما كان مقتضى هذا التخصيص ان لا يكون نحو
رجل جاءني سعيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقديره كونه في الاصل مؤخرا عن
انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لمعنى مثل قام زيد
بخلاف قام فما في ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي
واخرجه عن هذا الحكم بان جعله في الاصل مبتدأ لما فيه الفاعل المعنوي ليكون فاعلا
معنويا لفظا كان تاكيد فاعل معنى قوله واستثنى السكاكي نحو جاءني رجل
اليوم بخلاف ظننت اي على القول الاول يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجلا
مبتدأ لما فيه الفاعل المعنوي لكنه جاءني لا فاعل له وانما جعل في هذا الباب
الا يفيد التخصيص او الا يفيد له اي للتخصص سواه اي سوى ان يقدر كونه مؤخرا في الاصل عن
فاعل معنى فقط ثم قدم واوالى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف
المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ في غير هذا الاعتبار البعيد فلا ترتكب
الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطا اي شرط جعل
المنكر في هذا الباب واعتبار التقدم وان خبرا ان لا يفيد التخصيص مانع
كقولنا رجل جاءني اما ان ينفيه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان ودون قولهم
شر اهر ذا ناب فان فيه ما يفيد التخصيص اما على التقدير الاول فلان غير تخصيص الجنس
فلا شيء اي شيء اراد الشر لا يكون الا شرا او ظهور الخير للكل
لا يجوز ولا يقر عليه واما على التقدير الثاني فلان غير تخصص الافراد فليس
السقد بر على ظن واستعمال اي مواردا واستعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل

من الصفحة

الى الصفحة ترسيمون

عند العقد الى ان المهر شرواحد لاشتراكهما بذا اظاهر وافقد صرح الايد
بتخصيصه حيث قال ولوه بما اهر وانا بالاشر فالوجه ای وجه الحكم بر قول الايد بتخصيصه
وقولنا بوجود المانع مر التخصيص بقضية نحن اشرفكم ای جعل الشكر للمعظم
والهول كامر فهو مكر السند اله لكون المعنى شرفضيع بضم اهر وانا بالاشر جعفر
فصيح قولهم سقاه ماذا نات الاسرای الاشر قطيع ويكون تخصيصا نوعيا
والمانع انما منع مر التخصيص الحصر والعدول فيما بالوصف المعد للسعاية مر الشكر لان الايد
قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث قال ولوه بما اهر وانا بالاشر والفاعل ان
يقول بعد ما جعل الشكر للتشفع يحصل النوع لا بد مر اعتبار كونه فى الاصل
مؤخرا على ان فاعل معنى فقط كما هو مقتضى بعد الحصر فيما فى الموصوف النكرة
الموصوفة بصفة نوعها بتبدا ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار
التقدم والتاخر فى افادة التقدم الحصر وهنا ليس كذلك فى السعاية مر النصائح
بل مر الوصف نظرا على ان السعيد بالوصف عنده بدل على الحكم على ما عداه فقولنا
رجل طويل فى سعاده لا قصر مر عرفه بركونه مؤخرا دل عليه بذا اله فان التخصيص
الحصر فى نحو قولنا ما ضرب اكبر اخوك وهو فى معنى ضرب اخاك الاكبر
وفيه ای فيما ذهب اليه السكاكى واتبعه فى لمفتاح نظرا ان العامل التقدم نحو كان لزيد
والبدل سواء فى امتناع التقديم ما لم يفد حالها ای ما دام الفاعل فاعلا
التابع تابعا بل امتناع تقدم التابع اولى واذا لم يمتنع على حالها فالامتناع
فى تقدمها واما ما كان فيجوز تقدم المعطوف والمعنى لان الفاعل لا تحمل التقديم
بوجه والتابع تحمله على سبيل التبعية وهو جائز كما فى جرد قطيفة واخلق
ثياب وقوله والمؤخر فى الغائبات الطير لانا نقول لانم ذلك بل انما يمتنع
تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدا واقيم مقامه ضمير فلا ويجوز النصب فى التابع
دون الفاعل فحكم والمستدل لان بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار مخصص فالحكم
بتجرد قطيفة فلكسرة مع زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا

ممتنع بالاتفاق واما التابع فلانم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو
واقع كما ان كيد فى قوله بعث صاحبى المحاق بسيله فكان محاقا كذلك
الشهر فان كلا تاكيد لذلك الشهر والمعطوف فى قوله عليكم ورحمة الله السلام على
وجه دعت الحاجة لكان الشكى الى الاموات باقيا الى الاحياء بعد هم مر
مسئلة الكحل ثم اشتكى لانكاني وساكنه فى بسيخارا وقر على فهد
فان قوله وساكنه عطف على قوله نحوانا وانت وهو فى قولنا انا قمت وانت
قمت وهو قائم عند قصد التخصيص ليس بمبتدا عند السكاكى بل هو تاكيد اصطلاحى
مقدم واجب تقدمه وكذا رجل جائنى بدل اصطلاحى قيل امتناع تقدم
التابع حال كونه تابعا سابق عند النحاة ولذا حملوا الطير فى قوله و
المؤخر فى الغائبات الطير على حذف مبتدات لا موصوفا واتفقوا
على امتناع ما جائنى الا انحوكى احد بالرفع على الابدال لامتناع تقدم
البدل ومنع هذا مخض مكابرة ودليل امتناع تقدم الفاعل وهو التابعية
المبتدا لا قائم هنا بعينه واما قوله فكان محاقا كذلك الشهر فبعد ثبوت كون
الف ما استشهد به مخل ان يكون كذا تاكيدا للضمير المستتر فكان له لا لقوله
قبل المحاق على الشهر وكان قوله كذلك الشهر مذيلا له ومفسرا له ولو سلم فكفى
شاذا او محمولا على الضرورة فلا دليل على جوازه فى السعة ولو سلم فحكم تقدم
على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقدمه على العامل ايضا ثم قد ذكر النحاة
ان تجوز تقدم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه فى
ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقدم التاكيد
والبدل فهذا السوء على المتبوع والعامل جميعا فلم يقل به احد ثم لا نم امتناع
التخصيص فى صورة النكرة غير مخرج جائنى الا لابعد تقديم طلبا ای التخصيص
بغيره ای بغير تقدير التقدم كما ذكر السكاكى فى نحو ما ابر ذا مانع مر الهول وغير
كالتحقير والتكثير والتقليل وغيرها مما يستفاد مر النكرة منها وان لم يصرح بان
لا سبب للتخصيص سواه لكن استفادة كلامه ذلك حيث قال انما ترك ذلك الا

البعيد عند النكرة لعوارض شرط المبتدأ الا بي النكرة اما دليل على النوعية بالهو
او غيره واما ان يستفاد في تقدير المعدوم فلا مدينة كما لانا نقول قد
ذكرنا انها تختص بالوصف بمنع تقديرا لتأخير وليصير وقوعه مبتدأ كالمعرف
وانه يجب ان يكون الخبر مستفادا بالوصف والا فلا وجه لكلامه بل
الحق ان تعريف المعدوم وان تأخيره صورة النكرة اذا لم تقصد به التخصيص
النوعي الذي يكفي ان يستفاد في الوصف المستفاد في النكرة كما في قولك رجل
جاني تعبر لامرأة اولا رجلان ثم كما تم اشتاق ان يراد المعرفة اذ لا دليل عليه
لا لفظا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم فترك التعريف اراد به
في جنس الشر لا في جنس الخير فقال والسكاكي وقرب في قيل هو قائم زيد قائم بعد
النفي اي قائم الخبر مثل قائم فتكرر الاسناد وبقوى الحكم وقال انما قرب
تقريب دون ان اقول ونظره لان قائم لما لم يفد تقوت فزاد الكناية والكناب
والغيبة انا قائم وانت قائم وهو قائم اشارة الى ان في الضمير وبذا معنى قوله
وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه يستفي للضمير انما في عرفه عند عدم قرينة في
الحضور المتكلم والغيبة كالشعر انا في عند كوانا علام وانت
علام وهو غلام وقد يضيق قوله وشبهه مخفقا ونظره انه اسم منصوب على انه
مفعول بعد اي لتقدير الضمير مع شبهه اي شابهه قفى في عرف الضمير لعمران قوله
وقرب يشمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي
فقوله لتقدير الضمير على الاول وقوله وشبهه على الثاني ولا يخفى ما في التعسف
وعرى اراد بهذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تقدير ليكون اوضح ولهذا
اي ولشبهه ما لكنا في عرف الضمير لم يكلم بانه مع الضمير جيد واما في صلة الموصول فانما
حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في
صورة لام التعريف على فرع الفعل ولا تقول قائم مع الضمير معاملة اي لكلمة
فراسا حيث اعربه في نحو جل قائم والى صلة انه لما كان مقتضى الضمير
ومشابهها اللتي بنيت وجب في الحيثان اما الاولى فبان جعل قرينا مع هو

قائم في التقوي واما الثاني فبان لم يجعل جيد ولا عول معاملتها في البناء
فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم في زيد قائم بناء على شبهه
بالفاعل لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو
زيد قائم ابوه لانه كالفعل لجريانه اذ الفعل لما ثبت عند الاسناد الى الظاهر
فلما جعل ما كالمسند اليه الضمير وجب عليه حكم الافراد وبذا اعني قوله في
المفتاح وانبئه حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل بما تعارف
المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر في حكمه بانه مفرد مثله وقال المصنف
اتبع عارف عرف فرد الافراد اذ اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر اوتنية
او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام وعارفي تقدير على المسند
كالملازم لتقدم المسند اليه اذا استعلا على سبيل الكناية نحو هو كما تعلم وغيرك لا
يكون بمعنى انت لا تجهل وانت يكون وفي الاكتاب سل الامر حل على الادهم
والاشهب وغيرهما كثيرا الناس تجمع اي الامر حل وانا الاكثر
فالاول ان كان راجعا الى ثبوت الفعل او ليرجع الى المخاطب على غرار المتقدم
لانه اذا ثبت الفعل لمن يسند اليه وهو على حق او صافه او في غيبة وانه
ان هو كان على الصفة التي هو عليها كان هو بمنظر الناس وموجبا للرفق
ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لداره او النفي عنها بالطريق
الاولى والثاني ان كان راجعا الى ثبوت الفعل لما اضيف اليه لفظ غيره النفي وعن سيبويه
غير فراء لا يجاب لانه اذا نفي الحكم عن غير المخاطب فللمخاطب ضرورة
ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا ثبت الاتكاء للغير
فالقصد الى ان الناس سوى المتكلم متصفون بالاتكاء ولا شك في بطلان
عدم الاتكاء لاحد فرادا لزم سلب الاتكاء عن المتكلم وهذا مستهجنا
عما سيبلى الكناية وهل يقصد بثبوت الفعل او نفيه لانسان حاضر او مغايب لمن
اضيف اليه كما فرقوا بذلك لا وجه وقوله غير جيد وانا اعاقب بحكم
ذكاتي سبابة المشدوم قال الشيخ عبد القاهر ليس كما تلازم عند قصد هذا المعنى وبلى

هذا اشارة بقوله من غير ارادة نقوض لغرابي طيب بان يراد بسلك وغرك انسانان
غير سخاوة حال كون ذلك القول او الكلام بمشاورة عن ارادة التعريض
اي لم تشاور ارادة التعريض كالقول المزبور في حق فلان اي صرنا مشاورين
في حقه كان فوك غرى مثل كذا سخاوة انا لم اطلقه هنا بمقام الاستعمال
وعرسيل الكناية ويلزم فوق عليه كذا لكونه اي لزوم عدم
السخاوة لكونه اعون على اثبات الجهل اي بهذين التركيبين لانهما في الكناية المطلوب بها
نفس الكلام واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سبق فالعدم لكونه هنا
للسقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله لزوي لعدمه كالملازم
عبارة الشيخ فرد لايل الاعجاز ومعناه ان مفسر الجنس وموجب التعريف ان
يجوز ان خبر ابنه حصول المبالغة بالكناية لكن العدم يزي كالملازم
لم ينع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ واذا تصفح الكلام وجدت
هذين الاسمين قد تعاقبا على النفي واقتصد بهما بعد النفي ويزي في الغير
المستقيم فيهما ادام لعدما وقل نفعل كذا شكلا وغرك وانت كلاما منقولا
عن جهته ومنتزعا عن صورته ودرت اللقمة قد تباع معناه ورب الطمع يابى
ان يرضا قيل وقد يتوهم المسند اليه المستور بكل على المسند المقرون بحرف
النفي لانه امر العدم داخل على العموم اي على ان الحكم على كل فرد في افراد ما اضيف
اليه لفظ كل كقولك كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان
بخلاف ما لو اخر كقولك لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم على جملة الافراد لا على
كل فرد والسر في ذلك بعد عموم السلب وشمول النفي واثبات جزئية الايجاب
العموم وتعين الشمول وذلك امر افاده العدم النفي عن كل فرد واثبات خبر النفي
عن جملة الافراد لما يلزم ترجح الراجح وهو ان يكون لفظ كل للنفي المغير الى مسلك
قبله وتقويته على التأثير وهو ان يكون لافاده معنى آخر لم يكن حاصلا قبله يعني كقولهم
في العدم مفيد العموم النفي واثبات خبر مفيد العموم يلزم ترجح الناكيد
على التأسيس واللازم باطل فان التأسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام

على الافاده خير من حمله على الاعاده فالملزوم مثله فان عمر رضي الله عنه استعمال كل
في الاكثر فاحكم عليه راجح فقام كم ولو سلم فلم يعارض ما ذكرناه لانه لا يفيد
لان وضع الكلام على الافاده وكان هذا الغالب بمنكر فاصل الدعوى بالاستعمال
ويكون هذا الكلام لسان السبب المناسب والافلا تحت اللغة بالاستدلال و
ساير الملازمات فصوره العدم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة معدولة المحمول
فيما كقولنا افراد المحكوم عليه معدود لان حرف السلب قد جعل جزء من
المحمول لا منفصل عنه ولا يكفي تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول
المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعل موجبة معدولة المحمول ولا سالبة محصلة ولا
فرق منها عند وجود الموضوع كما في قوله الماده والمداد جعلها في قوله
الساير الجزء والافالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع
فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة معدولة المحمول كغير معناه تنفي الحكم
عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المعدولة المحمول كغير معناه في الحكم
عند وجود الموضوع كما لم يقم بعض الانسان يغاير معناه بعض الانسان لم يقم
لانه قد حكم في المعدولة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد
او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق عليه نفي القيام
عن البعض صدق نفي عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق انسان لم يقم
صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فيغاير قولنا
الساير الجزئية المستفاد منه نفي الحكم عن الكل لان صدق الساير الجزئية الموجودة الموضوع
اما بان يكون الحكم منتفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منتفيا عن بعض الافراد
فالبعض الآخر على كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد بجواز ان
يكون منتفيا عن البعض فانا لبعض الآخر واثبت ان انسان لم يقم مرادف لكل منتفيا
نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل منتفيا عنه لكان
كان كل تاكيدا لا تاسيسا فلزم ترجح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى كل
انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل للتاسيس معنى آخر لان تاكيد المعنى الاول

وامامنه صوره ان جزء ان من الكل لم تعم انا ان سالبه مهمله لا سورلها او السالبه
المهمله قوته السالبه الكليه التي تعم عند بعضهم كما لا شرع في الايمان لقيام وانما فان في
الاول استدرك وهنا المغفله لان السالبه الجزئيه تجامل نفي الحكم عن كل فرد وتحمل
توعن بعض وبثوته لبعض وعما كل بعد يستلزم نفي الحكم عن جميع الافراد فاشار بلفظ
الاستلزام الى ما به اختلف السالبه الكليه فانها تعتبر بعبر كجبا نفي الحكم عن كل فرد
ولما كان المقرر عندهم ان المهمله في قوة الجزئيه وقد حكم هنا بانها في قوة الكليه
احتاج الى اضافه فانما ذكر بقوله لوضوح وضوحها اي بوضوع المهمله مكروه فجر بصفته
بلفظ كل وابقاء النفي وكل نكره وكذا تفيد العموم النفي وانما فلنا عن مصدره
بلفظ كل لانها تفيد العموم في النفي انما هو النكره التي تفيد الوحده في الاثبات
واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدره بلفظ كل فتفيد ورود النفي على
النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي او
ادناكما هيده السالبه المهمله في قوة السالبه الكليه يكون معنى لم تعم ان نفي
الحكم عن كل فرد فاذا دخل عليه لفظ كل وقلنا لم تعم كل انسان فلو كان معناه
ايضا نفي القيام عن كل فرد لستلزم رفع الانكيد عما السلب في جانب الكم معناه
نفي القيام عن جميع الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان العدم قبل كل السلب
العموم وجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والامر
بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخ عن افاده نوعي التعبير فعند اشتغاله بجانب
الآخر ضروره وفيه نظر لانه عما يقدر ان يكون كل انسان لم تعم لافاده النفي
عن الكل ولم تعم كل انسان لافاده النفي عن كل فرد لم لا يجب ان يكون كل تاكيدا
حتى يلزم رجحان التاكيد على التاسيس لانا نفي عن الجزئيه الصوره الاولى
المعبر الموجبه المهمله
المعدوله الكليه ان لم تعم في كل فرد في الصوره الثانيه المعبر السالبه المهمله كم لم تعم
ان نما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه هو لفظ انسان فنقول ان ذكر ان ذلك الاسناد
المفيد لهذا المعبر الاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يجب
مسندا اليه فيكون اي عما يقدر ان يكون الاسناد على كل الذي يفيد المعبر الحاصل

وامامنه صوره ان جزء من الكل لم تعم انا ان سالبه مهمله لا سور لها او السالبه
المهمله قوته السالبه الكليه التي تعم عند بعضهم كما لا شرع في الايمان لقيام وانما فان في
الاول استدرك وهنا المغفله لان السالبه الجزئيه تجامل نفي الحكم عن كل فرد وتحمل
توعن بعض وبثوته لبعض وعما كل بعد يستلزم نفي الحكم عن جميع الافراد فاشار بلفظ
الاستلزام الى ما به اختلف السالبه الكليه فانها تعتبر بعبر كجبا نفي الحكم عن كل فرد
ولما كان المقرر عندهم ان المهمله في قوة الجزئيه وقد حكم هنا بانها في قوة الكليه
احتاج الى اضافه فانما ذكر بقوله لوضوح وضوحها اي بوضوع المهمله مكروه فجر بصفته
بلفظ كل وابقاء النفي وكل نكره وكذا تفيد العموم النفي وانما فلنا عن مصدره
بلفظ كل لانها تفيد العموم في النفي انما هو النكره التي تفيد الوحده في الاثبات
واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدره بلفظ كل فتفيد ورود النفي على
النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي او
ادناكما هيده السالبه المهمله في قوة السالبه الكليه يكون معنى لم تعم ان نفي
الحكم عن كل فرد فاذا دخل عليه لفظ كل وقلنا لم تعم كل انسان فلو كان معناه
ايضا نفي القيام عن كل فرد لستلزم رفع الانكيد عما السلب في جانب الكم معناه
نفي القيام عن جميع الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان العدم قبل كل السلب
العموم وجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والامر
بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخ عن افاده نوعي التعبير فعند اشتغاله بجانب
الآخر ضروره وفيه نظر لانه عما يقدر ان يكون كل انسان لم تعم لافاده النفي
عن الكل ولم تعم كل انسان لافاده النفي عن كل فرد لم لا يجب ان يكون كل تاكيدا
حتى يلزم رجحان التاكيد على التاسيس لانا نفي عن الجزئيه الصوره الاولى
المعبر الموجبه المهمله
المعدوله الكليه ان لم تعم في كل فرد في الصوره الثانيه المعبر السالبه المهمله كم لم تعم
ان نما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه هو لفظ انسان فنقول ان ذكر ان ذلك الاسناد
المفيد لهذا المعبر الاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يجب
مسندا اليه فيكون اي عما يقدر ان يكون الاسناد على كل الذي يفيد المعبر الحاصل

فقط فالكل تاكيد وعلى جزء بسيط فلو جعلنا لم نعم كل انسان للنفي عن كل فرد لم يصح
ترجح ان كيد على السور اما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل
فيكون بسيطا فقط لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فتامل ولان الكرخي المتوفى
اذا عرف كان قول لم يتوان ان يتاكد كليته لا مهملة كما ذكره هذا الفاضل
لانها فيه بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد من افراد الموضوع لان سلبها مهملة
باعتبار اهمال السور غير اللفظ الدال على تاكيد افراد الموضوع لانا نقول المسطور
فرق الفوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد
الموضوع اي لم تبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها
والكلية التي بينت فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وقد ان الصادق على نحو
قولنا لم يعم انسان انما هو نقيض الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فمع
اذ السور اداة قد بينت فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من
شامل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم ان جعلوا سور الكلي
لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الا كما ذكرنا فيما يدل على ما ذكرنا العموم فهو سور
الكلية كونا طرا او اجمع ونحو ذلك خاص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز
ان يكون هذا التفسير وكون الموضوع نكرة منفيا او داخل السلب عليه سور الكلية
كانه قرائن موجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان او داخل الالف و
اللام يوجب تعميما او داخل السلب يوجب تخصيصا فالمهملة في لغة العرب وقال
عبد الحكيم في تقدير ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت
كلمة كل داخلة في جزء النفي بان تاخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء
كان الجزء فعلا كقولنا ما كل بيض ثمين او مبتدا كقولنا كل ما يجري الرياح بحالا يشبه
النفي او جزء فعل كقولنا ما كل متسرع راجح حاصلا او محاصل على العموم المجازية
او التنبيهية او معمولا للفعل المنفي اما ان كان خبر عطفا على داخلة جزء النفي واما ان كان
بتقدير فعل عطف على اخرت والمعنى اوجب معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا
مما لا دخول له في جزء اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي

فلا يحسن عطفه بأو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان ان خبر عن اداة النفي اعم
من ان يقع منها فضل كقولنا ما كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من
الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل شيء اعلم حاصلا فاخر فخصصت الناخر
بالفعلي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعله اعم من الفعلي
والمقدر يدخل فيه فسان واما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف واما وقع
في بعض عبارة الشيخ وهو قولنا اذا اخذت كلا ناجزا النفي بان تقدم النفي
عليه لفظا او تقديرا بغير كاذا اخذ منها على الفعل المنفي العامل فيه فانه متاخر
تقديرا لان مرتبة المعمول ان تاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت
بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم تدخل
اداة النفي على فعل عامل في كل بشرط الشان المذكور والمعنى ان اخرت
عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعل معمولا للفعل المنفي
اما فاعلا لفظا او تاكيدا لكنه ما جاءني القوم كلهم وما كل ما قال انا وقوله ان تاكيد
لان كلا اصله فعل او مصدر لا كذلك مثاله ما كل الدراهم اخذت او الدراهم
كلها او بتقدير ما كل الدراهم لم اقبض والدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد
اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا لم لان المنفي بما لا تقدم معمولا عند بعض
لم ولا دليل على ما يتبعه فيه ونحو كذا اذا وقع مجرورا او ظرفا كقولنا مررت بكل
القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك فتي جميع هذه الصور تؤيد النفي الى السور
فتامله لانا لا نسلم ان اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف
كل ان كان كل جزء المغير عاملا للفعل او الوصف الذي حكم عليها او اعم فيها
كقولنا ما كل القوم ما كل القوم بكتب ما كتب كل القوم ونحو الوصف ما كل القوم
كاتبا وما كاتب كل القوم فقد يثبت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت
الحكم للشيء ما اذا كان الجزء عامدا كقولنا ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلق
اي تعلق الفعل او الوصف له اي بعض ان كان كل جزء المغير منعولا للفعل او
الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما تبصر العين يدركه ولم آخذ كل الدراهم

وكونها كل الدراهم آخذها او واخذ انا كل الدراهم فعند بعض ادراك الامر
بعض متيسر ولبعض الاحة بعض الدراهم بدليل الخطاب وشاهده الذوق
والاستعمال قال الشيخ او انا ظننا وجدا وحال كل وجز انتفى لا يصح الا
حيث رادا ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفي نظر لانا نجيزه بحيث لا يصح ان
يتعلق النفي بعض كقولك والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم
ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان نحو الا اكلم اكثر بني لا اكلمهم الا اي وان لم تدخل
داخلة في جزا نفي يا تي مثل على النفي لفظا ولم يقع معمول الفعل المنفي عموم اتفاقي
فرد ما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقولك ليس كل ما قال له
ذو اليدين اقصرت الصلوة يا رسول الله كل ذلك لم يكن
اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي دل على عموم النفي في نحو قوله
كل فرد ورد قول ابي النجم فما اصبحن ام الجار غرضي علي ذنبا كله لم اصنع
برفع كله على ما مر اصنع شاهدا ما ذهب اليه علي من الذنوب قال الملا المعتمد اثبات
المطلوب الحديث وشواهد النجم اما الاحتجاج بالحديث ففي وجهين احدهما ان
السؤال انما هو عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام
فاعتقاد المستفهم فحواه اما بالتعيين او بنفي كل واحد منهما وارد على المستفهم
وخطئه في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجميع منهما لانه لم يعتقد ثبوتهما
جميعا حتى ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما وانتفاء ما روي انه لما قال
النبي صلعم كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فعلوم لكن قوله كل ذلك
لم يسلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان وانما نافى نفي كل منهما او نفيهما
جميعا او الاكتساب الخ جيز رفع النسبة الكلي لا النسبة الجزئي واما الاحتجاج بشعر
ابي النجم فلانه صحيح وانما اذا لم يكن الفعل مشغلا بضمير ان يصب الاسم
على المفعولية كما مر ينبغي ان يصب كل هنا ما يكثر لوزنا وسياق كلامه
انه لم يات بشعر اضاف عليه امراة فلو كان النصب متعينا لذلك لتعين
والرفع غير متعين لعدل اثنا النجم عن النصب الشائع الصحيح الى الرفع المرجوح

ان يعد بالتصدير غير ضروري ويقابل ان يقول انه مضطر الى الرفع او
النصب لجعلها مفعولا وهو شنع لان النفي كل اذا اضيف الى النكرة يستغرق
نفي كلا منهم الا ناكد او مبتدا لا ما يقول جاني كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره
بعينه ما ذكر بسيبويه من قولك كلهن قلت عمدا ام لا رجع في كلهن الى
الابتدا وحذف التصدير الجائز لا السواد لا ضرورة تجيز اليه لا مكان
ان يقول كلهن حتى النصب في اغرض عليه اساحب ما يضطر الى الرفع او
النصب لا استحقها مفعولا وهو غير جائز لانه كلا اذا اضيف الى المعرف يستغرق
الا ناكد او مبتدا لان قولها ان يستغرق ناكدا لما تقدمها لما شنع عاضرة لان
معناها افاده الشمول والاحاطة باجزاء ما اضيف اليه وقد اضيف الى المضمر
كان سقط ما ذكرناه ونحكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا لان العامل فيه
معنوي لا يجز جبا في الصورة عما هي لها عليه لكن اني الامر كله عليه ما رفع
والنصب ولان الامر ان كله لله هذا كلامه واما خبره فلا فضا التمام لعدم
ويجز ما به هذا الذي ذكر من الحذف الذكر والاضمار والتعريف والتنكير
التصدير وان خبر كلا مضمر الكلام وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر
لا فضا راى الى اياه فوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم ان نعم الرجل
نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم
تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عايد الى مشغل مشهود
في الذهن مبهم اعتبارا لوجود كما لمظهر نعم الرجل لتحصيل الابهام ثم التفسير
المناسب لوضع هذا الباب الذي لتمدح العام او الذم العام اعني من غير تخصيص
حصله والتزم تنكيره ليعلم جنس المشغل في الذهن ويكون اللفظ ما يشعر
بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل فشل نعم رجلا السلطان نعم رجلا السلطان ثم بعد اضمر الضمير
بالنكرة صار قولنا نعم رجلا شل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من
تفسير المقصود وتفصيله بما يبين المخصوص بالمدح شل نعم رجلا زيد وانما هو مرفوع الخ
في احد التعبيرين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما قول من يجعل المخصوص

مبتدأ ونعم رجلا خبره والمقدر زيد نعم رجلا فليس في هذا الباب ما يمنع الاضمار
اي يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم لفظا فاذا قلت لو كان الامر
كذلك لوجب ان تقول نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولقالت
الاسهام المقصود فيهما الاب ولم يمنع تثنيته ولا كره اذا لا ضمير يرجع مختلف
والمقدر هذا الاب بخواص مختلفة ان كثيرا حوالة الزام كون ضمير مستترا في غيرا
سواء كان المفرد او المثنى او المجموع لشبهه الاسم الكائن في عدم التصريح
بعضهم الى الاسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا مع الزام تأخير المخصوص
في الغالب الا نادرا وهذا الاعتبار يمنع تثنيته ولا كره ولا انه يجوز ان يكون
الضمير لفظ كقولك نعم الرجل رجلا فان المدح في هذا يكون ذريعا او لمجرد
تعيين المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو اي زيد علم فان الشأن والقصة
فان اضمار هذا غلاف منصرف اللفظ وتخالف ما تقدم الضمير اذا كان في الكلام
مؤنث غير نحو هند قام فيجوز فاعلها الضمير ايضا فقصدا الى المطابقة
لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هند الا سربني غرفة وهي زيد عالم
وان كان اولى ليتضح حواله واما قوله سرعان ما يا رجلا ويا لها
فصورة رجلا وقوله في قضهن سبع سوات لا يسمح ما يا المسند اليه فيمكن
فيهما وضع المضمر موضع المظهر ما يتعجب اي يتعجب ذلك الضمير اي يحير على عجبه
وقول السامع ولا اي السامع اذا لم يفهم اي لم يدر الضمير من يفسره اي اشعر السامع ما
يعود الضمير ليفهم منه معرفا جيدا الله على التوسع في التشويق الى معرفة قاصدا
بهاء فيكمله السامع بعده فيزداد فضل تمكن لان ما يحصل بعد مطالبات التعب ومعاناة
الطلب فرائق محل ومكانة لا يحصل ما يحصل بسهولة ولهذا اشترطوا ان يكون مفعول
الجد شيئا عظيما تشتهيه طبائع هو الذي يطير فالوا ونبأ اعني فصدا الابهام
ثم التفسير ليتمكن التعظيم والتفخيم هو الترتيب الزام تقديم ضمير الشأن وهو يفسر
الزام تأخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى
فجدك نعم حدا وشيخ الحي خالي نعم خالا وهو قبيل ولا يجيء ان ما ذكره في

ان السامع اذا لم يفهم من ضمر شيئا ما يتبع ذلك ضمير الشأن دون الضمير في باب
نعم اذ السامع عالم بسمع الضمير لعلم انه ضمير فعل وضع المضمر موضع المظهر
في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره
ووضوح امره كقولهم انا انزلناه اي القرآن اولانه نفخ في مقام شأنه
الى ان صار مستقلا الاذهان كهو الحي الباقي اولادعاء ان الذهن لا يلتفت
الى قرينة كقولهم المتكلم زادت عندي للطعام رواق فقد عكس اي وضع
المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فيكون
الغائب بمنزلة اي منزلة المستدل به لاختصاصه بحكم وصف اي قول ابن الرومي كم عاقل
عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل شاع فكان صفة مدح رجل
اي رجل اي كامل وقوله الرجوله عثث اي اعجبه بمعنى اعجزه او اعجب علة وصف
مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل لقيه مرزوقا هذا الذي ترك
الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اي المتوغل في تحرير الامور على انتشار زنديه اي كافرا
ناقص الصانع قابلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله به اشارة
الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان
المقام مقام المضمر لكنه اظهر لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل الاوهام حائرة
والعالم المتوغل زنديقا كمن غاب عن الحكم بمثيره فاورثه معرض المحسوس
كأنه يرى الامر عيانا فالمشار اليه الذي اشير به الى ذلك الوصف العجيب والحكم
البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فالمعنى
اختص المسند اليه بحكم بديع ازعاجه عنه ومعرفته الحكم بديعا انه قصد
ما كان منفيا والا لكفى ما ورد في التعجب والتحكم عطف على كان الغائبة اي او للتحكم
بالسامع والتسخر بكاذا كان ذا البصيرة او لا يكون اشارة اليه اصلا او الذاهل عن
كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس فخاطبه اي غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس
او اذا كان الضمير اي ضمير المسند اليه وعليه اي بناء وضع اسم الاشارة موضع
المضمر اذا كان الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن دمينة

قال اي اظهر العود المرض كما تجر في شجي شجى عما هم يفعلون واما
شجا يشجو فهو شاجٍ وشجان في الامرين اخرني وما بك على بزيد قتيل قد
عثرت ذكره اي نقل ولم تقل لا وما ان صلة قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي
يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر عوده اي عود اسم
الاشارة على الخبر اي بكسر السين اذا عند السامع كقولك هو الله احد الله الصمد
والصمد اذا قصده لانه يصمد اليه في الحوائج وقطوه وعرفه اي نظر قل هو الله
احد الصمد فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التكرير وعبر بالسند اليه دون
والجمل ذكرناه وما نحن نتلوه اي ما انزلنا القرآن الا بالحكم المعتضد لانزاله وما تنزل
الا بالحكم لاشتماله على الهداية الى كل خير او دخال الروع في قلب السامع وتزيينه
المهابة او تقويته داعي الى ما هو اي ما يكون داعيا لمن ترتبشي الى
الامتثال والانتهاء عن شانها اي شان التقوية او دخال الروع مع التزيين
قول الخفاجي غير مرضي بل ركيك كان انا مركب عليه اي على وضع المظهر موضع المضمر
لتقوية داعي المامور فزوره اي عبر بالسند اليه فاذا وقوف بعد المشاورة
ووضوح الراي فتوكل على الله حث لم تقل على لساني لفظ الله في تقوية داعي النبي
الى التوكل على الله لانه عالم ذات موصوف بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف
الكمال او الاستعانة اي طلب العفو والرحمة كقوله اكبر عبدك اي صغر انكما
وقد دعاكما فان تغفرا تغفرا لذاكما اهل وان تطردا فمن يرحم سواكما حث
لم تقل انا العاصر انك على ان يكون العاصر مما لا يناسب ذكره عبدك في استخفاف
الرحمة وترتب الشفقة مما ليس في لفظ انا وقد اتى به تمكينا من وصفه بالعاصر كما في
قولنا نحن قلنا ايها الناس انا رسول الله اليكم خيطا الى قوله فامنوا بالله ورسوله
النبي الامي الذي كان يؤمن بالله وكلماته حث لم تقل فامنوا بالله وبي لتكميل من
اجزاء الصفات المذكورة علة وتنبيها بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان
بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا
للتضرع وابعادا من التعجب لتنقل الكلام عن نقل الكلام عن الحكاية الى

ذا كان كقوله اذا جاء نصر الله والفتح اي اذا نقل عن مخاطب بان يعبر عن الحكاية الى الغيبة
في العبارة او ينافي سامع ويجوز ان يكون المعبر والمنقل عن الحكاية الى الغيبة
عن مخاطب بالعذر المذكور وهو ان حضر الغيبة باسم مظهر لا بضمير غائب والا
او في قوله على كل من الكلام والخطاب والغيبة مطلقا بنقل الى الآخر فيضر الاقتصار
على ستة حاصلة من ضرب الثلثة الاشياء ان كلا من الثلثة ينتقل الى الآخرين وقوله
مطلقا زيادة من المصنف يصرح به كلام السكاكي ويجوز ان تتعلق الغيبة باسم مظهر
او مضمر غائب او بالجمع بين سواء كان في السند اليه او في عوده وسواء كان
كل منهما واردة الكلام ثم تدل عن الى الآخر او لم يرد ولكن كان مقتضى الظاهر
ايراده فعدل عنه الى الآخر وقد اشتهر بين المتاخرين بالسكاكي وبسبب
النقل عنه على النقل الثاني ما حوذ من التفات الانسان من عنة الى يمينه او شماله وفي عنة
الى سنة وقول صاحب الكشاف انه ليس التفاتا عند اهل البيان مبني على ان كثيرا ما
يطلق البيان على العلوم التي لكن كقوله اي امر بالتفيس نفاسة ولا يملك بالا غبطة بفتح
الهمزة وضم الميم اسم موضع وبردي بكسر سما خصوصا بالمثال من بين سائر
الاشياء السكاكي ومن الدلالة على ان هذه الثلثة من الكلام والخطاب والغيبة
واذا كان مقتضى الظاهر ايراده معدلا عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح بان
من قولك لبيك الثناء الا يخاطب لتقدم مقتضى الظاهر بالكلام والمشهور عند الجمهور
ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة الكلام والخطاب والغيبة
عدا التعبير عنه بايرادك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلثة بشرط ان
يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر سواء كان الكلام الاول
عدولا بعد الطريق وهذا يشمل كلام البلغاء الافصاح واغفالا ذلك لانا
نعلم قطعا من طلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو اشتمال الكلام على
اسلوب من الكلام والخطاب والغيبة يلي اسلوبا آخر عدولا نائبا في ترتيبه الى مخاطب بسنده
نظرا لنشاطه واتعاظه فان اصغاءه فلو لم يعبر هذا التعبير لدخل في هذا التعريف
اشياء ليس من الالتفات سنا نحو انا زيد وانت عمرو ونحو رجال واشم رجال

وانت الذي فعل كذا وكذا لكذا وكذا صباحا ومساء وكذلك خاطبوا غير
واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب
ومنها كقولنا زيد قام وبارحة الابرد رجلاه يعرفن يديبي وذا اشربن اثمد ضلت هذا
بالتشابه ابرهيم لان الناظم نظر طريق غيبة ومنها كقولنا ربط على الملك الله
نحو اياك نستعين واهدنا والف فانا لالتفات انما هو في اياك نعبد واياك
جاز على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تغيير عن معنى بطريق الى آخر ومنها
نحو انا بحمد الله هو عالم حقق لي هذه المسئلة فالكاف الذي لا تظهر له فائدة الخ ونحو
قوله يا من يرجى عند ان تقارفهم وجدانا كل شر بعد كم عدم فانه لا
التفات فذلك لان حق العايد الى الموصول ان يكون ملتبسا الغيبة وحق الكلام
بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من تقارفهم وبعدكم جار على
مقتضى الظاهر فما سبق لا بعض الاوهام من ان نحو انا ايها الذين آمنوا من باب
الالتفات والعباس اشجع فلبس بشئ قال الامرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي
حيدرة كان الوجه ان يقول سمته حيدرة فكون الصلة ما يجوز ان يوصل
لكنه لما كان المقصد قرار الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير
على الاول وحمل الكلام على المعنى لانه في الاساس وهو مع ذلك في غاية
التحقيق حتى ان ابا علي زعم ان لولا اشتهار مورده وكثرة ورود مثله في
الناس في زمانه لاخراج بعضهم ذكرنا بعده او هو ان كون الضمير في كلا منهما
وهو غلط لان قوله تعالى حوله لنريه من آياتنا في قراءة من قرأ بالياء للغيبة في
الالتفات الى الغيبة ثم الى الخطاب مع ان حوله من آياتنا ليس بكلام
آخر بل هو متعلق لنريه وسنذكر هذا البحث ايضا في الالتفات الى الجهور الخ
سنة تشير السكاكي الى ان الشكل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق ثم
عبر عنه بطريق آخر او يكون لم يعبر عنه بطريق سواه فعدل الى الآخر
وعند الجهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في
قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة

فر الآية والبيت الثناء عند السكاكي وغيره ولو كان واردا على مقتضى الظاهر
لما اكتفى الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي الله فلا تخش احدا
بدون غيره ثم الكلام في مقتضى الظاهر وان مثل رحون وجاء
في خلاف المقتضى على ما حققناه وان الغرض انما يتعلق بالكون فضل ركب مكان
وقد كثرة الواحد في الكلم لقط الجمع تعظيما له لعدهم العظم كما جاء ولم يكن لك
وفر الغائب والمخاطب في الكلام العدم وانما هو استعمال المولدين كقوله
باتي نواحي الارض انبي وصالكم وانتم بوكما المقصد كم نحو تعظيما للمخاطب
ولو اصغى في المتكلم وحده الى الكلم قول علقمة بن عبدة طحابك اي ذهب بك
قلب في الحسان مشغول بقوله طروب فان المراد به مغرم طروب في الحسان له طرب
في طلب الحسان ونشاط فمراده تهالجديد الشباب اي جنى وفي الشباب وكان مغرما
عصر حان مشيب اي زمان ذهب الشيب واقباله على الهجوم بكل غير الميل في الشباب
في الخطاب في طحابك الى المتكلم حث لم تفعل لتكلفك وفاعل لتكلفني ضمير القلب
المسلي بقوله انثا اي تكلفني ذلك القلب المسلي ويطالبني بوصلها ورؤيتها تارة
الفوقانية على اسناد المسلي والمفعول محذوف اي تنادبه فراقها اوعلى
اسناد الخطاب للقلب فقد التفات ثم ذكر عند السكاكي لعدم الجمهور وقد شطت اي بعدت
وليلى اي قريباه غادت عواد بنا وخطوب فان المراد بغادت بجوز اي يكون
فاعل المعارف كان الصوارف والخطوب صارت تغادينا وبجوز ان
يكون في غاد بمعنى اسرع غاد وعواد عواد كما مر قول بسنا الى ما كان علة قبل
والى ليلى قبل الكثرة في المتكلم وجوز بعضهم كان كم وفي الفعال انكم الله الذي ارسل
الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان سقناه والى الكتاب مالك يوم الدين الى نعبد مكان اياك نعبد
وذكر صدر الافاضل وغيره ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب
بالكلام في الامر واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان قبل هذا الكلام وان لم يخاطب
به الله في حد ذاته فهو بتنزله الى المخاطب به لان ذلك يجري في الجمع مع الله لا
مع غيره بخلاف قول جرير شفى بعد ليلى شرك وفي عند الكتيبة بالبجاح

اعتبر ناقد اك اباه واي بشيب مسك الكي وذوارتياح فابه ليس في الالتفات
في شيء لان المخاطب مالس الثنا هو الخليفة فهذا اخص من بعير الجمهور فقول ابا
العلا هل تعرفون رسالة مرسل ام ليس منهج اولا كالوك الوكي والثناء
عند الجمهور في الخطاب فترة جزتكم الى الغيبة اولا كالوكي بمعنى اولك وهو قال
انه اصرف عن خطاب بنيكنا الى الاخبار عنهم وان كان ربي منجي
قبل الالتفات حقيقة لان المخاطب بهل تعرفون هو كنا وبقوله اولا كالوكي
اب وقد يقبل الالتفات على معنيين احدهما تعريف الكلام بجوز استعماله
مثلا في قوله في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله وزهير
الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم
وفي كلامهم فصم الصغر ظهر بر والصغر في قاصمات الظهر وفي قول جرير شفى
كان الحجاج بني طلوح شفيت انيفها الحجاج اشفى يوم يفضل
عارضيها بفرع شامة سقى الشام وانما ان ذكر صغير فتوهم ان الشاعر
اخطأ شر فلتفت الى كلام نزيل خلاجه ثم نرجع الى مقصودك كقول ابن
سيناء فلا صرفته بندو وفراسها راحة ولا وطئته لصفون فكارة
كانه قال فلا صرفته بيدو وخيل له وما تضع له فاجاب بقوله وفراسها
راحة ووجه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا انتقل فيه من اسلوب
الى اسلوب آخر كان احسن نظريه اي كجدد اوحد انا مرطرب الشباب
انثا والسامع واكثر انما يلقى اليه اي الى ذلك الكلام وقد يخص بالخطاب
بعض دون بعض اي صدر بكون الالتفات سببا في اولوجه العام بجهة لطيفة ووجه
يخص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة انا نحن فصل لربك وانحر فان العبد اذا ذكر الكريم بكمال عزه وجلاله
ذلك العبد من تقربه بكل ما قال اليه اي الى ذلك الكريم بالحمد والثناء اجرى على لسانه وذلك
الصفات العظام فهي ذلك المحرك الى ان يقول الامر الى نفسه اي خاتمة ذلك الصفات
وهو قوله مالك يوم الدين العبد وانما اي ذلك الكريم بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء
لانه اذا اتصف مالك الى يوم الدين على طريق الالتفات والغرض فيه

اى مالك فى يوم الدين والمعمول محذوف ولانه على التعميم فيوجب ذلك التحريك
لمشابهته الواقع الا قبل عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب تخصيص بعد تخصيص
بذا الهمات والباء فى تخصيصه متعلق بالخطاب بنى عاطفة على الدعاء واد عوته له
مواجهة والغرض وجوب ذلك التحريك ان يكون خطاب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل
على تخصيصه بانى العباده وهو غاية الخضوع والذل لا لغيره وباب الاستعانة
فرجميع المهمات سئله لامر عمره وتعميم المهمات بسئله وعرى اطلاق الاستعانة والاحسن
ان يراد الاستعانة على اداء العباده ويكون ايذانا بان العون فى نفس الكلام
ويكون العباده له حاله او سببا الى طلب الجواب والاستعانة فى المهمات
فالتخصيص بها موقع بعد الاطلاق بهوان فيه مشعرا بان العبد اذا اهتم
فى القراءة بجبان يكون قراءته على وجه يجد فى نفسه ذلك التحريك المذكور بهذا الذى ذكره
المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هوانه لما ذكر الحقيق بالحمد وجرى
على ذلك الصفات العظام المعلوم عظم اثنائها حقيق بالثناء والعباده فالتفت
وخوطب بذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات تأكيدا لما فيه من صفاته ليكون الخطاب
ادل على ان العباده له لاجل ذلك التميز الذى لا يخل العباده الا به لان
المخاطب او خلق التميز واوقف فى ذلك على العباده به يعنى بلحظ التميز
يشعر بالعلية ويكفى ان فى ان ازدياد ذكر لوازم الشئ وخواصه يوجب ازدياد
وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله توجه النفس الى الذات الحقيق بالعباده
فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه
المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية يستلزم
لهم امر المعاش ويستدعى الامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب والشهادة
معاد العباد فانصرفت النفس بذلك كله الى شاهد وضوحه وتميزه بسبب
هذه الصفات فوجب بنا على ان فى هذه صفات يجب ان يكون معلوم التحقيق عند العبد
متميزا فى سائر الذوات حاضرا فى قلبه بحيث يراه ولبابه حال العباده وفيه
تعظيم لامر العباده وانما ينبغى ان يكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه

والا فز

ولا معنى له ما سواه ولما انجز كلامه الى ذكر خلاف مختصر لفظا اورد عدة
اقسام سبرا ان لم يكن فى سابق السند الا فقال او فى خلاف المنتقى على الخلاف
بغير ما يترقب بكل كلامه على خلاف مراده ان ما بغير للعدد به وفى بكل
للتبيين والغرض فى خلاف مقتضى لفظا ان ما يلقى المتكلم المخاطب الذى صدر
منه كلام لغرض ما يترقبه وهو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده شيئا
فشيئا على انه اى على ان ذلك الغير هو الاولى بالقصد والاراده كقول البعترى
للحجاج وقد قال الحجاج لحاجب كم بقى من نجاح شوقنى اياه لا حك على اللام اى
مثل الامير حمل على الادهم والاشقر هذا معمول قول البعترى فاربزوى عند الحجاج
معرض الوعد والمنقاد بغير ما يترقب بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس
الادهم اى الذى غلب سواده خرد به الناس الذى فيه وضح الا اشقر
اى الذى غلب حمرته خرد به الناس وفى السواد ومراد الحجاج انما هو العبد
فتنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يعتمده الامير اى فركان
مثل الامير فى السلطان وبسط اليه فجر بان يكفيه بان يعطى المال ويهب له الاضعاف
المال يصفه اى يعتمده ويوثق فى صفقه وقال الحجاج لثانى انه ابدا الادهم
صعد فقال لان يكون صديقا خير من ان يكون بليدا فحمل الحمد لله على خلاف
مراده ما والسايل عطف على المخاطب اى ملقى السايل بغير ما يطلب فيترك سوال
مترددا فيه اى يجر ذلك السوال فيها على انه اشرف لذلك الغير الاولى بالحال اى حال
ذلك السايل او انهم لكونه يوما لو كان غير الاولى فى موقف الياس وانجح
سائر انواع السبب فى اختلاف الغرض زيادة السرور ونقصانه حتى قالوا
ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى
ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما كان لم يكن على حاله واحده فاجيبوا بان
الغرض من هذا الاختلاف وجوان الا يملوا بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقف
بها على كثير من امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم
وغير ذلك ومعالم لا يعرف بها وقته وذلك لشبه حال الاولى بالانيق

بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلبون بسببهم ولا عالمين
فيجاوبون علم الله ولا يتعلق لهم بغرض وكقوله يسألونك ماذا ينفقون قل
ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل
سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف بيانا لان المهم هو السؤال
عنها لان النفقة لا تفيد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق
فذكره على سبيل التفضل دون القصد وعنه اى عن حلاف مضمر اللفظ الخبر عن
المستقبل لفظا او معنى اما على تحقق وقوعه نحو ويوم يقوم في الصور ففزع من في
السموات ومن في الارض بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام الصانع اكثر من
ان يحصر ومثله الخبر عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله وان الدين لواقع وكقوله
الخبر عن بلفظ اسم المفعول كقوله ذلك يوم مجموع له الناس اى يجمع الناس له وجمع
الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مضمر اللفظ فان قلت
كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال و
ج بكون مخبرا كواقع لنفع ومعنى مجموع يجمع فما الفرق قلت ان دلالة الفعل الاستقبال
بحسب الوضع ودلالتها عليه بحسب العارض فالحمل اذا كان معناه الاستقبال
يكون واردا على مضمر اللفظ قطعا لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيهما لم يقع
كالمستقبل مجازا وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الى ضرعنه الاكثر فتنزل غير
الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع لكون على خلاف مضمر اللفظ
واما الكلام بعد محل الخبر وهنا اى في خلاف مضمر اللفظ القلب وهو ان يجعل احد
اجزاء الكلام بحيث لو آخر لكان آخرا وهو ضربان احدهما ان يكون لداع
الى اعتباره في هذا اللفظ بان يوصف صحة اللفظ عليه وبكون المعنى بعكسه اذا وقع
ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله فتى قتل النوق
بانيا عا ولا يك موقف منك الوداعا اى لا يك موقف الوداع موقفا منك
والثاني ان يكون لا داعي البتة الى هذا المعنى ليوصف صحة عليه ويكون اللفظ بعكسه نحو عرضت
الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون له

اورا كى

اور اكى ليسئل ابى الموعوض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخل القلنسوة في الرأس
والخاتم في الاصبع وكذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع
مظروف لكنه لما كان المناسب ان يوتى بالمعروض عليه المعوض عنه وتحرك بالعرض
نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله
فانك لا تبالي عدحول اجفر كان ابوك ام حمار اى ذو الحمار واصل
واتصفوا بالصفات الذميمة حتى لو بقوا على ما هو عليه لا يبالي انسان بهم اصلا هيهنا
كان ام غير بخير فقد ارتكب هذا اللفظ عالما على ان خبر مرفوع الكان المقدرة
لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة
كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وكصل المعارف تنزيلا لوضع بعد ام و
ما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المغير وبابه غير مقصور وجوده
كعدمه فالمذكور المقصود بعد الهمزة هو طرفا الفعل العامل فيه وهو معادل
لما وقع بعد ام والخبر ان يطابق المبتدا وكان ابوك خبره وصح الابتداء بالنكرة
لوقوعها بعد الهمزة كقولهم رجل في الدار ام امرأة وجاز عطف عالم على ابوك
الهمزة في الاسم اكثر ان يكون وسيجيء الاستفهام حتى في ان زيدا قائم ام
ان عمرا ذاهب مبتدا الخلاف هل زيد عالم في الكتب وهذا اللفظ لا يستعمل
صبورا الا في معرض الكلام كما في رجل شريف كان ابوك ام حمار فقد حذف هذا الخبر لان المحذوف
الاصل هو الام والمغير عنه ايضا كان ابوك ام حمار لان المقصود النسبة
بين ان يكون له طيبا وان يكون حمارا فافهم وقيل اى القلب السكاكي مطلقا
انما وقع وقال انه مما يورث ملاحة ويشهد عليه كلام البلاغة وانت الا باس
وبابا فر المجاورة وهذا الاشعار وهذا الشرط ورد وعزه اى عز السكاكي مطلقا
والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غريبا مثل القلب الذي حكاه السكاكي في اللطائف قبل كقوله
اى حول اولينه وهمزة اى سفاره مقلوبة بالجزة ارجاؤه اطراف نواحيه
جمع الوحا مقصورا كان لونا في رضماه وهيما مضاف محذوف اى بريق سمائه
وهذا معنى قوله اى هيما فالمراد الاخبار عن باب القلب والمعنى كان لون

جملة اتى مع اسمه وخبره ولا تشريك بمنزلة عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والترتيب لعدم فتاريخ على جزء ان قصد التشبيه بمنزلة التجرد على الاعراب كما يأتي فرعزوه في العقول البعض بان ذلك انه لو قيل انما الغراب وقار لكان ان يتوهم ان له مزية على قار بنا اثر على الغراب لان يثبت الحكم اولا لامر فقد له بانما الاخبار عنها وهذا كما يقع شبها على ان قار بنا مع انه يشبه في ذوي العقول قد ساوى في العقلاء استحقاق الاخبار عنه بالاغراب فقصد الى التجرد وبهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع جزء المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا لا محل لها من الاعراب وفائدته تقديم الصابئون للتنبيه على انهم مع كونهم آمنوا المذكورين صنفا لهم شأنا عجيبا من الصابئون على ان فيهم من الايمان والعمل الصالح ما القطع بفوزهم وبهذا يأتي لا تحملها النظام وقوله كل بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا مع قوله ان المذكور خبر عن الثاني وخبر عن الاول محذوف على عكس البيت السابق وكقوله ... ما انا بالرجل الذي خدعت ... والدهر بالانسان دواري بتأويل الثاني على ان يتربا خبر لوالدهر وخبر محذوف هو عنده من عطف المفرد على المفرد وتصوير الانتهاء على ان المذكور خبر كل منهما والدهر يتربا مبتدأ والخبر محذوف وقال المرزوقي في قوله فما قبر معن كقبر وارث جوده وقد كان منه البر والبحر ستر على ان البحر مرفوع بالابتداء على تقدير ان جود معن كان البر والبحر ايضا منه فكيف كعطف الجمل ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان ذلك انما هو في البدلية شأنا ان جزءا انما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف مؤخرا لم يستقم ان يكون يتربا والدهر بالفتح وكان ترتيبه ستر على البواقي ستر على ان يكون عطفا على تمام المعطوف عليه وقد يجاب بان المعطوف على الخبر في حكم الخبر فكما ان الخبر يجوز تقديمه على المبتدأ كذلك ما هو في حكمه وقد يجاب بان المعطوف على الخبر في حكم الخبر فكما ان الخبر يجوز تقديمه على المبتدأ كذلك ما هو في حكمه وقد يجاب بان المعطوف على الخبر في حكم الخبر فكما ان الخبر يجوز تقديمه على المبتدأ كذلك ما هو في حكمه

ذلك على سبيل الوجوب او الاولوية او قد يفصل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فانه يدل على المذكور نوعا من التعلق على نوع خصوصه فتقدير جزء في المثال المذكور في حرجت حرجت على ان المعنى حاضرا وبالباب او نحو ذلك والفاء فاذا قتل هي السببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي فتفاجأه زيد لازم للخروج وقيل للعطف على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل فاذا هو فاجأت في نحو خرجت فاذا زيد بالباب لا يجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف في لا يكون مضافا الى الجثة وقال المبرد ان اذا اطردت مكان فيجوز هو ان يكون خبر المبتدأ اي فالمكان زيد والتزم بعد بمن تبعيضية اذا اشربت معنى في لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فالمكان زيد بالباب وقوله اي حول الاعشار ان محلا اي ارتحلا اي في السفران مضوا سهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب وسهلا امر بعدا وطولا اي ان كان الذي طولا وبانا عنها امر الاحزة ارتحالا والسفر الترفق قد تحلوا بذا المصر لا رجوعا ونحن على اثرهم عن قرب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما مر في قصد الاختصار والعدول الى قوس المد اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف فيه كان فلانا وان ولدا وان زيدا وان عمرو او قد وضع سيبويه لهذا بابا فقال باب ان فلانا وان ولدا فاعل عبد الظاهر او استئناف ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الى مفتوحة المشكلة بسيارة المرجية عن وقوعها بعض الكلام اعني المحققة فقط على الشرط والمصدرية بما شمل الاحتمالين دون النفي بقوله ان زيدا وان عمرو اقام وعليه قوله ان محلا عن ذا الاسلوب الا لمن هو صعب خزان المكرمة ظرفا ولم يعتد انه بدون النفي فاهم وقوله على لو انهم تملكوا على خزائن رحمة بتقدير لو تملكوا تملكوا محذوف تملكوا الاول عامل في ضميره المتصل اعني الواو وضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والموجب عندنا الاحتراز عن العيب او المحذوف في الاتيان بهذا القيد تغيير المعتاد فلو اظهره لم يكن اليه واضطر الى ان لو انتم

به عن العامل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تاكيد له
على ان المقدر يتوقف ان تكونوا ثم تكفرون لان حذف المعرف اسهل مع حذف الجملة
لانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقائه اذ قد قال صاحب الكشاف بناء
ما نقضه على الاعراب فاما ما نقضه على البيان فهو ان ثم تكفرون فيه دلالة على
الاختصاص وان على الناس هم المخصوصون بالتبليغ لان الفعل الاول لما
سقط لاجل المعترض بنى الكلام على صورة المبتدأ والخبر نحو كان زيد انا ضربت
غلامه حاشاك وهو مبتدأ وخبر لبعد الاختصاص فكذا لو اثم تكفرون لكونه صلة
في الصورة فالوجه في المستدل ان يستدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص
جملة فعلية وان ليس مبتدأ على تاكيد سقوط ونبذا الكلام صرح في مناقضته نحو
حمد علا له وقوله فصبر جميل كصبر الاعرابي حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف
المسند اليه فامري صبر جميل فعلى الحذف كثير الفائدة ما يجاب على الكلام
على كل في المعنى تكلف ما لو ذكر فانه يكون لقائل احدهما والصبر الجميل هو
الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فاكثر اول بان
سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل
لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل مصدر المبني للمفعول اي صبرت صبرا
جميلا وجعل على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل وشرطه
لفظة ولا حاجة وفيه نظر لان وجود القرينة شرط الحذف في كل الحذف
اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه مكثرا ما يقول الصبر
خير فجزيد المقام عالمهم منه هذا المعنى بسهولة ورجح حذف المبتدأ انه يقرأ
في قرأ فصبر جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ
التوافق فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معروفا وما وان كانت النكرة موصوفة
وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس الغرض على هذا بل
على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى وبما يحمل الامرين قولهم ولا تقولوا
ثلاثة ولا تقولوا انا وقوله الوجود الخبر ابتداء وثم الذين فحذف الخبر ثم الموصوف

او الميزاب ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة انتهوا عن التثليث واستحقوا العبادة وادعوا
كما او اريد الحاق الشيء بواحد منه وصفه وربه قيل هم ثلثة فحذف المبتدأ قال صاحب
الكشاف وقد كثر حذف المسند اذا علم ان ذكره يخرج الكلام الى العبث بمراد كقولك
لمن يعد كم اعمر وفاكم لو غلام عندك عمرو او ام عمرو عندك فيخرج ام
عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا اولت ام والهمزة بمعنى اشركتا في
قراءة الجزء على المسند والمسند اليه وتقدير على انقطاع معرفة بعد ام نحو
اقام زيد ام قام عمرو وازيد قام ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك
او عندك عمرو وقام منقطعة لانك تقدر عند الاتيان بالمفرد بعد ام او
هو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها مقدر بكلام واحد مع الانقطاع
فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع الفائدة احتراز عن
نحو المعترض بشر كثير الفاعل بخوف ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل
فعل لابد له من فاعل فهو متصل ويجوز مع عدم الشك بين معنى التعليل ان يكون
منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولابد للحذف من قرينة كوقوع جواب السؤال نحو
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله
فحذف المسند لان هذا الكلام عند بعد ثبوت ما فرض في الشرط والجزاء كمن
جواب عن سؤال نحوي وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال
عن الفاعل ولان القرينة بعد تقدير الفعل اوفى بالمقصود لانه ان اريد ان السؤال
عن الفاعل الاصطلاحي فهو غير لائق وان اريد ان السؤال عن فعل الفعل وصدر
به بعد تقدير مبتدأ كقولك الله خلقهن يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على
ان تقدير الفعل او ما في اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقهن لظهور
ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومع هذا قبل الاولى انه مبتدأ والجار والظرف بعده
السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقدم السؤال عند اسم
والجواب ان حمل الكلام على جملة او ما جملة على جملة غير لائق مع ان الزيادة وان الواقع
عند عدم الحذف جملة فيجب كونه الذي سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن

العزيز العليم او مقدر عطف على محذوف اي كرر قوله الكلام جوابا لسؤال مقدر نحو
قول عمران ابن نشئ ثم مرثد بن نشئ لكل واحد منهما كان ابي يكنى فقال ضارع
اي يكنى ضارع ابن ذئيل بضمير متعلق بضارع وان لم يعتمد على نفي لان الجار
والمجرور يكتفيان بالاعتماد على النفي اي يكنى ذئيل لاجل حضوره لانه ملجأ وظهر الالف
والضعفا وتعليقه بيكنى المقدر ليس بقوي لما فيه من حذف المعمول وتمامه ومخبط ما تطيح
الطوائح المخبط الذي ياتيك للعوف من غير وسيط وتطيح من الاطاحة وهي
الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقحة في
طوحته الطوائح واطاحته الطوائح والتي للمؤنثات ولا التي للمذكر وما
بمعنى مخبط وما مصدرية اي يسأل عن احد اذهاب النوائب ماله او يكنى المعدم
اي يكنى لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على المعدم بمعنى المنسوب الى عدل فالمراد
استحضار الصورة وذلك الامر الهايل فضلا اي فضل نحو لبيك يزيد ضارع لخصوم
ان يجعل العامل نائبا للمفعول ورفع المفعول به الذي ذكر الفاعل مرفوعا بالفعل
مضمرا جوابا لسؤال مقدر على طريقة وهو لبيك يزيد ضارع لخصوم بانيا الفاعل ونصب
يزيد مفعولا بتنكير الاسناد وقد اسند الفعل اجمالا ثم فصلا وذلك لانه لما قيل لبيك
يزيد فقد علم ان هناك باكيا اسند اليه البكا لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه
ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان
الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اوفى بالمراد من الاسناد اجمالا في
السؤال المقدر اغنى عن تقييد لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه
الاجمال ولا يبعد ان يقدر اسند مرتين اشر اجمالا وواحدة تفصيلا ونحو زيد
نحو زيد غير فضلا على حد اجمله اسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضله
ويكون من حروف الفاعل كصوم لفظ غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره
اي ذكر الفاعل فيكون زيد فاعلا حيث لا يجب وهو الذي بخلاف ما اذا نصب للفاعل
فانه مطمع في ذكر الفاعل والمعارض ان يقدر نحو لبيك يزيد ضارع بنصب يزيد و
ونائب الفعل للفاعل على علامة سبلا سترى الحذف والاضمار واشعارا على ابهام الخ يجب

الى قصر حرف النفي لان نحو ما زيد الا قائم وجد قصد توهم ان الاهتمام دون
الاهتمام بالفاعل وبعده على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام فوق الاهتمام
بالفاعل وبابه اطلع اول الكلام فيه وذكر الفاعل مع عدم المعول شوقا
اليه فيكون حصوله اوقع واوفى واما ذكره اي ذكر المسند فلتقرر ذكر المسند اليه
من ان الذكر هو الاصل والا مقصر للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف
المعول على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم ومن التعويض نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك فصبر
اسوة وتنويع على فعل كسر هذا بعد قولك ان فعلت هذا فانا اشار بهم
وغرضك اما ان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فبعد الشك او التردد كالمسند
اما ان تدل على قصد التجدد في المسند اليه كقولك زيد قام وقام
الغراب كثر سفر وقطع تور وبحو ذلك وحصول التجدد في الذكر ممنوع
لان القرينة انما دلت على نفس المسند واما تعلق المتكلم للسامع فبالذكر المتبع
عرف اللفظ واما اذا اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير مبني مع عدم افادة تقوي
الحكم او لكونه مبنيا نحو زيد قام ابوه وسعيد اللقوى نحو زيد قام
فهو جملة قطعا واما نحو زيد عالم فليس بمتعين للقوى عن هو وقرب في زيد قام
نظرا لاعتبار القوي كامر وقولنا مع عدم افادة القوى متناوله مع عدم
افادة نفس الحكم لقوى الحكم فحذف فاعل المصدر فخرج ما تفيد القوى
نحو ان الكريم نحو لئن عرف او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو لكن
او متى يقوي الحكم فانه لا اصطلاح هو تاكيده وما بقرن الخصوص نحو زيد قائم
وانما قرن مع عدم قصد القوى كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة
التخصيص نحو انا سعيت فرحا جبلا ورجل جاءني وما انا قلت به افاده لم يقصد
به القوى لكنه لفائدة ضرورة تكرر الاسناد وعدم افادة القوى اعم من
عدم قصد القوى واجب المفتاح ان نحو انا سعيت فرحا جبلا ورجل جاءني
جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما قرب انا وقد

عرف ما ورد وقع غير سببي موقع الفعلي في عباره المفتاح عدل ايراد
صاحب المفتاح فذكر الفعلي بما كثر مجيئه محكوما به بالثبوت للمسند اليه
بالاشتقاق عند ضروره ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه والغائب
ان يقول لم صدق هذا الخبر على المسند السببي لانا نبين ان المسند السببي
فرد كورد ابوه منطلق ورد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالسببي
زيد لا بالجملة التي وقعت خبرا للمبتدا وقلنا انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد
لكنه اخبر عنه لان الجملة انما وقعت خبرا عنه لاسندت اليه ضروره وقد فسر
الاسناد الخبري فيما مر بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه
عنه ضروره فلا بد ان الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بخبر اريد بهذا الوصف
ويصح ان ينطلق الاب غايته ما في الاب انه وصف اعتباري فلو اراد
بها الثبوت بالفعل حقيقة لا متنع بكثرة المسندات الفعلية الاعتبارية
اذا كان المحوج مسند الفاعل مع عدم قصد التقوي بتكرر افراده وما
ذكره الفاضل العلامة شارح المفتاح هنا ان المسند في زيد منطلق ابوه
فعلي بخلاف في زيد منطلق ابوه ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه
هو منطلق دون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله بمنزلة فعل محكوم به في
زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان
اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند
هو منطلق وحده والحق ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه سببي
بتعلق كائنا ما كان سببي والا فلا يخفى ان ورود الفعلي مثلا في هذا
المثال لا يخالف اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت
لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في شرح المفتاح ان
في نحو زيد رجل كريم وصف فعلي وفي نحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا لكان ينبغي
ان يحمل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به في الجملة عاريه عن المسند
ثم اورد صاحب المفتاح بعد تعبير المسند الفعلي بمثله سهوا نحو الكريم ابوه

ليتبر وفي الدار خالد وقال ان المعذب بمستقر فيها او حصل عطفا على الاخبار
وارد عليه انه ان اريد بالظرف ما كان معذبا بالجملة كان المسند في ان تكن
جملة وحصل المعنى لان خالدا مرفوع ما لم يسند الا بالفاعلية لعدم اعتماد
الظرف على ما ذكر واشار الفاضل في شرح المفتاح الى الجواب بان المثال الاول
مبني على ان الظرف معتمد باسم الفاعل لما بالفعل وانما ينبغي على ما مر من الاحتمال
والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على ما ذكر ثم قال وانما قيد
المثال الاخير بقوله او لمعذبا به استقرا وحصل لانه لو قدر بمستقر حتى يكون
خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجمع ذلك حفظ ولم يقصد السكاكي الا ذكر
مثلة المسند الفعلي ايضا حال كونه مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد
المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بما يليه
اعني انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتغير بقوي الحكم مذكرا في تقديم المسند فلو
كان قصده انما الى مثله لافراد المسند لكان الانسب تاخيرها عن بحث
لانه موضع سرد فصايله الافراد ذكر الفعلي وذكر السببي وتوسط مثله
الافراد بين تغيرهما لا يكون مناسبا وبه اظهر للفطن العارف بصناعة الكلام
ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يتعرض لاسكاله وتغير مسلكه وكان
الاولى ان يقيد بالجملة ليخرج نحو زيد ابوه منطلق وبحكم ان يتعرض لما يخرج
عطفت على المسند الى آخره بشرط ان لا يكون ذلك المعطوف مسندا اليه لئلا يخرج
فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قولهم هذا احد الذين يقتلون على المسند
ليس بمعطوف ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان المعطوف مسند اليه ودخل فيه نحو زيد
ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا فراره وزيد
كبرت سرجه ونحو علامه وزيد ضربته ونحو قولهم ان الذين آمنوا وعملوا
الصالحات اما لا نضيع اجر في احسن علما لان المسند اعم من ان يكون قبل دخول
الفواعل او بعدها والعايد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة

وقف خبر مبتدا او قال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بامر ثابت
للمسند اليه مشروط بامر على ذلك المسند اي جعل جزاء او شرطه مطلوبا بالتعليق جزما
بنى على ذلك المسند تعليق اثبات ذلك الغير بشيء ما او تعليق نفي غير بشيء ما
او كون المسند فعلا مسندا الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب
تعليق ذلك المسند على ما قبله بشيء اثبات او نفي كون ما بعده ذلك المسند متعلقا
بما قبله سببا فالاول كزيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بشيء
للمسند اي اخبر ابوه قد علق زيدا بالاثبات له ورد غير ما يثبت منطلق على ذلك الحال
ما جعل مبتدأ او وقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج في نحو اخوه يخرج ابوه
ابو المنطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمسند الى شيء ما لم يعرف في
مثل هذا ونحو اثبت كقولك عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل مسند الى ما بعده وهو اخوه
ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الخ متعلقا به ومضافا الى ضميره
فالمسند السببي فعل وفاعل او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون
مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله
او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحال المقترنة لكونه
جملة فهذا اذا اريد بتقوي الحكم واذا كان المسند سببيا ولكن انه سهو والاكان
الانسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اولا وحد للعدول الى المضارع
وترك فقط اذا في موضع الالباس مع رعاية قرب الاقرب الذي لا الابعد
فتأخر قوله اذا كان المسند سببيا تم الظرف لفظ التوضيح ان المسند السببي نحو
زيد ابوه منطلق هو منطلق في عمرو ضرب اخوه هو ضرب واو قد يكرر فعلا
في نحو الشاعر وقد يكون جملة كما في قولك زيد ابوه المنطق والبرع كلامه ما
يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم في كلامه انه اذا كان
في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وبهذا حق المرام فان
المسند السببي لا يكون الا في جملة وقد مسندا الى مبتدا وذلك اذا لم يرد قوله
هو ان يكون مضافا فاعلا وهو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او

الى قوله اذا كان المسند سببيا والمغاير المسند السببي كون اذا كان مفهوم
المسند كذا او وقف كون المسند سببيا وقوله كذا مع كون المسند السببي
هو الما حوذ من مجموع كلامه وهو نقل الجلد كما ذكرناه اولا واما كونه اعم من كون
المسند فعلا فلتقييد للمسند باحد الازمنة الثلاثة الماضي وهو الزمان الذي قبل
زمان التكلم والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد الزمان
والحال وهو جزء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة في غير مهلة
وتراخ كما في رب يصلي والحال ان بعض صلاته ماض لبعضها بان مجموع
الصلوة الواقعة في الاثبات الكثرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخر جزء
خلاف الاسم كزيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى القيام
قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه هو بصيغته دل على مع افادة
التجدد الذي هو في لوازم الزمان الذي هو جزء في مفهوم الفعل وتجدد
الجزء او حدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان عرفا الذي
لا يجمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقولك امر في قولك ظريف زيد اذا كان ورد
عكاظ هو متوقع للعرب كانوا يجتمعون فيها شهرا ثم يتفرقون
وكانت فيه وقايع قبل بعثة النبي ﷺ الى يوم الفتح بالغلب للروم هو الغلبة بابرهة
الذي شهد ذلك وعرف يوشم اي تقرس الوجوه وتباطنها لحدث منه
ذلك التوسم شافيا وبصيرة من النظر لحظة ملحظة بعد الى محل قبله
بغاية فتور وهو اعطاف طلبة الكافل بابرهة واما كونه اسما فان فاذ عطفا
امر عدم السعيد المذكور وافاده التجدد بل لافادة الثبوت والدوام
لاغراض تعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما شبه ذلك حاكيا
الدوام والثبوت كقولك لا يبالغ الرجل المرغوب مرتبة هو مانع فؤاده
لكثرة تجاربه وهو مشتق بمعنى ان الانطلاق ثابت له دائم في غير اعتبار تجدد قال
الشيخ عبد القاهر المقصود في الاخبار ان كان هو الاثبات المعنى ينبغي
ان يكون بالفعل وقال انه موضوع الاسم حالا يثبت به الشيء في غير اقتضاء

الجناية كردكردن آب
وخوابيدن

ان يجرد فتحرك شافشا فلا نعرض فيه ريد منطلق لاكثر في اثبات الانطلاق
فلانه كان فزيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه قصد منه التجرد والحدوث
ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزافا فجزافا وهو تراوله وتركه
وقولنا فرزيد يقوم اريد قام لانه اشتراك المعنى في غير افتراق في
الالم لكنها اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما شبهه باسم الفاعل والمفعول وغير
ذلك بالمفعول مطلقا او به اوفيه او له او معه وتحامي الحال والتمييز والاستثناء
فلقرينة الفائدة وتقولنا لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب
ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما قرر في المسند اليه ولما كان اصل هذه
سوال وهو اذا حركان مما هو نحو المفعول به فقد كان ليس لقرينة الفائدة
اذ لا فائدة فرنحو كان زيد مدنيا لخبر ليكون الخبر لقرينة اشارة الى استثبار
مرتبة الحكم فقال والمقيد نحو كان زيد منطلقا هو مطلق او كان لان
منطلقا هو نفس المسند حقيقة او الاصل زيد مستقر وذو ذكر كان دلالة على ان
النسبة فهو قيد لمطلق كان فرنحو كان زيد منطلقا مع الزمان الماضي والوضع
اي بسبب القرينة على ما صرح به جماعة وتبعه عامة عن مصدر وهو الفعل
وهو مفهوم الحدث على انها اعرف لك النصة مصدقة بما لك الاحوال فمعنى كان زيد
قائما ازمصف ما قيام المتصفا بكون امر الحصول او الوجود في الماضي
ومعنى صار زيد غنيا ازمصف ما تغير المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان
لم يكن في الماضي وبه اسعى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم مفعولا فان للفعل هذا
حكم الاشتغال لانه الحال الذي اشتغل لها وهذا نوع آخر فرنحو كان زيد قائما
مقيده بهذه الاحوال واما تركه اي تركه السامع على ما هو عليه اي عدم تركه
العلم بالنسبة او عدم الاحتياج اليها او خوف الفضاء الوقت او عدم ارادة
ان يطلع السامع او غيره على الحاصل من حال زمان الفعل او مكانه او غير ذلك مما
لاغراض يتعلق به او خوف ان يقصر في تخاطب المتكلم عن ادراك المعاني على الكلم
فتولد منه عداوة وما شبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو ان اكرمني
ان اكرمني فلان اكرمته او حالات تعتبر به لانه قد لا يعرف الا بعد ما
يجزاوه اي جزاء الشرط واسمائه او الشغل فعل ذلك الشغل فعل
النحو فليجمع الشروط في هذا الكلام ثم نقول ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول و
نحوه فان قولك ان اكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي
ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية ولان يكون جزاء
ان كان جزاء فالجملة جزاء نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان
انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيء قول صاحب
المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية بتقييد محصوص محتملة لنفسها للصدق
والكذب ناظرا الى ان الجملة يجب ان يكون المسند الخبري واما تعرض الشرط دون الجزاء
فليس بحق لان الحرف قد اخرجته الى الانشائية لاستقام ولا لاستقام
عليه فرجعه ولا يصح عما ان يعرف اعرفك واما ما ذكره الشيخ العلامة في
ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فرتبتها اي تقرير
ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لان التقييد به عارض لان التقييد بالشرط
يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله
في نفسها فتفطن ودع تخليط الكلام اهل العربية بما ذهبوا اليه المتقدمون من ان
التقييد اذا جعل جزاء الشرط سقط عما كان له من الاربع فيها اسم النشء ولم
لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا
ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا ان جئتني
موجود عندنا وقوعه جوابا للشرط وعلى منع ظاهر وهو انا لا نفهم ذلك فرالجزاء
لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك وقت مجيئك
والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المتكلم عرفا بحسب اعتبار
العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية
النهار محكوم عليه بوجود محكوم به والشرط قيد لوجود مفهوم القضية ان الوجود
ثابت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء ما كان عليه من احتمال

الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم لمثبت الوجود للنسبة و
كذبها بعدمها وانما لم يقل المطلق فان المحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء
ومفهوم الشرط هو الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم
باللزوم وكذبها بعدمها فكلامي الطرفين قد اتفق في الجزء واحتمال الصدق
والكذب وقالوا انها تشارك الحملية انها قول جازم موضوع للصدق
والكذب وكانوا ان طرفيها مفردان لفظا لمعنى خبريا وان لم يكونا خبرين
وبان الحكم فيها ليس بالنسبة الطرف غير هو الآخر كخلاف الحملية الا ترى ان قولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود معناه عندهم ان وجود النهار
لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان الشرط هو النهار موجود فكل وقت يطلع
الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيدت مسندة بقول فيه فكم بين المفهوم وبين ذلك المقام
مجانبة الوجه في تعاليس الناس ولكن لا يدفع النقض فانهما في ان واذا ولو
لكثرة مباحثها الشريفة المهملة علم النحو فان واذا الشرط في الاستقبال لكن
الاصل ان عدم الجزم يوقع الشرط فاعتقاد المتكلم فلا تتبع فيه كلام الله
الا على طريق الحكاية او مخاطبة من اتاه بخبر واصل اذا الجزم يوقع فراعتقاده
فاذا قلت كانه يشرط فرأى عدم الجزم يوقع الشرط فكذا الشرط الذي
عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانما يستحق المعنى
المحمل المشكوك فيه لم يتعرض له المصنف لان الغرض بيان وجه الافتراق بين
ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم
بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فشرك بينهما
فلذا لم يذكر فلا يخالف ما ذكره النحاة ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط
نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم المتكلم اكرامه لا فيه فلا يخالف ما اشتهر
الخلو عن الجزم بالوقوع وكذا ما قال ابن مالك وان لم اكن لك اباً فكيف
تراعي حقي مستدلة على مقام الجزم لكن ظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع
الشرط لان الشرط هو الذي يكون انتفاؤه بانتفاء المشروط انتهى

الشارح المحقق وقد مر الفاضل انه ههنا فرع ان الجزم وانما هو بوقوع
الشرط والمخاطب عالم به ولذلك قال ولان الاصل ان عدم الجزم بالوقوع
هو الاصل واذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان ان دخل
مستقبلا فهو الغالب ولذلك اطلق المصنف في
الاستقبال مع اذا لان اذا مضافة الى المتيقن بالوقوع نظرا الى لفظ الزمان
الدال على الوقوع وان كان النظر على المعنى الاستقبال لانا ذا الشرط
تنفك الماضي لفظا ومعنى المستقبل نحو ان جاءني اكرمته وموسى الحشة كما ذكر في
وان كادوا ليفتنونك وقالوا انما
ليفتنونك وقد يجيء مخففة نادرا ومن ثم استحسنوا ان اصبح غدا
وبلا يطير والمعنى ان تشأ نغرقهم نغرقهم وقد يجيء مع ما المؤكدة
في نحو اما تخافن الحية بلفظ المضارع اذا لان المراد الحكم بالوقوع في
مستقبل وليذا لو قيل تعرف الجنس ان الحية لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس
يطلق عليها وعلى الحية وقوعه كما يوجب كثرته واتساعه لتحققه في كل نوع
من انواع كثير نوع الحية فلا يكثر كثرة جنسها وليذا جاء ان ابن آدم
اذا فيا او اقصد به الزنا كقوله تعالى ان لنصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله
وهناك شر وهو ان عدم الكثرة وعدم التعطف بحصول انما هو في نوع شعير او
فرد شعير واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما دل على الشكر فلان
التعطف بحصول الجنس يوجب التعطف بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل
الا في ضمن فالفرق بين نحو اذا جاءني الحسنة ونحو ان لنصبهم حسنة غير واضح
اللهم الا ان يقصد به نوع معين مخصوص او لعله قد يقطع بكون تعريف الحية تعريف
الجنس بناء على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف العهد وزعم انه اقصر
في البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على ما هو المشهور فصحيح اذ لم يتقدم
ذكر الحية لكنها ولا بعد بل بكى اللام اشارة اليها ولو سلم فحيث ان الكثير
القصد الى حصة من الجنس والمعنى انما هو الحية المتطلعة بها كثير
وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد قيل انه اقصر في البلاغة لكونه ادل على

فضل الله وعن حيث جعل الحسنة المعهودة اثر حقها ان يكتفا بوقوعها كذلك
فطلبوا الحصول مع جعل السيئة العلم عن فطنة الحصول وان اراد العهد على ما
بنا على ان الحسنة المطلقة ترتب منزلة المعهود الحاضرة الذهن حركا نهائب
افهم لفرط الاجتماع البلاغة كثرة دورانها فيما بينهم ويكون قصر على البلاغة
عن الافتقار الى ذا المعنى هذا العهد لتعريف الجنس عاد ومهما ابطل وذكره
الله العلامة من ان تعريف العهد اقصر على البلاغة جيز فلكونه اول على
معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورانها فيما بينهم عرفا
المعهود الحاضر في تعريف العهد ولا يخفى ان هؤلاء الذين يدعون اسبق اعتقادا
باحتضار هذه العظائم في الحسنات ولا ينكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا
اسوأهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استغراق الفعل
كدعوى استغراق الكثرة لانه قد يسلم الاولياء دون الثاني وهو ولا نزكي الله على احد
كذلك الكثرة فانه قد يتجرد الاول دون الثاني واما لفظ اذا فقصد بها
العهد يكون واقعة موجودة تواني اذا وجاء كلاما لجنس فانه لا يلزم وقوعها
في حيث هو حتى يحتاج الى قول امهم اذا اذقوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة
قصد بذلك الجنس المعهود دخولا اوليا ولزم من تركها لكفر على الجنس تركها على المعهود
وغيره فكفر اسوا وابلغ وفي جعل الجنس ليس الا وقوع افراده واما في حيث
يتشبث فدخول افراده عليها يكون مشتملا لمرجوحا واجعل الحسنة هنا الواقعة لكونه
لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المعتبر وجه نظهر فساد ما قيل انه قصر تحقيقا للبلاغة
كونها بعد عن الانكار واذا دخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود
لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة وكذا الجواب
بان تعريف كونها معهودة انها عبارة عن حصة متحققة في الخصب والرخاء
وتعريف كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء غير تعريف بعض وبهذا
تظهر صحة ما ذكر في كونه اقصر تحقيقا للبلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي في جانب
السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة

المطلقة والله اكثر ليدل تنكيرها على تقليلها فلذلك قد جاء استعمال المضارع
او اقر الله شكرانه قوله فاذا هم قانطون ضرعا ونعما وتعرفا في قوله واذا
مسه الشر فذو دعاء عريض فيا وجه قلت اما الاول فلتقرير الفعل المسند الى
ضمير الجمع والى نكرة ضر المؤكد للتقليل ولما الاتيان المسند الى ضمير كل ضر
بعيد عن الحق وارتكاب الضلالات فيتلقط اذا واما المضارع فلان مساس الشر
بسبب الفترة حدان كفرة حكم القنوط به واما الثاني فان الصبر في مسه للانسان
الموضوع للبكرة المدلول عليه بلعل ولعل واذا التي على الاتيان اعرض فيها
بخلاف اذا فانها للاتيان المتحقق لكن لما كان الشر بحيث لكفر قنوط
به وقد يشغل الانسان مقام الجزم بوقوع الشر بخلاف مقام المعارض التي هل كان اذا
سئل البعد عن سببه هو شغل الدار هو يعلم انه فيها فقول ان كان فيها
اجذك فيخجل حوفا من السيد وكان اذا استفتى لبيك فقول ان تقلع الصبح
وينشر الليل اضل كذا فيخجل نولها وتضجرا وفس بها اذا لعدم جزم المخاطب
كونك في يدك ان صدقت فاذا تفعل او تشربه اي شرب العالم
المخاطب بوقوع الشرط سرا لحاصل بخلاف معنى العلم كونك في يد ذي اناه
ان كان اي فلا تؤذه مع علمانه اوه لكن مقتضى العلم ان لا تؤذه بوقوع
امر بتغيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاستشعار على ما تقتضي السنة
عن اصلا اصبح ذكا لمعام الالزام ضاربوص الشرط كانوا من الخوض متعلق بوجه
كانت بكرة الالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افضرب عنكم الذكر اي انهملكم فتضربون
لكم القرآن وافرد بالامر والنهي والوعد والوعيد صفحا امر اعراضا او لاعراض
او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيه اوبالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين
مستقبلا ونكتة التعبير بالمضارع ان قصد الرسوخ على الاشراف وتصوير ان الامر
في الواقع على هذا المقام بحيث لا يكفي الاتيان مجرد الفرض والتصدير كما يفرض المحال
لاستشعار المقام على الاتيان الدال على ان الاشراف حاصل له لا يصدر عنه
العاقل اصلا فجيء بالمضارع ادعاء بحيث صار المقام لا يليق المستقبل فرض المحال

انگیز سرانگیش کردن

منقران يكمر كقوله لو كاذ قوله ع ولو سعوا ما استجابوا لكم بعبر الاصنام دون
ان لما مر ان شرطها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوع هنا مقطوع
بلا وقوع فلا تكون ان هنا كما في قوله تعالى ان كنتم آمنتم بالله الآية
بذا المقام تنزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المبالغة وارخاء العنان للتعصب
الكبكبي فهذا اصح استعمال ان فما ذكره صاحب الكشاف في قوله ع فان امنوا
مثل ما امنتم به فقد اهتدوا الخ من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد
له مثل فكيف يكلف الله على سبيل الفرض والتقدير ان حصل وجود ثانيا آمنتم
لدنكم فقد اهتديتم والسداد فقد اهتدوا ولئن قوله ان كان ذا هو الذي مر عند ك
فاسطر علينا حماره ان كان خفاقا على انكاره والمراد التي خفية و
تعليق العذاب بكونه حقا يفيد ان عذابه تعالى يقع وسيقوله قل ليكن
للرجز وله فانا اول العابدين او تغليب المنتفي بالشرط على المنتفي كما اذا كان
القيام قطعي الحصول لنسبة بعض عمر قطعي بالنسبة الى آخر مشكوك يجيء فيه قسم
كان كذا لتغليب ما لا يقطع بانتهم يموتون ام لا على ما حصل لهم القيام قطعا وقوله
ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتاب تغليبا اي كلفوا بكم للسوء على
الارتياب والصواب ان الارتياب حالا منتفي ان شئتم الا على سبيل الفرض
لاستعمال المقام على ما مر وتفريعه على اصله وهو الاتيان الدال على ان نزوله
عند الله او يكون لتغليب عبد المرتابين مع المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من
يعرف الحق وانما نكر عبدنا والجعل الجمع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور
وارد هنا لان عدم الشرط يكفي قطعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لان في الشرط
انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو يحتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر
ان السبب المعين على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ما بمعنى
اذ ورد بعض البصريين والزجاج على ان ان لا تفيد كما مر الاستقبال وذكر
كثير من النحاة انها اذا اريد بها معنى المضي ان جعل لفظ الشرط كان نحو قوله ع
ان كنت قلته فقد علمته او ان كان قميصه قد من قبل ودل لفظه ولا كان في الغير

المجمل المهذب حر

وهو قوله فان كانا

تحفة لان الحكم المطلق الذي يوجد لولا يستفاد منه الا ارتياب المخاطب
ولهذا ذكر صاحب الكشاف في قوله ع وامنيتك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى
انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان منيتك قبل النهي فيجيء مجاراة المشركين لانه
مما يكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك فتجاهل فاراد وجعل الشرط ماضيا
قد كان وجعل منيتك جزاء بمستقبل المضارع على ما كان يفعل ما كان يعض مرتابا قطعا
والبعض مرتاب فقطع بحسب الجنس كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم
فلذا ذكر ع استعمال ان في هذا المقام وبسبب هذا لم يشرع لا لحيض
عن هذا الاشكال الا ان تقلب على المرتابين قطعا عن المرتابين قطعا اعني
الذين لا قطع بارتيابهم فيجوز منهم الارتياب في عدمه ويكون معنى الكلام او
تغلب عبد المقطوع بارتيابهم بالشك في المقطوع به كما اشرنا اليه فراعى حال
المذكور ثم غلب الغلب على ما قرر فيه تغليب المذكور على الاناث ما يجري على المذكور
والاناث صفة منيتك المعبر منهم على طريقة اجرائها على المذكور خاصة كقوله
وكانت الفاجرة عدت الاناث بحكم التغليب لان الغلبة ما
يوصف به المذكور والاناث فان من كاشف ما الكاشف وتحمل ان لا
يكون للتبعيض على لا بعد ان اي فان كاشف ناشئة في القوم الناشز لانهم
اعتاب يارون اخي موسى والاول هو الوجه لان الفرض هو ما بينها
صدق شرائع ربها وبكتبه وكانت المنيتك لو تغلب حال العين على حالة
اللفظ كقولك قولي قل قم وقم فقولي فانا المخاطب والناس يا ايها لان الفرض عائد
الى قوم ولفظ المخاطب لكونه اسما مظهرا لكونه اعم عبارة وعلى الجملة
تغلب حال نسائك على حالة الغيبة وسنا وان وكانت لوين لانها بكر وعوانة
للشرخ والقرح والحسير للحسن والحسير عليها بالسلم وما شابه ذلك حال احد المتضايرين او
المشابهين على الآخر ان جعل الاخر مستفادا منه الاسم ثم بني ذلك الاسم وقصد
الهما جميعا وبني له تغلب الاحف الاان كسرة التصغير كراهة تغليب على المؤنث
كالقرس ولا يخفى عليك ان ابوان وقران في هذا البيت لا في فصل قوله وكانت

في العاشر اذ ليس لفظ لاحدهما على الاخر بان يجري عليها الوصف المشترك بينهما
على طريقة اجراء الحي الذكور خاصة بان يجعل احدهما مشتقا للاخر فاذا سمي شيء
ذكرا باسم فان قلت لا يكفي في الشر الاتفاق في اللفظ بل لابد من الاتفاق في
المعنى ولذا تاولوا الزنديق بالمشبه زنديق فلا يطلق قرآن الا على البطين
او الخضر لا على طه وحيث قلت هو مخلف فيه قال الاذلس في اليمانية عن
السيد عز ايزان فيهم بتعرون في اللغة والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى ولو سلم فلكي مجازا وجمع باب التغليب في المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما
وضع له الا تري ان الناس هو موضوع للمذكور الموصوف بهذا الوصف فاطلاقه
على الانثى مجاز وان اطلاق عليها وضع له فعلى هذا جمع الانثى
السالم والا فانه ومن تغلب الجمع الكثرة افراده على وفق في عرفهم الجنس مغلوبة
بها فيهم ان يطلق اسم ذلك الجنس على الجمع كقولهم واد اقل للملائكة
اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة مع انه جني واحد افرادهم
ومنه تغلب الاكثر على الاقل في حنث ان حلف لا يكلم فلانا فكلم اكثر
كقولهم لحكاية لنحو بنك ما شئت والذين امنوا معك من قومك او لتعودن
في ملتنا او ظل شعيب لكم الذين في ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط بل
لعود اليها وانما كان في ملتهم قبل ان آمن به ومنه تغلب المتكلم على المخاطب او الغائب
نحو انا وانت فعلنا وانا ورفيقاي سنفعل اي انت ايها المخاطب على الوجه نحو انا
وزيد صلحنا وانت والقوم فعلتم قال الصفي وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ
بتاء الخطاب والمعنى نجازيك يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز
ان يغير خطاب فيه سواه من غير اعتبار التغليب لانه خاطب بكلام واحد
اثنان او اكثر من غير عطف او غيبة او جميع فافهم وقال تعالى في شعيب لهم قال يا قوم
حرا ذكم ان يحل عليكم رجز وهم وحراك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم و
الذين من قبلكم لعلكم تتقون قال الخطيب لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه
الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم معنى تقولهم خلقكم

لا تقولهم اعبدوا خلقكم لعلكم الناس انما خاطبوا لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم
تتقون وسمي بعض العقلاء على غيرهم اطلاقا للفظ المختص بالعقلاء على الحكم بقول
خلق الناس والانعام ورزقهم قال لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجمع في لفظ
واحد تغلب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تع جعل لكم من انفسكم ازواجا
ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي جعل لكم ايها الناس من جنسكم
ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم اي يبثكم ويكثركم
ايها الناس والانعام فرجع الضمير في الاول لما هو للمخاطبين في الثاني
فهو كالبسط والمعنى الثاني والثالث فعوله يذرؤكم خطاب شامل للناس
المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة فغلب المخاطب على الغائب والا
لصح ذكر الجمع الغائب للناس والانعام بعد قولي الخطاب لان الانعام غيب
وغلب العقلاء على غيرهم والا لصح خطاب الجمع بلفظكم المختص بالعقلاء
نحو لفظكم تعلمان ولولا التغليب لكان الناس لهم يذرؤكم وايانا
كما في الكشاف والمفتاح وغيرهما وقيل لم يقل جعل لكم الخطاب شاملا
للانعام لكلفة لاحاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وشان الالطاف
في جعل الناس فالخطاب يخص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا الذرء
بكثركم في النوالد والناس ومتاعكم في معاشكم ما يخصكم الله تعالى رب
العالمين وتذرؤا النوالد والانعام فيها وفي غيرها ومتاعا تكلون
وحلها ازواجا تبقى بقاءكم وتدوم بدوامكم وعلى ذكر التقدير وجعل
لكم في الانعام ازواجا وذرأ لكم ينتظم الكلام حافظ زاده وهو وجيه
للانعام في انفسها ازواجا ومنه تغلب الموجود على ما لم يوجد كما اذا
وجد بعض الشروط وتعذر تعرف الوجود ويجعل الجميع كان وجد كقولهم
والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد انزل كله وليس لم تنزل البعض
ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغيره الوجه كقولهم في ذلك
بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال بها اول بالايدي فجعل الجميع

كالواقع فلا يدّ من سبب ولكونها تعليل لقوله لكان الكل قديما ثبت الحكم في اول الامر معللا فيكون لزوم النقض مستمرا ولا يكون لما ذكر لعلة بعد اي ولكون ان واذا للتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بعزه لغرض حصول مضمون الشرط في الاستقبال معلق بغيره على معنى كلما حصول الجزاء مرتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يعلق معلق امر لان التعليق انما يوجد زمان الكلام لانه الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على الدخول في الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا بعد الشرط والجزاء خبر استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع تقدمه وسببه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط فرا الاستقبال ومع تعليق حصول الحاصل الذي هو على حصول الكيف في المستقبل يجب ان يكون ان الجزاء ايضا كذلك فرا ان يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لا ينافي استقبالي الدلالة على الحدوث فرا المستقبل فيجوز ان يترتب على امر مكلف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا تكن طلبيا فافهم ولا كانه ذلك لفظ الا لانكه نقطتا للفظ المفيد وتفاديا عن فحاشة مضمر النظم من غير ان يستفهما شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان عطف كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية كانت على الاستقبال حتى ان معنى قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقولنا وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنفروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه سينصره من نصره قبلك وقس عليه هذا فقد ظهر ما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه او لكونه مستعملا في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو ان كنتم فرحتم وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام ان كيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر حينئذ جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاء يلئم وغير ذلك طلبيا كان في قول ابا

العلا فتاه وطرا في فتى بكما سابق مجد الدهر فليسم لساكنكما البال وقوله ايضا وان ذهبت عاد الجن حيث ورد فقد البث وحدا انوس بالجبال نظورا ان المعنى على الامر حتى لا يستقيم وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تع حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها اي ما ذكر وقوله تع حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وقوله تع واذا قالوا الذين امنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة فرجوعه بجواب الشرط كان كذا حال انعقاد اسباب الشر او كون عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل وكذا الحال في امثاله ولا يخفى ان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يعد باطلا ولا يجوز ان يكون هو الوقوع كما توهمه لان حق الشرط ان يعتبر في المستقبل بقيد الامر منتظرا عما يكون وقوعا او انتفاء في وقوعه امر وقوع الشرط نحو ان طلعت الشمس اتيتك اي يصلح شرطا للاتيان واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة بعد ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان قلت اذا عطف رغبة حصول امر مكبر بصورته اياه اي بصورة الطالب وكذا الامر في فيجيء لك الامر اليه اي يلقى لك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة الوقوع ورد قوله تع ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حتى لفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة اراد من التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادة التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها حيث بوجوه الاول لانهم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بانتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشرط اي الجزاء في غاية السقوط لانه غلط مشتمل على اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان شرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء هو المذكور بعد ان واخواتها بل هو ما يجعل مضمون جزاء اي حكم ما يحصل مضمون ذلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناهما اللغوي التي شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا يرى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرطية وجزاؤها ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا بل

احمد الله وهو مجنون ق

الاحتمال يوسيدل

كلما حصل لا براز غير موجود

ولا منشئ استثناء بل الامر بالعكس لان الشرط التحريمي الغالب ملزوم
والتحريم لازم اتفاقي اذ لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم
عند انتفاء اداة الشرط فاية اخرى يجوز ان يكون فايدة ما في الآية
النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فلا يحل اجبارهن
اولان الآية نزلت فيمن يريدن التحصن ويكرههن الموالي على الزنا ان كنتن ارادتم
بغاء بجزم الاكراه واطلب بسكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن
منتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه حتى لا يرد انما
يكون على فعل يرد الفاعل عنه فعند عدم ارادتهن لا منشئ عن الزنا لا يتحقق
الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر
لكن مفهوم المخالفة كالاجماع القاطع عارضه والظاهر مع القاطع قال الكسائي
او التبعيض اي ان بعد الحاصل في معرض الحاصل اما بما ذكره او للتبعيض بان
يضاف الى احد والمراد غيره نحو قولنا ولعداوتي الملك والى الذين هم فلك
ليس الشرك بمحيط على الملك فالخطاب لمحمد وعدم اشراكه مفروض بمكتبي بحيث لفظ
الماضي اريد به الاشراك فيه موضوع الحاصل على سبيل التوبيخ والتعيير لو نصا
على محمد صدر عنهم الاشراك بانهم وبخت على حالهم كما اذا شتمك عدو فصدر
ان شتمني الامير لا ضرر به ولا يخفى عليك انه لا ضرر للتوبيخ لم يصدر عنهم الشرك
وان ذكر المضارع لافادة التوبيخ لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام على الكفار
والضعف نسب الى الكفار والا فقد ذكر جميع ما تقدم ثم قال وبتقدير ان
اشركت فالتوبيخ لانه استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتوبيخ قوله تعالى
وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم وبالجملة واليه
ترجعون اذ لولا استعراض الكمال المناسب في الآية ان تلي واليه ارجع وجه حسنه
اي حسن التفات الكلام على المتكلم الى المخاطبين الذين هم اعداؤه لكونه وجه الاجابة
الوجه عندهم وهو ابرز ذلك الوجه بزيادة التعريض بتنبيههم على ان الامر بعبادته
ليس مما ينكر عاقل فضلا عن ان يعاند فيه ولا يخفى ان هذا لا يناسب ليس
في الكلام الكفار بغير عنوان وجه يعرض على قوله اي فعل الذي فطرني لكونه اي كون ذلك

الوجه ادخل في الاقناع حيث لا يرد المتكلم لهم الا ما يرد به ويسمى هذا النوع
في الكلام المنصف لان كل من سمع قال للمخاطب قد انصفنا المتكلم به اولان
المتكلم قد انصف من نفسه حيث بحط مرتبة عن مرتبة المخاطب ويسمى هذا الاسلوب تارة
لاسلوب الحكيم الى الاذعان والتسليم وهو لطايف الاساليب وقد ذكرنا
الشرح والاشعار والمحاورات فان قلت ما معنى قولك ان شتمتموني اي ان
يجدوكم شركاء لكم ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالص العداوة ويسطوا
اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء بالقتل والضرب والشتم ووددتم لو تكفرون
اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال فقد
ذكره موضع جزاء هذا الشرط ثم جعل معاطفه وقد عدل عن الاسلوب
الماضي في كفرنا بكم الى المضارع في وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان
العرض من الاخبار بما ذكر انهم ودوا اقبل كل شر وكفر المؤمنين وارتدادهم
لانهم يريدون ان يمنحهم مضارة الدنيا والدين ويسمى المضارع عندهم ان
يرتدوا المؤمنين كفارا لعلهم بان الذين يعاقر عليهم ازواجهم لانهم يبذلون
الارواح ودونها بها وهو المذكور في المفتاح ان لزوم وداداتهم ان
يودوهم كفارا لمصادقتهم والظفر بهم لا يخفى في الشهامة ما يخفى لزوم
الاوكد لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها
واضحة اللزوم بالنسبة اليها لان ودادهم لكفرهم المؤمنين ثابتة البتة ولا حاجة
اليهم في كفرهم لكونه اقرب الاشياء بالمؤمنين والتعبير للتكرير لانحسام مادة
التي عنهم وارتفاع المفاسد والشرور كخلاف العداوة وبسط الايدي
والالسن فانه يجوز انتفاؤها لمرارة المصادقة بتذكر ما بينهم من القرابة والمنافع
وبقائها واجابة قولهم اذا لهلك فاسح واما انتفاء وداداتهم كفرهم بان يسلم
المشركون الفة فهو وان كان ممكنا محققا لا يخفى ازالته واخفى فان قلت اذا
عطف انشاء على جواب الشرط فهو انشاء وجب ان يصير وجود كل من المذكورين
بدون الآخر وليس كذلك فانه لو قال ان شئت اعطيك واكسك وانت ان توقف

المعطوف على المعطوف عليه بخوان رجع الامير استأذنت وخرجت وانما
المغير على كلا يصلح اذا رجع استأذنته واذا استأذنته خرجت كذا يدل
الاعجاز فافهم الآية في كان في العرب اثنا يكون مجموع الجملتين ماضيا
لم يصح ما نحن فيه وان كان في العرب الاول لم يكن نقيضه وداده الكفر
فالاولى ان يكون قوله وداوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فافهم
بالشرط فائدة لانها حاصلة طبعا واهملوا ولم يظفروا لتعاطف الشرطية وغيرها
كثيرة الكلام قال استتابوكم او يتوبوكم الا دبارا ثم لا ينصرون عطف
لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقالوا لولا انزل عليه ملك
ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على ما قبلها فاقول اقف النظر
الاول والمراد اظهار وداده الكفر واسبتنا معضلتها دلالة انه
موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة
حاصلة طبعا واهملوا ولم يظفروا لا يقال ان الآية نزلت فرحاطب بالبلغة
جزوجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم بمسيره اليهم لتفاهم فقد ظفر
المشركين بهم يقينهم كفارا شلهم فلا عداوة ولا وداده للرد الى الكفر
واما اذا ظهروا بهم ووجدوهم مؤمنين في حق العداوة وبسط الايدي
والالسن ووداده الرد الى الكفر لانا نقول قد اتما يصح ان لو وصل
الكتاب الى المشركين وعلموا ان حاطب الكفر والنفاق والله كور في القصة
ان الكتاب لم يصل اليهم وانما اخذه اصحاب النبي صلعم في الطريق ولو للشرط
اي لعلي حصول مضمون الجزاء لحصول مضمون الشرط فرضا في ما مضى قطعا بانتفاء
الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما يقول لو جئتني اكرمتك معللا الاكرام بالمجيء
بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع
بامتناء غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معللا لامتناع اكرامك
بامتناع مجيء فهي محتاجة عندك فيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق
عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع

وضوح فساد كل منهما وقد وجه بعض محرري المفتاح عليه بانه حذف المضاف
انما لتعليق امتناع ما امتنع وتعليق لامتناع اكراما بما امتنع مجيئه
وافول انه لا حاجة اليه لان التعليق الحكم بالوصف بشيء لحدثه فكما صح انما لتعليق
ما امتنع مجيئه صح وبنا معه تعليق امتناعه وكذا قولهم بما مضى وبنا
معنى لطيف يحتاج السكاكي عليه العبارة وعقل عنه المهرة من متقني كتابه
هو تعليق الامتناع بالامتناع التعليق وعلى ما ذكرنا تعليق الثبوت بالثبوت
مع القطع بالانتفاء والمآل واحد ففي الحكم هو لامتناع الثاني عن الجزاء
لامتناع الاول عند الشرطية سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او انتفاء او
احدهما اثباتا والآخر انتفاء فامتناع النفي اثبات وبالعكس فنحو في نحو
لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني ثبوت
الاكرام لثبوت الاتيان بناء هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ان
الواجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من السبب كالوارث
يكون لشيء اسباب متعلقة كالبنوة والنسب للاشراق فامتناع السبب لا يوجب امتناع
المسبب بخلاف امتناع المسبب فانه يوجب امتناع السبب الا ترى ان قولنا
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا امتناع فساد يستدل بامتناع التعدد على امتناع
التعدد الا لهة دون العكس اذ لا يلزم من امتناع تعدد الآلهة امتناع الفساد
لجواز ان يفعل الله سبب آخر فانحل امتناع الاول لامتناع الثاني
وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عدم
اعم من ان يكون شانحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا
نحو لو كان لك مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة
واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وامتناع اللازم يوجب امتناع
الملزوم وغير عكس فهو موضوعه ليكون امتناع الجزاء معدوم المضمون فمتنع مضمون
الشرط الذي هو الملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء في الامتناع
الاول لامتناع الثاني اي ليدل امتناع الجزاء على امتناع الشرط ولهذا قالوا

قوله اما اذا متعلق بمحذوف مضاف الى مفعول التعليق المدرج في مفهوم لفظ التعليق اعني
حصول مضمون الشرط لا ظرف لمضمون لفظ الشرط اذ لا يصح حينئذ
اذا التعليق فرع الامكان والامتناع وحصول بعض افراد مفهوم الشرط
عاما كان او خاصا لا يتصف بهما وان كان بعض كلي الشرط عاما او خاصا
وبالجملة مرجع التواصف الى لفظ الشرط لا الى مفهومه فافهم قوله لامتناع
قوله واما عبارة المفتاح الخ لا يخفى ان الحاصل ظاهرا ان المعلق
بعض افراد المتعلق به وهو البعض المقيد بقيد حصول بعض افراد مفهوم
عاما مبني على التحقيق فافهم من

فرانوس الاستثنائي ان رفع انتفاء يوجب رفع المقدم ورفع المقدم
لا يوجب رفع انتفاء فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان
شيء انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا شيء البتة ليس بحيوان هذا ما ذكره
جماعة من المحققين وتبعهم بعض المتأخرين وقولهم لو لا اشتمال انتفاء
لانتفاء الاول لاستدل بانتفاء الاول على انتفاء الثاني غير مرضي على ان
انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم على معنى انه
للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فغرضنا
ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فحسب وهم يستعملون للدلالة على ان
انتفاء مضمون الجزاء الخارج هو انتفاء مضمون الشرط وعرفت الى ان علة
العلم بانتفاء الجزاء ما هو الا دري ان قولهم لو لا اشتمال انتفاء لوجود الاول
نحو لو لا على لهلك عمر معناه ان وجود على يجب لعدم هلاك عمر لان وجود
دليل على ان عمر لم يهلك وقد علم مما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري

ولو دامت الدولات كانوا كما ذكرهم رجعا وكما بالهنى دوام الا تير

ان استثناء نقض المقدم لا يفيد استثناء ما تقرر في المنطق وكذا قول الكثير

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر امر عدم طيران تلك الفرس
بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل واما ارباب المعقول فقد جعلوا ان لو
وكونها اداة للملازم دالة على لزوم الجزاء للشرط في عرف قصد الى القطع
باستثنائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم باستثناء
الجزاء الخارج هو انتفاء مضمون الشرط وعرفت الى ان علة العلم
باستثناء الجزاء الخارج ما هو الا دري انهم انما يستعملونها فرارا من ان
علة انتفاء الجزاء الخارج ما هو لانهم انما يستعملونها فرارا من ان
العدم والتصدق تعالوا لانك ان العلم باستثناء الملزوم لا يوجب العلم باستثناء
اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحت وجدتها استعملت لهما على قاعدة
اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كقوله تع لو كان فيهما آلهة الا

لظهور ان الغرض من التصدق بالشاة لعدد الآلهة لا بان سبب انتفاء الفساد
علم انتفاء عراطن الشيخ المحقق اشباعا انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد
غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فافهم لا صبح ما ذكرنا من لزوم
انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط نحو لو اطعته لدخلت الجنة لكنك لم تطعه لم تدخل الجنة
والا يلزم ثبوت عصيانه لان هو الشيء الثابت وبذا فاسد لان الفرض صحة
صدق بعدم العصيان فقد استعمل فيه لو للدلالة على ان الجزاء لازم لوجود
فتجمع الازمنة فقضية الحكم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك
الجزاء ويكثر تخلف ذلك الشرط عنه والبتة استلزامه ذلك الجزاء فلذا استمر
وجود الجزاء عند وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط
والجزاء مشتركين نحو لو اهتم لانتفع عليك او مختلفين نحو لو لم تخف الله لم تعصه او
مختلفين نحو لو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر
ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاكرمتك ففي هذه الامثلة اذا وجد
لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه لوجوده عند عدم
هذا الشرط ما يطرد بها الاولى ويستعمل لهذا المعنى لو لا ايضا نحو لو لا اكرامك
اياي لانتفعت عليك بغير اثنين عليك عند عدم الاكرام فكيف على تقدير
وجوده اذ لا فرق في المعنى لو لا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز
ان يكون قولنا هذه الامثلة على اصطلاحهم تعليقا بانتفاء الجزاء انتفاء على ان الجزاء هو عدم
العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فصح ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان
المرتبط بالخوف ثابتا وكذا تعليقا بانتفاء ان المرتبط بعدم الاكرام بناء
على ثبوت الشيء المرتبط بالاكرام فلا يكون على احد ان الارتباط غير معتبر
في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك في قيل وكر الشرط والا لكان تعليقه بالشرط
تكرارا كما اذا قلت لو جئتني لاكرمتك اكراما مربوطا بالمجيء ونحو لعلم فقلعا
ان النفي قولك لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط
بالمجيء وليس كذلك وعلة دخول لزوم شر الشر او نحوه لكن ليس كل ما خطر للبعض

عند الحكم وقد الدلكما الشروز عم ان الواجب ان يستفهم فيما اذا وقع الجزاء
بلفظ الشرط دون النفي اذ لا عموم للشرط ويجوز نحو لو اهنني لاثبت عليك
ان يقدر ان النافي غير الشرط بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم نحو
لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات
وهو خلف وبداهة لان اعتراض الارتباط بالشرط نفي مفهوم الجزاء حتى يجوز
المعنى لو اهنني لاثبت عليك شيئا مرتبطا بالاهانة فليتعزز ولكنا النفي اليه حتى
يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبط بعدم الخوف فيجوز ان يكون
انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وليس بمراد
بل اجري على اطلاقه فلزم العموم نحو لو شاء كان او مشيئ واما قوله تع
لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون فليس قرآنا
فيجب ان يصح لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وبداهة لانه على تقدير العلم فيهم خيرا لا
يحصل منهم التولي بل الاشاد واجب بانهما مهملتان وكرر الشكل الاول
يجب ان يكون كليته ولو سلم فما تجان لو كانا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة
الشيء ممنوعة لان علم الله فيهم خرج اذ لا خير فيهم والخير حاصل لستلزم الخير وهذا
علة للعلة لو لم يستلزمه فصح الكلام نحو لو اتى تميم الاقربا وانما يستقيم الاستثناء المنقطع فيما
الاستثناء المتصل فيما لان لا شيء الذي لا شيء غيره ولهذا لا يجوز
استثنى الناس الا زيدا وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تع وتقدس ان اهل فيه
شرائط الاشياء واي فائدة تكون في ذلك وهل تركب الوسيط الا لحصول الشيء
على الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة لجواز ان يكون عدم الاسماع
عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله
لم يعصه لجواز ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم السماع فهو
دايم الوجود كما ذكروا قول كوزلجي لم لا يجوز ان يكون التولي مسببا لانتفاء الاسماع كما هو
مقتضى اصل لولا ان التولي هو الاعراض عن النظر وعدم الالتفات لم يصح على تقدير عدم
اسماعهم ذلك الشرط لم يخل منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا نفي الالتفات

فان اصل العدم على المعمول للفاعل وغير الفاعل وهو انما علم من قرائن الحال
واما ترتب المفاعيل فعلى الاصل اعني تقديم المعمول المطلق ثم المعمول به بلا واسطة
حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المعمول فيه الزمان ثم المكان ثم المعمول له
ثم المعمول معه والاصل ان ذكر الحال غير ضروري الحال والمآل عما يستوي فيه
غرضا صل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النفي ثم الاسناد الفعلي
او الاسمي اولا في ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يتقدم اهتم وجعل الاهتمام
ههنا فيما لكونه في الاصل المقدم وجعلها قرينة المسند اليه تارة وكونه قرينة
المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه قرينة
المقام بالاخرة ههنا الاهتمام العارضة يجب اعتبار المتكلم اولا مع قطع النظر عن
كلامه لوضوح الاغراض كقولك قتل الخارجي زيدا اهتم تقديم المفعول الاسم
الاسم قتل الخارجي لتخلص الاسم من شره وكقولك قتل زيدا جلا اذا كان
زيد ممن لا يقدم رفيع ينقل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر القتل
مع ان الاصل تقديم الفاعل اولا لان غير اخلالا بيان المعنى نحو وقال
رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم
ايمانه لتوهم ان رجلا من آل فرعون يكتم فلم يعلم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون بعينه
انه ذكر الرجل مجردا عن الوصف والسبب تقديم الاول اعني موصوف ظاهر لان الشرف
الاوصاف واما اثر ما قيل بعد بديهة على ان الشيء انما يتوهم خلاف المقصود اذا كان
لان غير اخلالا بالمقصود كما في قولك ما جاءني الا زيد فانه خطأ وصحيح فيما لو قيل
سعدى الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان الاصل الاولي على الالف
وجعل الشيخ العدم للغاية مطلقا اي سواء كان في معمولات الفعل او غيرها
تفسيره بما يكون اصل الكلام فيما وتم هو العدم كتقديم المبتدأ المعرف
على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل غير المعمول وغير
ذلك وفيما سيأتي لكم الغاية مقيدة بما لكونه في نحو نصب عمرا كتقديم المعمول
على العامل فوقع في الكتب التي تتمشى وتقديم المعمول

زيد او عمرو او بكر او خالد اشعر اهل هذا البلد فان قولهم اختصاص الشعر بغير
الحجبي بغير ان هذا ورد الاشكال فرارا بهذا السور عن الحجبي اغنى واكفه الوقوع
واخرا زاعن وصف الكذب وكلامه لا يخ عن اشكال ظاهره في الحجبي مثل زيد
شاعر لا غير وليس عمرو كذلك وليس لما وشل ما ضرب عمرو الا زيد وما ضرب زيد
الا عمرو واذا عرفت وجهه نشير الى التعريف الحق فنقول المراد من النفي
على الوصف المستفاد من قولك ما شاعر زيد النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى
ان عاما كقولك ما في الدنيا شعراء وفي قبيله كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد
وعمرو شاعران هذا ويشمل النفي ثبوته لذلك الغير فقولك الا زيدا قائم الغير وكل منهما
اي من الحجبي وغير الحجبي يفيد قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يتجاوز ان يشاركه غيره في الصفة
لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون
حاصلة لموصوف آخر وهذا ان لم يشاركه لان معناه ان تلك الصفة ليست
الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون غيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف
صفات أخر والمراد بالصفة المعنوية التي معنى قائم بالغير لا الصفة النحوية التي
هو تابع دال على ذات ومعنى فيها غير القول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في
العلم في قولنا العلم بهذا العلم وصدق الصفة المعنوية دون النحوية على العلم في
قولنا العلم حسن وصدقه عليها دون المعنوية في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا
بين الشفة والصفة المعنوية التي فرضنا مجادلة لذات باعتبار معنى هو المقصود
عموم من وجه لتصادقهما في نحو جاءني رجل عالم وصدقها دون الاولى في قولنا العالم
مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالصفة بينهما
المغايرة والاول اقرب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما
الضارب الا سالم وغيرذلك مما وقع فيه الحجر حاصلا في قصر الموصوف على الصفة
اذا المغايرة متصورة على الكون زيدا او اخاك او سالما فالاول
اي قصر الموصوف على الصفة نحو الحجبي نحو ما زيد الا قائم اذا اريد انه لا يتصف بغيرها

هذا ليس بموضع
الفاعل لان المقصود
عليه واقع بعد الا دون
غيره فافهم

اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتغير الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من صفة
الا ولها صفات شتى واحاطة المتكلم بها فكيف يصح ان يقصره على صفة دون
سائر اعدائها الكلية بل نقول ان هذا النوع في القصر متفق عليه اليوم لان للصفة
المتعينة لقصدها الذي هو الفرق بين الصفات واذا تتبعت جميع الصفات لزم ارتفاع
التعيين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب جاز عند انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا
يتصف بالشاعرية ولا بغيرها وهو خلف اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية
وانما اي قصر الصفة على الموصوف في الحجبي كثيرا نحو ما في الدار الا زيد على معنى
ان الكون في الدار مقصور على زيد وجه ذلك ان المقام للاخبار فقصر
الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحجبي لتعذر التعيين وقد يقصد اي انما للمخاطب
لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد انه في هذه الدار في
عداد زيد في حكم المعدوم ويكفي هذا القدر حينئذ ادعائيا لا قصر حقيقيا لتوافر
المقصود فالقصر الحجبي نوعان حقيقي وادعائي الحجبي سالبوه وكذا ان تعذر
بذاني قصر الموصوف على الصفة ادعائيا لعدم الاعتداد بباقي الصفات والقرائن
تميز القصر الحجبي والقصر الحجبي سابقوه وادعاؤه وقيل فلتا طرق الا اي
قصر الموصوف على الصفة قصرا حجبيا تحقيقيا او بصفة دون صفة اخرى ادعائيا
مكانها اي بحسب اعتقاد المخاطب وانما اي قصر الموصوف على الصفة
عن الحجبي بحسب صفة بل دون اخرى او مكانها ولفظ او للتنويع ظاهرا والشيخ وقوله
دون اخرى بمعناه متجاوزا صفة اخرى فانما للمخاطب اعتقد اشراكه في
صفة والمتكلم تحقيقا جهلها او تجاوز الاخير وبمعنى دون هذا الاصل اذ لم
يكن في الكلام ما يشير الى هذا دون ذاك اذا كان احتمالا قليلا ثم استعير للتفاوت
في الاحوال والرتب فقيل هذا دون ذاك في العسر وهذا اشرف ثم اتسع فاستعمل في كل
تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم والغالب في قول ان قوله دون اخرى ودون
آخران اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه
ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر بكثير من صفة او ثبوت صفة لكثير من امور

بخلاف ما زيدا الا كاتب لم اعتقد كاتبا وشاعرا وبخلاف ما شاعر الا زيد
لم اعتقد اشتراكهما زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد بما عم
في الواحد والاكثر والجمع فقد دخل النفر الحصي في هذا النفي لانه يحصل ارتفاع
دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام في قوله
مكان اخري ومكان آخر فان كلا تحصيل امر بصفة دون سائر الصفات بعبارتين
تعتقد المخاطب انها وجميع الصفات لان النفر يغير لم تعتقد المخاطب ثبوت
ما نفاه المتكلم قطعا واحتمالا وبدا لم يقع وكذا الكلام في البواقي فقولنا
محصل بالنفر الغير الحصي الا تري انهم اشتغلوا بما صح ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا
مع انه ليس يرد الخارج اعتقاد ان جميع الناس في الدار وبكم ان يكاب ان المراد
هو انا وبدا النفر مشترك بين الحصي وغير الحصي لكنه خصصه بغير الحصي لانه ليس بصدد
التعريف بل غرضه في هذا الكلام ان يتزع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب
والتعيين وبهذا التقسيم لا يجري هذا النفر الحصي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف احد بجميع
الصفات ولا انتفاء جميع الصفات عن صفة واحدة ولا يرتاده احد من ذلك
وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منها اي فعلم في هذا الكلام وفي استعمال لفظ
او قيد ان كل واحد في قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف حقيقي
الاول تخصيص امر بصفة دون اخري وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص
امر بصفة مكان اخري وتخصيص امر بصفة مكان آخر والمخاطب بالاول في حق كل
من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين
او اكثر في موصوف واحد او موصوفين او اكثر في
صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب
في تعيين الصفة بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد في تعيين اشتراكهما زيد
وعمرو في الكتابة وبهذا النفر قصر افراد لقطع الشركة المذكورة
وبالثاني اي المخاطب بالثاني في حق كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخري او تخصيص
امر بصفة مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي انبنا المتكلم حتى يكون المخاطب

بقولنا ما زيد الا قائم في تعيين الصفة بالقعود دون القيام وبقولنا ما قائم
الا زيد في تعيين ان الذي يعمرو دون زيد وبهذا النفر قصر قلب حكم المخاطب
او تعيين وبالثالث اي المخاطب بالثالث في حق كل من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف من لا يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف
واحد او موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الموصوف على الصفة حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا قائم في تعيين الصفة بالقيام دون القعود وبقولنا ما قائم الا زيد
في تعيين ان القائم عمرو دون زيد وبهذا النفر قصر تعيين لقلب او غير معين عند
المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء مكان
آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس فقصر قلب وان تاوبا عنده قصر تعيين وفي نظرا
اذا تاوبا ان عند المخاطب وعند المتكلم احدهما تخصيص امر بصفة
دون اخري لا تخصيص امر بصفة مكان اخري لانه لم تعرف الصفة الاخري حتى يعرف
المتكلم لها مكانها الا تري انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد انه قاعد
في القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام شجاورا القعود ولم تخصصه
بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى تنزعه عن القيام
مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء دون
آخر شركا بين قصر الافراد والقلب الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيص شيء مكان
آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخري احد من التخصيص بالآخر احد الامرين
فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدي الصفتين زيدا بالقيام
مكان الصفة الاخري التي هي احدي الصفتين اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة
قلت سيصرح قوله مكان اخر ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخري منتفية
اذا اريد بالاخري احدي الصفتين في صادق على الصفة المذكورة لان المخاطب
لم يعتقد اتصافه باحدي الصفتين لشرط عدم التعيين لان كلا منهما يحتمل عنده اتصافه
باحدي الصفتين وغير عالم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا

بخصوصه بمكان اخر بل بخصوصه لصدق عليها الاخري فان قلت قوله
مكان اخري لا يتصور ليكون اعتقاديا مخاطب بنفي الصفة المذكورة وايجاب الاخري
بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخري وهنا كذلك لانه اذا ان وي الاخران
عنده فمكان جوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو العقود
على النقيض اذ قلت زيد لا قائم فقد خصصت القيام بمكان الصفة الاخري التي
جوز تو شاركه على النقيض وهي القعود وبذا يكذب قصر الافراد فانه اذا اعتقد
اتصافه بالضد لم يجز ان يعتقد احدهما فلا يصح قولك ما زيد الا قائم بخصيص زيد
بالقيام مكان القعود لان القيام قد يمكن ان يتكاثر جميع ذلك فلا يتكاثر
كما له لان غاية هذا الكلام ان يخص قصر التعيين شيء لشيء مكان آخر لكن لا يتصور
ان يشبع تخصيص شيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لم يرد به بيان القيام
والقعود بخصيص له بالقيام دون القعود وبذا ظاهر لا مدفع له فيجب قوله دون
اخري شركا بر قصر الافراد والتعيين لا يلزم ان يكون المخاطب في العقد الذي كون التبه
على اتم العقد الذي كون او في ثانيا وياعتقده وغايته ما يكفي فيه هذا القيام ان قابل
فركلامه حقا فاضيا راو لعذره ان المخاطب الاول في العقد الذي كون او
ثانيا وياعتقده وما الثاني في العقد العكس اولا وياعتقده وليس القصر الذي يكون المخاطب
به في ثانيا وي الا مرا اعتقده سواء كان دون اخري او مكان اخري فقصر تعيين وكفى
دليلا عليه ثانيا المفتاح وركاكة هذا الكلام انه ليس في بنيته الكلفة ولعله

كلام ع

همزة صدرت عند مرغرضه الى المخاطب وشرط قصر الموصوف على الصفة اذا ذا
عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى
يكون المتنوعة قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او سبحا لا كونه ضحكا لا شاعر اجتماعا
ان شاعريه والمضحكية لان الاضحام هو وجدان الرجل غرشاعر و شرط قصر الموصوف
على الصفة قلب تحقق شاركها اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مستلزما لنفي غيرها
كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام فلا يخفى
انه ليس المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام فقولنا ما زيد الا قائم مستلزما لنفي

الهمزة الزائدة

او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك كقولنا ما انتصر بكفا او بسالة
هو الرجل الكريم وهو السابر اكبا وهو الوفي حرا لا نبي احد لا احد وهو
الوهاب انت فقط وقال الاعشر هو الواهب المائة المصطفاة اما
مخاطبا واما عنا را فصر عليه بنه اما مر الاجل حال كونه مخاطبا او عنا را
لا جله الاجل مطلقا اي حال كان ولا جله مطلقا سواء كانت هذه الاجل
او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هناك الى
مخصوص في الجنس هو نزل الجنس منزلة النوع لا الى جنسه مخصوصة هو نزل الشخص وهنا
بخلافه ذكره الشيخ فرد لا يل الاعجاز وهو ان قولنا ما الخ وليس معناه انك
الكاذب المجبونة غيرا لا مخبونة الرجا الا ما ث بجبنك فراث الشجاع و
لا انا احد العالم بجبنك احد اشل مخبرك خبر ان سائر المجبناء غيرك بجبنك
قولنا ما المظلوم على نفسه لبيب احد اظلم مثل الظلم الذي اصابك خبر كان
كل ظلم فرجبه عدل من معناه ان المجبونة منحصرة مخصوصة عليك وليس لغيرك
حظ في مجبونة بخبر فهو مثل زيد المنطلق ابرا لذي كان هذا لا نطلاق المعهود الا في
هنا نوعا مر الجنس لان المعاني المجبونية يجعلها مخصوصة عليك ولم تتعد الى
مخبونة واحدة في محاربك ولا تتصور بها فرد المنطلق اذ لا وجه للمخبونة ولو قلت
زيد المنطلق فاجبك ابرا لذي مر شانه ان ليس فاجبك عرض قلت تعريف الجنس
حاشد فراث الجبن وكذا قوله بلفظه اشاره الى انه قد لا يفيد القصر كما في
قول الخنساء وصخرا حينا اذا فتح البكاء على قتيل رثاء اخاه الحسن
الجبلا فانها لم ترد قصر الحسن على البكاء لانها وزه الى شر آخر والالم الحسن
جوابا لقوله اذا فتح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا فتح البكاء
على قتيل لم يحسن الا البكاء عليه ما لا يخفى على عارف رتبة باسالب الكلام لظهور
ان الغرض ليس نفي البكاء الحسن وقصره على البكاء وغيره من القتلى كما قيل
الصبر محمود الا عند والجزع مذموم الا عند وهذا سقط ما قيل انه يجوز
ان يكون للقصر مبالغة اولي كقصر الحسن على البكاء لتعذر انه لا يتجاوزه الى البكاء

عزه لانه لا يجاوزه الى شئ آخر ومعنى التعريف ههنا ان المسند اما بالجزم
ظاهر لا يكره ولا يشك فيه مثل قولك حسان ٭ وان سنام المجد من آل هاشم ٭ هو
بث مخزوم ووالدك العبد ٭ اراد ان يجعل العبودية ثم بحيث ظاهر الامر فصار معروفا
بها كذا قرره الامام فخر الاسلام فصل الاصح لا يكون للتخصيص فلا تتبع القول بكون
اعتبار تعريف المخبر عنه بالنكرة واما قول ان اللام التي للعهد انما هي للتخصيص
وباقي المقامات شيوع وفروعه وكذا الخبر الذي يشترط فيه ان يجب جهل المخاطب
حكم النكرة فانما اعتبر تعريف الجزئين لان النكرة وعدمها انما يكونان فيما يقبل في العموم
الشمول كالجنس والمعهود فيكون زيد المنطلق لعينه لتساوي المبتدا والخبر بالصدق
احدهما دون الآخر وكذا قولك انت ربه وبذا عرفوه وما اشبه ذلك وكذا
كقولك زيد احوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة وقيل هذا
الاختصاص الذي للتعريف في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء لتقدمه او تأخره لانه
عن الآخر والصفة متعينة للخبر لتقدمت او تأخرت لانه لتساوي المعرفتين لانه ليس المبتدا
لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومشتملا على المعرف وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا
به ثانيا بل لكونه مسندا ومشتملا به المعرف وانت هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب
فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد كقولك زيد مبتدا والمنطلق خبرا وهذا القول
بان المعرف المخصص الذي لا صفة فيه يجب به الاسم فالصفة قد تجيء دالة على الذات
ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يشتبه الى الوهم ان
تاويل زيد بصاحب يجب به الاسم حالا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان لا يكون
مشتقا هو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما في جهة ان
السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه واما المجهول عنده هو الصفة بكونه صاحبا
زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطق فهذا الوصف
واجب فقط لان الخبر نفس المسند جزء قد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر
مبتدا لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه

لم يكن ثابتا للمبتدا والانشاء ليس ثابت فرق فلا يكون ثابتا لغيره
وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب
والغرض من ذكر الشرط الفقط ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر المثبت
لا مطلق الخبر والمبتدا الذي للانشاء عندهم اعم من الانشاء والخبري الا ترى
ان الظرف في نحو ازيد عندك وهل زيد عندك وليت زيدا عندك خبر مع
انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس ثابت للمبتدا وكذا قولهم في ثوبي ثوبي حائك
وقولهم اما زيد فاضرب وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل ونعم احد الفولين
ولا يخفى ان تعديد القول بحسب ذلك التعقيد فقولون او تكونين كاذبة في ان
ارادة تكونين عن سيبويه مع عدم افادته لقوة الحكم والخبر السببي يترك الوصف
الذي يكون محالا هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جزءه قولهم ذهب
زيد كلك اي معلق مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شئ
ويسبب السببي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا المكون مسندا اليه عن
المسند اليه بشئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى كل المبتدا صرفوا المبتدا اليه
نحو سواء كان خالي في الدار او مقيما وقيد منها حكم ثم اذا كان مشتملا على ضمير
المعتد به حال كحرمة شابها للخاضع في الدار كان مرجع الضمير الى المبتدا ثابتا فيكتسب
الحكم قوة فعلى هذا الخص السببي بما يكون مسندا الى غير المبتدا او يخرج عنه نحو زيد
حرمته ومنتظر ليجعل سببيا كما سبق اليه الاشارة واما على ما ذكره الشيخ فرد لان
الاعجاز هو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحدث فزوني يستدعي
الفاعل واقعا بزيد فقد استوفت قلب السامع مانعا زيد الا اخبار عنه فهذا لو صح
لوجب تقدم الاعلام فاذا قام دخل في قلبه حول المانوس وهذا اشد
للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بعينه مثل الاعلام بعينه
البينة على المدعي فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في القوي والاحكام
فيدخل فيه نحو زيد مررت به وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت انه لم يتعرض
للجملة الواقعة جزاء غير الشأن لشهرته امره وكونه واحدا سيقا لكن كان ينبغي

ان غرض لصور التخصيص نحو انا سقينا حاتمك ورحل جابانا وما شبه ذلك
قصد به التخصيص فان المسند ههنا جملة فطائفة هو داخل في المعنوي ضرورة
تكرر الاسناد فكانه قال للمعنوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ المعنوي
شمل التخصيص مع انه تقوى في عبارة المفتاح اشعارا بذلك حيث ذكر في نحو زيد
عرف ان عدم اعتبار العدم وان خبرا لا يفيد الا المعنوي واعتبارها يفيد
التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر آنفا ان ليس التخصيص
الا تاكيدا معنويا تاكيد وبهذا اظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعتبر يفيد
التخصيص فقط دون المعنوي لانه لا يفيد التخصيص مع تسليم كونه اصل المعنى و
بعد تسليم العرف لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم اعلم انه صرح بان المسند لا
يكون جملة الا للمعنوي او لكونه سببا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سقينا حاتمك
عند قصد التخصيص جملة واسقيناه وهنيئا ومريئا لمامرء وافيا لا حفار
الثعلب الدهر اي الظرفية معتبرة بالفعل على ما هو الاصل في الفعل هو المعنى و
اسم الفاعل انما يعمل لشبهه فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل و
لانه وجب تعلقها بالفعل فتعلقها بالاسم نحو الذي في الدار اخوك والذي جاءني غلامه درهم
فحينئذ المرد ما حمل عليه اولى فعلى المقدر اسم فاعل لان الاصل في الجزاء ان يكون مفردا
لاصالة المفرد في الاعراب على ان الانصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في
الدار اثبات فيها استقر لانت واستقر ثم عبارة التخويف في هذا المقام
ان الظرف مقدر بجملة والمعنى غير الجملة الفعل فصدا الى ان المصرح به الفعل
الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فيجب كون المقدر فعلا لاجله لكن لو قصد به الوجب
ان يقول او المقدر فعل لان مجرد قولهم الظرف مقدر بجملة انما يجعل في التقدير
جملة مفردا وضعا لا غير لعبارة المفصل مع ان فيها فسادا آخر لا يخفى على
على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على ما هو الاصح وفساده
واضح لان الظرف في نحو الذي في الدار مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول او الظرف
مقدر بالفعل واما جزمه بان ذكر المسند اليه هو الاهم كما في تقديم المسند اليه واما تقديمه

فلتخصيص المسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند عليه او فرضه الفصل لان معنى
قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا تجاوزه الى القعود نحو انما هو اله واحد
او بالوصف نحو ما انا بخير من فلان واعترض بان المسند هو الوصف اعني قائما والمسند اليه
ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى حضرة الجملة وجوابه
ان المراد ان عدم القعود مقصور على الاتصاف بنفي حضرة الجملة او على الحصول
فيها لا يتجاوز الى الاتصاف بنفي حضرة الدنيا او الحصول فيها وان اعتبر
النفي في جانب المسند فالمعنى ان القعود مقصور على عدم الحصول والكينونة
في حضرة الجملة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في حضرة الدنيا فالمسند اليه مقصور على
المسند فقط او حقيقي وكذا الوارد في كلام المصنف وفي بعض نسخه وكلامه مقصور على
الاتصاف بكم لا بضيف بل وفي بعض نسخه مقصور على الاتصاف بل لا بضيف بكم فهو
قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض وتقدم ذلك وما ذكره صاحب
المفتاح فرقوله تع ان حسابهم الا على ربي ان حسابهم مقصور على الاتصاف
بكونه على ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بكونه على غيره وليس القصر حقيقيا اذ يلزم ان يكون ربي
مقصورا على الاتصاف بكونه على لا يتجاوزه الى غيره اصلا وكذا قولك لكم دينكم
ولي ديني وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاتصاف
ههنا ليس بمعتبر ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم ودين لا يتجاوز الى غيره ليس بمعتبر على
معنى ان المخصص بكم دينكم لا ديني والمخصص به ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد
ان المخصص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فليتنظر الى ما فر بهذا
الكلام من الخبط والخروج عن القانون والمدا اي ولان القصد من التخصيص
على ما ذكرنا لزوم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه فلا يجب فيه ولم يقل لا
فيجب للاجنبي تقديمه عليه نحو في الدار زيد وما كتاب احد بحجة لان الخطاب
بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله دون
سائر الكتب في سائر الكتب لان القصر ليس بحجة لم يكن حقيقيا بل الغالب
ان يكون غير حقيقي والمعجزة في مقابلة القرآن هو ما في كتب الله تع كما ان المعجز

فر مفاد حوز الخ حوز الدنانا ساير المشروبات وغيرها او الشبه عطف
على مخصصه اى بعدم المسند اليه للشبه فى اول الامر غالبا اى المسند خبر لانه
اذا لغا لا يعدم غالبا للثبوت واغا قال فى اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر
لانه قائل به او المعنى والظاهر انه لم يرد فى الكلام جزء للمبتدا كقوله
اى من قول حسان يمدح النبى ولد لهم افضل كبارها وهمة الصغرى اجل من الدهر
فانه لو اخر الظرف اعنى لهم عن المبتدا اعنى همم لتوهم انه نعت للفاجر ثم هذا
المقدم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير محضة نحو فى الدار رجل لتصير
المبتدا متقدما الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه
لما نكره لعدم الحكم عليه كقام رجل وشرط ليكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو
قائم رجل لان الاصل فى الخبر ان يكون قائم مبتدا ورجل خبره لانه كالظرف
الظرف فانه يتغير كونه خبرا ولانهم استوفوا الظرف ما لم يستوفوا غيرها
واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقدم كقولك واجل يستحى عنده و
اورد على نحو فى الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم يكون الحكم
على غير المخصص ضروره ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان
لا حكم على ما ليس بمخصص فالجواب فى هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز
تنكير المبتدا متوقف على حصول الفايده فاذا حصلت الفايده فاخبر عن اى نكرة
شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب اتحفنى الساعة او التقول
نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشوق الى ذكر المسند اليه كقولك اى قول
محبب وطيب فى المعنى ما الله ثالث هذه هو المسند المقدم والمسند اليه اسم
الضمير وما عطف عليه تشرق الخ اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا
والضمير العايد الى الموصوف اعنى بلدة هو الجار والمجرور فى قوله ببهجتها اى بحسنها
اى بصير الدنيا سورة ببهجة هذه البلدة وبهائها وقد توهم بعضهم ان اشرق
مسند الى ضمير بلدة والدنيا ظرف اى بلدة الدنيا او معمول على تضمين اشرق معنى الفعل
المتعدى وهو سهو عن الضمير والتحق هو كثرة المعنى بالبدر والنهر وما لم تقدر تعديم المسند

لغرض الاستهتام بكيفية ربه وكونه اهم عند المتكلم كقولك الخ ما يستحق
واجلها الله اما الاول فظاهر امره واما الثانى فلان الكلام فى الخبر دون المبتدا
واما الثالث فلان الاهم ليس اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكوره بل امر يعرض
المتقدم للمعدوم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر فى بحث عدم المسند اليه
ما حاصله الكلام فى نفس المسند كون المراد من الافادة التحدث نحو
عرف زيد وذكر الله لانه كلام يتفوه حفظا واشكال ويشمل على الاخلال
وذلك انه قال اولا يكون المراد من الافادة التحدث عن الشئ بحكم
المسند عليه وعدم العلم بانه عالما بالمسند اليه فى الدرجة الاولى وفى الدرجة
الاولى احترازا عن نحو انا عرفت واثت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه
يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم يوطد عود ذلك الضمير الى قبل بالمسند اليه
فى الدرجة الثانية والاشكال فى موضعين آخر ان هذا الكلام صريح فى
ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا افاد المسند الفعل الى الضمير
فى الدرجة الاولى والى المبتدا فى الدرجة الثانية وكلامنا فى نحو زيد
الحكم دليل على ما نحن فيه حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يسند الى ضميره
شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه ضمير المبتدا الى نفسه فينقطع بانه
حكم سواء كان خبرا عن ضمير المبتدا او متعلقا به ثم اذا كان متعلقا به كذلك
للضمير عرف ذلك الضمير الى المبتدا انا نافيكفى الحكم قوة وهذا ظاهر فى ان
اسناد الفعل الى المبتدا او ايقاع الحكم فيهما مقدم على الاسناد الى الضمير
وهل هذا الا اثبات قولنا بان اسناد الفعل فى هذه الامثلة اعنى نحو انا
عرفت واثت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا فى الدرجة الاولى
على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنا بقوله فى الدرجة الاولى والحال ان
الفعل فى كل منهما متقدم على اسناده فى الدرجة الاولى وهل هذا الا اضطراب
وحكم بخلاف ما فى الاول بان فى نحو زيد عرف نثر اسناده متاخر فى المقدم
وان احترازا وكلها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد واشتراع اسناد الفعل

الى المبتدا قيل عود الضمير ممنوع وثانيا اسناده الى ضمير زيد وثالثا اسناده
الى زيد بطريق الالتزام بواسطة عود الضمير الى زيد لانه عرف الاسناد
الى مرة ثانية اما وجه تقديم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل
تحقق الطرفين ولعد تحققهما لا تتوقف على شيء آخر ولانك اذا صيرت الفاعل اخا عمر
بعد الفعل والمبتدا قلت فكما تحقق الفعل اسندت اليه تحقق المبتدا اليه والاسناد
ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقديم الثاني على الثالث فظاهر كلامه
بينهما صريح فان اسناد الفعل للضمير المتقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة
عود الضمير وهو انما يكون بطريق الالتزام وكلامنا في تعيين الحكم المحمول على اي
اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد مع قرائن توسط الضمير مقدم على
اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فلا يرد
ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما افضاء القول الاول اليه
الثاني لان قوله صرف ذلك الى المبتدا ثانيا ليس كما عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير
فقد تناقض لانه جعل فيما سبق اولا وههنا ثانيا ولئن كان عبارة كما وقع الاسناد ثانيا
الا جزئيا ما وقع اثنانا نه لما كان اول الاسنادين فرتبته الاشد اسناد الفعل
الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه هذا الاسناد متقدم على الفعل كما ثبت في
الاشد خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في
الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل متقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب
لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل قد يسند الى ما بعده كالضمير ابتداء الخ لا يصلح
تعليلا للاحتراز عن الاشد المذكور بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على
اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا يتم
لهذا الكلام مغزى به المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث
التقديم فانه الذي يدل على اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى وهذا
خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت
وانك عرفت وزيد عرف ليفيد السبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تقدير

لمناظرة بعض الفضلاء وكتب ذلك كلاما فضل الحدوثي وهو ان الاسناد
على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى
اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير نحو زيد قام وانا الاسناد
في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناد الى المبتدا بتوسط الضمير
وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرف المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرف
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على التصريح في القسم الاول اعني الاسناد
في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض في الكلام بعد التنقيح
والتصحيح ولا يخفى انه تسليم لما ادعاه الشارح من دفع التناقض وح يختص الاشكال
بالمبتدا وانه لم يرد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
فهو لغو مما ذكره الشيخ وان اراد اسناد الجملة المركبة الخبرية مغايرا لاسناد
الفعل بواسطة الضمير فلا يدفع ما ذكره الشيخ لقدسره على الاسناد بواسطة الضمير كما
يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا لضمره صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا
فانه مشعر بالاشكال وقد ابطله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ الضمير والمتصل
في الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة وفي العجب انه لم يتعرض في شرح
كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقق مقصود الشيخ في هذا
المقال ولم يره ولطيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح ملاما لما كان
عند المناظرة وتشنيعا على ما جرى عليه واما قوله في كلام الشيخ الشارح نظر
في وجوه الاول ان لفظ المفتاح صرح فان كون المسند جملة فعلية نحو زيد
قام فعل او منطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد
التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب بعد يرجع حاصل وجهه
فانا نقول بان كل جملة يفيد الثبوت وهم وانما يكون ذلك اذا لم تكن الخبرية جملة
فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى
بطلانه فانه ان قول صاحب المفتاح وغيره في الدرجة الاولى الى آخره كلام
ظاهره ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير

لا الى المسند اكما زعم الشارح ثم قوله نحو الشتوي صرح المسند الى نفسه
الى اسناد مجرد الفعل الى المسند العدلانا لم نر ان المسند الكونه مسندا اسند عن
غير اسناد والحق لظهور ان لفظ انما هو مع الحق لا غير وما ذكره من نحو زيد قام
ان الفعل مسند الى المسند فاعتبار اسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه
والفه كثيرا ما تأتي للفعل مع ضميره المتصل وفعل الرأي انه ليس اراد بالاسناد
النسبة المعتبرة المخصوصة فلن نجد انا عرفت الاسناد واحد هو نسبة
العرفان الى المتكلم بالثوب ولم يرد به الوصف الذي يجعل اهل العربية
احد اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد
الى شئ لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشئ اصطلاحا كالجور والمجرور نحو قولنا
وخلف على زيد قام وان الاسناد ليس عندهم الا بين المبتدأ والخبر ولو بعد
العوامل او بين الفاعل وعامله فلا وجه هنا في زيادة اعتبار ما الجئ الشارح
اراد بالاسناد لواسطة الضمر اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعل الثاني
مع اليه المتفق عليه كلمته وجعل اسناد مجرد الفعل الى المسند اقصد اسع مافيه
من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثاني
الا ساسنح ارجعه الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى
الضمر الثالث اسناده بواسطة الضمر الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي
هي الخبر الى المبتدأ وبهذا العلم يتغير احد ولم يحتج اليه ضرورة فان قلت قد
ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد
الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح انه لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض
غير واف بتمام المقصود فاركيف يصح كلام صاحب المفتاح وفي تحمل اخراه
على نحو انا عرفت سبع القرع بانه مسند للمجرد دون الثوب قلت اما الاول فوجهه
ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار
لان المسند اليه الفعل لما اعتبر مع ضمائره فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى و
ان اعتبر مع ما عبارة عن شئ آخر والاسناد الى الضمير العائد الى شئ اسناد

الى ذلك الشئ وجه المعنى ادلا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة
الثانية لان بهذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمر وبهذا كان اذا
قلنا في نحو خلف على زيد قام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى
ضميره فكلامه ههنا صريح في عدم الاعتبار الاول على انا وكلامه في نحو
الشتوي لا ميل لا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى
المبتدأ لانه الذي يسند الى المبتدأ الكونه مبتدأ وهو المراد بقولهم صرف المسند
الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد
حاصله ذات المبتدأ ولعد تحقق الخبر لا يتوقف على شئ آخر بخلاف الاعتبار الثاني
فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمر وكونه عائدا الى المسند اولا يخفى ان
كون الخبر متضمنا للضمر او غير متضمن وصفة متأخرة عن ذات المبتدأ فالاعتبار
ثم اذا كان متضمنا للضمر صرف ذلك الضمر الى المبتدأ ثانيا نظر بعد صرف
المبتدأ الخبر الى نفسه ليكون الخبر متضمنا للضمر اي مسندا اليه لزم اسناد
الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرف ذلك الضمر
اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني في اسناد الفعل الى الضمر والمقدم عليه وعلى
اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وحينئذ لم يستلزم كلامه التناقض ولا قصر
الاسانيد الثلثة على الوجه المبتدع والمستبعد كما زعم واما الثالث فهو ان
معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند
الواقع في تلك الجملة فعلا ولعدم دلالة الفعل البتة على اسناد البتة في الدرجة
الاولى يغير الى ما علم سواء وجد ههنا اسناد آخر كما في زيد عرف و
قام ابوه زيد على ان زيدا مبتدأ او قام ابوه جزء مقدم عليه اولم يوجد
كما في عرف زيد فجميع هذه الصور لتفيد التجدد والحدوث ولا دخل فيها لعدم
الفعل على اسناد البتة في الدرجة الاولى في آخر بقوله في الدرجة الاولى
على نحو زيد عرف يغير على اسناد الفعل بتوسط الضمر الى المبتدأ فانه في
الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند

وبه اغنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرف واتى عرف لانه مذكره
الشراح احتراز عنه لانه لا تفيد النسبة لما مر مبسوطا كثيرا ما ذكر في هذا الباب
بغير باب المسند والمسند اليه غير مختص بهما كما مر تذكره وايراده
وغيرهما من التعريف والتنكير والتعديم وان جوز الاطلاق والتقييد
وعن ذلك ما سبق والتعين او الاتى اعتبار ذلك فيهما اى في ان لا يخلى
عن اعتبار وفي غيرهما من المفاعيل واللحقات بهما من المضاف اليه والتمام
كثيرا ما ذكر لان بعضها مختص بالباب كغير الفصل فانه يختص بما بين المسند اليه
والمسند وكون المفرد فضلة فانه يختص المسند لان كل فضل مسند دائما فلا
يصح ان يكون عن المسند فضلة حتى يصح له ان يكون محط فائدة واما ما يكون عمدة
الى ان جميعها لا يخرج في الباب عن مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات
في كل ما يغاير الباب فضلا عن جريان كل منها فانه يكفي لعدم الاختصاص
بالباب شيوعه في واحد مما يغاير هما **الباب الرابع احوال**
متعلقات الفعل قد سبق اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها
كثير من الاحوال المذكورة في الباب فكان اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها
لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة وضع له الباب واراد بالاحوال
بعضها كحذف المفعول وتعديته على الفعل وتعديم بعض المفعولات على بعض
ثم مهد لهذا المقصد بقوله **التعلق مع المفعول كالفعل مع الفاعل اى الغرض**
من ذكره يعلم اى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل
لا ذكر الفعل مع كل منهما ليعرف بالفاعل **افادة وتثبيته** اى يلبس الفعل لكل
منهما لكنهما فرقان بان يلبس الفاعل من جهة وقوعه عمدة ومن هذا العلم ان المراد
بالمفعول المفعول به لان هذا التمهيد لحذف وليس كان سائر المفاعيل بل جميع
المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات
مختلفة كالوقوع فضلة ونحوه وغير ذلك **لافادة وقوعه مطلقا** اى يلبس الغرض
من ذكره مع الفعل وثبوته فرضه من ايراده ليعلم فيما وقع وعلى ما وقع

افادة وقوع المفعول

اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول مع عثابل العبارة حتى
لم يتأت وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على
مجرد وجود الفعل الا ترى انك اذا اردت تلبسه بما وقع منه فقط تركت المفعول
ولم تذكره واذا اردت تلبسه بما وقع عليه فقط تركت الفاعل وبنيت الفعل للمفعول
واسندته اليه فاذا تم ذكر المفعول به اى مع الفعل المسند الى
فاعله فالغرض ان كان اثباته اى له كان اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه
اى نفى الفعل عن فاعله مطلقا اى من غير اعتبار عموم في المفعول بان يراد جميع
افراده او خصوص بان يراد بعضا ومن غير اعتبار تعلقه به وقوعه عليه
فضلا عن عمومه او خصوصه تنزل المفعول المسند منزلة اللازم ولم تجد له
مفعولا البتة بواسطة دلالة القرينة كما مر فان السامع توهم منهما ان
الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه به وقوعه عليه
فتشوف عرفا لسمعه الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض
منه حين ما تناوله الاعطاء لا من حال كونه معطيا وكون كلامك مع
من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى عن وجه ما اعطاء مطلقا اى منذ
العدم الذي تنزل منزلة اللازم ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كما اذا
اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كما اذا
عنه اى عن ذلك الفعل حال كونه منفيا بمفعول خصوص ان عليه قرينة لا يجعل
كذلك انما تقول يعطي لمن يرجو الدنيا ويخافها لا يسيء الى احد فان
الغرض اثبات العطاء لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص
ومن غير اعتبار تعلقه بمفعول عام او خاص والفعل لا يستوي من وجد منه
الفعل ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل منفي العلم كذلك من غير العلم بمفعول مخصوص
يدل عليه القرينة وانما قدم النفي لانه ما عثر كره وقوعه اشد اهتماما كما
ذكر انفا في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا
لا استدلاليا كقولك على سبيل المدح في حق كريم والذم في حق لئيم هو يعطي الجزيل

بالام مفردا كان او جمعا على الاستغراق لجعلنا بيانا ان المقصد الى فرد
دون آخر مع تحقق الجميع فيما ترجح لاحد المقابلين على الآخر ثم ذكر انه
يحذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة
اللازم دفعا بانه نحو فلان يعطي الى غير تعليل الاعطاء ونوجه بانه الجنس
اذ يصح ان يقال لغوبا لطريق المذكور افاده اللام الاستغراقي فجعل المصنف قوله
بالطريق المذكور اشاره الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف
باللام على الاستغراق والباشارة بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل
الفعل وتنزله منزلة اللازم مع قطع النظر عن اعتبار كونه واقعا بكثير فيه
بحيث والقطع لاسنده لا يطلب في التغير الزماني افاده اي المقام الخطابي او
الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوت نفس الفعل او نفيه مطلقا التعميم
في افراد الفعل دفعا لتوهم الحكم اللازم مع حمله على فرد دون فرد آخر وتخصيص ان يعطي
يعطي مع تنزيل الفعل الاعطاء ونوجيهه الجنس بقصد به الفعل متعرف تمام الجنس
صحيح لكن قوله المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها احتراز
عن نحو احد المتناوبين لاني افادة التعميم افراد الفعل ثاني كون الغرض
ثبوت نفس الفعل او نفيه مطلقا لان مع الاطلاق لكنه لا يغير عموم افراد الفعل
او خصوصها ولا تعلقه بمرفوع عليه فكيف يحقق لانا نقول لانم المنافاة
اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدمه كونه مفادا في
الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم و
الفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشاره
الى ما ذكره في شرح الاستغراقي في ان نحو حاتم اكواد تنبيه الاكثار مبالغة
بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجب
جعله الاعطاء لا غير مادة ويأتي العبارة به ما فيه لان ما ذكره في الحصرين ما
لا يشتبه بنقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجه كل اعطاء فلزم
ان لا يكون غيره موجبا للاعطاء واما انه لا توجيه الا الاعطاء فما لا سبيل له

آخر ح

العبارة

العبارة وانما ذكره المصنف ونحوها ذكرنا فليتفطن فانه قد فات بهذا المقام
ما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عن
تعلق محذوف كقول البحتري في المتوكل يسوقها المستعير بالبذل شوحطا وعنجدا
عداه الى بري مبصر وسميع واي اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فجعل
البصر بمعنى رؤية والسمع اخباره القاصرة الا ان على استعارة الاماتة ولم يقل
فلا يجد وانصب عطف على المضارع المنصوب قبله اير فلا يجد اعداؤه
وحساده الذين يتمنون الاماتة الى اضداد غير الاماتة ايضا والحاصل انه تنزل
بري وسميع منزلة اللازم اي بمعنى رؤية والسمع عن تعلق بمفعول
مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية وروية
آثاره وبين مطلق السماع وسماع اخباره ودلالة على آثاره
واخباره بطريق الكثرة والاشتهار الى حيث شبع خفاياه فيصير كل راء
ويسمعها كل واع بل لا يصير الا آثاره ولا يسمع الا اخباره
فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت بهذا
التغير عند ذكر المفعول او تقديره لما في التقاطع عن ذكره والاعراض عنه
الانباء ان فضائله يكفي فيها ان يكون مرئيا ومسموعا حتى يعلم ان المنفي بالكلية
اي وانما لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي بنفسه
الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور
التعميم بحسب القرائن الدالة على تغير المفعول الذي هو عام فعام وان خاص فخاص
وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بل قصد
اثباته او نفيه عن خصوص افراد الفعل او عمومها مع اعتبار التعلق
بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان
يعطي كل سائل او مرتجي فعل اعطاء ما مع تغير المفعول او فلان
يعطي مع قصد ان فعل كل اعطاء مع اعتبار للمفعول فالغرض هو تعميم افراد
الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما ولئن فرض تلازمهما فمع الوجود فلا تلازم بينهما

محصوص هم حلها كناية عن الرؤية والسماع
المعلقين بمفعول مخصوص هو هو

فرالاعتبار والمقصد في الحذف امر حذف المفعول في اللفظ بعد فاعله المقام
اعني وجود القرينة اما لبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا
وقع شرطا في الجواب مثل عليه وبينه ما لم يكن لغة اي لغير فعل المشية غرضا
نحو ولو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء
علم السامع ان هناك شيئا علق المشية عليه لكونه مبهم عنده فاذا جيء بالجواب
الشرط صار مبينا وبذا وقع في النفس كما في قول الخوئي برئي انه
ويصف توبيخه الحزن والعبر على لو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن
ساحة العبر اوسع ومنها واعدوا له ذخرا لكل مكرمة وسهم المنايا بالذخائر
مولع فان فعل فعل المشية يبكا الدم وترتب فلابد من ذكر المفعول ليستقر في
نفس السامع قبالتين السامع به اما قوله اي قول ابي الحسن ان احد الجوهرين
لم يبن من الخواتم غير نكتة لو شئت ان ابكي كنت نكتة فليس منه
اي من جاز كون فعل حذف مفعول المشية بنا على غرابة تعلقها به على ما يسبق الى الفهم
وذهب اليه صاحب الخزانة في المراد لو شئت ان ابكي نكتة كنت نكتة العلم
بحذف مفعول المشية ولم تقل لو شئت بكيت نكتة لان تعلق المشية ببكاء النكتة غريب
كتعلقها ببكاء الدم فتوهم بذا الوهم ودفع بانه ليس في هذا القبيل لان المراد
لو شئت البكاء البين لا البكاء النكرى لانه لم يرد ان يقول لو شئت ابرز ابكي نكتة
نكتة بل اراد ان يقول انا قادر المحل فلم يبق غير خواطر تحول في حضر
لو شئت البكاء فرت حتوفي وعصرت عيسر فسيل سنادع لم اجده وفرخ
شاهد بل المدع النكرة فالبكاء انما يراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم
غير معدى الى النكرة البتة والبكاء انما يعدى الى النكرة فلا يصلح نفسرا
للاول وبيانا كما اورد فلو شئت لي تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل
الاعجاز وعامتنا سوا ان على وفق الله بر فرد القام ما قيل انا الكلام في
مفعول ابكي والمراد ان السبب يدل على حذف المفعول للبيان بعد الابهام
بل لغرض اخر لا ي يتحير ان يريد اي ضعفت وتحلت بحيث لم يبق ماده الدمع

الملك الكاوه والنازل
بهت

التخيل والتجريد والتخت
تزار بهت

فصرت بحيث اقدر على بكاء النكرة والعبر لو شئت ان ابكي بكاء مثل ضرب واكرمت زيدا فكرمني فقيل لو سئل ابكي دما
لبكيته لانا نعلم ان ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق من سنا السوق غير نكتة يدل
على فساد هذا الاحتمال لان بكاء النكرة ليس سوى الاسف والكمد والقدرة
عليه لا موقف عليها ان لا يبقى فيه غير النكرة كما ان عدم القدرة على البكاء الحقيقي
يحصل عنده لا لمدع النكرة فاذا موقف عليها الا يبقى فيه غير النكرة فتحيش
ترتب النظم على امره وحاصل حذف المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك
امرته فقام امرا برئ بالقيام فالاصل امرا مترتبا فحذف اي امرا مبهم
بالنسبة وهو على تكلمهم واقدارهم واما عطف على قوله اما لبيان امر الحذف
لدفع توهم ارادة عموم المفعول بعد ان المعنى لقوله توهم كقوله اي الخير وكم زودت
اي وكف غير مرة تحامل حادث على تحامل فلان علي او الم بخيال وكم في جزء
مبتدا قوله تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب
الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل كقوله تع كم تركوا من جنات و
كم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة البقرة ارشد تبتا وصوبا
حزونة اي قطعة اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما
قيل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان اكثر ما يقع بعد الى العظم
اللحم فذكر ذكر اللحم ليدفع هذا الوهم ويصير غرضه من اول الامر
ان الخبر مقصوره على اللحم ضرب يزيده الا العظم واما لا ريد ذكره اي ذكر المفعول
بانا على وجه يغير ايقاع الفعل على صريح اللفظ اي بان يقول اعطاه
الكمال الغاية يوقوعه على اي وقوع الفعل على المفعول غير لا رضي بان يوقعه على
ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي انجز موعدك طلبا فلم يحركك الى السؤدد و
المجد والمكارم شيئا اي فطلبا لك شيئا فحذف المفعول عن اللفظ اذ لو ذكره
لكان الاسلوب فرقوا لم يحركك الى السؤدد بضميره اي فلم يحركه وفوت الغرض
وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ الشيء لكمال الغاية بعدم وجدان الشيء

الاترف اثناء الشوه
للاستاذ الطيبان

تجاذبوه

له ولاجل هذا المعنى لم يعكس ولو اراد قوله ولم امدح لاريبة بشيء
ليما لي كمن اصاب مالا فاراد على الفعل الاول به حرمة لفظ اللئيم والثاني
ضره لان الغرض النفع بنفي المدح على اللئيم حرجا لكان الغائب مدلك بخلاف
الارضاء يجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول به التنزيه عن ذكر مواجهة
المدوح بالقبيح قصدا الى ابلغ فان ادب سعد لان طلب النفس حرجا مجادلة
على تجويزه بناء على ان الفاعل لا يطلب الا ما يجوز وجوده في الجملة والغرض بهذا
الحذف بيان بعد الابهام والتعميم في المفعول مع الاختصار كونه تعريضا بان
يقول ابرك الله بقدره ان المقام مقام المدح فهذا التعميم والتعريض يكمن في السياق
مع ذكر المفعول لصيغة العموم لكن يفوت الاختصار وعليه اي وعلى حذف
المفعول للتعميم والاختصار وادعوا الى دار السلام اي يدعوا العباد كلهم لان
الدعوة الى التجنة تعم الناس كافة كما في الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليه
يخص بالمتقين وهذا يرجح ما ذهب الى ان المراد بالمستقيم الموصل الى
الله تعالى والثاني بالحق ابراز الى الثناء وهو الآلة بعد العموم بالخصوص لان الله تعالى يدعوا
الناس كلهم بخلاف الاول لان الايمان مما يختص به بعض الناس غير ذلك فكون سياق
الكلام به وبما والى اخلاق الجلالة في ما نزل منزلة اللازم لكي ان مراتب الذوق
يشهد ان المقصد فيه ذا المقام الى المفعول فان الكل عيال الله تعالى فيه اشارة
بمقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا اجمل صاحب الكشاف بحوا فلان يعطي ويمنع فجعل الشر
منزلة اللازم والمقصد الى تعميم المفعول وعما يحمل الحذف للعموم في غير المفعول به
قوله وابا كل يستعرى كل الاستعراب فيه ويحتمل ان يراد عما اداء العباد
ليتلائم الكلام وبهما يجب وهو انما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو في
نفس ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وهي لم تدل القرينة على ان المقدر
يجب ان يكون عاما فالتعميم في عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على
التعميم فانه ان العموم فيما ذكر انما هو في دلالة القرينة على ان المقدر عام و
الحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما بعده وهو قوله واما لمجرد الاختصار

وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو مذكور لما سبق في قوله يجب التقدير
بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان التعميم عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد
الاختصار كما صرح به الى آخره وعليه قوله الى ان انظر اليك اي وانا ناظر اليك
وقد عرفت ما في البحث على بعضهم فقال اراد ذكر المفعول كقولهم كل احد يميز
الاعداد على اللفظ وحذف اللفظ فظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو
ليس بمقصود وانما اراد حذف المفعول للاعتماد على الفعل ظاهرا فانهم انما
يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود مع ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم
خلافا للمقصود مع الاختصار اولى من ذكر الاختصار لانه مع ان قولهم كل احد
قد يجوز العقل والعرف بلاغة اه فضل اولا بعد التعميم الذي لا يوهم خلاف
المقصود مما لا دلالة للفظ الكلام عليه وثانيا ان الحذف مع انه كثير لدفع
الابهام والتعميم مستفاد في عموم المقدر ولو سلم فذكر التعويض لما لا مزيد
اختصاص بالحذف اكثر دفع الابهام والتعويض لما ليس كذلك اكثر التعميم غير
مناسب وثالثا ان ما لا يستقيم نحو قوله تع والله يدعوا الى دار السلام مما
قصد فيه التعميم والاستغراق عند اداة الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يجيء المقصود
على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار وفي الحذف لمجرد الاختصار
قوله تع قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى اذ لو كان له
الى مفعولين ايسميه الله او سميه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان له
الى مفعول واحد لزم انكسر ان كان يستلزم ايسميه الرحمن لزم عطف الشيء على نفسه وحمل
هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القدوس وابن الهمام ولكن
الكثرة المدعاة لكنه لا يصح قولا ولا نقلا لاحد الشراح المتأخرين لان التجريد انما يكون
في الشيء والله لا يصح قولا ايا ما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اشياء او احاد واما قوله تع ولما ورد ما
مدين وجد على امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان

وذهب السيد عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فى المقصد الى
نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اى يصير معنى المشى ومنها الذود واما
ان المشى والذود ابلا وغنما خارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل
او قد يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الزحم عليهما ليس من جهة انهما
على الذود وان الناس على المشى من جهة ان مذودهما غنم ومشتهم ابل لا يرى
انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كل شكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع
الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم
وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة وفيه انه يذهب الاوهام الى ابعد
الا يسقى لان الزحم لم يكن من حيث صدور الذود عنهما وصدور السقى من الناس
من حيث ذودهما غنمهما وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانا تذودان غير غنمهما
وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يقع الزحم فليتأمل فيه دقة
اعتبرها صاحب المفتاح لعدم التأمل فى كلام الشيخ وغفل عنها الجمهور فاسخنوا
كلا عهد انا لدينا عذابها كلا نحو قولنا والضحى والليل اذا يغشى ما ودعك ربك وما قلى
امر بالفكاك محذوف لان فواصل الآى على الالف والاشباع فى نحو قرشا
واحد عدة فى الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه احتمل
لتعلق الظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اى واذكرا
واما يمتحان ذكره اى ذكر المفعول كقول عايشة طرأت حبنة اى حمى والنبى عليه السلام
بقدح اى يشرب الجرعة والاكثر تقديره كاختاره ابو البقاء لان الكراهة ان يشرب الانسان
او يتعاطى او ما يعمه نحو كل قال الله ويشرب مما تشاءون يشربون اى يشربون الذى
كفروا المحذوف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المتعدى وفهم صفته اى مفعول الفعل
ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور والحال والظرف ونحو ذلك عليه
امر على الفعل لرد الخطاء فى تغيير نحو زيدا عرفت فانك اعتقدت انك عرفت انسانا
وانه غير زيد فانه مصيب فى اعتقاده وقوع عرفانك على انسان مخطئ
فى تعيينه غير زيد فيقول له اكيده اى تأكيد بنداء ردزيدا عرفت لا غيره

وقد يكون اللفظ لرد الخطاء فى الاشراك كقولك لزيد عرفت فيما اعتقد انك
عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول له اكيده زيدا عرفت وحده فكان
على المعنى الذى ذكره بل كان الاحسن له ان يقول بل هو لرد الخطاء لافادته
الاختصاص لدخوله فى القصر انواعها الثلاثة ونحو ما ضرب زيدا الا عمرو وعمرا
لا اكرم فى الا امرؤ الا امرؤ فانه اغا رد الخطاء فلا تخرج نحو ما ضرب الا عمرو
ولان المعدوم لرد الخطاء فى تغير المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل
على مفعول فى الجملة لان ما زيدا ضربت ولا عمرا ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمت
اما الاول فلان المقدم يفيد وقوع الضرب على احد عمرو زيد لكن المعنى
الاختصاص فوقوعه لا غيره صحيح فرتبته نعم اذا قامت قرينة على ان المعدوم
ليس للتخصيص صح له تقول ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكرنا فما قلت هذا ولا
غيره وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا او لم يكن المقدم للاختصاص بخلاف
ما اذا كان له واما اتباع فلان سنى الكلام ليس على ان الخطاء فى الضرب فقوله
الى الصواب فى الاكرام وانما الخطاء فى المضروب حتى اعتقد انه زيدا فقوله
الى الصواب اى فى ما زيدا ضربت وكما عمرا واما تقول زيدا عرفت فى تأكيد ان
قد الفعل المحذوف الغير بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفت
واما اى ولم يعتد المغير قبل المنصوب على بعده نحو زيدا عرفت عرفت
تخصيص لانا لتقدم على المحذوف كالمتقدم على المذكور كما يسبق ان المعدوم
نحو زيدا عرفت تحمل التخصيص ومجرد التأكيد كما اذا قامت قرينة على ان الفعل
سقط بعد المنصوب فهو ملحق فى الاختصاص نحو زيدا عرفت لما توهم
الكرر بالمعيد للتأكيد ومعلوم ان ليس التغير والتخصيص الا تأكيدا على تأكيد
فتقوى ما يفيده ان التأكيد لا محالة وبه اندفع قول صاحب الكشاف فى قولنا
واما فى غير هذين ان نحو زيدا ضربته وهو واكرمه فى انه يفيد الاختصاص مع
انه كذلك وجه ان الفاء للعطف على المحذوف المقدر اى
اما تهن فاكرم هذين ويجوز المغايرة بان يكون المعطوف على الاختصاص

ودون المعطوف ولم يعرف التحقيق ان الغرض منه مجرد تغيير التعلق لا بال
كونه تعلق المعمول واما قوله تع ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو مخالف لقوله تع
فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء فاعبدون جواب شرط محذوف لان
المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في
غيرها ثم حذف الشرط وعوض عنه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص
كما في الكشف وفيه جملة فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على ان نفس
الما هو الجزاء فاعبدوا فكانه هو هو والالتفات الذي فاوذ لها في الشر
كائن في الشرط المحذوف ايضا على تشبيه عما قبلها اي اذا كان ارضي
واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر وان شئ جزاء الشرط واثار كرير لها او
عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما تكونوا واما تعبدوا فعبدا بحذف الفاء
الاتخصيص ولك ان تشايع لقد برا لفعل مفعولا محذوفا اي فعبدوا ايا فعبدوا
وجود فاصل من اما والفاء وتحقيق المقام ان قولنا اما زيدا فقائم اصله
مهما يكن من شئ فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شئ يقع معه قائم زيد فهذا
جزم لوقوع قائم بوقوع زيد ولزومه له لانه جعل لزوما لوقوع شئ في الدنيا
وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شئ فحذف الملزوم الذي هو الشرط الخبر
لكن في شرح المفتاح ان مقام ملزوم القيام وهو زيد وابقى الفاء الموذن بان
ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا
فليس في اسوق الكلام سوى صدر الجزاء فحصل التخصيص وافادة الملزوم
فرضا لتكلم اعني زيدا مقام الملزوم من كلامهم اعلى الشرط وحصل في
قيام جزاء الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم فان جزاء الشرط
حذف وبقي ما يشتمل لشرا آخر وحصل ايضا الفاء متوسطة في الكلام كما هو
حقها اذ لا يقع الفاء السببية ابتداء الكلام وكذا القدم على الفاء في
اجزاء الجزاء المعمول والظرف وغيرهما في المعمولات حالتقيد لزوم
ما بعد الفاء له والا تكرر اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وان اشتبه في غير

هذا الموضع لان العدم لا جامع له والاغراض المهمة منحصر لتحصيلها الخ
المانع ويظهر لك في هذا التحقيق ان مثل هذا العدم ليس للتخصيص نظهر ان
ليس الغرض انا به يا تمثود دون غيرهم رد اعلى من زعم الاشتراك والانفراد
الغير بالهداية على الغرض انات اصل الهداية لهم الاخبار عن سواصنعهم الا
ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو تم سالك سايل فاضل بينهما تقول انما زيدا اكرمت
واما عمرو فاهنته وليس فيه حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بنسبة اصل
الاكرام والاهانة وكذلك اي مثل ذلك زيد اعرفت قولك زيدا عرفت
لمن اعتقد انك عرفت بانسان وانه عمرو وكذا سائر المعولات نحو يوم الجمعة
سرت وفي المسجد صليت وتاديبا حضرته وما شابه ذلك والتخصيص لازم للعدم غالبا
لعنى ان التخصيص لا ينفك عنه غالب الاعن عدم ما حقه ان جزء لعنى انه لازم للعدم
لزوما جزئيا اكثريا كان تحرك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا امر بخلاف الشرع
وقوله غالبا اشاره الى ان العدم قد يكون التخصيص مجردا لاهتمام او التركيز
او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضروره الشعر او رعاية السجع والمقام
وما اشبه ذلك قال الصبح وما ظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه
فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة درعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان
عليكم لحافظين وقال الي ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحصى فيه اعتبار التخصيص لكن
المقام عندنا ما صرح به ابن الاثير فمثل السابق حتى ذكر العدم في اياك
نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو عاطف الفنون الا ترى
عما قال الزمخشري واثار الله بقوله واياك نعبد واياك نستعين
انه خص كلا بالعبادة والاستعانة وفي الا الى الله ترجعون وعيد
اليه لا الى غيره واستشهد بما ذكره ابن الاثير على سائر اخواته المعمول
ملا واسطة مثل زيدا عرفت وانما بواسطة مثل زيد مررت مع ان الدوران لا يفيد
ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب فان العدم قد يكون لاحد وايا ك

الاهتمام ولا دليل عليها كونه للحصر لان الذوق وقول ابي البقاء يدلان على عدم الاهتمام
الخاص حاصل لانبا فراد الاختصاص والبداءة بقوله وبعيد العديم فالجمع وراء
بحسبها اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم بيانه
اعم قال الشيخ ولدلايل الاعجاز انا لم نجد هم اعتمد وا في تقديم شيا كجري
محرر الاصل غير الغاية والاهتمام لكن ينبغي ان يغيروجه الغاية نثر وتوفر
معنى وقد ظن كثير في الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للغاية ولكونه اهم وهو ان تقدم
في اي كان تلك الغاية وهم كان اهم وفي الخطائه اصلا يحمل العديم نجد لنا
كلام فائدة وعمر عندنا آخر بان ذي اراه تو سعوا ان ء وانك تعني القوة
والاسجاع اد في البعد ان كثيرا النظم ما يدل ناره ولا بد لاجزي بهذا الكلام
وفي نظر ولله القدر الحروف في بسم الله سوء اخا نحو بسم الله فعل كذا اليوضح
الاختصاص الاهتمام واورد وا قولنا باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم
لمجرد الاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل وتقدم باسم ربك لان كلام
الصديق اجي برعاية مايجي عانية واجب ان الاهم في القراءة لانها اول سورة نزلت
فكان الاهم القراءة اهم كذا في الكشف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني
اي هو مفعول اقرأ الثاني بعده وعلى الاول اوجد القرأ في غار اعتبار تعديته الى مفعوله
به كما في قولك للمعطي ابن وجه العطاء في غار اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح
وهو بنى على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعول به دون ان الله لا لا يدعا
التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان يقدر
الاول واثنا كلاهما متروك لان تعلق اللازم اي تعلق القراءة واوجدها او المفعول
محذوف فر كليهما اي اقرأ القرآن وابدأ للاستعانة او الملابسة اي استعينا باسم
ربك او مبتدأ او متبركا به مبتدأ بربه ولا بعد على الاول في الصحيح وهو كون الشروع في
الشيء بحمل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول نحو بسم الله وقديم خص
معمولا تاي معمولات الفعل على الفعل لان اصله اي اصل ذلك البعض التقدم على
البعض الآخر فالاشتراك بعد ول عنه اي عن ذلك الاصل كان على نحو ضرب زيد عمرا

فان فعل اشتغا التوبيخ خبر وقد ذكر ان الخبر فهم فلا تهم ان اشتغا التوبيخ يسلب
اشتغا الاسجاع خبرا وانما يحرز الوكان نوافر اهذه بان يسمعوا اشتغا ثم انعادوا
له ولم يبرحوا وهذا كما في لا خبرنه فلان لو كان به قوة لفعل المسير فان عدم
فعل المسير بنا على عدم القوة والقدرة ليس خبرا فوا ما فولا يلزم لو جعلنا الكلام
لجعلنا رجلا فتحمل له كمر في قتل لو لم يخافه لم يعبه يعبر لو جعل الرسول ملكا
لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انثى ويحمل له يكون بنا على اصل في اشتغا الشرط
والجزا اي لو جعل الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل
واذا كان لو للشرط في الماضي فلزم عدم الشرب والبقر وجبنا لموافي الغرض
اد الشرب بنا التعلق والحصول الترتبي والاستجابا بنا المغير فالجدل
في جلب على الفعل الماضي لا الملكة وذهب المبرد انها تجعل في المستقبل كما
ان وهو مع قلته شاذ نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانا ابا هي كم الامم يوم
القيمة ولو بالسقط وقال ابو البقا ولو وضعت في دجلة العلم لم تبق في
البحر الا وانقلب حوالي نصف فرسخ على فارقة بغداد وشون ركابه
الى بلاد وجلولا المغرب اذا وضعت لكرجا ملوبصدد الى ان وضع ركابها العلم
فرماه وجلولا كان امر قد حصل فرسخ ايس وانقطع الرجا وصار في حكم المنقطع
بالاشتغا فحولنا على المضارع نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في
الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل في الماضي وقوعا فوقوعا لانه كان اراد انهم استمرار
على السير على ما ينبغي وانه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا
عليه دليل قوله في كثير من الامر كان قوله لو يطيعكم في كثير من الامر لعجد تموه ولانهم لم يكونوا مستمرين
حتى لم يقل الله مستمرين لهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستمرار
وتجدده وقتا بعد وقت والاستمرار هو المخبر به والاستمرار بمعناه ازال
الله عنهم والخارة بهم وهكذا كانت نكابات الله علينا في غزوة بدا بانه الكافرين
بهم يجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فاصل الفعل اذا اراد بالفعل فعلا استمرار
استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان شيا عنتكم لسبب شيا استمرار

على طاعكم بعد انحراف لما ذكر في المتاح من ان اشاع عنكم بمعنى اشاعة على طاعكم والمراد به اشاع الطاعة بكسر الاسرار اجمالي الاشاعة على الطاعة وهو خلاف ما فهم من الكلام لان المضارع بعد الاسرار وذخول لو عليه انما يفيد اشاع الاسرار لا اسرار الاشاع فتدبر انتهى هو الاول وانما انحرف لانه كان المضارع المثبت بعد اسرار الذنوب يجوز له بعد النفي اسرار النفي ويجوز له ان يحل على اسرار الاشاع بحسب الاستحقاق كان الحكم الاسم بعد الذنوب والاثم وان كيد فاذا دخل عليه حرف النفي يتعين كونه وثناءه للنفي ان كيد والذنوب والمعاصي لو ان هؤلاء وما هم بمعتبرين لعولهم انا آمنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما زيدا مررت لاختصاص النفي لا النفي لاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا تطابقه كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو ولو يرى الكفار لعلم الله او لكل مجرى تاثيره الرواة اذ قنوا على ان يراد وما خر بعا ثوما واطلعوا عليها اطلاعا ظاهرا بحيث اوادخلوا ما فروا استدراجا بهم ولوك وفعة على كذا اذا فهمه وعرفه وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم لشربه اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عن المخاطب في اتيانه وجوابه اذ ترى لعلم غب السرور والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه لوقوعه منزلة الماضي المتحقق لوقوع مضمونه الحال او الماضي المستقبل لانها انما تكون اذا لغير لكن جعلت منزلة الماضي المتحقق فاستقبل لو واذ وبها مختصان بالماضي وحينئذ كان المناسب ان يقال ولو رأيت لكنه عدل الى لفظ المضارع لاستحضار الكلام في الخاطر باخباره فالمضارع عندهم منزلة الماضي فهذا مستقبل وانتحى ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انتصر هذا الامر لمكنك ما رايته ولو رأيت لرأيت امرا عجبا هكذا ابتغى لنفهم هذا المقام ولي حلب الكتاب للشيرعو ولو للتمني على الاشتراك لان لو المتمحضة على المضارع انما هو كما في يعاتون الذين كفروا فانه قد التزم ايلاء

الاشارة الى الاطلاع براءة الرواة

وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح وقوعه بلفظ الحال والاستقبال بعد ما يقولون رجا يود في تنزيل المضارع منزلة الماضي لانه واقع في البصر نزوا ما الكوفيون فعلى اضمار كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد رب وما وامال على نكرة موصوفة بيود والفعل المتقلل رب محمد وفا ايرب بني يود الذين كفروا لكني وثق فلكني فاقه في النحف وبئر النظم وربما ههنا للتقليل السنة بعض انه تدهشهم احوال القيمة فيهتون فان وحدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وحوز لكثير مستفاد للكثرة وذكر ابن الحاجب انها تكون للتقليل والتحقيق كما تقولوا اذا اوغلت على المضارع في التقليل والتحقيق وسقول لو ومحذوف مدلول عليه لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لود اد نهم حتى يحكى بلفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما يقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان الله سبحانه اخبارا عنهم زعم ان لو الواقعة بعد فعل لفهم نزر معنى التمني حرف مصدري منصوب لو عند سيبويه ومفعول لو عنده هو لو كانوا مسلمين او الاستقرار المقدر عطفا على قوله لشرط لغير صورة رؤية الكافرين الموقوفين على النار غاية بالبشارة بالنار وتوبيخ بالتكذيب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين الموقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤوسهم شفاعة لنبي تلك الحالات كما قال الضرع فقير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح استحضارا تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة على صورة اثارة السحاب بسحاب ابيض السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانتقال الشاقة وذلك لان المضارع محايل على الحال الحاضر الذي في شانه ان يشاهد وكذا يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة لفعل ذلك الآمر ايهم بشابة لغرابته او فظاعة او كذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل في الغابر كيت يجدر على ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه محايلا على الوقوع فرحلة كما يقول لقد اضاعني

الاشارة الى التحقيق

حوادث لو بقي الى الآن لما بقي متيقنا ثم لم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت
الى جعل الجاهل الناسي كعوانهم ولو انهم امنوا واتقوا المثوبة من عند الله
خير دال على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجعل الاولى فلما
يمنع الاضافة البتة واما النكرة ان تنكر المسند فلارادة عدم الحكم العام المفهوم من قولنا
كوكب بدكاب وغروب ومدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك
قائل عندي رجل صفوف تقصد بقولك الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد
او المنجم كما يهدي للمتعين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر لكان المحذوف
كما مر زيد شاة قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا
حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء
فلنا تمنع عقلا او لا تمنع ليس من كلام العرب ونحو فوكة ولا يك موقف شك
الوداع فوكة بتنوين مراجعا عسل وماء مرحاب التقدير هذا ماء مرحوبا على اطلاقه
ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المسند اليه نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من
ابوك وكم درهم مالك وكذا فما اضيف على التنكير المعنى اي شراك التي صنعته
وقد صرح في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبره
استدل بعضهم على ان كون المسند نكرة والخبر معرفة تمنع عقلا بوجهين الاول ان
الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على المجهول العلم به والاصل
في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين
مستبعد عند العقلاء قلنا انا نعلم بالحكم مرارا حكم المشترك يستلزم جواز الحكم العقل على
ذلك المشترك بالحكم وجواز الحكم العقل على يستلزم العلم به فكل المشترك لا يستلزم
الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما فرعا بينا فساده واما الاول فلان
وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المختصة مثل النكرة
المحضة معلومة من وجه والحكم على المشترك انما يستدعي العلم به بوجه ولان قولنا
فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط كما يجيء في تعريف المسند وان سلم فاذكر على
تقدير صحته ما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمنع هو الاشبه واما ثانيا

فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه
معرفة كما مر على ان قولك جواز الحكم على المشترك يستلزم العلم به ممنوع بل انما
يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما المخصصة بالاضافة نحو زيد غلام
رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص
يوجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال والكون في الخبر
والاضافة والوصف في المحصلات مجرد اصطلاح وقيل كان الخصوص عندهم
عبارة عن نقض الشيوع والشيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم و
الحال تقيده والوصف بجزء الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لان
اراد الشيوع باعتبار انه لا يمنع الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة من
الايجاب ليست كذلك فجيء لئلا يكون الوصف نحو رجل عالم مخصصا وان
اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد بغرض من غير دلالة على التعيين
في الفعل ايضا شيوع لان قولك عالم زيد يجوز ان يكون على حالة الركوب وغيره
وكذا اطاب زيد يجوز ان يكون في جهة التقشف وغيرها فني الحال والتنوين وجمع المعمولات
تخصيص الازلي الى صحة قولنا ضربت ضرب شديدا بالوصف واما تركه اي ترك
تخصيص المسند بالاضافة والوصف فقط كما سبق في ترك تعيين المسند للمانع فرب نكتة
الفائدة واما تعريفه فلافادة ان المخبر حكما على امر معلوم له اي للسامع
باحدى طرق التعريف بالاشارة الى انه يجب عند تعريف المسند اليه يكون المسند اليه معرفة
او لتنزيل كلام الغير كون المسند اليه والخبر معرفة فراجعه نحو هو زيد
اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم به كونه معلوما للسامع باحد
طرق التعريف سواء اخذ الطريقان نحو اراكب هو المنطلق فقوله بآخر اشارة
الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فخرج
انا ابو النجم وشعري شعري مثاول لحذف المضاف باعتبار حال المراي شعري الآن
مثل شعري مثلا كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا الوصف
بلازم في كل الحذف فقد يحذف المبتدأ او الخبر كما مر وقد يحذف بعضهم اذا لحاجة الى

ه نحو قولنا زيد شجاع فقيل يعرف تعاريم الاسد فهو هو فاعد الغير ذلك بعضهم
وان آخر زيد وبدا بعضهم بخر تاويل او لازم حكم كذلك عطف على احكى امر لافادة
السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف باخر آخر مثله وفي هذا
اشارة الى كون المبتدا والخبر معلومين لئلا يفيد كون الكلام مفيد السامع فائدة
مجهولة لان المستفيد السامع من الكلام هو اتحاد الخبر بالمبتدا او كون
المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم باتحاد احدهما للاخر
الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا مغايرين في الخارج
فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي نحو زيد خوك
وهو المنطلق حال كون المنطلق في الثاني الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس
وفي هذا المهيد لما سبق في بحث القصر ومن ادعى تعريف العهد هنا فليراجع ثمة
فان كلا منهما خبر خاص فان في نحو الخبر خاص هو الخبر اي هو هو لغرض ان السامع يطلب
والخطاب اتيان على سبيل ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما فحينئذ اضاف
الخبر به الى كل منهما صح اضافتهما الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل
في الخبرية المرتبة على كل خبر ان ولم يرد ان في نفس الخبر فقد خبر خاص حتى يصح له
التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند اليه كان يغني الاضافة يجب
معلومية المسند اليه والمسند له كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه و
بهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله امر معلوم على آخر مثله وبالي ذلك ودليل
على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده
ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام
زيد الا لعلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار ذلك النسبة لا لعلام من غلمان
والعالم حتى فرق بين المعرف والنكرة ثم ذكر بعض المحققين ان ما اصل
وضع الاضافة لكنه قد يجيء علام زيد في غير اشارة الى خبر كالمعرف باللام
وهو على خلاف وضع الاضافة لكن كثيرا الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل
الوضع وما في الايضاح الى ان الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ليس كالمسند

براد خو

الشيخ الغبار الغائب

الى طلب مرادكم معلوما مثلا لا يقول خوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا
لان شأن الحكم ان يتعرى عن الخارج لا يوقف المخاطب اصلا وعكسها اي وكعكس المثالين
وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للمسند
مرجحات التعريف وعرف السامع احدهما دون الاخرى فحينئذ يجوز
ان يكونا وصفين لشيء معهود في الخارج فايتهما كان بحث يعرف السامع
اضافة الذات اليه وهو كالطالب لحكم مبهم للذات او متنبه عما يجب ان يؤخر اللفظ
الدال عليه ويجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف
اضافته ما اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف
اخاه ولا يعرف عين المسمى واردت ان تعلمه قلت اخوك زيد ولا
يصح زيد اخوك وهذا بخلاف قولنا زيد اسود غايتها الراح ولا
يصح زيدا ما هما الغائب والسبب في ذلك ان مفاد اللفظ نحو خوك ما وضع
ان الصوت ما وضع له لان السامع يعرف له ما وانما يطلب تعيينه وكذا
اذا عرف زيدا وعلم انه كان من الانسان المطلق ولم يعرف اضافة زيد
بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق واذا اردت
ان تعرف ان ذلك المنطلق زيد بنا على انه يطلبه عالما بالخبر تقول في المنطلق
قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا الظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله اولئك هم المفلحون انه اذا علمك ان الناس في اهل ملة كتاب
ثم استخبرت في هؤلاء زيد ان ثم محل نظر وقس عليها ذكرنا سائر طرق التعريف
وانما اي اعتبار تعريف الجنس فيه فقد قصر الجنس على فرد الخبر اي فقد اختصاص
مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امر سواه او مبالغة ان قصر اعم من
حقيقي ومجازي فالكاف فيه لكان في ذلك الجنس في ذلك الشيء او الكمال نحو عمرو
الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيرد الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة

عليه لانجاوزه لعدم الاعتداد بالشجاع غير المتصور بما عرفت الكلام وكذا اذا
جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو لانفاده منهما
وبما تقدم افاده قصر الامارة على زيد والشجاع على عمرو وذلك لان اللام
ان خلت لكونها في المقام الخطابي للاستغراق وكثيرا ما يلام الجنس فامره ظاهر
لانه يترائى لنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى اثبات الرجل وليس
خلو عن الجنس والحقيقة فهو تفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان
في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالوضع مع الموجود للمشترك اشتراكا جعليا
المشترك في الوجود الخارجي على الآخر وهو يجيء للاصدق جنس الامير والشجاع
الا بحيث يصدق زيد وعمرو وبهذا يعرف القصر فانك قد علمت بما جاء تفسيره الحكم
بكون زيد انما هو امير فقط وعمرو انما هو شجاع فقط وهذا يستلزم الاتحاد في الوجود
والقيام بل عمرو فساده ظاهر لان المحمول بما هو مفهوم فرد واحد لان
او القيام ولا يلزم من اتحاد زيد الخارجي جميع الافراد الغير المشاهدة بخلاف
المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فالصدق فرد منه على عمرو لا شائع بحكم الوجود
بدون تحقق الجنس وقد تلخص مما ان المعرف بلام الجنس اذا جعل مبتدأ هو متصور
على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم المتصور والامير الشجاع
امير لا انجاني وهو الامير بذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف نحو الموكل على الله
والمتوكل على الله امره الله والكرم في الوجوب والاكرام في درهم لان الجنس الجامع
يجتمع واحدا حقيقيا على الخبر فلا تحقق له دون ذلك الواحد لكل تحقق واحد
منه في الخارج دون الجنس فلزم ان يكون الكرم متصورا على الاتصاف بكونه في الوجوب لا
يلزم ان يكون ما في الوجوب متصورا على الاتصاف بالكرم وعليه فان
قلت قد بهذا ظهر ان تعريف الجنس نحو الحمد لله لقصر الحمد على الاتصاف بكونه لله
على ما قرر ان جعل خبرا فهو متصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول
الذي قصد به الجنس في حكم اللام الجنسي المعرف المتصور
فيكون مطلقا كافرا الامثلة المذكورة وقد ذكرتم انها مخصوصة بغير قيد فهو صف

اي لا غير ذا مر

عرفا وهو التعدد ضرورة امتناع اجتماعهما فساده واضح لان زيدا لا يتوقف
على شائعا فيهما لان ثبوتهما له بطريق القصر مشروط بانتفاء الغير كما قرر في الافراد والتغير
بل قد يعرض ما يبقى والاثنان جميعا كزيد قائم لا قاعد وان اريد به ان يكون ثابتا
المخاطب فلك الصفة التي تلقاها المتكلم كالقعود مشروطا بانتفاء غيرها وهو التغير
ايضا المتكلم كالقيام خبر كون زيد لك المخاطب فيكون قصر قلب فهو الفائدة
فاسد لجواز ان يكون القيام معلوما لمخاطب من وجه آخر مثل ان يعرض المخاطب ويقول
ما زيد الا قاعد والله يخرج من قولك ما زيد الا شاعر على اعتقاده انه كاتب لا شاعر
على اقدام القصر لعدم انتفاء غير الشعر والكتابة على انه لا شبهة في كونه قصر قلب
على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما
قول من ان هذا شرط حسن قصر القلب فما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الا يصح
ولو سلم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولك ما زيد الا شاعر على اعتقاده كاتبا
لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد انتفاء اعتقاد المخاطب بان لا يحتمل وهو الصحيح
لان هذا الاشتراط يجعل ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه
المخاطب العكس اغفر ثوبك ما تراه المتكلم وقولي انه فراغ صاحب
المفتاح قصر قلب كقصر المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف بشرط
في قصر القلب ثانيا في الوصف واما عدم اشتراط المكالمة في قصر الافراد وعدم ثانية الوصف
فسيجيء اذا دخل في قصر التعيين وقصر التعيين ام ان كون الوصف فيه مشاهرا او
غير مشاهر لان اعتقاد كون الشيء موصوفا ما جد الامرين التغير لا يقتضي امكان
احتمالهما ولا اشاعة فكل ما ذكر يصلح مثالا لقصر الافراد والقلب يصلح مثالا
لقصر التعيين في عكس وقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسيط
ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو فولك زيد منصور على القيام والمخصوص به وما
اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص بكونه بطريق من
هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند اليه وطرق القصر كلها
ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما يسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما

بخلاف العطف والتقديم فانهما وليسا سبقا لكنهما يعيان عن المسند اليه والمسند
كالطرق المذكورة هنا فلذا قال المص منها ومنها دون ان يقول الاول
والثاني ايماء الى هذا (منها العطف كقولك في قصره) اي قصر الموصوف على الصفة (افرادا
زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر) مثل بمثالين اشارة الى ان يكون الوصف المثبت
هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف وان يكون بالعكس وفيه اشعار بان طريق
العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح
والايضاح في باب العطف انه يصح طريقا للقصر ولم يذكره هنا وفيه اشارة الى
ذلك كهذا العطف (وقلبا زيد قائم لا قاعد) وفي المفرد وان عم في اثبات القيام مثلا على
شاعر فيهما كما لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يطابق القصر ولا يدعي ان الحصر
بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة (او ما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها)
اي قصر الصفة على الموصوف (زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا) وقيل لا يصح ان يقال ما شاعر
عمرو بل زيد لكونه نحو رفع الاسم لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وفي ذلك تسامح
على صحته التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر
على الاسم اذا اعمل وكذا اذا اهمل اما لان اصل العمل واما لسواء في التقديم
وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحيح واعلم انه لم يذكر في قصر الموصوف مثال
الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي
في القلب على زعمه وذلك قلب مثالا لا ينافي فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان
مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض
لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق (ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره) افرادا
(ما زيد الا شاعر) وقلبا (ما زيد الا قائم وفي قصرها) افرادا وقلبا (ما شاعر الا زيد) والكل يصلح مثالا
للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب (ومنها انما كقولك في قصره) افرادا (انما
زيد كاتب) وقلبا (انما زيد قائم وفي قصرها) افرادا او قلبا (انما قائم زيد) واعلم ان كلام الشيخ
في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما بعد لان يكون في قصر القلب دون الافراد لانه
قال النفي المراد بقولهم انك لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انما تنفي عن الثاني ان

يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن
من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المراد
ان الجائي هو زيد لا عمرو وهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا مع من يعتقد
اشتراكهما في المجيء وبهذا يعلم انما اذا قلت انما جاءني زيد لم يكن غرضك ان تنفي ان يكون
قد جاء مع زيد غيره بل نفي المجيء الذي اعتقد انه من عمرو وهو كلام مع من غلط في ان
الجائي عمرو لا زيد لا مع من زعم انه زيد وعمرو جاءا معا فان زعم ان الغير انما جاء
في صحبة القوم زيد وحده فانه يتكلف في الكلام هو الاول باعتبار والحق
ولم تقيد بقولهم وحده لانه السابق الى الفهم واشتهر كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر
(لتضمنه معنى ما والا) وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما قاله بعض من ان انما في حكم ما هو
ليس لا اصول فيه حيث يسند لا يحل الا فادة الحصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا
يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه فيجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه
او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان
لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار
بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون
في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا
يصلح فيه انما كما صرح به الشيخ ثم استدل على افادة القصر بغير ما والا بوجه اشار الى الاول بقوله
(لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة)
اي قول المفسرين (وهو المطابق لقراءة الرفع) اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة
نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا
وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم
مبنيا للفاعل يكون انما كافة فقط اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول
بلا عائد فلم يبق الكلام معنى الصلاة واذا تقرر ان قراءة النصب ما حرم عليكم الا الميتة
ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وتطابقه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة
والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد

القصر للغير في نحو ما المسند الى نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق نحو قصر الاطلاق
على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كاذ شاذة قراءة النصب قلت اما
على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في الكشاف والمقصود ضافظ انها تابت
بكاذ لان حرم سد الى ضمير الله فلا وجه لرفع المنة الا على ما ويل نما حرم الله
شيئا هو المنة ومع ظهوره هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعايد محذوف
والمنة جزاء ان والمعنى بان الذي حرمتنا الله عليكم المنة لا مجال للارتكاب
بهذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون ما كاذ ولي لكفر موصولة
ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كاذ وحرم مسندا الى المنة
كما يقول جعلها موصولة اسم ان والمنة جزاء اولى لبقي ان عاذ على ما هو الاصل
واشار الى الثاني بقوله والمعنى ان الخاذ انما فاتت تاخير ذكر بعده وقي ما سواه اي سوى ما يذكر
بعده اما في قصر الموصوف كما انما زيد قايم فهو لاثبات قيام زيد وقي ما سواه
من قيام عمرو وبكر وغيرهما فاسوي الحكم المذكور بعده في كل من القصرين بخصوص
الظهور انه لا يتعدى كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الخبر الاخير ما بعده
للموصوف اولا ثباته على صفة من قي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثاني بقوله
والمعنى الثاني الغير اي مع انما كعوك انما يقوم انا كما يقول ما يقوم الا انا
اذ مقتضى علم المخاطب انه لا يجهل الاتصال لا لتعذر الانفصال ووجوه التعذر
محصورة مثل التعذر على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع ذلك لوجود
منتفية هنا سوى ان تعذر به الفصل لغرض وذلك بان يكبر المعنى ما يقوم الا انا
ثم استشهد لصحة هذا الانفصال بالفصحاء وصرح باسم الشاعر لعلم ان مراد الامام
الذي استشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال فان الفرزدق
انا الذائد في الذود وهو الطرد الكاذ الذياد وهو العهد وفي الاساس هو كاذ
الذمار اذا حمي ما لزم حميما وعشيرة وحريمه وانا ذيد افع عن احسابهم انا
او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عن فصل الضمير واخره اذ لو

قال وانما اذ افع عن احسابهم لصار المعنى انه مدافع عن احسابهم لا عن احسابهم
عزهم كما اذا قيل لا اذ افع الا عن احسابهم وليس كذلك وانما معناه ان المدافع
عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز لي ان اكون محمولا على الضرورة لانه كان يصح ان
يقال وانما اذ افع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز لي كعوك ما موصولة
اسم ان وانا جزاؤها اي ان الذي مدافع انا لان قولك انا الذاهب دليل على
ان المعنى لا اخبارك عن المتكلم بصدور الذهاب عنه وليس يحسن
ان يقال انا الذاهب والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن المتكلم الى
لفظ ما وهو اظهر في المقصود فالجواب كيف صح اسناد الفعل الغايب الى ضمير
المتكلم فلنا لا نسلم ان الفعل غايب لان غيبة الفعل وحضوره باعتبار المسند اليه
فالفعل في نحو ما قوم الا انا او انت لا يكون غايبا ولو سلم فالمسند الى ضمير المخصه
هو المستثنى العام وهو غايب وقد يستدل على القصر بغير ما والاصح اعمال الصفة
الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قام ابواك مثل ما قام الا ابواك
وقد يقال القصر بغير ما والا مناسب عن عبد القاهر الرابع وهي انه لما كان
كلا من تاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم النفي نهايا ما التوكيد مناسبا للنفي
بغير النفي لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان قولك زيد جاد
لا عمرو لم يرد به المجيء بنهاية الجود الى زيد بصريحا فرقولك زيد جاد وما
فرقولك لا عمرو لان نفي المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحد جاد انتفى عمرو
ثم لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما اثبات
غير الاثبات الاول فتاكيد فقط واما الاول فتاكيد لفظا بالنسبة الى بعض الحكم
لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره فجيء ليعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما
مقتضاها غيرها والا فالمعنى يلزم اطراد ما خر كون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد هذا
للقصر مثل ان زيدا القايم وبينهما اي في طرفي القصر التقديم اي تقديم ما حقه
التاخير كخبر المبتدا ومعمولي الفعل كقولك في مفرغ اي قصر الموصوف تميمي انا
وكاين الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجمع لان تميمية

والتعبير ان شاء فالم يصلح لقصر الافراد والالم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا
كتب مهك افراد الى اعتقد الكي مع الغرفة وقلبي اعتقد انفراد الغربة
ويقيني بالنصف احد كتابه وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يتعلق به
وهذا الوجه لا يرد عليه ما اورد انكما في ان المخاطب بها يجب ان يكون حكما مسوا
بصواب وخطأ وانت ترى ان اثبات صوابه ونفي خطائه انما يفيد افراد الحكم
صواب في بعض وهو ما يقوله المتكلم وخطأ في بعض وهو ما يتوهمه واما في قصر القلب
فالصواب كون الموصوف بالواحد الوصفي او كون الوصف بالواحد الموصوف وهو انكما
تقوله واما في قصر العين فالصواب انفكوكه لاحدهما والخطأ تجوز كل منهما على الآخر
يختلف وجوه فلا فائدة الى آخره اي بمفهوم الكلام بمعونة القرائن
الذوقية السليمة مفهوم الكلام الذي يفيده السديم فهم منه القصر وان لم يعرف
انه قد اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الشواهد بالوضع لان الواضع وضع
لا بل والنفي والاستثناء انما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الناشئ
وجوه الاختلاف ان الاصل في الاولى اي في طريق العطف النص على الشيء حالة
كامر في الاشياء فانه لا العطف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي
بل العكس فلا يترك النص عليها الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم
النحو لا الشعر بل العروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فيقول فيهما
اي في بكر ايضا المخاطب زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمخافة ان يعتقد
لا الشعر بل العروض واما في الثاني فمخافة ان يعتقد ان غير زيد وهو قائم يعلم
عمرو ولا بكر وحذف المضاف اي امر عمرو وبكر عما النضم شبههما بالغايات في عدم الابهام
والمستور في كلام بعض النحاة ان لا بد له من عاطف واما هر لا التي لنفي الجنس
او نحو اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا في عداه وما اشبه ذلك وهو مثل به
المفتاح في هذا المقام نحو ليس عمرو ليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق
العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلوما الا النحو
او ليس العالم بالنحو الا هو واجب ان يترك النص على المثبت والمنفي في العطف

اعتقد

قد يكرر ان كحذف المنفي وتقام مقامه لفظ اخر شامل له وبكر العطف كما له
نحو لا غير وقد يكون ان كحذف العاطف والمعطوف جميعا وتقام مقامهما لفظ
اخر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا ونحو لا سيما العطف فان الظاهر فيه
فالاصل فيه العطف النص عليهما وفي الثانية النص على المثبت دون المنفي
كما مر زيد الا قائم وانما هو قاعد وقائم هو فانه لا نص على المنفي غير النفور والمنفي
ابرز الوجه الثاني وجوه الاحتراز ان المنفي غير طا العاطف لا مطلق المنفي
او لا دليل على انشاء ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما نص طرفي العطف
كما في المفتاح لان الحكم مخصص بالمذكور بل لانه اغلبي اغلبي المنفي والاستثناء لان
ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يجيء مثل ذلك وتراك المعتبر
لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي الا العاطف على ما صرح به
في المفتاح ودليل لا يعجز ان لا يكون ذلك المنفي مستحقا قلبا بغيرها اي ادوات
المنفي لانها موضوعة لاشيء منها ما او وجبة للشيوع لا لان يفيد بها المنفي غير شيء
فقد ثبت وبهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانكما اذا قلت ما زيدا الا قائم
فقد نفيت عن كل صفة وقع في اذهان الناس غير كونه قائما ليس هو قاعد ولا نائم ولا
مضطجع وكذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بان قلت
وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا غير
كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وبه اخرج عن وصفها فان قلت فائدة قوله
بغيرها وكانه يجوز كون منفيا متحققا قبلها بلا العاطفة الا غير قلت المراد غير ما في كلام
المنفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عما اذا كان منفيا بغير الكلام او علم
السامع او المتكلم او بشواهد الاحوال الدالة على النفي مثل اشيء وايّ وكلّ و
غير ذلك مما لا يقدح في كلمات النفي فانه لا اشيء غير ذلك فكان الاحسن ليصح
المعنى الله بقوله في كلمات النفي واما ما ذكرته من الوهم فهو مرتفع بان اصل
باب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه لكن لا يؤذي غيره سواء
كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطف

المرئي بها وذلك المعنى معلوم ان يشبع تعبيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يكفي ان يقال
شرط العاطفة قبل الاتيان بها ولعلهم عذاقة واذا الوهم مذهبا وزعموا انه
احترازعن ان يكون مستثنى بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا
عمرو ان تكرر اتباعا كيدا او نحو جائني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها
عالم يكون بدلا او بخلاف المنفي بلا العاطفة الاخرين اي اغا والمقدم فيها انا
نحو ما اعطيتني وما اتاني لا عمرو والمثبل نحو زيدا اضرب لا عمرا واحسن
لان المنفي فيها اي في الاخرين غير مصرح به بخلاف المنفي والاستثناء فانه وان لم يكن
الاخران حصرا بحاني المنفي فلا بد وان يكون حصرا بحاني الاكثاب فيكون لا تفيد ذلك
العرف الموجب فلا يلزم خروج هما عن وضعها ومما يدل على ان المنفي المضمر ليس
في حكم المنفي الصريح انه يصح ان يقال في لا اله الا الله وما احد الا هو ان يقول
داك ولا يصح انما في لا اله الا الله وانما احد الا هو يقول ذلك لان في لا اثر اد
الا في المنفي واحد بهذا المعنى لا يتبع الا في هذا كان اشبع زيد في المجيء لا عمرو
لانه وان دل على انتفى المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه التصريح
بانجاب اشباع المجيء الذي هو في لا فيكون لا في قولك لا عمرو موضوعا لاثبات ما اوجب للاول
بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في المنفي فيكون لا تفيد للمنفي وهو الكاب
فيخرج عن وضعها فالشيخ يقول اشبع زيد عن المجيء لا عمرو وجه ان المنفي المضمر
ليس في حكم المنفي الصريح لان وجه ان المنفي بلا العاطفة منفي قلبا والمنفي المضمر
كما في نعما انا بشر لا فيسي ا دلا تقول اشبع زيد عن المجيء عالي عمرو لانهما
ولا صريحا فلنا لم لم يكن ظاهر كلامهم يعتبر جواز قولك اي زيد الا القيام لا
القعود وقرأت الايوم الجمعة الا سائر الايام لان المنفي بالا ليس مستفادا شيء
في كلام المنفي الا لهم الا ترى ان التصريح بالاستثناء بان المنفي انفي في حكم
المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما ترك القراءة الا يوم الجمعة صح
ثم قال الكاتب ظاهر عبارته اي المنفي بلا العاطفة اذ اي انما لا يكون الوصف
في نعته مخصصا بالموصوف لعدم الفائدة فرد لك عند الاختصاص نحو انما يسجد الذين

يسجدون فانه يشبع لي لا الذين لا يسجدون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاسجاد الا
في يسجد والعقل كذلك انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في قوله زيد
وقال عبد الظاهر لا فرق في الحكم المذكوره بين الوصف المخصص كما يسجد وغيره كالذي
وليل على الاشباع عند قصد زيادة التحقيق وان كبه ولم يذكر واذا الشرط
في السعد لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالة على التعريف اصعف مما تقدم قال
عبد الظاهر ان المنفي فيما يجري المنفي بتقدم تارة كما جاءني زيد وما جاءني
عمرو وتارة اخرى كما جاءني رجل زيد لا عمرو وانما ذكر عليم بسيط
وهذا يخالف الكلام في المنفي بلا العاطفة والافلا دليل على الاشباع كما جاءني
زيد لم يجز الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو نابذ وفي التنزيل وما انت بمسمع من في
القبور ان انت الا نذير واصل الكلام ان يكون الاستثناء مما يجذب الخاطب
وينكره بخلاف اثبات اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل المنفي
والاستثناء ان يكون الحكم الذي يستثنى هو من جنس الاحكام التي يحتملها المخاطب و
ينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستثنى هو ذو ما يعلمه المخاطب لا ينكره
كذا في الايضاح وقد تقدم عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء
لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل منزلة ذلك وما والا فانه ينكره او ينزله
حكمه في اسكال ان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكم شيء بخلافه
يصح الحصر على الاطلاق سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء الخبر في شيء
لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان الكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يقدر
عليه وعلى هذا يكون ما اتفقا عليه في الايضاح وهو ان طريق انما ان يسبق بجهل
او بمظنة لا تقدر ما حققناه او يجعل على ان لا يقدر ثم انه قد يترك كل من الامرين فيجري
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر واشار الى هذا الاصل وتركها بقوله كقولك
لصاحبك وقد رأيته يسجد من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقد
اي اذا اعتقد
صاحبك وذلك الشيء غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد يترل العلوم منزلة
المجهول لانه ربما يستدل اي لذلك المعلوم انما اي المنفي والاستثناء او اذا

الى حال كونه قصرا فراد نحو وما محمد الا رسول اى مقصورا على الرسالة غير جامع
البشرية والملك اى الحى طبس وهم الصحابة عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع
بين الرسالة والبشرية اى الهلاك لكنهم لما كانوا يعتقدون ملائكة امرا عظيما نزل
استغفهم عن هلاكه منزلة انكارهم اياه اى الهلاك فاستعمل التفى والاستثناء والاعتبار
المناسب هو الاشعار بعظم ما الامر فنفوسهم وشدة حرصهم على بقائها التى عليه
فيما بينهم حركاتهم لا يخطرون هلاكه ببالهم او قلبا عطف على فورا فراد اى
او يسعل له اثناء حال كونه قصرا قلب كما ان نحو الا بشرا مثلكم مزيدون ان يصدوننا عما
كانا يعبد آباؤنا فانوا بسلطان مبين فان الحى طبس هذا الكلام وهم الرسل لم
يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقادهم
ان الجبران الرسول لا يكون بشرا مع اجرائهم الحى طبس على دعوى الرسالة
اى لان الكفار الخاطبين بهذا القول اعنى لهم انتم الا بشر كانوا يعتقدون فيهم
ان البشرية تنافى الرسالة الواقع ولهم كان هذا الاعتقاد حقا منهم والرسل الحى طبس
كانوا يدعون اليه والوصف اعنى الرسالة قرنهم الكفار منزلة المنكرين للوصف
الآخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقدوا من انتفاء بين الوصفين فقيل وانا نحن الا
مثلكم وقالوا اليه انتم الا بشر اى انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة
البتة عندنا ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان الخاطبين قد ادعوا انتفاء
بين البشرية والرسالة وان الحى طبس مقصورون على البشرية والحى طبون قد اقروا
بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا اليه نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة
عنهم اشار الى جوابه بقوله قولهم اى قول الرسل الحى طبس ان نحن الا بشر مثلكم
من غير مباشرة للحكم اى التأثير معه وارخاء العنان اليه فالمساهلة معه بتسليم
بعض مقدماته ليغير الخصم الى اقراره وهو الزلاج العثور وهو الاطلاع حيث
يراد تبكيته اى اسكات الخصم والزامه لا تنكر انتفاء الرسالة فارسل عليهم السلام كانهم
قالوا ان ما قلتم من انتفاء بشرتنا حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يخص الله تعالى قدرته
علينا بالرسالة وبذا الصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما انتفاء بعض

المقصر فليكون على وفق كلام الخصم كما دأب المناظر في محكى تقرير السؤال الوجه
آخر وهو انه استعمل في قوله ليس لنا الا بشرا التفى والاستثناء ان الحى طبس
لا ينكرون ذلك بل يدعون والاول وفق جواب الشرطية وعما اشتمل عليه
شرح المعلوم منزلة المجهول فصار قلب قوله في حكاية عن اهل القاهرة حين كذبوا
رسلهم ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون
فقولوا ما انتم الا بشر فصار قلب ما قررنا الآن واما قوله ليس انتم الا تكذبون
فانظر ايضا انه صار قلب لان الحى طبس وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون
قطعا وتكذيبون كونهم كاذبين كما حققه صاحب المفتاح فانه صار غير
الذي حكاه الله فصار غيرنا على تكذيبهم اى ان الكفار يرى الحى طبس وغيرهم
عما ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة على غاية من الفساد
ليكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند السامع
فتقرره بهم على الكذب فصار تقرير وكونك عطف على قوله كقولك اتصاحك
بعد ان الاصل في انما ان يسند فعلا لا يكره الحى طب كقولك انما هو اخوك
ليعلم ذلك ويقرر به وانت تريد ان ترتقه عليه اى ان يحمل على تعلم ذلك ترتيبا
شيئا عما ذكر الخ والاولى بنا على ما ذكرنا ان يجعل قوله ان ما في الاخراج
لا على الحصر انه لما لم يشتق على اجهة فكانه اخطأ وقع اليس بأخيه لكنه
غير مصر على ذلك وقد يترك المجهول لترك العلم اى منزلة عالم شأنه ان يخبر معلوما للحى طب
لا تقرير على انكاره لا دعاء ظهوره ويستعمل لعل ان اى انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود
انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر شأنه ان لا يجهله الحى طب
ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم موكدا على تأكيد
اى مع زيادة الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر
الذي هو تأكيد معنا تأكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وقصد
الكلام بحرف البعد الدال على ان مضمون الكلام حقيق بان يحظى والعناية بشأنه حقيق
ثم التأكيد بان ثم تعريف الكلام بما يدل على الشروع والشيوع وهو قوله و

ولكن لاشبهة في ان هذه الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما ان ثلاثة كذلك
الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في انه لا تخصيص
فيها على النفي والمنفي بل على النفي فقط وثنائية كذلك الا خيرتين فرضحة المجمع
مع لا العاطفة ومزيتها على العطف بل تحتمل كونها اى مزايا كونها الكلام
للمذكور والنفي عما سواه بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي
كجاءني زيد فقط لا فاعده وعلى العكس كجاءني زيد فقط لا فاعده وتحتمل الحكم بعدم الرجوع
اذ لا يذهب فيها الوهم الى عدم القصر في اول الامر كما في العطف وخصوص مواقعها
اى مواقع انما التي ذكرت سابقا لوالا لما ذكرت بعامة لتعريض بان الكفار
فرطوا جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتمثيل بهم كقوله بل هم كالبهائم اى كقطع النظر في
البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقرأت وجدتها اعني ما يكون واقعا على جادة
ما ذكر اذا كان لا يراد بالكلام نفسه ما تقتضي معناه وكذلك التعريض ما هو مقتضاه
فاما نحو فما انعم الله عليه الا انت فليس التعريض في قوله انما يتذكر اولوا الالباب بحيث
ظاهر معناه وكذا ان لم يذم الكفار ولكن قيل انهم في فرط الجهل كالبهائم ع التقصر
كالتبع على المتبوع والجزء كالمرتبع على الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد
وغيرها كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيدا الا عمرو او ما ضرب عمرو الا زيد
والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال
والحال نحو ما جاءني زيدا الا راكبا وما جاءني راكبا الا زيد وكذا سائر الفضلة وسائر
المتعلقات سوى المفعول به نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام الا في الدار زيد
وما ضربت الا تأديبا وما طاب الا القلب وكذلك وكذا سائر الصفة والموصوف
والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما
ضربت زيدا الا ابا له وسلبت زيدا الا ثوبه فيدخل الاستثناء بأحد المقصور على جميع اداة
الاستثناء كالتربة الا الشيخ وغير قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند
الى الفاعل على المفعول وعلى عكسه انعكس البواقي فرجع في التحقيق الى قصر الصفة على
الموصوف او قصر الموصوف على الصفة وبكون حقيقيا وغير حقيقي اوادعائيا او قلبيا

او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار دلك وقد تقدم بهما كما لها اى جاز على قلة تقدم
المقصور واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة كما لها
وهو ليس كما مر الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه بلها نحو ما ضرب الا عمرا
زيد في قصر الفاعل على المفعول والمقدر ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب
الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والمقدر ما ضرب عمرا الا زيد
وقول الشاعر لا يشهر ثغر بعد يوم الكريهة باب الا بيرقا ولا دفاع الحاجب
وقوله كان لم يكن حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا
سائر المعمولات وانما قلت ذلك لاستلزام قصر الصفة قصر الموصوف
على عمرو في الاول بمعنى ان الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد
في الثاني بمعنى الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا يرد تقدم الفاعل
في الاول والمفعول في الثاني على الصفة وانما جاز مع قلة لانها في الجملة
تأخر المتعلق الآخر واما قال بهما اختزارا وقد يجيء ازالتها
كما لها نحو ما ضرب الا زيد عمرا على العكس المقصور عليه بالاداة نحو ما ضرب زيد الا عمرا
ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخر الاداة
عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا عكس تقدم الفاعل
والاداة على المفعول لكن مع تأخر الاداة عن الفاعل فاندفع لا خلال التقدم و
التأخر بالعكس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب تقديمه على اداة الاستثناء سواء
كانا متأخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين عليه كما هو العلل والله اعلم
ان هذه بهما كما لها الفرق بما سبق بعض النحاة لا بعد التقدم الفاعل والمفعول
حيثما يحتمل المقصود لان المقصور في ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا الا
الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا وانما عند
مع تجويز استثناء شيء باداة واحدة بالعطف مطلقا وبعضهم تجويز ذلك اذا كان
المستثنى منه مذكورا واستثناء منه نحو ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا والا بكرا
على سبيل مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يتكرر

بها شيآن قصد بهما كالهما انما يجوز على بعد ليس لا يجعل الاستثناء معدوما
ويجعل المنصوب به البتة معدوما ويجعل عدما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر
النحاة على مع ذلك الاتى بضمير المعمول الواقع بعد المستثنى منه نحو ما
جائنى الا زيدا احد اونابعا للمستثنى نحو ما جائنى الا زيد الظريف او معمولا
لغير العامل فى المستثنى منه نحو انيك اذا لم تبن الا البوت ضاحكا فى ضاحكا منصوب
رابط والعامل فى البوت لم تبن وكتطلب بيان ذلك كلهم قالوا الظرف
فى قولنا ما ضربنى وما ضربك انيك الا الذين هم اراذل بادى الراى اى ظاهرو به
بضمير ابرانيوك فى بادى الراى وكذا باب الامير فراسخ الاول اى لا تشتر
باب الامير والنوابح فراسخ الباب الثانى مرفوع بضمير ابرفات النوابح وفيه بحث
لان الفعل منفى بلا فاعل واعتبار الضمير لا يجدى نفعا نعم يصح بذا فيما اذا قدم
المنصوب واخر المرفوع وفى هذا قيل ان عمرو انى فوق ما ضرب الا زيد
عمرو المنصوب بضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا فى زيد ثم قيل فى ضرب فعل عمرو
امر ضرب زيد عمرو اقال المصنف نظر لاقتضائه التغرق الفاعل والمفعول
جميعا وذلك لان فى ضرب لابهامه استفهام عن جميع فى وقع عليه الفعل حتى لك
اذا ضرب زيدا وعمرو او بكرا قيل لك فى ضربت فقلت زيدا لم تتم الجواب
حتى تاتى بالجميع فعلى هذا لا يكون عمرو فى المثال المذكور مفعولا بزيد ولم يقع ضرب
الا فى زيد فيكون التغرق الفاعل والمفعول جميعا وقد خفى على بعضهم هذا البيان
فتوهموا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المصدر ليس فيه اداة التغرق فكيف يلزم
التغرق المفعول نعم يجاب بان بى انما تلزم اقتضاء التغرق الفاعل والمفعول جميعا
ونمنع صحة هذا الكلام فى عرفنا هذا المقام ودوجه الجمع ان السياق افادة النفى و
الاستثناء التغرق فصار المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك الا الشئ
الذى الاستثناء المفرغ وهو الذى ترك فيه المستثنى منه فتفرغ الفعل الذى قبل الا
وتشتغل عنه المستثنى المذكور بعد الا سواء جعل المقدر هو مستثنى منه لان الاخراج والاخراج
يتضمن مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره فيصح الاخراج وليلا يلزم التخصيص

من غير مخصص قال صاحب المفتاح وكذلك نرانا فرعلم النحو نقول نائب الفعل
فركانت فى قراءة ابى جعفر ليكاد الاصيحة بالرفع وفرئ بالنصب على
فى قراءة الحسن فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم برفع مساكنهم ونصب يرى
الرمة وما شعت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل
الله كوا فحذف المفعول عن شرائح الانشاء وقد يكون وهو انه اذا فرغ
العامل الى بعد الا ان حذف المستثنى منه فلا ضير فى تفريغ الفعل اصلا فالاحسن لتبقى
فى ما نفت الفعل كما فى الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحكم
فان الفاعل فى الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المبنى الى
الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حينئذ هو ذلك المقدر
العام وهو ليس بمذكور فنى الفعل ضمير عائد اليه كما فى قولهم اذا كان غدا فانى
فان اسم كان ضمير عائدا الى ما يخبر عليه وكقولك ولا يحسن الذين يفرحون بما اتوا
فيحمدوا بانيا فان فاعل ضمير عائد الى حاسب لا شائع حذف الفاعل فعلى هذا
يكون هند مثلا فى ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى صاحب لزم فى هذا القسم
الابدال ولم يجز النصب لاسقاط المستثنى منه مع اللفظ بالكلية والاقتضاء
ضمير العائد الى ما ليسوغ اللفظ والصرف العامل الى المستثنى غاب المستثنى
فى جلبه ان تقدر فى نحو ما ضرب الا زيدا ضارب احد وفى نحو ما كسوت الا جبة
لباسا وفى نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفى نحو ما سرت الا اليوم
الجمعة وفى الاوقات وفيما صلب الا فى المسجد كائنا من الامكنة وعلى هذا
الوجه ولا يصح بتقدير المناسبة فى الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاق
المستثنى اذ ليس المقدر فى نحو ما كسوت الا جبة ثوبا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا
فى سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفى صفة ليوجد كونه فاعلا
او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان المنفى متوجها الى المقدر
العام المناسب للمستثنى جنسه وصفته فاذا اوجب منفى ذلك المقدر بقى الا
جاء النصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك المقدر على صفة الانتفاء واعلم انه قد تقع بعد

الا فرالمستلزم الجزء الجزء وهو اما خبر مبتدا نحو ما ضرب زيد الا يوم او صفة نحو
ما ضرب منهم رجل الا يوم ولعدد او حال نحو ما ضرب زيد الا تأديبا وكبرا ما يقع
الحال بعد الا ما صفيا مجردا عن قد والواو ونحو ما جاءني الا ماشيا وقد الحقت بها ليس
المستثنى من بني آدم الا انا بهم من قبل نساء وذلك لانه يصدر منهم بعض مضمون
ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال حالا عن مضمون
عامله الا على تاويل الوقوع والصدور اي ما ليس المستثنى من بني آدم غير انسان
الا عارضا على انبائهم من قبلهن كقولهم خرج الامير وحده صفر صاحبه جعل عدما
المعزوم عليه المحزوم به كالواقع والحاصل وهذا انما يوجد المقصور عليه قولا نحو
ضرب زيد عمرا فالعدد الاخير حاصل وضع بعده منزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور
عليه هو المذكور بعد الا سواء تقدم على المقصور او تاخر عنه وههنا ليس الامر كذلك
بل الكلام مسوق لنفاه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا وزيد الحكس
المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيدا الا عمرا وانما ضرب الا عمرا وزيدا فانه
يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا تقدم وهو ان تقديم المقصور
عليه جايز اذا كان نقض التقديم سببا للقصر كما فرغنا انما زيدا ضرب فانه يفيد قصر
الضرب على زيد فان اردت الطلب اسبالم تردد موقوف وانما لذة ذكرناها
امر ما ذكرنا الا لذة ويكفي الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا
فيه انما وبما ليس كذلك وغيرها لا فرادها القصر اي قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا يقولك قصرت ما زيد غير شاعر وما
زيد عمرا قايما قلبا وقصرت ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي انشاء
مجانبة لا العاطفة للقول ما زيد غير شاعر ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو
لا شاعر شرطها كون سيقها منفيا قبلها بغير ما في كلمات التي للكتاب السادس
الانشاء قد يجيء على الكلام الذي ليس بينه وبين خارج تطابق او لا تطابق وقد يجيء على
خلاف المكلم غير انها الكلام الاول لا لاخبار والمراد ههنا هو الاول لانه قوبل
الطلب في غيره وقسم الطلب الى الامر والاستفهام وغيرها واراد بها معانيها المصدقة

ولا يجوز تقدمه اي تقدم المقصور عليه
على غيره للا ليس فانه انما جاز على
الاستثناء حافظة لعدم الالباس بناء
على ان المقصور عليه محذوف

اولا

لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله والفظ الموضوع له كذا وكذا الظهور
ان لبث مثلا موضوع لافادة مفاد الشي لا للكلام الذي فيه الامر وكذا البواقي
ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون الجميع على خلاف الفظ لان المقصود بالجزء
آخر الامر فانا نقول مرادنا ان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب
كما قال المغاربة واضاف المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورث
وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود ما ينتظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد
الحاجة لم نذكر فرق الجزء لان كثيرا في الانشاءات الخبرية الاصل
اخبار نقل الى غرض انشائي ولهذا قال صاحب المفتاح ان الكلام في الاخبار
هو الجزء والطلب فان قلت ان كان طلب المستدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب
لامتناع طلب الحاصل والعرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك فاذا
كان المطلوب حاصلا بمنع اجراؤها على معناها الحقيقي وتوليها بحسب القرائن
ما يناسب المقام والجواب كما ذكره المصنف في اكثر الاستفهام ولا
والتمني والدعاء لانه اما ان يعتبر كون مطلوبه ممكنا او لا فان الترجي والاول
ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان
المطلوب حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب
حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انشائيا فعل فهو التمني وان كان غير
فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر سببا التمني وهو طلب
حصول شيء على سبيل التمني والفظ الموضوع له ليت ولا يتصور ههنا لامكان
كثيرا ما يجاء الخ ويطلبه فهو فيه بمعنى ممكنا كما يقول ليت زيدا يجيء او في غير مجاز
كما يقول ليت الشباب يعود كذا اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية
وفوعه اذ الصارف ترجيا ويستعمل في لعل وعسى لما ذكرنا هو موضوع للتمني
اشارة الى ما يستعمل في غير التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل كقولهم الا ماء
ابا المنذر لانه يشبع جملة على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء الحكم والمستند
الاستفهام المجعل مثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والهمزة على ليت هو ابراز

التمييز لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا يجزم باقتضائه وقد يجيء بلو نحو لو ما تميز
فحقه النصب على بعد برفان كثر فان النصب قرينة على ان لو ليست حينئذ على اصلها لو
لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يقترن بان في جواب الامنيا كقوله ولو
الماء المباح بالثمن فكالعرض بلو غيرها لوقوعها كذلك بطلب بان
وقوعا حالا طلبية نحو قوله وقلن ايها لو التزكى بعد فضل في غير الشيء نحو دوا
لو من جنون فيبرأ وهو حرف مصدري وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينصب بان كما وردت
الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اراد ذلك لو كان لي مال فان اصلها لوان لي
كرة لا تكون في الحسبان قال النحاة كان في حروف التقديم والتحضيض وهي هلا وألا
لقلة المباشرة لو لا ولو ما وجوده منهما اي كانها ما وجوده
في هل ولو التي للتمني حال كونها مركبتين مع لا وما النافيتين لتضمنها على تقول ومن كثير
والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا او اجعل مضمن الكتاب
الا ترى ان الغرض من هذا التركيب والزامه جعل هل ولو مقتضيتين معنى
التمني ليتولد منه معنى التمني المقتضيتها يعني ان الغرض من تضمنهما معنى التمني ليس افادة التمني لكن
تولد منه اي من معنى التمني المقتضيتها ما اباه في الماضي التقديم نحو هلا اكرمت زيدا
ولو ما اكرمته على معنى ليتك اكرمته فصار اي جعل بادماجهما معنى التمني
المضارع التحضيض هلا تكرم ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم فصار اي جعل بادماجهما معنى
مع هذا فالتاح في ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعل المخاطب قبل
ان يطلب منه وقوله لتضمنهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التضمن ان يجعل
الشيء وعاء لشيء او ان لم يكن معه ظاهرا فرد لفظ المتاح لكن حاصل معناه لانه قال ان تركب
لا وما المزيدة بعد ما ثبت ان تركب المنبه على الزام لو وهل معنى التمني وهذا
شيء ما تابع في بعض النسخ لتضمنهما التمني على ما يشعر به كلامه اولا ايهام محصول
كلام المتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته صار
منه معنى التقديم وانما لم يجعل تركيبهما مؤديا لاجل الامر لتضمنهما معنى التقديم والتحضيض
في غير وسط معنى التمني حينما يكون المناسبة فان لو وهل قد يستعملان في الشر

وقد مر ما مضى في باب التقديم وما يتعلق السؤال والتحضيض واعاد كر هذا
الكلام بلفظه كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا
للتقديم والتحضيض على اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف ما ما بالكثير
كثير في النحاة وقد جيء بلعل لمعنى حكم لب ونصب فرجوابه المضارع على اضمار
ان نحو لعلي احج فاورك بالنصب لبعد الرجوع عن الحصول وبالرفع
عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طاعة فيها وقوعها فيقول لعل الله
لما مر وانه طلب حج او حجي لا طمع فرفوعها كلاف الترجي فانه ارتقاب شيء
لا فوق حصوله فيه ثم لا يبعد لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب القطع و
الاستحقاق فالقطع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطيني والاستحقاق ارتقاب المكروه
نحو لعلي اموت الى عودة فاظهر ان الترجي ليس لطلب وما اي في انواع
الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت تلك الصورة
وقوع نسبة بين الشيء او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور وهو
الالفاظ الموضوعة لها الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين ومتى وايان
فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بل يعم الفسمين وبهذا الاعتبار صارا اتم فائدة من الخبر وقال فالهمزة لطلب التصديق
ان ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وذلك اما لان المتعلق حكم او لا وما بالجزء
فجزاؤها كقولك قام زيد وزيد قائم فان عالم بان مفهوم النسبة اما بالايجاب او السلب
وتطلب بقيدها اي التصور ان ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه انس
في الانام عمر فانك تعلم ان في الانام شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند
اني الخانة بالكسر في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية
او الزق والمطلوب هو التعيين والمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي
ويطلب بالاستفهام بقسميه ولهذا اي ولجواز الهمزة لطلب التصور كان يجيء في طلب
تصور الفاعل ازيد قائم كما يجيء هل زيد قائم ولم يجيء في طلب تصور المفعول اعمرو
عرف كما يجيء هل عمرو اعرف وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بخلاف

الفعل فيكون مثل طلب حصول الحاصل وهو ممتنع بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب
التصور وتغير الفاعل او المفعول وقد اظهرنا اغراضا عرفت واما في نحو ازيد
قام فلانا ان لا تسلم ان التقديم المرفوع بسند الى التصديقي ينقل الفعل عما هو له ان
لك على هذا عبد القاهر ويجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديقي ويكون تقديم
زيد لاهتمام ونحوه ويدل عليه انه يقال في هل زيد قام بل هل عمرو قد لانه
متمحض لطلب التصديقي كما سيجيء ام الهمزة فلانها اي الهمزة هو بها
كالفعل في اضرب زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من
المخاطب الواقع على زيد وارادت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهمزة ام لطلب
التصديقي المجرد عن الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور
المسند اضربت هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فلا يدخل
لئلا يكون لطلب التصديق وان كان لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن فتحو
فولك او غير ذلك في الكتب التي تركت تكميله سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت
هذا الكتب ام اشتريته سؤال عن فعل المسند وهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن
تعسف وان قيل اذا كان الشك في الفاعل مع العلم
بوقوع الضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول مع
القطع بوقوع ضرب مع المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار ضربت
واليوم الجمعة ضربت وانا ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في
دلائل الاعجاز وما يؤيد ذلك انك تقول ما قلت شيئا قط الا وانت تعلم
فتصح ولا يصح ان تقول ما قلت شيئا قط الا وانت ان ذا فدل على ان السؤال
عن الفاعل مع هو في مثل هذا الان وذلك انما يتصور اذا كان الاشارة الى فعل
مخصوص نحو ليس في الدار من يقول هذا الشعر وما شابهه وذلك مما يمكن
ان يشك فيه مما يعين فاعل شيء مما يمكن ان يروى ويقال انسان مما لا اطلاق فيه وذلك فيه
لانه ليس مما يخفى مثل هذا دون ذلك حتى يسأل عن فاعله هل لطلب التصديقي فحسب
وقد يدخل عليها الجحد نحو هل قام زيد وهل عمرو قد ذهب اذا كان المطلوب التصديقي بحصول

القيام لزيد او الذهاب لعمرو وانما اي لاختصاصها بطلب التصديق اسمع ان زيدا قائم
ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد
الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق
بخلاف الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق بخلاف ما ذكر فمع كلا اذا لم يذكر
ام عمرو قيل هل زيد قائم فانه يقبح ولا يمنع لما ذكر قال قلت التصديق مسبوق
بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق قلت قد يطلب التصور مع
ام عمرو طلب التصديق الحاصل بواسطة القيام الى احد المذكورين والمطلوب
التصور احدهما على التعيين وهو غير التصور الذي هو على التصديق لانه التصور بوجه ما
وقيل هل زيدا ضربت لان التقديم يسند الى حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون طلبا لحصول الحاصل وهو ممتنع وانما لم يمنع لاحتمال ان يكون زيد مفعول فعل
محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكن يمنع لعدم استعمال المضمر المفسر
وقيل لم يمنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا
وجه لتغيير سوق الكلام لذلك في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يمنع
وجه الجمع المتقدم فتصدا الاهتمام دون الاختصاص ولا فائدة في قولنا دون ضربت اي
لم يضرب هل زيدا ضربته يجوز ان يقدر بالمؤخر ايضا اي هل ضربت زيدا ضربته على ما
ارجح لان الاصل تقديم الفاعل على المفعول فالمسند في حصول التصديقي بنفس
الفعل فكرر هل لطلب التصديقي فيجتمع ذكر بعض المتعلقات مع الحاذف امتنع مع وجود
الفعل فرد الكلام لانه يدخل على الاسم وليس كذلك فيجتمع بغيره الفعل فلا يجوز
اختيارا هل زيدا ضربته على الاضمار فيما ايلي هل اياه لفظا وجعل السكاكي هل زيد
عرف ذلك اي ان التقديم يسند الى حصول التصديقي بنفس الفعل ليس منه
ان اعتبار التقديم وان جيء نحو زيد عرف واجب وان اصله عرف زيد
عائد بدل من الضمير كما في قوله ع واسروا النجوى الذين ظلموا واعلم ان الحكم
بالامتناع لاحتمال ان يكون زيد فاعل فعل محذوف فيه نظر اي السكاكي انما منع
هل زيد عرف لان تقديم المفعول يفيد الحصر فيسند الى حصول التصديقي

باعتبار كون الجزء تمة لان من ادعى للفعل من الهمزة فتركه معه اى ترك الفعل
مع من ادعى ذلك اى عاكا لا لغاية تحصول ما سيجد دولهذا اى ولان اصل
ادعى للفعل في الهمزة لا يحسن ان يسند مطلقا الا من السليم لانه الذي تحصله
الدلالة على الاثبات وابرازه كسوجد فوعرض لوجود كلف غير السليم فانه لا
لا يعرف وجوده وبين هل مطلقا زيد قائم الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله
وفي اثر هل ان بسيط وهي التي تطلب بها وجود شيء اولا وجوده كون هل الحركة
موجودا ام لا موجوده وهي مركبة وهي التي تطلب بها وجود شيء لشيء اولا وجوده له كون
هل الحركة دائمة اولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة اولا وجوده لها
وذلك قرينة بينة بان غرابة الوجود دون الاولى بمراتب فلذا كانت مركبة لانه
انما فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباء تزاد في الخبر المنفي
شيء في انها للعلم المصور فقط ويخالفه من جهة ان المطلوب بكل منهما شيء آخر مطلقا
بما شرع الاسم كون لما الفظ طالبا ان يشرح بهذا الاسم وبين مفهومه وانه لاي معنى
وضع فيجاب بما يراد بلفظ اشتهر سواء كان في لغة او غيرها وما هو الشيء
اي حقيقته التي هو بها هو كون لما الوجود اي ما حقيقة مسمى بهذا اللفظ فيجاب بما
ذاتيا له من الجنس والفصل وقيل هل البسيطة والمركبة جميعا اي بمعنى واحد التي شرح الاسم وما
الشرطية اكثر يعني مفسر الترتيب التصديقي قد لا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه
ثم حقيقته وهيئته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال ان يطلب وجود ذلك المفهوم
ثم من لا يعرف انه موجود استحال ان يطلب حقيقته وهيئته اذ المعدوم لا هيئة له ولا حقيقة
لان الهيئة بالكسر الشيء الموجود والمعدوم لا هيئة له والفرق بين المعدوم والاسم
بالجملة ان بين المبهم الشرح تفصيل عرفي فان كل من خوطب بمبهم فهم فهما
ما ووقف على الشرح الذي عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الجهل فلا يقف عليه
الا المرتاض لصناعة المنطق فالوجود اذا كان لها معلومات وحقايق كان لها
حدود يجب الاسم ويجب الحقيقة واما المعدوم فما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها
حدود فالاجب الاسم لان الجهل بالذات لا يكون الا بعد ان يعرف انها ذات موجودة

خر انما يوضع في اول العلوم وجوده ودلائله البرهان على وجوده في انا
العلم انما يبرهن وجوده ويجب شرح الاسم ثم لما ثبت وجوده بالبرهان على وجوده في انا
يعنيه حدوده الجسم الذات والجسم كما ذكره الشيخ في الشفا علم ان الجوهر اما
جاز ان يكون جزء الجسم والجسم الذات ما ليس بجسم اي ليس بمتحيز واحد
في اقل من اثنين وبين العارض المتحيز اي العلم اي بطلب الامر الذي يعرض لذي العلم
فتقييد المتحيز وتقييد الجوهر بقولنا فانه يكون اما في محل يقوم به كما مر
الجواب بجوهر جبل فاضل في قبيلة كذا او بجوار فلان وما اشبه ذلك فانما يصح
في جهة الان المخاطب يفهم عند التشخص بالحضار ذاته وصفاته في الخارج في الجملة
وان كانت تلك الذات والصفات بعيدة عن ادراكه وقال الشارح العلامة
الجسم تحول ما عندكما اي اتي به ومثل في السؤال عن الهيئة المتحيز الاشياء عندك وجوابه
كذا وكذا بحذف ما الكلام اي اذكر لي الالفاظ هيئة وجوابه لفظ موضوع وما الا
اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة اللفظ الموضوع بقصد غير مقترن باحد الا
الثلاثة او عن الوصف بقوله يدبره جوابه الكريم وجوابه وقد تحدث سيارة او قد سبق المتفرد في
قيل وما المقروء من يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وبين
بقي عن الجنس بقوله وفي العلم تحول من خبر بل اي اما اشرح هو ام كذا حتى وقع نظر
اولا ثم ان في السؤال عن الجنس والتصديق فجوابه في جبريل لشيء ملك بل جوابه
ملك ما ان لو جي الى الرسل وتحوذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره
السكاكي من قوله في حكاية ربيعا ما هو سيان سعادة اشرح هو ام كذا حتى قضاه
يظهر في جواب هو سيبويه بقوله رتبا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب
عن بعد التشخص وتعينه على ما ذكرنا وقيل ما في عما اشراه الشارح كثيرا ما في الجملة
كما في الموضح حيث ما اصيب محمد عليه حال الكافرين والمعنى
وهم اصيب محمد عليه قد استشكل في الموضح بانه لو اعاد ما تميز احدهما عن الآخر والامر
الامر المشترك فيه هو مضمون ما اصيب اليه اي لو صح ما ذكره لزم ان يقول القائل
عند رؤية ثياب فقول اي اثياب هي فيقال ثياب وصفاتها عندك عما ذكر فيها

فالظاهر انهم قد علموا ذلك من خلقه وقد رأوا بعض الاصنام وقد رأوا بعضهم هرموا وزكوه
فرب الاصنام ليس مخاطبا فلما ابصروه مكسرا هم اقبلوا اليه يريدون ان يكسروه
قوله ما بالنا المغرر به الهمزة لغرض اذا كان التقرير بالهمزة فانما يجيء التقرير في
الفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فان محل تقرير يتخصص الكلام كما
هل ثوب الكفار ونحوها مما يستعمل للتقرير بما يليق به نحو اكم اتيتا هم ام
اتيته وما خصك بظلمي وفي ذي قلته ونحو ذلك والانكار بذلك اي بما ذكر المنكر الهمزة
لغرض اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه لكن الانكار لكن لا يجري فيها
التفصيل وهو مثل قولك ما ذا ابصرك لوضعك كذا او في داخل كذا وكم تدعوني و
كيف تؤذي اباك وفي اين تذهب وما اشبه ذلك واما
الهمزة فهي لانكار ما يليها كالفعل في قوله اتعتنق والمشبه بمضاهي فانه ذكر ما يغير
مضارع الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يصدر منه الفعل عادة كقولك
الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله ايهم يعبدون ربه ربك فان المنكر
اتخاذ غير الله ولتا لاتخاذ الولي واما قوله في اتخذ وا اصنا ما الهة فالمنكر هو
نفس اتخاذ الآلهة فلذا اولي الفعل الهمزة وكالحال في قولك ارا جلا ابيه اكرم وكذا
غرة كل المتعلقات ونحو ازيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير
المغير وكذا اذا قدم ما حقه التاخير على الفعل فقد يكون لانكار كون الفاعل ممن يليق
العدم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون العدم لمجرد التعنت
وجعل صاحب المفتاح قوله في اغاث ثم كره ان مس اغاث نسع الصدر وقيل
تعنت حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو الذي علم بعضهم انكر ذلك
والا فقد اراده به وجعلها صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه على نظير
شفعة باجابتهم وتابع حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا اني همزة الانكار
بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما على حرف النفي بعد التخصيص قطعا فكيف بجعله السكاكي
على التقرير دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي فذلك
فانه السكاكي لم يفرق بين ما على حرف النفي وغيره بل جعله الجميع محتملا للتعنت والتخصيص لكن

ان كان منكرا او للتعنت لكن عرفاه فذا شار هنا الى ما ذكره المفصل
ثم قال فلا تخلي نحو قوله ايكذبك اذن لكم على العدم فليس الاذن بمنكر مع الله غيره
ولكنه حمله على الابتداء مرادا به ما يقوله حكم الانكار وبدا بوهم ان مثل هذا الامر
مما حمله على التعدم والانكار نفس الفعل اذا ساعد عليه الغرض وبذا خالف ذهب
فما سبق في ان المنكر المعرف لا يخلي اعتبار التعدم فكانه يريد على مذهب
القوم ومنه اي مما يجيء الهمزة للانكار ليس ضنكاف عبده اي ما كان
انكارا لتنفي تقريره وفي التي اتاك او ما مر قال ان الهمزة قد تغير اي تحمل المخاطب
على الاقرار بما دخل عليه النفي وهو الكاف لا النفي وهو ليس الله بكاف وهكذا
قوله الم نشرح لك صدرك والم نجعل كيدهم وما اشبه ذلك فقد تبين ان الهمزة
للانكار وقد بينا انها للتقرير وكلا هما حسن فعلم ان التقرير ليس بحيث يتعين بالحكم الذي
دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب في ذلك الحكم وعلى قوله ايه اثبت علت
لانس الخمر وفي اي التي فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه علي من حبه الخمر
لانه عند ذلك فاهم وقوله والانكار كذلك اي الحال ان صورة انكار الفعل
ان على الفعل الهمزة وان كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار
اليها بقوله والانكار الفعل صورة اخرى نحو ازيدا ضربت ام عمرا والتي يتردد
المخاطب فيها خبر فرد بعينه تعلقه بغيرها فاذا انكرت تعلقه بها تعين غيرها فاصله لا
لابد له من محل يعلق عليه وعليه قوله ءآلذكرين حرم ام الانثيين ام ما اشتملت
عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم غير اصله وكذا اذا وليها الفاعل
نحو ازيد ضربك ام عمرو والتي يتردد المخاطب فيها وغير الفاعل نحو اليوم كان
ام امس ام في الدار ام في السوق كان ام في السجن الى غير ذلك والانكار اذا توجه
بالنفي ليكون ذلك الامر الذي كان كما عنيت فان العضين واقع في ما لا ينبغي
تقرير بمعنى التثبت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله آفوق الدرب
يوضع لي مهلا فانه للتقرير مع ثبوته غير الانكار بادعاء انه على غير ذلك
او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويحمل ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل

نحو ألهى بكم لا بمعنى لم يجمعني العصيان وليكتب ألا ترى أن لم يكن نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألم نشرح لك صدرك ألم تر كيف فعل ربك بعبر أي لم تفعل ذلك أو في المستقبل أي لا يكون نحو ألا تزكى أي ألم نزكك ملك البداءة والمجاز أي أنكر بكم على قبولها وتوبيخكم على لا بتدائها وبها وإلى حال أنكم لها كارهون بعبر لا يكون به الالزام وعليه قوله ولم يرجوا لله وقارا الآية حال وقول الشاعر وهل يذعر الذعر غانم قومه يوم الروعة إذا أدلهم الفظاع لهامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي كقوله تعالى ماذا أعنتهم بعبر أي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وبه الذم والتوبيخ ولا فكل مستعمل فيه والكم عطف على الاستفهام نحو أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا وأن نفعل في أموالنا ما نشاء والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله وأتوكيل كقوله إن علينا جمعه وقرآنه إن علينا بيانه ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين من فرعون بعبر أل الاستغراق ونجينا فرعون ولهذا قال إنه كان عاليا من المسرفين والاستعباد لذلك لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه بهذه الكلمة ظاهرة في أن كل ما ذكر للاستفهام إذا وقع محلها على حقيقته لتولد منه بعونة القرائن ما يناسب المقام ولا يحصر المتولدات فيما ذكره السعد ولا يخفى أن ما مبنية إذا وقعت في كلام هو سلازمة الذوق وتبع التركيب ظاهرة لتنبيه ذلك على معنى بعينه أو مثال وحدته وعرفان بعينه أو مثاله أعز عليك بالتصرف واستعمال القرينة والعاد الهادي وهما أي من أنواع الطلب الأمر وعرفوه بأنه طلب فعل غير كف بما هذا الاستعلاء واختير بغير الكف عن النهي ليشمل نحو كف عما هذا الاستعلاء أي على طريق طلب الفعل سواء كان عالي حقيقة أو لا على الالتماس وفي نظر لأن نحو كف عن كذا كف عن الفعل ثم اختلف الأصوليون في أن صيغة الأمر إذا وصف قيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب مجردا عن الاستعلاء وقيل هو مشترك بينهما لفظا وقيل بالوقف بمعنى أنه لا يدرى أنه للقدر المشترك أو لغيره للتوقف وقيل هو مشترك بين الوجوب والندب والإباحة موضوع لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الإذن والأكثر على أنها حقيقة في الوجوب ولنا على أن الدلائل مفيدة للقطع بتركه في الكل يحرم الله بكم

وإشارة إلى ما هو أظهر عند الفعل لغوة إمارة بقال والأظهر أن صيغة من الغير باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو أكرم عمرا وزيدا وفيه إشارة إلى أن الأنسب صيغة الأمر الأول المقترنة باللام الجارة منه وبخص ما لفاعل غير المخاطب وأما ما يخص أن يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب يحذف حرف المضارعة وإن لم يسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة مرادف الافعال والا فقال بعضهم استعمالها في حقيقة الأمر إنما هي طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماها النحويون أمرا سواء استعمل في حقيقة الأمر أو في غيرها حتى إن لفظ اغفر في قول اللهم اغفر لي أمر عندهم وأما إذا لم يكن فعل كان سالم التهيئة أمر الغير أمر الباري بوصوحة طلب الفعل استعلاء أي حال كون الطلب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه أو لا بأن اعتقد المتكلم علوه عما أي سماع الصيغة إلى ذلك الطلب أي طلب الفعل استعلاء والتبادر إلى الفهم قرينة قوية على أن مدلول الصيغة حقيقة قال صاحب المفتاح والتفتازاني إذا أضيفت اللفظة إلى ضمير المخاطب نحو مرك ولم تقم قرينة على خلافه كان للأمر بقولهم صيغة الأمر ولام الأمر حتى يقولوا صيغة الأمر أو لام الأمر لا لأن الأمر في قولهم صيغة الأمر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الأمر في عرفهم صيغة قرم ولتقم ونحوذلك وإضافة الصيغة واللام إليه مرجع إضافة العام إلى الخاص فلا يرد أن الأمر بمعنى الشأن كما في قوله تعالى وما أمر فرعون برشيد فلا يصح إضافة الصيغة واللام إليه لأنهم يسمون ذلك في الجملة وإن لم يصح دليلا على وجوب صيغة الأمر لغيره أي لغير طلب الفعل استعلاء فتأمل وبه يجاب بأن لا كبير بطلب الفعل أصلا أو كبير بطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء في الأول شارح بقوله كالإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والتهديد أي التخويف وهو أعم من الأول لأنه طلبي مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع وعيد نحو فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم إن ربكم بما تعملون خبير كونوا قردة خاسئين والإباحة نحو كلوا واشربوا هنيئا أو حدها الأول ليشمل نحو لينفق منهم كونهم قردة أو مجازية لعدم قدرتهم على ذلك

في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة تستعمل هذه الصيغة مجازا في اي مغير يستعمل كما يستعمل الفعل
امر او هو كالامر والاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر لدلالته على العلو وعدم الكبر
او الخ ان اريد بمقتضى العلو والكبر وقال السكاكي لعله كان الطلب بالامر
اظهر راجحا الى وقوع الواقع كقولك لمن تحركت وتلكأ لا تتحرك فالاشبه
الامرة وان كان راجحا الى انتفاء الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي
الاستعلاء وذهب الجبائي الى انه للتهكم فالاشبه الاشتراك وقد يستعمل لغير طلب الكف
الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فهم قد اختلفوا
في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاستعلاء واحد اضداده او ترك الفعل وهو
نقيض الفعل والمذهبان مشتهران فمن الحكماء من قال قد يستعمل النهي لغير معناه وذلك
بان يستعمل لطلب الكف او الترك كالمندوب كقولك لعبده لا تمتثل امري
فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لا لاجل
سبيل الاستعلاء بل على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بنا اعدائنا او على
سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الخ وقد يستعمل
الامر او التهديد لطلب الدوام والثبات على ما كان كالامر المتعلق بطلب الفعل او الترك نحو اثبتوا
العراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وقد يستعمل الامر لغير المعاني
والاستفهام والتهديد بتقدير الشرط بعدها واذا اجزم الفعل المعطوف بالفاء او الواو
المفروع الترتيب كقولك في التمني ليت لي مالا فانفقه وفي الاستفهام الم
تجلس فاحدثك اي ان تقعد فاحدثك وفي الامر اسلم تسلم اي ان تسلم تسلم
خولك اي ان لا تستسلم يكن خيرا لك وقد ذكر في كتبه وجهان احدهما ان هذه الامور
فيها معنى الطلب والطلب لا يتعلق بامر حاصل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحاصل
مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية توجد معلولها والعلة الفاعلية
وان كانت بالعكس بهذا المعنى علة لعلية العلة الغائية علة ولهذا قالوا ان الغاية متقدمة في الذهن
على المعلول متاخرة في الخارج عنه وبالعكس الفاعل فوجود السبب الحاصل مسببا عن الطلب في الخارج
ذلك الامر كون وجود السبب الحاصل مسببا عن الطلب في الخارج معنى ما في ذكر الطلب وذلك

لكن في التسخير تحصيل الفعل هو صيرورتهم قردة فيجوز دلالة على سرعة كونهم اياهم
قردة وانهم مسخورون له مستفادون لامره وفي الاتيان به لا تحصيل اذ لا بصيرورة فاز قد
اخوا الغرض اياتهم وغلبة ايمانهم والتسوية تحتمل الامرين والاول اظهر والغرض منهما واحد
الا بالجملة ان المخاطب في الاتيان به كانه توهم انه ليس يجوز له الاتيان بالفعل
فاتي به وان له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد
الطرفين مع الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتخيير
قول امرئ القيس الا انعما الطلل البالي الخ اي تصبح وما آل صباح بكاملة بل الاصباح
البصيح والانجلاء الاكشف يقول ليتزل ظلامك بصباح تصبح ثم قال وليس الصبح
بافضل منك بعد ليرلاني اقاسي همومي بنهار كما اقاسيها بليل او لان نهاري في طلبكم
في غير لذة والهموم على تفاوتها في الغرض طلب الانجلاء والليل لا يقدر على ذلك فكم
تتمنز ذلك مختصا عاعرفه في البيان مع ضائع الكلي وانواع الاشواق الا ستطالة
تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس فيه طماعية ولا توقع فلهذا حمل على الامر دون
الترجي والى آخر ما يكون لطلب الفعل لكنه لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله
والدعاء كقولك اغفر لي الا ان هذا دون ذاك في التضرع اليه بذلك الانهماك في الوقوف اتماما
رتبة افعل دون الا ستعلاء للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي
لانه اظهر من الطلب عند الانصاف كالي الاستفهام والتداول بين
العلم عند الامر بين الفعل للامر وتركه والى غيرهما الاول دون الخمسة بين
الامرين وارادة الترجي فان الهول اذا قال لعبده قم وقال له قولا ان القوم
اضطجع خير السامعين فهم الى انه غرا لامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لانه
اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع ترجي احدهما وفي نظر لانا لا نسلم ذلك عند
خلو الكلام عن القرائن على ان ليس معهودا الا ان الطلب استعلاء والعلو والترجي ينقض
الى الفرقة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما وهي اي وما تتوقع
الطلب الكفي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء بلا حرف واحد وهو لا يجازمه

فانه ليس لطالب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التعلم
وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افضل كما ابتدا الرجل فان قولك ابتدا الرجل
اصله بحصيص انا بدي بطلب افضاله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى
بحصيص قولك فخر ابتدا بعمامته اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف
ابتدا الرجل اي مختصا في نبز الرجال باكرام الضيف او التقاعد نحو انا اسكين
اتبدا الرجل اي مختصا بالسكنى والمجرد بيان المقصود بذلك التعبير لا للتفاخر نحو لا
للتقاعد نحو انا اذا دخل ابتدا الرجل وفخر ابتدا القوم فكل منه اصورة
الابتداء وليس لان ابتدا وبادا جعل وصفا له كما ترى بل هو عبارة عما
دل عليه ضمير المتكلم الذي لا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق في معنى النداء
اصلا فكره اقتضى بادرته فضولا ابتدا الرجل فاعل مضموم والرجل مرفوع به
فرانه اذا كان مجرورا في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف فرتبته اي مختصا
بني فلان الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو فخر الوب
اقرى فالناس او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يجر ظاهرا بمن نحو فخر من الوب
الثياب فان ابن الحجب المعرف ليس مفعولا على الدا لان الفاخر لا يجر ذا لام
ونحو ابتدا الرجل مفعول غير مطلقا والمضاف نحو انا اورث النفل فيكون مفعولا
مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي
في قوله انا ابن من شبت الحرب العوان بنا نشبت بنا نشبت على الاختصاص
وبيان منع على الحرة هو انه لو جعله جرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند
المخاطب وكان بمنزلة قولك لانك عرف نحو قول من لم يعرفه انا فلان فاعرفني
اذ من شرف ذلك فعال منفيا انا اذا ذكر فلا يحق شانه لا تفعل كذا وكذا وهما سيان
فوضع النداء الاستغاثة نحو يا لله في ام الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي
كانه لفرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها الندبة نحو واخجلتاه من هذا الفعل
والمنازل والعطايا ونحو ذلك كقوله ا يا منازل سكنى ان سلمك ويكقوله يا ناقتي
جدي فقد اقتضت مني ابي صبر وعمر واحلامي وانتاجي ومنها التوجع والتحسر

قوله فرتبته مختصا على النصب على الحال من المبتدا الذي هو الرجل في قوله ابتدا الرجل
قوله اذ ذكر اي اذا ذكر ذلك الشخص قوله فعال اي ابتدا الرجل قوله
بالنصب على انه مفعول به ليكلف قوله فلان بالرفع على انه فاعل يكلف
قوله بتقدير اعني بخلاف قولهم
فعلى انه مفعول به لفعل مقدر

كقوله فاغفر عفن كيف وارتب جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله
يا غيرتي عند كل صباح ومنها الندبة كقوله يا محمداه كانك ندعوه وتقول
تعالى فانا مشتاق اليك فاشتاق اليه الخ كيزوة الكلام فاعلم اشرح مما
تناسب المقام ثم الحرف قد يقع موقع الاسم اما للاستقبال بمعنى ان الشرطية
على انه مع الامور الحاصلة ترجمنا ان يخبر عنها بما يليه كقولك وفقك الله
للتقوى او للاظهار الحرص نحو قوله كانه برجع الشرط فيه اذا طلب اذا عظمت
رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك
رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي للبلوغ بخور حرصه بتحققها اي التفاؤل
واظهار الحرص واما غير البليغ فهو داخل في هذه الاعتبارات او للاحتراز
عن صورة الامر كقول العبد للمولى بنظر المولى الى ساعة حتى ان يقول انتظرلانه في
صورة الامر وان كان في دعاء او شفاعة نحو الحبيب او لحمل المخاطب على المطلوب
بان يكون المخاطب من الايجاب بمنزلة الكتب الطالب اي منسب الى الكذب كقولك
لصاحبك الذي لا تحذبك تاخيرك عدا كان اشيء كله بالطيف وجه على الامكان
لانه ان لم يكن عدا حدث كان ذا بحيث لا يكون كلاما في صورة الخبر والخبر
في هذه الصورة مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له ويجوز ان يجعل كناية في بعض
وفي الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء التصدي الى الطلب نحو قولي الطلب
خبر كقول المخاطب بارع فرالاشتاق ومنها التصدي الى استعجال المخاطب
في تحصيل المطلوب ومنها البشاشة كقول المطلوب قرب الوصول في قوله الاتية
المناخة فرد وقد ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كونه
ذكر في الابواب الخ السابقة لغرضه الى الاسناد والمسند اليه
وسلقات الفعل والقصر فليعتبره ايرد ذلك الكثير شاركه فيه الانشاء الخبر
انظر المناسب في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي
ايضا اما ثبوت كذا او محو دفع ان يكون وكذا المسند اليه اما مذكورا او محذوف معدم
او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد

لفعل او شرط او غيره والمتعلقات اما مسندة او مناخرة مذكورة او محذوفة
والاسناد وتعلقاته اما بتصدر او بغير تصدر والاعتبارات المناسبة فرد كامل
ما مر في الجزو لا كلي على اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد الى الصواب

الفصل والوصل عطف بعض الجمل على بعض بترك الفصل تركه اي عطف
بعضها على بعض فيتناقبل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لانه الاصل والاعدام انما
تعرف بملكاتها واما فصدر اب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل لاجله
وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي
لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين كما اصطلح
المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا
لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر و
الصيغ المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة
الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليس بكلام لان
اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بحتة فالاولى انها ان تجعل لها محل من
الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد
تشريكها اي للاولى في حكمها اعرابا او بناء فالاول كما اذا كان حكم الاعراب الذي لها
مسندا او حالا او صفة او نحو ذلك عطف ان نية عليها ليدل العطف على التشريك
المذكور كما ليغير فانه اذا قصد تشريكه لغيره في حكم اعرابه من كونه فاعلا او
مفعولا او حالا او غير ذلك مما عطف عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب ان
ويجوز ان قد تقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان ذلك فشرطه كونه اي
كون عطفها اي نية على الاولى بحيث لا بالواو ونحوه ليكون بينهما اي بين الجملة الاولى
والتي نيته عطفها بنحو ثم كما سيأتي بيانه والتغيير اما بالتعقيب والتشريك
الاعطاء والمنع في اتحاد كقام زيد فكتب وقعد او يتبعه ويعقبه وذلك لان هذا
كعطف المفرد وشرطه كون عطف المفرد على المفرد بالواو ومعقولا ان يكون بينهما جهة
جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعي فوله ونحوه اختيارا

اظهار الكراهة لانافاة مطلقا ومع انافاته الحاصل من المنون قال فلفظ لا تحزن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الانافاة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فهو لوازمه ومقتضياته فلا يدل عليه كما يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تغتم عندي يجب العرف حقيقة في اظهار كراهة انافاته وحضوره حتى ان كثيرا ممن لا تغتم عندي ولا يراد كفه عن الانافاة بل مجرد اظهار كراهة حضوره وان كنت تعلم ان هذا المعنى قصار لا تغتم عندنا والا يحكم اظهار الكراهة لانافاته بالمطابقة وقريب منه ما قيل انا نرد بالمطابقة دلالة اللفظ على ما وضع له لا على ما يفهم منه قصدا او صريحا كخلاف الراجح فان دلالته على اظهار الكراهة لانافاته بالمطابقة مع انه ليس فيه شئ من انا كيد بل انافاته دل عليه بالالتزام بقرينة قوله والا فكل من الامرين مسلم انافاته بدل على ان المراد من امره بازالته اظهار كراهة انافاته بسبب مخالفته سره الفعل وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارجل على المراد بالتفصي فكانه اراد بالتفصي بعناية التصور لان ارجل مبدأ التصرف بطلب الرجلة وقد قصد فرضه ذلك نهيه عن الانافاة اظهارا لكراهتها وظاهر ان كل اظهار الكراهة لانافاته ليس جزأ من مفهوم ارجل حتى يكون الامر بارجل دالا عليه بالتضمن وعلى ان لئن انتهى بنى على ان الامر بالشئ يقتضي النهي عن ضده فقوله ارجل بدل بالتفصي على مفهوم لا تغتم عندنا وهو اظهار كراهة انافاته بحكم العرف كلام موفق تعقب وقوله ايضا وان لا تغتم عندنا وان حسنها في الخبر الدال حسنها لان عدم الانافاة غير حاصل فلا يكون لا تغتم تاكيدا لقولك ارجل او بدل كل غير داخل فيه اي عدم الانافاة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يغير بدل البعض مع جامعها فان البلاغة والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام فيه ان جملة الاولى امر ارجل منصوبة المحل مفعول اقول كما مر فلا يرد ان سوأتا وابداتهما وقوله كلا ان لبراعي الآية والبيت ان انتظا اوفق بارادة الميل على ان الجملة الاولى وافية بتمام المراد لكنها كعبارة التوأمة الآية فلا فيها من الاجمال

واما فراليت فلمانعة دلالتها على تمام المراد من الصور او بيانا له عطف على سوآتهما اي الغرض الاتم من كمال الاتصال ان يكون الجلد اثنية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة المعطوف البيان من المتبوع فرافادة الابعاض فلا يعطف عليها لكن يعطف عليها اي المعنى لتغير الجملة الاولى بيانا خفيا الاولى باتباع اقتضاء المقام ايانه نحو وسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فاكلا منها فبدت لهما سوآتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وناداهما ربهما الم انهكما عن تلكما الشجرة وقل لكما ان الشيطان لكما عدو مبين قالا ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين قال اهبطوا بعضكم لبعض عدو حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله وسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز لقائل ان يقول ان ما بعد الا عطف البيان لما قبلها اذا قطع النظر عما قبل الا عن الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فلنا اول وقد تعطف الجملة التي يصح بيانا للاولى عليها بشرط ان يستقل كل منهما بمغايرة للاولى كقولك لبئوبتكم سوأ العذاب يدل بانكم وتسكنون بنائكم وفي سورة الرعد ويذكرون بالواو وفي طرح الواو وجعله بيانا للبئوبتكم وتغيير العذاب وجب انتهاجا لسبيل التدريج لانه اوقع على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا او تغيير المعرف بمفرد انه كقوله لهم عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه من جملة عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شئ فكان قادرا على شدة ما اراد بهم عذابكم ولما فرغنا عن كمال الانقطاع والاتصال اردنا ان نشير الى شبههما فقال وناديناه ان يا ابراهيم كانت الجملة الثانية كالمستغنى عنها اي عن الاولى فلهذا عطفت عليها اي عطف الثانية على الاولى لاشتمالها على غير ما اشتملت عليه الاولى اي على غير ما يؤدي الى فساد المعنى وشبه هذا الكمال الانقطاع ايشتمل على ما مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كان المخلص اتى بواو الجمع او الفصل بينهما بلم يقل لكما اذ لا مانع لكما بدا دونه لان المانع قرينة خارجية تمنع من ذلك وقد ينصب قرينة وبسبب الفصل لذلك قطعا شارة وتفصيلا بليغا غير انه يفهم بما بعد ما اراد في اتصال تبعيض فان بين الجملتين الخبريتين غير قوله ونفس سلمى وقوله اذا ما سنة ظاهرة لا كذا و

قوله وقريب منه هذا اقول وذلك لان اللفظ اذا قدم عليه ما وضع لقصد او صريحا احتمل ان لا يكون كذلك محل ان يكون مبتدأ خبره مقدم كما مر وان لا يكون كذلك

قوله ويجوز ان يكون الخ قد يقال ان هذا الوجه لا يتاتى على ما ذكره من ان الجملة الثانية كالمستغنى عنها اي عن الاولى فتدبر

فرالمسند الان معنى اراءا اظنها والمسند اليه الاول ياء المخاطبة وفرانت مجتث
الكلام فخطف اراءا ما ينطق لبلا تتوهم انه عطف عما قولا انفي وهو اقرب الكثير
البديع مظنوات سلبي وليس كذلك وتجعل الاسباب الخ كانه قيل كيف ترا ها فقال
اراءا تجعلها اودية الضلال وفي هذا التعبير قطع قوله الذي سيرى بهم عن الجملة
الشرطية يعني قولهم واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه
على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه انما هو لاحتياط كما
قرينة الليت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يتبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية
لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله
وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا اصابهم
لاستبشروا من حولهم وكذا ان الظهور للسيد المسدد اعني
اشهرا واقدمهم وثقاوهم بهذه المقالات اوقات الخلوات على ما كانوا يعدها
فالتعبير كذا ابرز المسند اليها لكونها سفاطير يستهزئ كل سفيه بالآخر دليل قوله
علل قطع الله يستهزئ بهم عز جلاله انا معكم جامر لانعدام الجامع
بينها فيفهم ولما لكونها ابرز كون الزمنة كالمنتظرة اي بالاولى فلكونها ابرز الزمنة
جوابا للسؤال اقتضى الاولى ان تنزل الاولى ابرز منزلة السؤال لكونها شبيهة
علة وتقتضي الفصل اذ بينه عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال
لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثامن الحال المقتضي للقطع ليس
بكونها كالكلام السابق بتجواه كالمورد للسؤال فتنزل ذلك السؤال المدلول
عليه بنحوي منزلة الواقع ويتطلب الكلام اثناء وقوعه جوابا له فيقطع الكلام الثاني
ذلك وتنزيل السؤال بالنحو منزلة الواقع لابتنائه على الاتصال كما في الوصل
ان تبال او لا تبال سيستوي عطف على اغنى اي مثل ان لك في الساع
في الساع الخبر الذي هو كراهة السماع كلامه او مثل ليس لك في لا تقطع كلامك بكلامه
او مثل التصدي لكبر المعنى بتمثيل اللفظ وهو تقدير السؤال وتركي العاطف

او يجرد الكلام ليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال
كانه كلام الله فكانه نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب
عن السؤال لكونها كالمتضمنة لها اما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال
وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى مما اقتضى السؤال
كاف في كون الثانية التي هي بمنزلة الجواب كالمتضمنة لها على ما اشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار بغير فواو في الذين كفروا سواء
عليهم الآية عما قبلها لانها قبلها مسوقة لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين وان
مسوقة لبيان ان الكفار في صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين شديد المغرض
الاسلوب وهما على حد لا محال فيه للعاطف بخلاف قوله ان الابرار لفي
نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا لم يعتبر ان الذين يوفون
جارية على المتبدأ فاما اذا اعتبر انه وضع الكلام ليصف الموسرين ثم عقبه بكلام
في صفة المعسرين فما وجه الاستئناف وانه مبني على نقدير سؤال قد كان ادراج
المبتدأ في عداد المتبدأ سبب الاستئناف وانه مبني على نقدير سؤال قد كان
لذلك حكم المتبدأ وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجزء
عليه ويسمى الفصل لذلك او لكون ان به جواب السؤال المقتضى الاولى استئنافا وكذا
الجملة الثانية تسمى استئنافا كما تسمى مستأنفة وهو ابرز الاستئناف
بقوله اضرب لان المقول الذي يقتضيه الجملة الاولى اما غير مبني الحكم مطلق
نحو قال رب كيف اعبدك قل عسى ان يكون قريبا او مبني الحكم مطلق
اي ما سبب ذلك وذلك لان العادة ان ذا فضل فلان عليل فيسأل عن
سبب علته وموجب مرضه لان من حل علة كذا وكذا لا سيما السهر والحزن
فانه قلما يخلو عن سبب مرضه الحزن والسهر لا سيما واعلم ان اسباب المرض
معلوم ان السؤال عن السبب المطلق جوابه السبب الخاص وعدم ان كيد الله شر
بذلك وما اعم سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ انفسي ان النفس لامارة بالسوء
كان قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء

فان كيد دليل على ان السوال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب
لا يؤكد وهذا اقرب لقصر تاكيد الحكم كما ذهب اليه الاسفرايني فانه اذا
كان مترددا اطلاقا له حسن توثيقه بمؤكد فعلم ان المراد بالاقصاء على سبيل
الاستحسان لا على سبيل الوجوب فافهم واقف اعبد ربك ان العبادة حتى له
فهو جواب للسوال عن السبب الخاص اي هذا العبادة حتى له واذا اقف فالعبادة
حتى له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا
قلنا العبادة حتى له فهو وصل حتى تقدير بما لا استناف جواب للسوال عن
مطلق السبب ابرع تاما بالعبادة وهذا ابلغ الوصلين واوفاهما فتاوت
هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عبر عنه اي عن السبب المطلق والسبب
الخاص بحوقالوا سلاما قال سلام اي قولهم قال ابرهيم في جواب سلامهم فحيث
سلاما اي حياهم بتحية احسن منها كاثبت بجملة الدالة على الحدوث
اي يسلم سلاما وتحيته بالجملة الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم
وقوله عم العواذل اي وغيره العواذل جمع عاذلة بمعنى عاذل للمراة
عاذلة دليل قوله صدقوا لما كان هذا مظنة ان يتوهم ان عمر ما يشك
كما هو شان اكثر الغيورات والشديد الحسد ركه بقوله ولكن عمر ما يخلي
فضل قوله صدقوا عما قد يكون استنافا جوابا للسوال عن سبب كاذبيهم
اصدقوا انه بذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا وسئل المتهم بذا لئلا يسوء
عن غير السبب ايضا اما لئلا يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما لئلا يتسلط على خصوصه
كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب واما السوال عن تعيينه
والاستناف باب واسع متكاثر المجاري والبقية بذا القسم آخر للاستيناف
وهو ان يسئل عما يذكر عقيب ما استوفى غرضه اي يدفع هذا الاستناف بحذف
المسئول بلا واسطة والاصل استوفى غرضه عن الحديث كحديث انه الى يزيد
حتى بالاحسان وسئل ما بني على صفته اي عما وصف به استوفى غرضه
دون اسمه لعسر يكون المسند اليه الجملة الاستفهامية في صفات في قصد استيناف

آمنوا وجاهدوا وهاجروا وقد جاءت بنو اسد وخاوة كانهم قالوا آمنا
فرد الزعم ام كذبا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله وانتم قولهم
الف وليس لكم الا الف مقامه فلا لزوم عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس
لكم الا الف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم
كذبتم قالوا كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الا الف فيكون هذا ايضا استئنافا
كذا قرر الايضاح قال قلت انه احتمال الاول بعيد لان قوله لهم الف يشبه
ان كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استئنافا جوابا لسؤال مقدر والاول
متوقف على الجواب المحذوف او بيانا له وما دون ذلك ابرد دون قام شيء مقامه نحو فضرب
الهادون اي فضرب علاوة اي قول فرجل الخصوص خبر مبتدا محذوف اي هم نحن خصوص
السبة او الخبر حينئذ في غير ان للقوم شيء مقامه ولما فرغ من الاحوال الاربعة المختلفة
للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما لو وصل لوقع الايهام
نحو قولهم لا وابيك الله فقولهم لا ردع لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل
لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وابيك الله جملة انشائية معترضة بينهما
الداعية فيها كالداعية لتركك العطف هنا يوهم خلاف المقصد فانه لو قيل
لا ابيك لتوهم انه دعا على المخاطب لعدم المناسبة فلدفع هذا الوهم جيء
بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المشبهة للمدلول عليها بالكاف
لاكتراك العطف صورة الانقطاع نحو قطع الله يد من قالها ولا يهام واما للتوسط
امر واما الوصل للتوسط بين كمالي الانقطاع وكمالي الاتصال وقد توهم بعضهم
انما بكسر الهمزة فرع فرجيط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما الاولى فقد وقع
علم مما مر انا لوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع
فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقا
جزاء وانشاء لفظا ومعنى فقط ويجوز بينهما جامع وان تركت هذا العهد استغنى
عنه بما سبق من انه اذا امتنع بينهما جامع جاز تركه وجاز ذكره هذا
حيث الجامع بينهما كما يجوز كذا كذا والاتفاق المذكور انما يحتاج اذا كان

كان الكلام خبرين لفظا ومعنى وانشائين كذلك او كان كل منهما خبرا ومعنى فقط
بان يكون اولى الخبرين لفظا وثانيهما انشاء او بالعكس او كان كل منهما خبرا لفظا
وانشاء معنى فقط بان يكون اولى الخبرين لفظا وثانيهما انشاء او بالعكس والمجموع ثمانية اقسام فالاول
انشائيتان لفظا ومعنى نحو يخادعون الله وهو خادعهم وكقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم
الخبريتان لفظا ومعنى نحو قولك اقوم واقعد والانشائيتان كذلك نحو قم واقعد والثالث
الاشائيتان لفظا خبريتان معنى نحو قولك لعبده اعتق ولامرأته طلقي والرابع
عكسه نحو قوله تعالى لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى
والمساكين وقولوا للناس حسنا عطف قولوا على لا تعبدون لانها في قوة الخبر
لفظا لكنها منفية معنى لان لا تعبدون اخبار معنى اي لا تعبدون كما يقول
مذهب ابي حنيفة رحمه الله ان قول القائل لعبده انت حر غدا عتق في الحال لان
الى الاستقبال فكانه جعل قوله وبالوالدين احسانا لانه امر فعل فاما ان يقدر
او بمعنى الطلب مشاعا في الباب لغة المذكورة اي وكونوا بالوالدين احسانا وهو عطف
على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ما ان يكون خبرا لفظا انشاء معنى فقط بان يكون
كلتا جزئي الجملة او احدهما خبرا لفظا وانشاء معنى فقط والثاني هو الذي
احسنوا بالوالدين احسانا ونحو قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين
عطف على لتؤمنون فيما نحن فيه قوله ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا قرر الكشاف وفيه نظر
لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني
هو الكفار وهما وان كانا متشاركين في الايمان لكنهما متغايران بالخصوص والعموم
آخر الامر المخاطب بالشيء بالبداهة يكون مأمورا بمثله او بما هو اعلى منه فلو كان
بمعنى الاول لكان المعنى آمنوا آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن عطف على مقدر اي اقبل ايها الذين آمنوا

كان الكلام خبرين لفظا ومعنى وانشائين كذلك او كان كل منهما خبرا لفظا وانشاء معنى فقط
بان يكون اولى الخبرين لفظا وثانيهما انشاء او بالعكس او كان كل منهما خبرا لفظا
وانشاء معنى فقط بان يكون اولى الخبرين لفظا وثانيهما انشاء او بالعكس والمجموع ثمانية اقسام فالاول
انشائيتان لفظا ومعنى نحو يخادعون الله وهو خادعهم وكقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم
الخبريتان لفظا ومعنى نحو قولك اقوم واقعد والانشائيتان كذلك نحو قم واقعد والثالث
الاشائيتان لفظا خبريتان معنى نحو قولك لعبده اعتق ولامرأته طلقي والرابع
عكسه نحو قوله تعالى لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى
والمساكين وقولوا للناس حسنا عطف قولوا على لا تعبدون لانها في قوة الخبر
لفظا لكنها منفية معنى لان لا تعبدون اخبار معنى اي لا تعبدون كما يقول
مذهب ابي حنيفة رحمه الله ان قول القائل لعبده انت حر غدا عتق في الحال لان
الى الاستقبال فكانه جعل قوله وبالوالدين احسانا لانه امر فعل فاما ان يقدر
او بمعنى الطلب مشاعا في الباب لغة المذكورة اي وكونوا بالوالدين احسانا وهو عطف
على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ما ان يكون خبرا لفظا انشاء معنى فقط بان يكون
كلتا جزئي الجملة او احدهما خبرا لفظا وانشاء معنى فقط والثاني هو الذي
احسنوا بالوالدين احسانا ونحو قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين
عطف على لتؤمنون فيما نحن فيه قوله ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا قرر الكشاف وفيه نظر
لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني
هو الكفار وهما وان كانا متشاركين في الايمان لكنهما متغايران بالخصوص والعموم
آخر الامر المخاطب بالشيء بالبداهة يكون مأمورا بمثله او بما هو اعلى منه فلو كان
بمعنى الاول لكان المعنى آمنوا آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن عطف على مقدر اي اقبل ايها الذين آمنوا

اي قل يا محمد كذا وبشر او عامل محذوف اي فابشر يا محمد وبشر الذين امنوا فابشر اي سر
اي يسار سرورا وعالق الكفار بالحبر بمعنى حفظ وان به اشارة الى معنى الاخبار
قوله في قال اي اشهدوا الله واشهدوا اني بريء مما تشركون امر واشهدكم
وبالعكس قوله الم يوخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا ما فيه اي اخذ عليكم لا تقولوا
قال قلت فهذا جوز مجيء الكل في عطف الاشياء على الاخبار في عمران يقول الخبر بمعنى
الانشاء او على العكس بان يوخذ عطفا على مضمون اصدق الخبر على الخبر على
مضمون الاخر حيث ذكر قوله قال فان لم تفعلوا ولن تفعلوا اي قوله وبشر
الذين آمنوا انه كيف يعقل عطف هذا الامر الخبر بعد له مشاكل بريء امرا وخبر
يعطف عليه واما المعنى بالعطف هو جعل وصف ثواب المؤمنين امرا معقودا على جملة
وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالحديد والاوثاق وبشر عمرا
بالعفو والاطلاق قلت هذا وفي حسن ذلك امر بشرط اقتضاء الجزاء واشباهه
لا يخفى حسن ما ذكره فمثال هذا المعنى قوله وبشر الذين آمنوا عطف
على محذوف مثل علما قبلا بل فاذهبوا فبشر وقال صاحب المفتاح اعطف على قل
مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية فطار اثرا الى يا بني اسرائيل يذكر
معنى هذا الكلام لانه هذا درج فقوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا و
هذا كالقول لعلائك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحي ان تضرب غلامي وانا المنعم
عليك بانواع النعم والجامع بينها اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليها او المسند
جميعا اي باعتبار المسند اليه الجملة الاولى او باعتبار المسند اليها والمسند
المسندة الاولى والمسند فقط نحو ينصر زيد ويكرم بكر فان بين ضربه الظاهرة في الشر
وتقاربهما في حال اصحابهم وبعضي وتبع لتضاد الاعطاء والمنع فيه اعتد اتحادها
في المسند اليها واما عند تغايرها فلا يدل كحمرتها اذ الجامع كالباء في قوله
وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير فان بين شيئين اذا اشتركا في امر
كبيرا زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة والعداوة او نحو ذلك وعلى الجملة
احدهما سبب للآخر وملابسة كخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب فيها اي يجوز

اي سبب بريء فانه لا يصح وان كان المسند اليه شاعرين مثل وان كانا متحدين في الصفة
وكذا اختلاف المسند كما مثل العطف نحو خلق فسوى وصنع فاتقن خلاف
نحو يميت ويحيي وغيره وطول اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة اولم يكن فانه لا يصح
لعدم الجامع بين المسند اليه الذي هو الشعر وطول القامة قال الشيخ وهذا يدل على ان
انه كما يجب ان يكون الجامع قوة احدى الجملتين بسبب المحدث عنه الاخرى
لذلك ينبغي ان يكون الجامع في الانشاء ما جرى مجرى السبب او النظير او المتمم
للخبر الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول لكن
الجامع بين الشعر وقد تقل المصنف كلام الشيخ وعرف به ما جعله مخلصا فظاهره
اصلاح له وتحن نشرح اولا ابهام الكلام مطابقا لما ذكره الشيخ ثم نشير
الى ما فيه من الاختلال فنقول المدرك اما العقل وهو القوة العالمة
المدركة للكليات وتسمى ايضا الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة
في المحسوسات في غير الانسان اي في البهائم وطرق الحواس كادراك الشاة عداوة الذئب وتسمى الخيال وهي قوة
تجمع صور الجزئيات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة
التي تسمى ذات اليها صور المحسوسات في طرق الحواس الظاهرة فخزانة
هي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذه الصفرة هي هذا الحلو
والمتخيلة هي المصورة بما يكاد ادراكه بجزئيات الحواس الظاهرة وبالقياس الى الحاكمة وتسمى
المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب في الصور المأخوذة عن الحس
المشترك والمتخيلة المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن ولا تكل
لا تغيظ وليس في شانها ان يكون عملها مستفادا من العقل بل العقل يستعملها على ما يقال
تريد فان استعملها بواسطة القوة الواهمة فيسمى متخيلة وان استعملها بواسطة
القوة العاقلة وحدها او مع القوة الواهمة فيسمى مفكرة واذا اتحدت هذه
صفوة ذكر الشيخ انه يجب ان يكون بين الجملتين جامع بينهما عند القوة المفكرة جميعا
من جهة العقل ومن جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي

قوله وهو العدو الى المدرك العقل اقول الفرق بين ما ذكره اولا وبين ما ذكره ثانيا ان ما ذكره اولا
هو الذي ذكره في الاساس وهي الحواس الخمس الظاهرة وما ذكره ثانيا هو الذي ذكره في الشفاء
وهي الحواس الباطنة وهي الاولى بالتقديم لانها مدركة للصور الجزئية وكل من القسمين مدرك
للصور الجزئية لكن الاول مدرك لها في حال حضور المادة والثاني مدرك لها في حال غيبة المادة
وحافظ لصور مدرك الاول وهو في الحيوانات غير الانسان يسمى الخيال وفي الانسان يسمى المفكرة
عند اهل الحدس الاولى هو العقل وما حافظ
حفظ على زعمهم هو الذاكرة وهو مدرك
الصور هو الحس المشترك وحافظها هو الوهم
وفي الانسان يسمى الذاكرة وحافظها
الذاكرة ولما يستحوذ اخرى وفي سمات ومتخيلة
وهذه الامور البسيطة يتنظم هو الوالد
الاول وكان كلاما مقتضبا اوشك ان يسقط
وان كان ما جاء على الفضل
سيد الشريف
المفسر

المفسر الاول

الحرف وجود بين متخالفين في محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في
المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والخلاف بينهما نقابل العدم والملكة
لا التقابل التضاد وان الايمان هو التصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به
بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له فرعا واباء ولا محمود عليه ما فقره
المحققون من التلفظ مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه
اللهم الا ان يقال ان الكفر انكار مغير لذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا
مثله وبهذا صار ما ذكر كالسواد والابيض والمرء والكافر فانه
قد يجعل مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار بينهما على الوجهين المتقدمين
وهما السواد والبياض والا فبينهما لا يتوارد ان على المحل اصلا فكيف يتضادان
وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه التضاد كما في والاولى
المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان ناصبهما غاية
الا بعد تخالف والاخرى غاية الاختلاف ولكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما
من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني يجمعهما المحسوسات
والمعقولات فان الاول هو الذي يكون بينهما بقابل الغير ولا يكون سوقيا بالجوار وان
هو الذي يكون سوقيا لواجه فقط فانهما المتضادين باعتبار بينهما على وجه
لا يكاد اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحل الموصوف بالاولين
وان لو نية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار بينهما
على الوجه المتقدم فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني الصور من هذا القبيل
بهذا الاعتبار والا فان العرف قد ان الوجه المتضادين نحو الاسود
والابيض جزء منهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لا زمان لهما خارجان
واما الاول والثاني وان كان الاول نوعيا وان نوعية جزء من يهما لكنهما ليسا
بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان الاخر بعد مرتفع مع ان العدم معتبر في
منهوميهما فلا كونا وجوديين فمن حيث كون التضاد وشبهه جاريا وهنا كونه
فائدة اجراء لهما اجراء التضاد وشبهه منزلة التضايف فانه لا يكفي

احد المتضادين او الشبيه لهما الا وجد الاخر ولذلك تجد التضاد او شبهه
حضورا بالبال حيث التضاد في المقارنات التي ليست اضدادا ارفانه قلما يخطر
بالبال السواد الا والابيض ولكذا السماء والارض يعني ان ذلك بحسب
حكم الوهم والا فالتحقيق يعقل كلا منهما وابطاله الاخر وليس عنه ببعيد
اجتماعهما في المفكرة او خيال عطف على وهمي وقوله بجامع الجزئي اما بيان
يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان التعقل في حد ذاته غير مقتض لذلك
وهو بان يكون بين تصور بهما تقارن في الخيال اما في العطف لاسباب
موجبة الى ذلك وشبيه بها من اسباب اقتضاء الخيال كما ذكر ولذلك اختلف
التصور اتى بختلف الخيالات قربا ووضوحا فكم في تصور الانسان
بينهما اصلا في خيال وهي في آخر ما لا يجتمع اصلا وكم في تصور الانسان غير خيال وهي في
خيال آخر ما لا يقع فقط واصحاب علم المعاني فصل احتاج الى هو في الجامع
لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع بينهما اتى ما
على مجرى العادة بحسب اقتضاء الاسباب في اثبات التصور
فاذا قرأت الخيال وشبهه بالاسباب فالمعونة الحضور ولهذا امثلة وحكايات ذكرت
في المتن وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل
وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد
وشبهه كما يكون بين المعاني التي مدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال كما يكون
في الصور التي تجمع في الخيال بحسب وضع واحد بعضهم لعالم الغيب كالملائكة
وذلك اعم مما قالوا من ان الجامع كون كل منهما محسوسا فليتدبر واجاب بانا لا نسلم
الا الوهم وجه اقامة لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض مثلا حضوري وان
اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض حضوري فمسلم ولا يفيد وان
سلم انه حضوري فلا نسلم ان كل حضوري كذلك والتضايف وشبهه التماثل والتضاد
وشبهه المضارعة اذا اوجد الخيال بحسب وضع واحد

الحمد لله حق حمده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده
اما بعد فان هذا شرح جليل القدر عظيم الشأن
الخ

الى الكلمات كانت كلمات فكيف يصح جعل بعضها عاطفا وبعضها معطوفا
ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن التصورين في الخيال وظاهره انه لا يمكن جعله صورة
فرد لكن جعله الخيال لا يدفع المحذور وجميع ما ذكرنا يظهر بادنى تأمل وقد قال المفتاح قال قائل
ما ذكرت في تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الكلمتين
باعتبار مفرديهما مفردا ومثل الاتحاد في المجرى عنه او في الجزاء وفي قيد من قيوده
وفساده واضح للقطع بامتناع العطف نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وانحاز
زيد ثوبا وفوا السكاكي انه معترف بامتناع نحو حتى ضتى وحاتي ضتى ونحو الشمس
والقمر بادٍ لكاذبة ومرارة الامر محمودة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع
بين الكلمتين وانما الاشكال في ان هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فعوض الى ما قبل
هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فحاله ما سبق من المجرى عنهما
وان كان الجزاء متغايرين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمعنى
لا اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه وان اراد اصلاحه بجعله اشارة الى ما ذكر في
مكان الجملة الشرطية واقام قوله الاتحاد في الصورة مقام قوله الاتحاد في
الاتحاد في المجرى عنه او في الجزاء وفي قيد من قيوده وهما فقد اراد ان
ان يكون بين الصورتين شبه تماثل او تضاد او شبه منه قوله الخيالي ليكون من
الصورتين تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما
اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصورتين لا بين متصوريهما
فهو بيهما حتى يكفي له وجه صحة واما على ما اراد بالشبه الجنس والمتصور
الواقع في الكلام هو مراد السكاكي ايضا فهو غير لازم فقد ذكر هذا الكلام على السكاكي
وجعله انه سهو منه وقصد بهذا التقرير اصلاحه فالمعنى بهذا الامر الذي علق عليه لفظ
وباؤه قوله في التصور سوى فاكتفى لا يعرف باسباب الكلام فليتأمل
فقد اتم المقام فاكتفى بما ذكرت من اسرار هذا الكلام والله الموفق ومن محسنات
الوصل ان يجد لفظ المجرورات نائب الكلمة الاخرى المتعلقة اي فاكتفى بهما اسنين او بالعكس
ونائب المتعلق والمتعلق عنه وما شاكل ذلك فكلمة من شرطية اذا اردت

محرد الاتحاد في غير تعرض للتحد في احدهما والتسوية في الاخرى لزم ان
يقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح
وكذا ان زيد قائم وعمرو قاعد وزعم ان العلامة اذا اضافة يقوله كذا الاحتمال
كونهما اسمين بان يكون زيد مبتدأ وقائم خبره وان يكونا فعلين بان يكون
زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما لغرض يجب ان يقدر اما اسمين او فعلين
لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية وانت خبير بانه كلام في غاية السقوط
ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله على وجه الفضل ان الجزء في كل منهما جزء فعلية
وفي اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية جزءا جملة فعلية كان المناسب
رعاية ذلك في الثانية ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية ضرورة نحو زيد
قائم وقعد عمرو وبدا سببي لما ذكره السيد في حواشيه فحو زيد قائم وعمرو
اكرمته فيه انه اذا رفع عمرو فما يجعله عطفا على الجملة الاسمية واذا نصب
الفعل فهو عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ او الغير المحذوف وانت
عرفت اعم من ان يكون بالواو او غيرها وكيف كان فالمثال ذكر للغير لان عرضه تعيين
جملة اسمية جزءا جملة فعلية ويصح المثال اذا يكون باعتبار الغير وقد عمد في
علم المعاني والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه الوجه هو
جملة زيد قائم لانها ذات وجهين بالنظر الى اجزائها والنصب بالنظر
الى صلتها والمعطوف عليه الوجه واحد واختلاف الاعراب باختلاف
الاعتبارين وبهذا الحيثية المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف بدا الوجه و
دقة وان ذهل عنه الجمهور وحق عليه كثير من النحول الثاني نحو ان زيدا في
احدهما الجملة ذات الوجهين والاخرى الثبوت مثل قام زيد وعمرو قاعد او زيد
في احدهما المضمون والاخرى المضارع مثل قولك ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله وقولك فريقا كذبتم وفريقا تقتلون او زيد في احدهما الاطلاق
والاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جفاني اكرمته كما في قوله
قولوا وقاتلوا لولا انزل على حد علك ولولا انزل ملكا لقضي الامر

شبه بقيد باب الفصل والوصل بالجر غير الجملة الحالية وكونها بالواو وغيرها
وبغير الواو واخرى بالنفي هو حبل البشر وثانية للنفي فكان هذا اهم باب
الفصل والوصل وتكميل لذوي الحال عاطف بين موكدة توالي بها للتقرير مضمون
الجملة الاسمية عطار اي مضمون الجملة مطلقا عطار اي والنحو ان الحال التي
جاءت مرة ويزول اخرى مرتبط كثيرا تابع لعاملها الجملة بالفعل فرع اشرطي في
الموكدة كونها بعد جملة اسمية لزيد اي الجملة فما اخر غير الموكدة والمستقبلة
للشرط وابدا وثانية فالجملة الحال الغير المستقبلة ليست محلا للواو ولا لتقدره
بما قبلها فلا يحتاج ههنا الا الى المستقبلة فمقول اصل الحال المستقبلة ان تكون غير واو
لانها معربة بالاصالة لاشتباهها بالاعراب في الايهام اما هي به للدلالة
على المجيء القارنة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على المعنى
بنفسها وبغيرها عليها فيكون بمنزلة غير نحو قائم متعلق آخر كالواو وستدل اليه على
ذلك بالنص على الحال الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ
فضلة تتم بدونها الكلام لكنها في المعنى عمدة صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من
حيث انها تثبت بالحال المعنى الذي للحال كما تثبت الخبر المعنى للمبتدأ فاعلم في قولك
جاءني زيد الكاتب اخوك كوكب لزيد كما في قولك راكبا الآن العرق انك
حين تريد مني ان اخبارك عنه بالمجيء وهو راكب ابتداء او قصدا اثبات الركوب
بعد ما اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء او قصدا ووصف
الحال والحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك
تقصد في الحال ان صاحبها كان موصوفا بهذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو
قيد للفعل وبيان لكيفيته وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا
الوصف لذات المنعوت في غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر
ولهذا جاز ان تقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك
في القصة التي لا اشغال فيها نعتا لا حالا او بالعكس كان في خبر الخبر والنعت
يكونا مدونين الواو وعكذا الحال فان بنت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو

العطف اما الجر فكجر باب كان كقول الحاسر فما رحت الا وهي مني هو عوان
وجبر الواقع بعد الا كقولهم ما جاءه الا وله نفس امارة واما النعت فكما
الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف
والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقولهم وما ابكاني كما علوم
ولكن كقولك سألني ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ما مر
صاحب المفتاح ان قولها كما تقدم معلوم حال غرفه لكونها نكرة في سياق
النفي ودو الحال كما لم يكن بعرفة بكون نكرة مخصوصة وعلى الوصف كما هو
مذهب صاحب الكشاف هو فاصل الحال ليكون غير واو ولكن خولف هذا الاصل
اذا كان الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لما قبلها فيصح
لتركب القيد مضمونا بالجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اخبر الجملة الواقعة حالا
فرجع هو على المستقبلة بالافادة فرق غير ان توقف على التعلق بما قبلها وان كان شيء
حيث هو حال غير مستقل بل متوقف على التعلق بكلام سابق عليها لما مر انك
لا تقصد بالحال اثبات الحال ابتداء بل تثبت ولا محالة ثم يوصل بها الحال وتجعلها
مرسلة لتثبت على سبيل التبع فيحتاج الجملة الواقعة حالا لسببية كونها مستقلة
حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي صارت حالا عنه وكل من الخبر والواو صالح
للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والواو والنعت
ومعنى صلاحيته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط
والا فالواو اذا شاركت الضمير في الربط لانها الموضوعة لذلك فقط بعد
تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستغناء عما هو
موضوع للربط غير الواو اذ التي اصلها الجمع انما تأتي اذا تأخر اجزاء الكلام بانهم
تبين عما استغنيا لبيانه بخلاف الحال المفردة فانها لما لم تستقل وبخلاف الخبر فانه
جزء الكلام وبخلاف النعت فانه لشبهه بالمنعوت وكونه للدلالة على معنى في صاحبه
كالمتمم نحو فاكهني والجمع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزءا
للكلام مدلولها فقط ان ربطا الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير

ولكن مقام فعول الجملة التي تقع حالا أما ان يكون جائيا من ضمير صاحبها او لا يكون
فان كانت الجملة التي تقع حالا ان كانت غير ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو
ليكون الرابط بينها وبين صاحبها غير منقطع فلا يجوز جاء زيد غلام أبيه وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة
بين الحالة والجملة ولما بين ان الجملة يجب فيها احد الامرين بين ان اي جملة يجوز ان
تقع حالا بالواو وبالواو وحدها وايّ جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة حالية خبرية اي الاسم
الذي يجوز ان يقع حالا وذلك بان يكون فعلا او معمولا معرفا او منكرا مخصصا
او سببا او جزءا او لا مكرة محضة واما لم يقل غير ضمير صاحب الحال لان الجزء المسند اليه
قوله يصح ان تقع الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان يقع حالا عنه بالواو او بدونها وكان حكم
الجملة مع الواو وما لم يشبه الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب
الحال عليه الا مجازا او اما لم تقع خبرية يجوز ان تقع حالا عنه لم يدل قوله الجملة
الخالية عن الحرف المصدرية بالمضارع الخالي عن الحرف المذكور فصح استثناؤه
بقوله الا المصدرة بالمضارع الخ نحو عاتبته ويكلم عمرا فانه لا يجوز ان يكون
قولنا ويكلم عمرا حالا عن زيد لما بقي ان ربط الجملة الحالية ان يكون بالضمير فقط فان
قلت قوله كل جملة الى آخره شامل للجملة الاسمية الواقعة حالا سواء كانت
مع الواو او دونها وليس الامر كذلك فان الجملة الاسمية الواقعة حالا لا تخلو
عن الواو او ضمير صاحب الحال نحو جاء زيد وعمرو راكب فيه وقوعها حالا عن
المعمول الواقع في حيز النفي وهو عمرو لان المعمول عامله بوقت حصول
مضمون الحال فيجب ان يكون مقيدا به اذ لا معنى لحصول مضمونه وهو الجزئية دون
الاشارة الى الامر الواقع في حيز النفي وقوعها حالا عنه الجملة لانها المقصودة بالنفي
فيرد عليه ان الكلام قبل قوله الجملة الشرطية جزاء ام لا فلم قيد بقوله سواء ذكر فيها
اذا او اريد ذكرها لزم ان يكون الشرطية جزاء جميع ما ورد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو
ان يقال بعضه فيكون الواو لمجرد الحال وهو الاسمية دون الشرطية وذلك لان
الشرطية لشدة ربطها بالجزاء المتضمن لصدر الكلام لا تكاد تربط بشيء قبلها الا اذا
يكون له فضل قوة وربما اقتضى ذلك كما في الجزاء الواقع بعد النفي فان لبعد المعمول

غير الجزء المصرف اي لفظه بالوضع بعده وقائله ابن مالك وكذا الفعل الماضي
بلا شبهة وهو الاشبه بكلامه والا لكان خبرا كما تبناه والمصنف كما يأتي فانه
فصل بقطع عن صاحبها واما الواو والذا خلت عما الشرط المدلول عليها جوابها
فليست بالكلام وذلك واضح لان ضد الشرط المذكور اولى بالتزوم لذلك الكلام
الذي هو كالعوض عن الجزاء مع ذلك الشرط كقوله اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين
العلم وليس قد ذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تضمنه
الكلام وعند الجمهور وقال الخبري انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور
اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم ولو لم يكن بالصين ولو كان وبعضهم
قال بعض المحققين انها اغراضية وبعضهم بالجملة الاغراضية ما يتضمن
اغراض الكلام تضمنا اي شيئا فشيئا لتقطعها طرفي الالتفات كقوله فاقت
طائي واطلاقاتيه وهو ان يرتكب فيه ما يخالف الظاهر وقد تحمي
بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم يوم القيمة ولا فخر والا
عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها
فاما ان يكون ماضيا او مضارعا او ماضيا والمضارع مثبتا او منفيا فهذه
اما ان يكون مثبتا او منفيا فهذه ثلاثة اقسام لان الواو وبعضها بمنزلة
سيبويه فيه الامران وبعضها بمنزلة احدهما فاشار الى تفصيل ذلك و
بيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل ماضي مثبت استغني عن الواو
اي عن دخول الواو وجب الاكتفاء بالضمير ولا تكن كالمستكبرة اي لا تقع حال كونها
قد ما تقطيعه كثيرا لان الاصل في الحال هي المفردة لوقوعها في
الاعراب وتنطق الجملة عليه بسبب وقوعها موقعها وهي اي المفردة حاصل معناها
حصول صفة لما بها لتلبس الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم
بالغير وهذا معنى الصفة غالبا لان الكلام في الحال المستغنية عن ذلك
الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تقييد
وقوع مضمون عاملها بوقت مضمون حصول الحال وبا معنى المقارنة وهو كذلك

Ashfaq Ahmad Khan

وجوده محتاج الى سبب موجود لانه وجود غير الوجود والوجود الحادث
لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود
بل يكفي في انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم فالمراد ان استمرار
العدم لا يفتقر الى سبب موجود بوثرية والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود
وبهذا اندفع قول ان العدم لا يعلل واذا سلم فالحكم في الوجود وبالجملة فالكلام
الاصلي في المنفي لاستمرار الحصص في اطلاق الدلالة على المغايرة وعرف
عاطفة اما انها اي عدم دلالة على الحصول فلكونه سببا
فعلية اذا كانت الجملة اسمية جوازا نحو زيد كتب اي زيد كتب الواو ولعكس يرد قائم
الثبت اي لدلالة الاسمية على المغايرة لكونها مستمرة لا على حصول الصفة غير
قائمة لدلالتها على الدوام والثبات كما مر وفي بعض النسخ كما مر وفي بعض عوده على بديهة
فيتم رجوع قوله وعوده على الابتداء اي رجوعه فيما ابتدأه على ان المسند
بعد المفعول قوله او اولى اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها
لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور المستأنف فحسن زيادة
رابطة نحو قاموا وقد اتوكم حصرا اي واتم تعلمون اي واتم من اهل العلم والمعرفة
او اتم تعلمون ما بينهم وبينها من التفاوت حتى تذهب كيسرى اتخاذا الى ان المجرد
الاسمية عن الواو ضعيف قال عبد القاهر في الجملة الاسمية الحالية تعرى
الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد
وهو مسرع وذلك لان الجملة لا بد لها من رابط يربطها بذي الحال وهو الواو وضمير ذي الحال
البتة الاثبات وتقدير تقدير المفرد اذ لا يستأنف لها الاثبات وبدا
ما يمنع فرحوا جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد
وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة الاسمية صريحا فانك لا تجد سبيلا
الى ان تدخل يسرع فرصلة اي او نصفة البتة الا بالاثبات لان اعادة ذكره لا
يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بلا خبر
وجملة لعوا اذا البيروحي مجيء ان تقول جاء زيد وعمرو يسرع اما ثم

ثم اعلم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعابدا فالاصل والقياس
ان لا يجيء الا بحذف الواو وما جاء في فصيح الكلام من الواو فهو شاذ
قياسه واصله بعرف به ان تأويل وتنبيه وذلك لان معنى قولك اتى
في مساقها وتعرعوده على بدايته ذا بدأ به طريقة التي جاء منها واما قوله
اذا لقيت ابا عمرو ان تلقه وجدته حاضرا اي الجود والكرم طاهر سبب
لعدم الخروج منه المعرج قولك وجدته حاضرا اي حاضرا عنده الجود والكرم
وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة
الواو كأنه جاء على ارادتها فحذف الكلام وهو لا يلتبس لا يجاز والذي يلوح
منه ان وجوب الواو في نحو جاء زيد وزيد يسرع او يسرع وجاء زيد وعمرو
يسرع اما انه او يسرع او اي مسرع نحو جاء زيد وهو يسرع او يسرع وقال
في موضع آخر انك اذا قلت جاء زيد يسرع كان كلاما ناقصا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه تنزيل قولك جاء وهو يسرع
وخرج وهو لابس السلاح منزلة ان المعنى على استئناف كلام وبدأ اثباته وانك
لم تردد ان تذكر لك ولكن بعضا وهو كذلك فظاهره ان الجملة الاسمية لا تجرد
مجردا عن الواو الا بتأويل وتنبيه بالمعنى وبهذا السبب الكلام
صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه
عطف على حال قبلها حذف الواو استغناء لاجتماع حرف العطف لان
واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فتوهم حاء زيد راجلا او
هو فارس كلام فصيح واما جاء زيد هو فارس فمحبث وذكر قوله بعضكم
لبعض عدو انه في موضع الحال الا ان قاعدين بعدها وبها انيس وبعدا فاجاز
وتزل تنزلا المفرد وبذا لخالف جاء زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب
ان يقال فارسا وبهذا حكم بانه جيء والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل
الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء وهو مسرع على انك تثبت
مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام جملة واحدة كما انك

قلت ما بعده الابتداء وان وقع جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه
او وسيفه على كتفه كان المعتبر في الكلام ثبات ... ثم استانف جزاء او متفرعا
اثباتا او نفيا بما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى الربط بالواو ... الا وفي
في ما بالواو كما في اثباته نحو ما يستطيع عمرو ذاهب ولست بها واو وحال
نحو جاءني كونها محتملة لضم كلام الى الجملة كانها في حيث الربط فانها تغير
العاطفة فلما جاءت لربط جملتين حسن ان يربط تبعيا فالجملة
نحو جاءني زيد مسرعا بعد الجزاء المستغني عن الفاء ان كان ذا ربط تعين
الجملة نحو جاءني وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه لان الواو
الذي يسوغ ثانيه ان يربط بجزء ثم قال الشيخ او بالضمير على ضعف على ما ذكر
اي بعلة ذلك الحال اي ترك الواو نحو قول الشاعر اذا انكرتني بلدة
او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة ولم اعلم
خرجت منهم وفارقتهم مشتملا للبازي الذي هو اكرم الطيور ... على
... عند الليل ... الاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية من الليل حال
ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الاولى ان يكون الاسم ... على التعريف
لا مضادة ... الحال لا ابتداء ويبنى ان يقدر هنا خصوصا ان المعرفة
... الفاعل ... الا ان يقدر ...
المسند ولهذا اختار تقديره ... فاعل ... الى اصل الحال وهو المفرد
ولهذا اكثر فيها ترك الواو وان جوز التقدير بالفعل لا في المجتاب الواو
قليلا كقوله وان انزلنا ... في الارض ... ويدا ...
والمختار لا يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير لا يمتنع مصحوبا بالواو
كلامه ... لانه اي اصل الحال الافراد ... والجزء ... وجب ان
تذكر منا ... اختيار الافراد في الحال ... الخصوص دون الجزء ...
لانا ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون التقدير
عند وجود الواو وهو الضمير لا يرى انه يغير تقديره بالمفرد ومع هذا لم

يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو في المضارع و ...
نحو على كتفه سيف يجوز ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره
فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو افراد زيد وقائم زيد ويحتمل
فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان كانت حالا مفردة مقدرا باسم الفاعل
والاحوال لا يجوز فيه ترك الواو والا جاز ان لا يمتنع فيه الواو في
... في ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة ...
فالواو وجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس على كتفه سيف
وما اهمله ... معلوم ... الكلام ... الشيخ قوله وحسن
ترك الواو في ... الحال ...
الحروف ... الارتباط ... ان يعتبر ... كما
بين ... الاسود ... الاسود ...
في مفعول ... الواو ... لم يحصل الكلام الا بالواو ...
حوالي ... حال ... مفعول ... حروف التشبيه
معنى الفعل ... ترك ... اخرى ... الحال ... حال
كونه ... والذي ... وتعظيم فهذه
الجملة حال ... فترك الواو ... الحال
... الحال ...
مقدرة ... واحد ... الحال
... صاحب الحال ... على الحال
... الحال ... وقال بعضهم
ان كان ... الحال ... الواو ...
سواء كان ... وجه ...
حاضرة ... الواو ... في اول
الجملة ... ضعيف ... الكلام ...

وغيرهم فانما عرف بالتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البيان على السيد الموصوف فانما هو بالنسبة الى البليغ فقط وهم يعرفون ان اين مقام البسط وان لكل مقام اي مقدار يقتضي البسط عما مر بيانه فرد ذلك فرار الاول الى الطاقة والثاني الى المحاولة والاول الى الصواب او الى افهم ان اين التعريف المفيد اما ان يعبر بلفظ مساو له او لا اولا اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا عليه والناقص اما ان يكون وافيا او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه ستة طرق عبر عنها بقوله فوائد اثنان منها مردودان اما المقبول فهو طرق التعبير الواردة هنا وهي اربعة بلفظ مساو لمراد او بلفظ ناقص وافٍ او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساوي واضح لكن يعتبر اللفظ بمقدار اصل المراد والا لجاز ان يعبر باللفظ الناقص عنه وافيا به والاطنب ان يعبر باللفظ الزائد عليه لفائدة واخر بوافٍ لا طويل وهو ان يعبر باللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافٍ به كقوله ابن الخرنق الجليلة البكرية والعيش جرثومة ظلال كقولك اي الحق والجاه قومي اي عريق فيهن عاش كريما اي ان عاش ذو استعداد اي ان عاش في ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش ان عم في ظلال العقل ولفظه غير وافٍ بذلك فيكون مخلا وفي نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به غير العيش الناعم انما هو عيش الجهد الكفي دون العقل المناطين بعواقب الامور فحمل مطلق العيش في ظلال الكن كن يعبر العيش ان عم والعيش ان في كنانة عن عيش العقلاء والمميزين بما امورهم واشار بالعطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل جرانه لوذ كر ان عم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار وبنحو ما ذكر لفظ الظلال واخر لفاء عن المقبول وهو ان يعبر باللفظ زائدا عما اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كقول عدي بن الرقاع الكلبي ذكر الزمان الذي كنت فيه بنعمة العيش الناعم وقد مرت الاربعة الاولى ايضا وجه قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقدير التقطع بوا الزاهدان عن فان في الخبر

الذي اعبر والتعبير ذكر اهيئة وذة التي لجذبة وفة وردت وقولها للزيارة عن الحنو الغير اي واحترز بلفائدة عن الحشو اليغو وهو الزيادة لا لفائدة يكون يجوز الزائد متعينا وهو ضمان لان ذلك الزائد اما ان لا يكون مفيدا للغير اولا يكون فالحشو المفيد كالتذييل قوله اي كلفظ الذي في بيت ابا الطيب والافضل قبل اسرة الدنيا بالشجاعة والذي وصير الغير اولا لانه اشهر للتعريف ثم اسم التعبير مشترك للعلم والبيان وانما عرفنا للضرورة فالمعبر انه لا فضيلة الا بالشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وبانا ان يصح قرن الشجاعة والصبر من العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود ما كان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يقرن ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد عنه بقاء الفقراء على صبره على المكاره لو تيقنوا بالخلاص عن قريب وطول العمر ما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا ابى حنيفة ان لي صراتوب فيه ان عمر نوح خلاف الاولى فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذل الفضل واما اذا تيقن بالموت فقط فان عليه بذله ولهذا قيل فكل ان اكلت لهم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل وما بقي ان المراد بالبذل بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ البذل ولانه يجاء لعذر عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي يرجى بها الهلاك وبهذا التعبير يخرج الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جزي وهو ان الخلود وتحمل المشاق فرع عسر الى يسر وفرع شدة الى رخاء بخلاف السخاء وسهل البوس فلا يظهر لبذل المال كثر فضل واعلم ان اليوم والامس وكثر عن علم ما في غد عبر عن قول زهير بن ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكني عن علم ما في غد عمي فان قلت فقد ذكر البصرة بعينها وسمعة بادني توضيح بيد بي ولا يجعل مثل هذا من الحشو لو فرض في التنزيل كقولهم هاكتبه بيدهم قلت ان ذلك انما هو في مقام التعبير الى ان كتبه كما يقول لك منكر معرفتك كتبته بيدك هذه ولهذا

للجهوه وقد جعل مكانا وظرفا للجهوه ولسلا منع توالي الاسباب الخمسة التي
بخص سلامة الكلام خلاف قولهم فاز لبس فروة بالجمع حرفين متحركين بينهما صغير الا
في موضع واحد وكلوه على تشبيه قولهم فراش فض بالخط وهو ان
الشيء ينفي نقيضه وفيه نظر لان ذلك غاية محتشمة وما هنا من تقديم الخبر على المبتدأ
للاختصاص بما لقوة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر ليس في الدار رجل
لا يفيد الاختصاص والجار والمجرور عطف على الجار والمجرور
شيء والمحذوف الخاص بخبر ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا
عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة متصلة بدل من خبر جملة نحو والسائل الغريب
اي اهل القرية او موصوفة نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى
اضع العمامة تعرفوني اي الشيء العجيب وطلاع الثنايا امر ركاب للصعاب
الامور اي انا ابن رجل طلاع اي انكشافاته او جلا الامور اي كشفها فحذف
الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يجر
الموصوف بعض ما قبله في المجرور بمن او بفي كقوله تع وسنهم من ذلك وكقولك
ما في القوم دون بكر او دونه غيره او لا سيما اذا زم منه اضافة غير الظرف
الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كزيد في قوله يث اخوا
بني يزيد على علما لهم عند لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل معا او لتوهم
التخاء لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل فلا يدل على زيادة الفعل
وكفوق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر به معنى فاعله وجعل الجملة علما لمن
هو محكي والا فحكم حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو ولكان فراشهم
ملكا جد كل سيفه اي كل سيفه ضحيح او كوكبا كساق او غير سيفه وما نودي في العير
دليلها فقل وهو قوله فاروت ان عيرها فانه يدل على ان الملك كان انما قيد
التصيحة دون المجيئة شرط كاسر فراخر باب اذا او جواب شرط اما بجرد الا حذف
نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون اي اذكروا اذا قيل لهم
هذا ما توعدون لمن تولى امرهم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اذكروا اذا قيل لهم
قولوا حطة وما بانهم في ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف

على قوله لمجرد الاختصار يغير كون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي
جواب الشرط في الحقيقة الوصف او لدلالة نفس ان على ما ذكر
مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر المحتشم منه بخلاف ما اذا ذكر
تعريض ربما سئل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده واللهم لئن
فعلت كذا لاضربنك علم من المنطوق المتعرضة للوعيد بالاولى ان لم يفعل فيه
هو اخذته على ضربه في العذاب وكذلك اذا قال المنجم اذا رأيتني شاخصا و
كنت جالسا للافكار لم يجز ان تخيل به لو لبث بالجواب ما لبث اي مثال الحذف
للدلالة على انه لا يختص به الوصف والحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب
ممكن ولو رئي او وقع على البر ولو رئي اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم ونحو قوله تع خرا اجاؤا وفتحت
ابوابها او عرفك عطف على قوله جواب الشرط اي او الحذف عرفك الله
كالمسند اليه والمسند والفعل والفاعل كما مر في الاول والسابقة وكالحال نحو
البر الكر بشبرا اي منه والمستثنى نحو ريحانا ليس الا واذا المضاف نحو يوم ترى اي
وجنة الاسد ونحو بارت وبا غلام وكجواب القسم نحو والفجر ولیال عشر و
جواب لما نحو فلما اسلما وتركه للجزم وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي
منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل دليل ما بعده
وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جزم عطف
على انما جزم جملة يسئلونك عن السبت كيف نحو فيحرقوا ويسلط الباطل على فعل
وتنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم وآتاه على
الهرم ابرق انا او سيل اذكره نحو قولك قلما اضرب لعصاة الخير فاتعظ
من ذرت قصر بها فيكون قوله قصر بها جملة محذوفة هي سبب لمذكور وجوز قوله
فاتعظ ومنه قوله كان اثم سن ايما احتلموا فيه نحو ان اتقيتم فان الله يجزيكم
الله دليل قوله ليجزي قوم بما كانوا يكسبون فيما احتلموا فيه نحو ان اتقيتم فان الله يجزيكم
قد اتوب فيكون المحذوف جزاء جملة هي شرط لكقوله تع فانه هو الولي ان يكن

العام الذي هو سطة الرحم ليكون اسد لان الشر اذا جاء من جنب لا يجب
كان اتم كما ان الخير اذا جاء من جنب لا يجب كان اشرف كيف اذا جاء الشر من جنب
يجب الخير وذلك كان الصاعقة في العرب تستقطع الجبال من جنب ويقع الغيث
وبذا يعلم ان الله عالم بكيونة الجنبيون كوجب ان يتوجه الى الصدر الذي فيه
يجد على ما لقي اثاره اي للعاقب وصدر ابي بذر بغير ابن شر ذلك الشيء والبعض
وبذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض المذكورة وقد
يكون ذلك لشهم الشيء السين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر
هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل حيث
لم يقل قواعد البيت تلاضافة وسه ابن في الايضاح بعد الابهام باب نعم
على بعد القول اي عا قول في يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف او الواو ربما اختصاص
كنعم رجل زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا انبهم فيه الفاعل اولا
وفسرانيا وقوله او لواو ربما الاختصار ستعرف ان الاختصار قد يطلق على ما يقابل
الاطناب وتم الايجاز والمساواة وبذا واقي اصطلاح السكاكي وقد يخصه
ابن حاجب نعم وسيجيء في الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في صورة

الاخبار للقرار الى ان الاطناب فروجه جنس ثم يقل نعم زيد والى الايجاز في
وجه حذف المبتدا الذي هو صدر الاستباق ايضا في الجنس لان الايجاز
والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين الشفاء في الامور الغريبة
المستطرفة التي يظهر فيها النفس غبطة وجدانا ما تراه تعالى عجب وانما قال ابهام
الجمع لان الجمع جمع الشفاء ليصدق على ذات واحدة وصفات كثيرة اجتماعها
على شيء واحد في زمان واحد في جهة واحدة وبذا يتضح وسه اي في الايضاح
بعد الابهام التوشيح وهو ان يوتى في اثر الكلام بشيء يتعلق بآخره يعلم
على الاول كقوله يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل
والواو ربما الاختصار تقبل وشيب ذا الحرص وطول الامل لكنه انهم اولا ثم اوضح
لا سبق وليس فيه توشيحا لان التوشيح لف النقض المذكور فكان يجعل التعبير

عن المعز الواحد بالمثنى اشعرا بالامرين يترتب العظم بعد الذف واما بعد
الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام وتغيير عبارته بعده
لئلا يتوهم ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف
الخاص على العام لكان اوضح وذلك لتقرير على فضيلة اي مزية الخاص حتى
كاد يدرج جنسا اي في جنس العام مترددا بين الاستقلال بالمفهومية الذاتية
امتاز عن سائر الافراد العام بما لزمه في الاوصاف المشتركة جعل كانه شيء آخر
مغاير للعام سالم لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه
والتفريع به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
في الصلوة او النفس في قولهم للافضل الاوسط وهو صلوة العصر على احد
الاكثرين ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال
وقد يكون في كلام نحو قولي ولكن سلكم انه مدعون الى الخير وما يرون المعروف
وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا الاان المصابرة باب في
الصبر وكذا بعده وخصيصا الشدة وصعوبته واما بالمكرر لنكتة يكون اطنابا
لا تطويلا كقوله الا اذا ذر قرن الشمس فقولوا ثم اكلوا سوف تعلمون ثم سوف تعلمون فقوله كلا رد و
تنبيه على انه لا ينبغي للناظر لتقاعد كثير الدنيا جمع همزة وان لا يهتم بتدبيره وسوف
تعلمون انذار لتماديهم في غفلتهم اي سوف تعلمون الخطا فيما انتم
عليه اذا عاينتم ما قدامكم في هول القيامة وفيه تكرير ثانية تاكيد للردع والانذار
وفي الاتيان بالمنتظم ثم والاشعار بان الانذار الثاني في الاول وانه كالفصول
للتصريح اولك ثم اقول لك لتفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على التراخي
الزماني لكنه قد يجيء للتراخي الرتبي في عطف الامر تفاوت غير الكثار الزماني
والبعد بينهما الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا كرر
الاول بالمنتظم نحو واله ثم واله وكقوله ثم ادراك ما يوم الدين ثم
ادراك ما يوم الدين وفي تكرير التكرير زيادة التنبيه على ما ينبغي التنبه والاتيان
في صيغة الغيبة بكل تنبيه الكلام بالقول كانه قوله وقال الذي آمن يا قوم

يكون تأكيدا لما قبله اى لا يكون تأكيدا لما قبله لان تأكيد المنفى ليس بمنفى كما مر
منفى قوله وهى باطل واما ان يكون بمعنى لكن قوله ابن قولا الخ بيانى
والسبى اخا الخ حال عن اخا لعمرو لتوقعه سبانى النفى وعن ضمير الخ
فان احسن منه الخ صفة لا خا يوف بانه لغير الله على استثنا يوف
اخ حال كونك ملتبسا لا تفضح اى تفرق وذميم خصال اى
الرجال المهذب اى المنقح الفعال المرضى الخصال وصيد البيت ذى التعقيد معانى
الكامل من الرجال والاحرة تأكيد له لذلك ويقرر لان الاستغراق فى الانكار
اى لا مهذب فى الرجال اما بالبخل واما بالجبن بالاحرى لان الاحرياء هو التوقى
والاخرا زع عن الشر وفيه توقع عن ابهام خلاف المقصود وهو ان لو ذاتى
كلام لم يتم خلاف المقصود اى لو يتبين ويرتفع ذلك الابهام وذكر فعل
لانه يرتفع الابهام قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره فالاول كقوله
اى قول فارق غيرك حسنا اى غير محمد الذى بار وهو حال من فاعل يستقل غير
قوله ثم اسبع اى نزول المطر وقوعه فى الربع والمحل الخصب اى بسبب لان نزول
المطر قد يكون سببا لخراب الديار وقوله ما دفع ذلك بتوسط قوله ثم بمنزلة
والثانى كقوله فسوف ياتى الذى لا عبة به يقوم بجنبه ويكون اخا قومى لم يكن
اخا وقت الشدائد المكاره فانه لو اقتصر على وصفه بانه اخا قومى لم يكن
ذلك لتصفهم غالبا بمثل ذلك بل لتوهم ان ذلك لصفة غالبة على الكل فيفوت
الاشعار بان ذلك نواصع سهم للتيسير ولذا حذف الذل اى لتقرير معنى التعطف
كانه قيل عاطفين عليهم على وجه الذل والتواضع ويجوز ان يجر التعدية على للدلالة
على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على الموسر خافضون لهم اجنحتهم وفى
هذا التعميم قول كعب بن سعد الغنوى ● جليل اذا ما الحلم زين اهله ● مع الحلم فى عين
العدو مهيب ● فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك فى محرة فارال
هذا الوهم بان جعله انما هو فى وقت تزين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند الحدة
والا لم يكن تزينا واما المراع الخ فزعم المعاند تأكيد للازم ما يفهم من قوله اذا

اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم غير لا يكون الحلم زينا لاهله فان قولا
كونه حليما غير لا يكون الحلم كذلك مهيبا وغير البعد ولا تخ فيكون هذا نفيا لان كونه
المفهوم لا نكيلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان غير لا يكون حليما حتى
لا يحسن الحلم كذلك مهيبا غير البعد وتجوز ان يكون غضبه حالا يهاب ولا يخاف
هو الذى يخطر بالبال ان غير ابلغ من لا فتأمل واوثر على ما يشعر به كلام المعاند
المراع الخ تأكيل وذلك لان كونه حليما فى حال يحسن فيه الحلم توهم انه فى تلك
الحال ليس مهيبا لما به من الشناعة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة
فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم غير البعد وهيب يعنى انه مع الحلم فى تلك الحال
الذى يحسن فيه الحلم يخشى منه البعد وتنكير مهيبا لتعظيم امره فكيف غير تلك الحال
واما الكريم وهو ان لو ذاتى فى كلام لا يتم خلاف المقصود وهو الجواب
يكون ولا يطعمون الطعام على حبه فى وحبه وهو اكثر الضمير فى الطعام
اى يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه وانما جعل الضمير قد اى للطعام على حبه
لانه لا يحسن ما لم يخف فيه لانه ان لم يخف فيه اصلا امر ادون كقليل المنة فى قوله تعالى سبحانه
الذى اسرى بعبده ليلا مع ان الاسرا لا يكون الا ليلا لكن لما كان القليل للدلالة على القليل
المدة وانما اسرى فى بعض الليل واما الاول فهو ان لو ذاتى فى كلام
لو بمنزلة ان مقترنة بمعنى لكنه واكثر لا يحل فى قرا الجواب
لكنه سوى وضع الابهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمبنى فقط بل
مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد بالصال الكلام ان
يكون اتيا بالاول او تأكيدا له او بدلا منه كما فى قوله وكلون
لقد ابيت سبابا ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكنه بعد ترا العطف وقف
فى اثنا الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لهم الجنة والكشف
فيه ترتب الجد والغضب على ما ينبئ اليه والا علو قوله اى وكالة عما فى قول
عوف بن محلم الشيبانى شكوكيره وضيفه ان الهما شر وكلبيها اذا نبحت سعى
ال مرخان تتمة ترجمة كلامه اذا افسره لسان آخر فقوله وكلبيها جملة معترضة بين

فالآية تشمل كل فعل والبيت يخص بالقبول وان كان يلزم منه عموم الافعال الخ
والله اعلم ثم علم المعاني هو ان تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من
استحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
والمراد بالكلام هنا الجملة وخواصها نسبة الخبر الى المبتدأ والفعل الى الفاعل والمفعول
والقيود كالشرط والحال وغيرها والايجاز والاطناب والمساواة وغيرها
وعلم البيان هو علم يقتدر به على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح
الدلالة عليه اي ايراد المعنى المفرد الذي يقتدر بها على ايراد المعاني الجزئية والكلية
والقواعد المعلومة على ما يقتضيه الحال في تعريف علم المعاني فليس المقتدر بعلم ما هو
اي ادراكيا او الاعتقاد بها على ما هو عليه او اراد بالمعنى الواحد على ما هو
المفهوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي في المطابقة لمقتضى الحال واراد بالطرق
التراكيب بالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول
يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد على فصد المتكلم وارادة بتراكيب يكون
بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف ليس لهذه الملكة او اصول يسعى فيها زيد
زيد جواد او طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة
على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معنى واحد والبعض
الآخر على معنى آخر لم يكن ذلك في البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح
الدلالة اشارة الى انه لو اورد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والجلاء
دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد بالفاظ متزادفة مثلا لا يكون ذلك من
علم البيان ولا حاجة الى القيود في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح
هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح
الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتعبير المذكور للمعنى الواحد
يخرج علم الانشاء على ما ستعرف والتعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر
والليث والجارية على ان الاختلاف في الوضوح بما يراه القوم فرائد لآلئ
الوضيعة كما يشعر به لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر هنا وما يأتي تعريفه بعرفة

ايراد

يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة معرفة بصيرة ان الشيء منه يفهم كل
على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ وانتهاء منه مركب لا يكاد ينتهي
منه الا بالبسيط مثل لفظ الحيوان يفهم منه المعنى الذي يدرك به الصحة فون اللفظ
مشتمل بانتمام المعنى منه كما ان مشتمل عليه لان دلالته على هذا المعنى
صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع
مدخل فيها اما ان يكون اللفظ تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزء
كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك
والاولى تغير الدلالة الاولى بالمطابقة لان الواضع انما وضع اللفظ
للدلالة على تمام الموضوع له فهو منسوب الى الوضع والثانية بالتضمن اي
الدلالة على الجزء والخارج عنه لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل
بحكم بان حصول الكل الذهني يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم
حصول اللازم والمنطوق يستوي فيه المفرد والمركب وضعية عبر ان للوضع مدخلا فيها وما
يخصها بالعقل عما يقابل الوضع والطبيعة كما ذكرنا والاولى ان يقال الدلالة
اللفظية والغير بالتضمن لكون الجزء متضمنا في المعنى الموضوع له والالتزام
لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل
واريد به الكل والجزء بالتضمن لصدق عليهما انها دلالة اللفظ
عاما وضع لمع انها ليست بمطابقة بل بتضمن واذا اريد به الجزء لا يكون موضوعا يصدق
عليها انها دلالة اللفظ عاما وضع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة
وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته
على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ عاما وضع له مع
انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم وحده واعتبر دلالته
انها دلالة اللفظ الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح منتقض تعريف
الدلالات بعضها بعض فالجواب انا لم نقصد تعريفا لكل دلالات حتى يلزمنا
ما ذكر رعاية للقيود وانما قصد التقسيم على وجه يشير المعرف فلا بأس ان نترك

بعض

بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة
دلالة اللفظ على تمام الموضوع له وحيث ان تمام الموضوع له والتضمن
دلالة على جزء الموضوع له وحيث انه جزؤه والالتزام دلالة على اللازم
الخارج وحيث انه لازم خارج وقد علم بانه لا حاجة الى هذا القيد لان
دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جعله
دالا فالوضع للفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم ذلك المعنى منه
فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى
الآخر ولو يراد به لم يكن تلك الارادة على نهج الوضع لان قانون
الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا الا يدل الا على
معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءا فتضمن
والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا ينفي ان يكون تابعة للارادة
بل الوضع فانا نقول بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع تنتقل اذهاننا
سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة الوضعية الا هذا فنقول كون الدلالة
موقوفة على الارادة بالحال سيما على التضمن والالتزام خروج كثير من الناس
الى ان التضمن فهم الجزء عند فهم الكل والالتزام فهم اللازم عند فهم الملزوم
وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كانت المجازات صارت الدلالة
عليهما مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكره بدا العاقل يلزم الاشتراك
الاجماع بين الدلالات لان اشتراك اللفظ بين جزء ملفظ واحد اكثر من معنى واحد
وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم الملفوظ فيسلم جميع ذلك لكن
ما لا بد منه في المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد
به الجزء لا يظهر انها مطابقة بتمام تضمن وانما اقتضت لصدق عليه تعريف الاخر
وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالجيد غير لازم نعم شرط
ابن شرط الالتزام الملزوم الذهني لتصور الموضوع له والخارج عنه اي كون المغير
الخارجي بحيث يلزم من حصوله في الذهن حصوله فيه اتباعا على القوة

او بعد الى طرفي التوازي و الاكتفاء نسبة الخارج الى الموضوع له نسبة بارز
الخارج حاجب اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح **و لو بالاعتبار**
بوقف او غيره اي و لو كان ذلك اللزوم الذهني حاجبا عنه اعتقادا او انما طب
بسبب عرف عام لانه المفهوم في اطلاق العرف او غيره كاشتراط و اصطلاح خاص
ارباب الصناعة و غير ذلك كما يجري مجرى عرف خاص و كلام ابن الحاجب في
اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني و وجه العلامة في شرحه بان
بعضهم لم يشترط ذلك بل حمل دلالة الالتزام ان لم يفهم في اللفظ معنى خارج عن المسمى
سواء كان المفهم سبب اللزوم هيهنا و هناك او بغيره و في قوله الاحوال و الاظهر
ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل
المسمى لان مغير اللزوم عدم الانفكاك و ظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لم يكن
كثير معان المجازات و الكنايات جدا ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام
الا نادرا فالمراد بالوضوح و الخفاء و الاظهر المذكور في ابراد المغير الواحد بقوله
فرا لوضوح **لانه ما يوجب** اي بالدلالات المطابقة **لان السامع** لفظ **كان عالما**
بوضع الالتزام لذلك المعنى **لبعضها** اي بوضع **دلالة عليه** في بعض **و الا** اي و لم يكن عالما بوضع
الالفاظ المركبة **كلها و ما** في الالفاظ **دلالة عليه** لتوقف الفهم على العلم بوضع مثلا
اذا القى هذه بشبانا لورد فالسامع لم يكن عالما بوضع المفردات و الهيئة
التركيبية مشع ان يكون كلام لورد يوذي هذا المغير بدلالة المطابقة دلالة اوضح في
دلالة قولنا هذه بشبانا لورد و اذا خفي لانا اذا قمنا مقام كل كلمة منها بارادة
فالسامع اذا كان عالما بوضعها لذلك المفهوم كان فهمه اياها مع المراد فات
كفهمه اياها في تلك الكلمات في غير ذلك الوقت و ان لم يكن بوضعها لذلك لم يفهم المراد فات
ذلك المغير اصلا و انما قال و الا لم يكن كل واحد منها دالا دون ليتقول الكل
واحد منها دالا لان المفهوم و المقصود في قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه
عالم بوضع كل واحد منها و بداهة فرا ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون
شيء منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض

و على التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا و يكمل لم يكون بعض منها دالا
و اذا ما كان لا يجري فيه الوضوح قال قلت لو توقف فهم المغير على العلم بالوضع
لزم الدور لان العلم بالوضوع موقوف على فهم المغير لان الوضع نسبة بين اللفظ
و المعنى و العلم بالنسبة يتوقف على فهم المتضايفين قلنا لا نوقف على العلم بالوضع
انما يتوقف على فهم المغير بالحد لا على فهمه في اللفظ و قرب به ما لو ان فهم
المغير الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع و هو لا يتوقف على فهم المعنى في
الحال بل ذلك في الزمان السابق فان قيل لا تم انا اذا كان عالما بوضع الالفاظ
لكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ اشتهر و شاع في الحال
بحيث يخطر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة و المؤانسة و قرب
العهد بها و بعضها يكون بخلاف ذلك يحتاج الى التفات اكثر و مراجعة اطول و كثير
فالسامع يغفر اسبابا لانتقاء المطابقة في بعض الالفاظ مع سبق العلم بوضعها الى
معانيها و تكرر و مراجعة تامل لطول العهد بها و فلا يكون العلم بوضعها حاصلا
حال العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح و الخفاء ان يكون ذلك
بالنظر الى نفس الدلالة و دلالة الالتزام كذلك لانتفاء حيثيتها و دلالة الالتزام
قد يكون واضحة كاقرب اللوازم الى القريبة و قد يكون جلية كاقاصي اللوازم البعيدة و
المنتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المغير المطابقي واجب قطعا
عند العلم بالوضع و مخل قطعا عند عدم العلم بالوضع و سرعة حضور بعض
المعاني المطابقية في العقل و بطوءه انما هو في جنبه سرعة تذكر السامع للوضع
و بطوءه و لهذا يختلف باختلاف الاشخاص و الاوقات **بقي ان الخفاء** اي في
دلالة الالتزام المذكور ناشيا عن الدلالات **يجوز ان يكون في** ابراد **اللزوم في**
لزوم الاجزاء للكل و الغير و لزوم اللوازم للملزوم فرا لالتزام اما في
الالتزام فقط لجواز ان يكون للشيء واحد لوازم متعددة بعضها اوضح بالنسبة بعض
بسبب قلة الوسائط فيكون الوضوح لزومه فيكون تابعة ذلك المغير الملزوم بالفتح
الموضوع له هذه اللوازم لمختلف الدلالة عليه وضوحا و خفاء و كذا اذا كان

الدلالة على ما هو جزء مسماه أو خارج عنه لازم له أو ملزوم له
فالأول هو التضمن والثاني هو الالتزام والثالث هو المطابقة
وقد يقال للدلالة على الجزء والخارج اللازم دلالة التزامية
وعلى الجزء دلالة تضمنية وعلى الخارج اللازم دلالة التزامية
وعلى المطابقة دلالة مطابقية وقد يقال للدلالة على الجزء
دلالة تضمنية وعلى الخارج اللازم دلالة التزامية وعلى
المطابقة دلالة مطابقية وقد يقال للدلالة على الجزء
دلالة تضمنية وعلى الخارج اللازم دلالة التزامية وعلى
المطابقة دلالة مطابقية

لفظ واحد ملزوم بالذات لزوم بعضها أوضح من البعض فيكفي
تلك الملزومات المختلفة الذات عند ذكر البعض الواضح وذلك
مثل الغير اللازم بالذات لغير آخر عند الوضوح وذلك لأن الغير
هنا هو أن يكون الغير الخارج بحيث يلزم من حصول الشيء في الذهن
حصوله فيه سواء كان بلا واسطة أو بواسطة واحدة أو بوسائط
متعددة وسواء كان اللزوم عقليا أو اعتياديا عرفيا أو اصطلاحيا مثل
لوازم مخترعات اللزوم مثل كون زيد كثير الرماد وجبان الكلب
ومهزول الفصيل فيكفي تأدية هذا المعنى بتلك العبارات التي
بعضها أوضح دلالة على هذا المعنى من بعض وأما في
الفصيح فيأبى أن يجوز أن يكون المعنى المراد أخفى شيء وجزء
الجزء من شيء آخر فهو دلالة الشيء
الذي ذلك الغير جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي
هو جزؤه مثلا دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالته على
الحي أو الحساس أوضح من دلالته على الناطق وعلى
فهم الجزء الإنساني على فهم الكل فالمفهوم من الإنسان هو لا هو الجسم ثم الحيوان ثم
الإنسان فلذلك الأمر كذلك يقول المترجمون إن النفس تابع للنفس لأن المعنى المتضمن
إنما يتمثل للذهن إذا تمثل الموضوع له كما نبهنا عليه
ولاحظ عدم فهم الكل وكذا ما يفهم الكل من غير التفات إلى الأجزاء كما ذكره
الشيخ الرئيس من أن الجنس قد يعلم بالجملة ما لم يعلم بالبال ومعنى التنبه بالبال ولم يرد
التنبه منها فرضا المحال كما أن يتنبه غير الذهن فيجوز أن يعلم الشيء بالقوة
الذهن إلى الجنس بالكلية فإن قلت قد سبق أن المراد بالغير الواحد ما يوجد في الكلام
المعاني لمقتضى الحال وهو لا يخلو عن تركيب وقد ذكرت هنا وإفادة الجزء
المختلف إنما هو في المفرد الأفرادية فلم تقيد الغير الواحد بما ذكر كما لا يدل عليه
اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لأن المجاز المفرد بأسره وهو
معظم مباحث البيان وكثير من أشكال الكناية إنما هو في المفرد الأفرادية فكيف
ساعدنا التقييد بقولنا أن كون الكلام أوضح دلالة على معناه الذي
يجوز أن يكون بسبب أن بعض أجزاء ذلك الكلام أوضح دلالة على ما هو جزء ذلك

الكل أو بسبب تركيب الكلام أوضح دلالة على ما هو
داخل في ذلك المعنى كان مفردا أو المغير الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح
فإن غاية ما يتصور في الكلام فرد التمام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ الدال
على الغير بالتضمن أو خارجا عنه لازما له بالالتزام ما لا يفك عنه سواء كان داخلا
فيه كالفرس أو خارجا عنه كالإنسان في تعريف الفرس بأنه حيوان صاهل
ما وضع له أي بالمطابقة أو لا بل دل قرينة على عدم إرادته بل أريد به ما وضع له
هذا بحسب ما يسبق إلى الذهن أولا بادي الرأي لا باشتمال المجاز والكناية
كليهما فإنهما هو قرار الملزوم إلى اللازم وإن ذكره الملزوم
على الاشتمال على اللازم إلى الملزوم ليس بصحيح أو دلالة اللازم على خارج
لازم على الملزوم وأن التزام إنما هو الدلالة على لازم اللازم لا على ملزومه
ثم ظاهر هذا الكلام يدل على أن الواجب في المجاز أن يذكر الملزوم ويراد
اللازم وهذا لا يصح إلا فرقيل في الاستعارة على ما سيجيء ويدل المجاز عليها
أيضا على الكناية لا يصح أيضا لأن المراد في المجاز هو اللازم فقط
لقيام قرينة على عدم إرادة الملزوم بخلاف الكناية فإنه يجوز أن يكون
المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع أي
يحتاج إليه الكل في الوجود لا ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ليقع سواء في
الوضع الطبع ثم إن المجاز يدخل فيه التشبيه وهو الاستعارة التي
كان أصلها التشبيه فذكر المشبه به وأريد المشبه فصار استعارة تحقيق
التعويض أي للتشبيه قيل التعويض للمجاز الذي هو أعم فيه الاستعارة
لا يناسب ما عليه قاطبة المصنفين في علم البيان من جعل التشبيه والمجاز والكناية
قال قلت أو كان ذكر التشبيه في علم البيان ليس لإنشاء الاستعارة عليه
فلم جعل مقصدا برأسه دون الفصل مقدمة للمجاز الاستعارة قلت لكثرة
كثرة مباحثه وعموم فوائده أو نقول إن الفصل مقدمة للمجاز الاستعارة
واستحق أن يجعل أصلا برأسه لما هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان

ثم لما فرغ من [illegible] وجب [illegible] من الانقضاب [illegible] علم البيان
علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم شرع في تفصيل ... فقال [illegible]
إلى الانجاب [illegible] وقدمنا صدد (التشبيه) أي هذا باب التشبيه الاصطلاحي
المبني عليه الاستعارة وهو المقصد الأول [illegible] لكن
هو أخص من مطلق التشبيه أعني التشبيه بالمعنى اللغوي أشار أولا إلى تعريفه بقوله (التشبيه)
أي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة أو على وجه تبتني عليه الاستعارة
أو غيره ولهذا أعاد صريح المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود إلى المذكور المخصوص
المخصوص [illegible] اللام في التشبيه الأول للعهد [illegible]
هو [illegible] الأول للجنس على أنه [illegible] يعني أن معنى التشبيه في اللغة (الدلالة) هو مصدر قولك
دللت فلانا على كذا إذا هديته له [illegible] (على مشاركة أمر لأمر) آخر
(في معنى) فالأمر الأول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه
وظاهر هذا التفسير شامل لمثل قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما أشبه
ذلك (والمراد) بالتشبيه (ههنا) أي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على
مشاركة أمر لأمر في معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستعارة التحقيقية) نحو رأيت أسدا
في الحمام (و) لا على وجه (الاستعارة بالكناية) نحو أنشبت المنية أظفارها (و) لا على وجه (التجريد)
نحو لقيت بزيد أسدا ولقيني منه أسد كما سيجيء في علم البديع فإن في هذه الثلاثة
دلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى مع أن شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح
خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فإنه صرح بأن نحو رأيت بفلان أسدا ولقيني منه
أسد من قبيل التشبيه فالتشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة أمر
لأمر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد [illegible]
أن يذكر [illegible] بالكاف ونحوه لفظا أو تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرو
وجاءني زيد وعمرو وإنما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لأن الاستعارة
التخييلية هي إثبات الأظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيها دلالة على مشاركة أمر
لأمر عند المصنف لأن المراد بالأظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيجيء إن شاء الله تعالى

بحث التشبيه

(فدخل فيه) أي في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه
أداة التشبيه نحو زيد كالأسد أو كالأسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها
على القول المختار وهو ما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه أو
في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه أو مع حذفه فالأول نحو قولنا (زيد أسد)
والثاني نحو قوله تعالى (صم بكم عمي) بحذف المبتدأ أي هم صم فإن المحققين على أنه يسمى تشبيها
بليغا لا استعارة لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية و
يجعل الكلام خلوا عنه صالحا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه لولا دلالة
الحال أو فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل آخر باب الاستعارة
(والنظر ههنا في أركانه) أي البحث في هذا المقصد إنما هو عن أركان التشبيه الاصطلاحي
(وهي أربعة طرفاه) أي المشبه والمشبه به (ووجهه وأداته وفي الغرض منه وفي أقسامه)
وإطلاق الأركان على الأربعة المذكورة إما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه
لأنه هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بالكاف ونحوه وإما باعتبار أن
التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة
نحو قولنا زيد كالأسد في الشجاعة (طرفاه إما حسيان) قدم البحث عن الطرفين لأصالتهما لأن
وجه التشبيه معنى قائم بهما والأداة آلة لبيان التشبيه ولأن في كل من الوجه و
وجب البحث عن الوجه والأداة فالطرفان إما حسيان أي مدرك هو أو مادته
إلى الحس (كالخد والورد) في المبصرات (والصوت الضعيف والهمس) في المسموعات والمراد بالصوت
الضعيف الصوت الذي لا يسمع إلا عن قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت
الذي أخفى منه كأنه لا يخرج عن فضاء الفم (والنكهة والعنبر) في المشمومات
(والريق والخمر) في المذوقات (والجلد الناعم والحرير) في الملموسات وفي أكثر ذلك تسامح
لأن المدرك بالبصر مثلا إنما هو لون الخد والورد
وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس
ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الأجسام لكن قد اشتهر
في العرف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست

بحث طرفي التشبيه

الحرير بالعنبر عطف عما قوله اما حسيان كالعلم والجهل وجه الشبه بينهما كونهما
جنسي ادراك عما يجر بجره او يخفق بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او بالعكس
فالاول كالعلم بالمسك فان المسك امر الموت عقلا لانه عدم الحيوة عما من شانه ان يكون
حسي والثاني مثل العسل وخلق رجل كريم فان العسل هو الطيب المحسوس بالشم والخلق
وهو كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي قبل ان يشبه المحسوس المعقول
غير جايز لان العلوم العقلية يستفاد من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد
حسا فقد علم غير العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيه
به يكون جليا للفرع اصلا والاصل قرعا وهو غير جايز فلذلك لو جاء مجاز
المالوفة وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالمجرة الظهور
والمسك كخلق فلان في الطيب كان مجازا في القول واما ما جاء في الاشعار من
تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان تقدر المعقول محسوسا وبجعل كالاصل لذلك
المحسوس عاطريق المبالغة في تشبيه ثم لما كان وجه المشبه والمشبه به ما هو غير
مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة غير الخيالية والوهمية والوجدانية
اراد ان يبين طلبا في الحسي والعقلي تقليلا للاغبار وتسهيلا للامر على المتطلب
لانه كلما قل الاغبار قرب الى الافهام وادا قرب الى الافهام كان اسهل منالا فاشار
الى تعميم الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك بواحد او مادته باحدى الحواس
الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي
بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا
في امور كل واحد منها مدرك بالحس كما اي كالتشبيه بالياقوت والبقم
هو ضرب جوز فضيخ اراد به شقايق النعمان وهو نوع احمر فوسطه سواد
انما اضيف الى النعمان لانه جبلي ارضا كثيرة فيها ولذلك اذا اقتصر
في خطاب المطر اذا نزل والنعمة اي بال اي الجلو اعلام جمع علم وهو الراية يهتدى
تشبيه على ما حق بيانه فان الاعلام الياقوتية المنشورة على اتربال الزبرجد
حالا بدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك

وبمكنه ان يجعل وجه الشبه بين العلم والجهل الانتفاع بهما
كما اراد وجه الشبه بين البخيل والموت عدم الانتفاع
او يكتفي بجنسية المشبه والمشبه به التي تقتضي بينهما على
ادراك وتطبيقه بالحيوة ع ه ره لا يخفى انها

التشبيه الاخير الى

عما بيانه محسوسة محضة كما مادته امر مركب هو منها كالاعلام والياقوت
والرياح والمزبرجد كل منها محسوس بالبصر فالمراد بالحس الخ اي المراد بالحس
ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحد الحواس الخمس الظاهرة فخرج الوهمي
الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير مشتمل على ما يكون الخيالي فاقدا شيئا منه
ولهذا قال عما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكونه ادراكا
لمعاني بكلية وبهذا اليقيد تغير العقلي كما في قوله اي كالتشبيه في قول امرئ
القيس الخيلي والمنزة تنتحي مسومة تدرى بها العقبان والقنا بمقاتل
ذلك الرجل الذي يوعد بني فرتنا وسلمى والخال ان مضاجعي وملاعبي سيوف
مسومة اي شارفا لها بسيما وسهام محددة النضال ومسنة السيف اذا اعد
ووصف النصال بالجزرة للدلالة على صفايلها وكونها مجلوة فان الياقوت
الاحمر اذا كان حالا بدركه الحس لعدم تخلفها عنها لو ادركت لم تدرك الا الحس
البصر وحاجة التشبيه لفرد هذا المقام ان ليس المراد بالخيالية الصورة المرتسمة
في الخيال الممتنعة الرجوع طرفا الحواس ولا بالوهمية المعاني الجزئية المدركة
بالوهم حالا ما سبق تحقيقها فرجع الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية
ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك او لم يقع بها احساس قط ولا
اتيانه الا غوال ورؤوس الشياطين طير لبت مما الخ الجزئية بل هي صور
لا نهاليت حالا يمكن ان يدركها الحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك
الا بها وليت ايضا حالة تخص كصدا قديمه وعداوة عمرو بل امتحق مع هذا القيام
اي في قوى الادراك الا يسبى متخيلة ومتفكرة وفي ما سنا تركب التصور والقطع
وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كان لها جناحان
او رأس ثور او لا رأس له وهو واقف حالا لتكن لونا ولا تبقة وليس عليها شعاع
بل النفس هو الذي يشعلها عاليا تقام زيد بواسطة القوة الوهمية وهذا
الاعتبار يسبى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وتشير سيدا الى اعتبار متفكرة فانها
بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المخيلة في الامور التي ادركت بالحواس

الظاهرة وبالجملة ما اخرجه المتخيلة في محله تنبيها كالاذاعة ان العقل شر مهلكا
الناس كالسبع فاخذت المتخيلة تصويرا بالصورة كالسبع واخرجته بالصورة كالسبع وما دخل بالجزء اي دخل الفعل بالجزء
وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم
العقليين فانهما ليسا في الوجدانيات بل في العقليات الصرفة كالعلم والجهل و
تحقق ذلك ان اللذة ادراك وما ينال بها هو غير المدرك آخذ وشر في حد هو كلا
وكل منهما حسي وعقلي اما الاخير فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير لها
وكمال كيفيته الرائحة بالجلوس والملامسة بالتقبيل والباهرة بالملاحة والصوت بالصوت
حسن والمأكل بهذا الجملة والمشموم بصورة شيء ترجع وكذلك البواقي فهذه بسيطة
الى الحس واما العقل فلانك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراك الامور المجردات
البتة وانها مدركة بهذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وضد هذا الالم فاللذة
فاللذة العقلية بالحق الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا
ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما عبارة عن الادراك الذي المذكور بين
والادراك ليس بمدرك الحواس الظاهرة خلافا بالضرورة فبقي ان المدرك
باحدى الحواس الظاهرة قد يلتفت القوة الى ذلك وهو فيها في الجزئيات المستندة
الى الحواس فهي من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالتشبع والجوع
والفرح والغم والخوف وما شاكل ذلك **وجه شبه** اي وجه
التشبيه هو الغير الذي قصد اشتراك الغير فيه **بحسبها** **بحسبها** واقتصر بهما
فرقوا زيدا كالاسد بشجاعة لوجود والجسيمة والحيوانية غير ذلك في البقر
مع ان الشيء بهما ليس وجه التشبيه فالمراد بالغير الذي لزيادة اختصاص بهما
وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال السيد عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك
شيئين او وصف بوجه او اوصاف الشيء في نفسه كاشتراك قولنا الاسد والنور
في الشمس **المراد بالتخيل** ان لا يوجد ذلك قرائن حالية او مقالية تدل على ان
والتأويل نحو في قوله اي شل وجه الشبه في قول الماضي السوفي وكان النجوم بين

وجه شبه بهما كان في الواقع
وصف الغير الذي اشتركا فيه
بهما لان الطرفين بهما
ليس بعمراد بل الغير الذي هو
الابيضية المشتركة بينهما
الاشتراك الحقيقي والاتفاقي فهم
عرر

وجه شبه بهما كان في الواقع
وصف الغير الذي اشتركا فيه
بهما لان الطرفين بهما
ليس بعمراد بل الغير الذي هو
الابيضية المشتركة بينهما
الاشتراك الحقيقي والاتفاقي فهم
عرر

وصار مستقبحا في فهم المراد به وان لم يوجب ذلك وقوع خلل في التحو وكان فاسدا
لا يمنع بل يستقر لوقوعه فيما وهجوم الوحشة كما يوجبه الكلام الفاسد
كخلاف اللحن فانه تحمل الغلط والكثرة بان يجعل غاية الطعام القدر الصالح له او
اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه في كون استعمالها مصلحا واهمالها مفسدا
والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا
بمراعاة احكام التحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجري الطعام
ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية عالم يصلح بالملح وفي جعل وجه التشبيه
كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة التحو استعمال الوجوه
الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك عالجه الكلام وهو اي وجه التشبيه
الغير خارج عن حقيقتها اي حقيقة التغير فيه وذلك بان يكون تمام مهيتها التي هي اجزاء او
جزأ منها مشتركا بينها وبين غيرها اخرى او مميزا لها عن غيرها كان يشترك البر
في نوعها او جنسها او فصلها كالتفصيل مثل في ذلك في كونها كرويا او
نوبا او في الخط او خارج عن حقيقة التغير فيه ولا فرق بكون غير قائما بها او
قال لصفة وذلك الصفة اما حسية اي مدركة بالحس او غير الحسية اي المختصة بالاجسام
كالمختصة بالبصر وهو قوة مرتبة في العصب المجوف في التنين ملاقيان فيغتر فان في
العينين مثلا الاوضاع والاشكال والشكل وهيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم
كالدائرة او نهايتين كنصف الدائرة او ثلث نهاياته كالمثلث او اربع
كالمربع او غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات وفي بالكم
عرضا قبل التجزي لذاته وبالاتصال لكم لاجزاءه نقطة مشتركة يتلاقى عندها
وبه اخر عن العدد وبكونه قار الذات لكم اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه
اخر عن الزمان والمقدار كجسم تعليمي ان قبل القسمة في جهة الطول والعرض والعمق
وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركة
والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعتراضا عما

عن مجموع الحصول بعد الكون في المحل بالحركة وبعد الكون في المحل بالحركة الاولى وعن الحالة
هيئة الخروج في العجلة الى الفعل على سبيل التدريج وفرق بين الحركات والمجاري
والحركة بمعنى الكيوف تظهر لان المقدار في مقولة الكم اعتبر الذي يقتضي القسمة
والحركة في الاعراض النسبية والكيف لا يقتضيها لانها قرة والنسبة فكارا
بالمقادير او صافها في الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات كالسرعة
والبطوء والتوسط بينهما وما يقبل بها اي المذكورات كالحسن والقبح المتصف بها
الشخص باعتبار الخلقة التي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالطعم والبقاء
الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر
الحاصلين في الشكل وغير ذلك او السمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة مرتبة
في العصب المفروش على سطح باطن الصماخ مدركة بها الاصوات من الاصوات
الصفة والقوة التي بها يدرك وفي الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين
كصيل في النموذج المعلول للقرع الذي هو جسم صلب عريض والقلع الذي هو
ثوب عريض بشرط مقاومة المقرع للقارع والمقلوع للقالع ووجب الشق
قوة المقاومة وضعفها يخلق قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع
او ملاسته كافرا وتارة الاغاء الميتة او قدر المنفذ او ضيقه او شدة التوا
كالنار المرايا المتوية بخلق حدة وثقلا او بالذوق وهو قوة مرتبة في العصب
المفروش على ظاهر اللسان من الطعوم واصولها لسعة الحراقة والمرارة و
الملوحة والحموضة والعفوصة والدسومة والحلاوة والتفاهة
والشم وهو قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي
من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا في جهة الموافقة او المخالفة كرائحة
طيبة او منتنة او في جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها
كرائحة الحلاوة او باللمس وهو قوة سارية في البدن كلها مدركة للملموسات
من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والاربع هي اوايل الملموسات التي بها تتفاعل
الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فتتولد منها المركبات والاولان

منها فعليان لان الحرارة كيفية تحدث في الملامس جمع الملامسات
والبرودة كيفية تحدث منها بقوة الملامسات وجمع الملامس والاجزاء ان
انفعاليان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة الانفصال والتفرق والاتصال
والسهوسة كيفية تقتضي سعوبة ذلك والخشونة واللزوجة وهي كيفية تقتضي استواء
وضع الاجزاء والنبرة وهي كيفية تقتضي قبول الغير الى الباطن ويكون للشيء
بها قوام غير سيال فتنفصل عن وضعه ولا بتة كثيرا لسهولة وانما يكون قبوله
للغير الى الباطن بالرطوبة وتماسكه في السهوسة والصلابة وهي تقابل النبرة
ويكون بتلك الاربعة في الملموسات مذهب بعض الحكماء والخشونة وهي كيفية
تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والنعومة وهي كيفية
تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما
في الجملة مدركة بالحس فان الجسم الذي تحس فيه خشونة لو وضع عدم الحركة كالحجر الخشن
الحجر اذا اسكنته الجو فانه يجد فيه اضطرابا بقدر ولا حركة فيه وكالحجر
يجده في الرقيق المنفوخ واذا اخذت بيده شيئا ملئا فانه يجد فيه اضطرابا
صاعدا ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والخفاف و
اللزوجة والنشافة والتفاوة والكثافة وغيرها كما هو مذكور في غير
هذا الفن او عطف على ما حية اي الصفة الحيوانية اما حية كالمزاج
والعقل او عقلية كالكيوسة
والتركيب اي المختصة بذوات الانفس كالذكاء اي جودة الفؤاد وهو شدة
قوة النفس بعدة الكتب الاربع او قيل هو ليس بكبير سرعة انتاج القضايا
وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع لوابسة كرة فراوله
المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يقال على الادراك المقرر بحصول صورة في النفس
عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق للواقع وعلى ادراك الكليات وعلى
ادراك المركبات وعلى ملكة تتهيأ بها استعمال موضوعات ما كحروف المعجم في
صادر اعن البصيرة بحيث يمكن فيها وبين لها الصناعة والآلة وهو ما كرة للنفس
مبدأ لما اراده الانسان والعلم وهو ليس بكبير للنفس مطلقا بل لما يكرهها العقب

لبهو ولا تنصرف عنه اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة
وفرقت بانها ملكة تصدر عنها صفات وافعال تليق بها كالخلق وهي ملكة
تصدر عنها الافعال السهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق
دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والعدة والشجاعة ومقابلاتها
وما اشبه ذلك واما الصنائع عطف على قولها اما حسية والخطابة كالطب
الاضافي الذي لا يكون مستقرا في الذات بل يكون متعلقا بالشيء كالبناء
والحياكة في نسج الخيوط المخصوص فانها ليست مستقرة في ذوات الحياك والنساج
لانها ذوات الحياك كذلك يقال على ما قابل الاعتباري الذي لا يخفى للمبهور الا
بحسب اعتبار العقل كالصورة الموجبة الشبيهة بالمحراب والمناسب للنسج والى كليهما
اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف الفصلي منحصر بين حسي كالكيفيات
النفسانية وبين اعتباري وبين كالصناعة النسج بكونه مطلوب الوجود او
العدم عند النفس او كالصناعة بالشيء التصوري وهي مخفي واعلم ان مثال
هذه العبارات لم يسرع على افهامها احكام شاوره قليلا كدوي وكان
يقول ابن سكاما طلاع على اصطلاحات المتكلمين فقد رد الامام عبد القاهر
واحاطته باسرار كلام العرب وجواهر تراكيب البلغاء فلم يرد فيه الا
على الكثير في اشارة الاول الى الصنائع وكلمة اللطائف التي لها والباقية وجه
التشبيه اما واحدة واما بتزايد او واحد كالكوبة مركبة من متعددة او امتزاج حقيقي
بان يكون وجه التشبيه حقيقة بتمامها في امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون منشأ انتزاع
العقل في عدة امور وكل منها اي فيما لا واحد وما هو بمنزلته غير مجموع اما
متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد باعتبار وجه التشبيه اما واحد او غيره و
غير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينتزع من عدة امور ويقصد
اشتراك الكل في فرد من كل واحد منها وبه الخلاف المركب المنزل منزلة الواحد
فانه لم يقصد اشتراكها في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة والحقيقة المنتزعة
وذلك المتعدد وكذلك اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي

وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارو

وهذا شروع في المتع
وذكر تقسيم الوصف

والمعقد والذي يركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف
لكما كان وجه الشبه هو المجموع المركب دون كل واحد في الاحرام لم يجب
الى تعسره والحسي يرد حسيا لا غير اعني ان وجه الشبه سواء كان تمانيا حسيا او
معقولا او مختلفا لا يجوز المشبه والمشبه به الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما
او احدهما عقليا لان ما يدرك بالحس غير الحسي شيء اعني ان وجه الشبه امر مأخوذ
في الطرفين موجود فيهما وكل ما يوضع في العقل ويوجه فيه يكب ليدرك بالعقل
لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم من
وجه الشبه الحسي يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وليكون احدهما
حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل ما هو حسي بالذات اذ لا اشياء في قائم المعقول
بالمحسوس بل كل محسوس فلا وصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك كان
التشبيه بالوجه العقلي اعم في التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه
الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما قال فاما قبل اي اي وجه التشبيه مشترك فيه
فهو كلي او غير كلي يعني ان السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك
الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لانا نجزم بان يكون نفس تصوره مانعا من وقوع
الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي والاسي اي الغير الكلي يكلي لان كل حسي فهو موجود
فرادا ماده حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه
التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افرادها اي
جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة من حيث انها
الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينها حالة يدرك
الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان
التحقيق في وجه التشبيه ان يكون هو غير عقلي لان المعقول عدل عن التحقيق
الى النافع كما ترى في قوله الواحد الحسي شروع في تعداد اقسام المذكور
ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين
اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل

منها فطرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس
فصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما
ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة في المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت
في المسموعات وكذا في قوله وطيب الرائحة في المشمومات ولذة الطعم في المذوقات
ولين اللمس في الملموسات فيما يجري مجرى تشبيه الخد بالورد والصوت
الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والثريا بالحقة والحلبة ان عم بالجرد
الواحد العقلي كما في قوله في الغاية والبراعة وهي علم وزين في الجرعة الشجاعة
وفي جرأة الرجل جرأة مالية واما اختيار الجرأة على الشجاعة لان الشجاعة
محمودة عرفا والجرأة مذمومة عند الاكثر لوجوب كونها صادرة عن روية
فيخرج سائر الاسد في مخالفة الجرأة فانها اعم والمراد اي الذي لا واسطة
الى المطلوب واستقرار التنوين في سير وجود الشيء العديم المثل بعده فما ظن فاه
معقولان فان الوجود والعدم في الامور المعقولة سواء كان في الوجود
عاريا عن الغاية او غير عار وهذا السقط ما ذكر التشبيه فرد لان الاعم
في ان التشبيه هو ان يثبت لهذا ما يثبت لذاك او حكما من احكامه كاثبات
للرجل شجاعة الاسد والعلم حكم النور في انكل منفصل به بين الحق والباطل كما
تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل الفليل العلم هو معدوم او
هو والعدم سواء كم يجب له شبها من غير دليل فانك وجوده كما او قلت ليس بين
زيد والاسد الا شبه ما ثم قال الا ان كونه كذلك لكنا نظر نا الى ظاهر قولهم موجود
كالمعدوم وشيء كلا شيء او وجود شبيه بالعدم فاذا بينت الان ان المقصود من هذا الكلام
فلا مضايقة وان قول الشيخ بالاحرى طرفاه حسيان والعلم النور فيما المشبه عقلي و
المشبه به حسي فالعلم توصيل الى الحق ويفرق به بين الباطل كما ان النور يدرك
المطلوب ويفصل بين الاشياء والعلم عقلي مختص كرم فيما المشبه والمشبه به
معقولان وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وقوله بعض الافاضل الشيخ
لما وجد في شاهد التركيب كما في الغاية واستقرائه تعين وقد ذكر المانع

والايضاح عن اشتراك العقل فيما طرفاه عقليان كتشبيه العلم بالجوهر فانه كونهما جنسين
ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم المدرك اثر تتعذر به محلا اور اكا غير ثابتة
كعلم النحو مثلا والجوهر شرط للادراك والسبب والشرط ليسا كافيا كونهما طرفي
للادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه
بين العلم والجوهر الاشتغال بهما كان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الاشتغال
كان ايضا صوابا والمركب الحسي في وجه الشبه لا شتمالها على اعتبار حسية الطرفين وتعلقهما
بما عرف وان الحس يطلق لا بمعنى طرفاه الاحساس لكنه يشتمل على اعتبار آخر وهو ان
طرفيه اما مفردان او مركبان واحدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ليس
الافراد والتركيب ههنا ولم يحصل هذا التقسيم بوجه التشبيه المركب حتى الواحد
قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركب المشبه او المشبه به ان يكون جزء مركز في
اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان و
كذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد
لا تنزل تركيبا اتواحد بل المراد بالتركيب ان يضاف الى عدة اشياء مختلفة او الى
عدة اوصاف لشيء واحد فيتزع منها هيئة وتجعل مشبها او مشبها به او
وجه شبه ولذلك نرى صاحب المفتاح يفرع في تشبيه المركب بالمركب بان كلا
من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة عما يجمع الشيوخ لا يخفى عليك ان وجه الشبه
الواحد بهذا المعنى يعني لئلا يكون معتبرا منتزعا من عدة اشياء لكل منها على
فرد بحيث لا يكون طرفاه مركبين المذكور ان تركب الطرفين بهذا المعنى غير
معتبر لئلا يضاف الى معتدين فيتزع منهما هيئة ثم يضاف اليها اخر وهلم
وتشملها اعم كون اذا كان وجه الشبه مركبا فلتأمل فالمركب الحسي اما ان يكون
التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول المحترزون الطلاح او قيس
بل الاشتراك في قوله الصبح اثر بكارتي كخفوق ملاحته الملاحي بضم الميم
ابيض حسن طويل وفي جامع بدل اللام كما في هذا البيت حين يزهر اي يتفتح نوره
كذا في سراج البلاغة في نورت الشجرة وانارت اذا خرج نورها من الهيئة

بيان لما في قوله كالخامل في الغارس المصور البقي المسندة الصفار الغابر
نقله المرآتي وان كانت كبار في الواقع على الكيفية المخصوصة اي الغارس
المصور حال كونها على الكيفية المخصوصة منتزعا من الغارس المخصوص والمراد بالكيفية
انها لا يكون مجتمعة حتى يشتمل المقام والتلاصق ولا مرسندة الا قران بل
لها كيفية مخصوصة من التفاوت والتباعد بحسب قرينة حالية او مقالية في رأي
الغير بين تلك الاجزاء الذي هو غير الكيفية حاصلا التبع عند الظاهر ليس
المقدار المخصوص اذ ليس مقدار نفس القرب والبعد وعن صاحب المفتاح
بالكيفية والمصنف جمع بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع الثريا والعقود
اعني طولها في القلة والطول المخصوص والخلل المزيد بالكيفية الشكل المخصوص
لان الشكل في الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ في التقارب على
ما ذكرناه وبالجملة قد تطرق هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة
منها واعلم ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العقود
بغير تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا وان لا يغير التركيب وقد
اي والمركب الحسي التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قوله كان اثار الغارس
في آثار الغمام ايهيجة قوى وسقاها فاثمرت كما اي سقاها فاثمرت
في اثر بعض وتنهادى فقد اخل بكثير في اللطائف التي قصد الشاعر ان يطلع
عليها اشار شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله الحاصلة من عدة اشياء
اي بسقوط اجرام مثيرة مستديرة متساوية المقدار متقاربة في جهة من السماء
فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث
قال قصد تشبيه اللمع والسيوف في الليل المتهادي كواكب لا تشبيه اللمع بالليل
في جانب ولذلك وجب الحكم بان سبا فاتة حكم الصلة الموصول للتابع في
تشبيه تفرق وبيانه انه كقولنا كان شارات اللمع بالليل وكان السيوف كواكب
ونصبا لا سياف للمع في الانتضاء لانا لو اوقعنا بعض اللمع كقولهم لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس لك ان تقول لو ترك الناقة

و لو ترک فصلها فتصل الکلام جلیة و خافیة علی ذلک ان قول تهاوی کواکب
جلة وقف صفة للیل فالکواکب مجرورة علی سبیل النبع للیل و لو کان مستبعد رسمه
شاها لقال لیل و کواکب فهو لم یحضر علی ان اراک لمعان السیوف فی اثنا
العجاج کالکواکب اللیل ی عبر عن هیئة السیوف و قد سلک فی اعمادیا و هی تلمو
و تزئب و تحیی و تذهب و هذه و اردة و اراد ه راءت الشبه بفصلا اما تابع
فی التعلق الا بالنظر الی کثرة فی جهة واحدة و ذلک ان السیوف فی حال اقدام
الحرب و اختلاف الایدی فیها للضرب اضطرابا شدیدا و حرکات سریعة و
ان لتلک الحرکات جهات مختلفة و احوالا شتی من الاعوجاج و الاستقامة و الارتعاش
و الاختلاط و ان السیوف مختلفة هذه الامور تشلاقی و تتداخل و تصادم
بعضها بعضا ثم ان اشکال السیوف مستطیلة فجهة حاذه الذی بین کلة و الحده
و هو قوله تهاوی فان الکواکب اذا تهاوت اختلفت جهات حرکاتها و کان لها
فی تهاوی تداخل ثم انها بائنة و فی تستطیل اشکالها فاما و انها لم
تزل عن اماکنها فهی علی صورة الاستدارة و هذه الکلیة و قوله ان بهاتی فی
حکم الصلة للمصدر معناه ان لیس عطفا علی شارق النبع بل هو ما تعلق به معنی الاتاء
الاتاء و لکون الواو و بمعنی و هذا کما فی قوله تزید ضاربه عمرو او بکرا
ان بکرا فی حکم الصلة للضرب و لیس المراد ان الضارب بغیر المصدر معنی یحسن
الی الواو هم و ا ترکب الجنی فاطرافه و تخللها ای احدها مفرد و الآخر مرکب کما
کان شبه الشبق ما علام با فوت تنزین عمار ماح ترز جد حرا البهنة کما صلح
فی نشر اجرام حمر منبوطة علی رؤس اجام خضر مستطیلة مجزوة طیرانه مفرد
و الشبه مرکب و لکنه کما سجز فی شبه بها رشق شابه زهرا لرئابیل مفرد و
سجز بعد از ماده یحیی فی تعریم الشبه باعتبار اتصاف بعض اجزاء المرکب ما ارتج
الشبه الذی بین الهیئات التی تنتزع منها الحرکة ای کهو جه الشبه الهیئة التی تنتزع منها
الحرکة فی الاستدارة و الاستقامة و غیرهما و بغیر فیها مرکب یکون ما فی
تلک الهیئات کل الخبر جدها ان تغیر الحرکة فی غیرها و فی الجمع کالنخل و النو

الحواريين انصاري معتد على الكاف كمثل ذوي جيب حذف له لانه ما افهم مقام
طلبه فلا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين
من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح او وقع التشبيه بين كون الحواريين
انصارا لله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا
انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فوقع بعضهم من ظاهر قوله اوقع
التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فحرم ما ان قول
المؤمنين نحن الحواريين او ليس التشبيه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين
والتشبيه العلامة قدس سره قول بعض بان الاحتمال لا يكون نظيرا لقوله او
كصيب وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل
انه اوقع في لفظ التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع
ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين
انصاره وفي قول عيسى كما هو صريح هذا الكلام فالمشبه به محذوف مضاف
ومضاف اليه كما في قوله او كصيب السماء بقرينة لفظه ومن ذكره التشبيه فتوجه لفظ الكاف
كاف فرد هذا القول وهو ان معنى كلامه فاوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين
انصار الله ان اللام للعهد بين اي دائرا بين كون الحواريين انصارا لله
على ما فهم ضمنا وبتبعه قولهم كما قال انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح
لفظه المراد هو الاول دون الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد
بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو
محمد عليه السلام اذ حواري كل رسل صفوته وخلصانه والله اعلم وقد يجر اي قد يلي
الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه
اغناء ذلك احترازا عن نحو قوله في مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل
الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو مثل غير
الحال والنكتة التعجب الآتي ذكره كما قرر به في مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه
من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا

باليا

عرج ابن فرقد بتلبيه

ولا بمفرد آخر يتحمل تقديره بل المراد تشبيه حالها فقصر تبلها وبهجتها و
ما يعقبها في الهلاك والبوار وكما ان آثار الحياة الحاصلة في النبات لما كانوا اخيرا ناضرا
شديد الخضرة ثم يبيس فتطيره الرياح كان قال فاصبح فليعبر بها ايضا
محذوف اي كمثل ماء فحكون المشبه به بيل الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب
فحذف التقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان
الضمير في قوله يجعلونا صابعهم اذ انهم لا بد لها في مرجع قال صاحب
الكشاف لولا طلب ضمير الصيب مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي
صيب لانه اذا رأى الكيف المشروح سواء أولي عرضا التشبيه مفردا بانا التشبيه
به ام لا الا ترى الى قوله اغاث الحيوة الدنيا كيف ولي الكاف
وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل تقديره وما هو بين بذا
قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع
لم يشبه الناس بالديار واغاشبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وقلة تمكنهم
بحلول اهل الديار فيها وسرعة تنوصهم عنها وتركها خالية هذا كلامه قال فيجب
ان يطلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فاوجه الاحتياج الى تقدير
مثل لانه لا يلزم من تشبيه ليس ذوات ذوي الكيف بحالهم وصفتهم لانا نقول
لا يلزم في عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات
ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله اغاث الحيوة الدنيا كما
بل الجواب انه لما وقع باب الحذف والتقدير فقدير مثل ذو صيب اولى
من الاقتصار على تقدير ذوي لانه اول على المحذوف واشد ملاءمة للمعطوف
عليه غير قوله كمثل الذي استوقد نارا فاعلم ذلك وتدبره ظهر بما ذكرنا ان في قوله
ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف
لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد ذكر فحل بيني الضمير اي في التشبيه كافي
على ما ذكره السيد من ان ضمير التشبيه واريد به مشابهة لما سبق شابهته قوية لما
على ما قاله لا حاجة الى تحمل التشبيه وتبيينه وكافي حسبت او خلت ربما اسدا

عرج ابن فرقد بتلبيه

وقد يبنى اذا حذف المضاف اليه وينوى معناه كما في القاموس
اذا وما بعدها مبنية على الضم لقطعها عن الاضافة لفظا لا معنى
وقد يكرر ما يبنى على التشبيه لتأول نحو انا عالم ان زيدا
وقد يكرر تحقيقا وتأكيدا نحو ان زيدا لعالم وان كان قد يقطع
وما لا يشتبه ان ليس الغرض الفرق بين ما ذكر فيعمل وبين ما ذكر فلا يعمل
ليس التشبيه ذاته يستقيض كل منهما بل تشبيه وما يعمل على
حال بل اسناد فعل يبنى على غير حاله من حال التشبيه
على انه لا يبعد ان يقال ان الغرض من قوله انا انا اعجب ونحوه
اظهار ان المقام مقام الاعجاب لا انه اخبار وتقرير ويشهد
لهذا ما قرره السيد من ان الحد المحدود به التشبيه قطعا
للطمع بانه لا فائدة للعالم وطبا على التشبيه بل الدال عليه هو الحال
وقد يقال المعتبر في التشبيه لاصلاح الكلام فلو قال انه يبنى مع حال التشبيه
من الغرابة بحيث يسعد لكان مناسبا
عصام الملة

ان التشبيه ادنى تبعيد لما فيه الحسبان في الدلالة على النقص دون التعبير فيه
اشعار بان شبهه بالاسد ليس بحيث يتبين انه هو هو بل يظن ذلك ويخيل وانه
كونه اتم انتفاء التشبيه بالكلية لان الادلة للعلم والحسبان على ذلك وانما
يدل على ظن بان اسدا لانه يكفي حمله على زيد تخييلا وانه انما يكون على تقدير ارادة التشبيه
سواء ذكر الفعل او لم يذكر كقولنا زيد اسد ولو قيل انه يبقى على حال التشبيه
في العرف او البعد لكان اصوب والاولى ان يقال التشبيه الاغلب يعود الى
التشبيه وهو اي الغرض العائد الى التشبيه بيان امكانه يعني بيان ان التشبيه امر ممكن
الوجود وذلك اذا كان امرا غريبا يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله
اي قول ابي الطيب فان فوق الانام وهو منهم غاية ليس فوقها لمستزيد فان الكمال
فانه اراد بقوله ان الممدوح بلغ في النقص حدا ليس بحيث لم يتخيل شيء وفيهم مشابهة
بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا فرط الشيء كما لم يمتنع ان يتخيل بعض
احاد النوع ذا الفضائل التي تخصه بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منه
فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبهه حاله بحال المسك الذي هو في
الدماء ثم انه لا يفقد في الدماء بل في الاوصاف الشريفة النزلة التوجيه الذي
فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل عليه صريحا
لان الغرض ان فوق الانام مع انكم واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك
بعض دم الغزال وقد فارقها حتى لا يفقد منها فالكلي شبيه بكال المسك وليس مثل هذا
تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حال عطف على الامكان اي بيان حال التشبيه
بانه يجيء تارة في الاوصاف كالذي شبه وجه بالقمر في السواد اذا علم ان الشبه
دون المشبه والام في لسبان الحال لانها مبينة او مقدارا اي بيان مقدار حال
المشبهة القوة والضعف والزيادة والنقصان كالذي شبه سواد شعر الشيب
السواد بالغراب شدة اي شدة السواد او تقريرا مرفوع معطوف على بيان الامكان
اي تقرير حال التشبيه في نفس السامع وتقويته شانه كالذي شبه بياض الكحل في سعة العين
حال البعير في كل الاذن فالكل يجد في تقدير عدم الفائدة وتقوية شانه حال التجه

غيره لان ادراك بالحس اتم من ادراك بالعقليات لتقدم الحس وفرط الوثوق
بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول قلت يوم كاطول ما يتوهم
او كانه لا آخر له فلا يجد السامع في المشبه به ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح
قصر طوله دم الزقي تطاوله واضطرابه الى اخر وكذا اذا اردت وصف
يوم كاقصر ما يتصور او كقلع السحاب وكانه ساعة لا يجد في ما يجدون في قولهم ايام كايام
النعيم وقول الشاعر قليل عذابه ليله كنعيم يوم مثل ما يجد الذباب وكذا
اذا قلت فلان اذا اتهم بشيء لم يزل ذلك على ذكره وقصر خواطره عليه استعداد
عنه يوما بشعله عن كل شيء فيزداد في الاريحية ما يصادف في
الشدائد قوله اذا اتهم القى بين عينيه عزمه الخ وكيف عن ذكر المواقف صابحا
وجه الاغراض الاربعة يعني ان يكون وجه الشبه اي وان لم
يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر بين عند العامة ان كان الاقرب
حضورك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه ينتفي كون المشبه به وجه الشبه
اشهر لصحة قياس المشبه عليه وحمله دليلا على امكانه فلا يتحقق كون وجه
المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يتغير الا كون المشبه به وجه الشبه اشهر
كما اذا كان الكشف بان متنا وبزة السواد لان الغرض مجرد الاشعار
بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يتحقق كونه اتم بل هو يتفق كون المشبه
عالما مقدار المشبه فرجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليعين مقداره على
ما هو عليه ولهذا قالوا كل كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة
والنقصان كان المشبه ادخل في القبول واما تقرير حاله
لان التعرض الى الاتم الاشهر اميل في التشبيه بزيادة التقرير
اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التقرير والتشويه و
والاستطراف لا تخفى الا بمنه ولا الاشهر يتضح شبه وجه الشبه في
السواد بتمثله الخبي للترجيح ان السواد فيما ليس اتم منه في وجه ولا في اشهر
منه بالسواد ولان الهيئة المنتزعة من ايراد وجه المجد وراء الشبه في المشبه

لين في السحاب ولا هر بها اشهر وكذا في الاستطراف بعد كما كان الشبه
اندر واخفى كان الشبه بنا ديه بذه والاعراض اوضح وقد اضطره فريدا
المقام كلام السكاكي قال ان حق الشبه به ان يكون اعرف بحال الشبه
واخص بها واقوى حالا منها والا لم يصح ان يذكر الشبه به لبيان حال
الشبه ولا يبين الشيء بما هو انقص منه ولا بما يساويه في عوض التقرير
والتشبيه للاشياع لتعريف المجهول او تقرير الشيء بما يجانسه ويساويه
في عوض الاستطراف كقرشبه فحم فرجر موقد بجمر والمسك موجد الذهب
نقلا للاشياع وفروع الشبه به وهو الجزء الموصوف الى الرائع وهو العلم المدد
المستطرف المشبه بصورته كالمشبه لشابهته اياه او للوجه الاخر اي نقلا
للذهنة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه الى المشبه تنتقل
ما ذكر اي لتستوفي استطرافا لما تواردكذا ذكره العلامة وعاجد الجرجاني
جمع فحكى ذكر المشبه الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف
غالبا على التعليل وقيل معناه مثل ما ذكر في تعريف المجهول بالمجهول وبذا الذي
بسياق كلامه وباكله دليل لا يقبل دعواه لانه لا دليل عليها وجوب كون الشبه
اقوى حالا مع وجه الشبه انما يكون لزيادة التقرير لعلم لا بد منها في
التقرير او التشبيه او الاستطراف لم يكن المشبه به اتم في الاخص او الاشتهار
او الغرابة او الندرة لحصل الغرض وامر وجه الشبه الذي هو البياض المكرر
فلا وجه لا يجاد الجرجاني مراد السكاكي بجعل الشبه المقصد الذي توجه الى الشبه
اعز الامور الذي لا جله ذكر الشبه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون الشبه
اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من الشبه بيان حال الشبه او بيان
مقداره لكن في بيان مقداره لم يكن المشبه به مع كونه اعرف بحاله مقدار
المشبه فر وجه الشبه لا ازيد ولا انقص وكيف يكون اتم في وجه الشبه اذا
كان الغرض الحاق الناقص بالكامل وزيادة التقرير عند السامع ولم
يكن سلم الحكم معروفا فيما نقصد فيه وجه الشبه اذا كان الغرض بيان امكانه او

بعض فشبهها بقارورة وشبه كثيرا جامعا فرق مجموعا اشياء قد ثبت وتلاصق
حتى عادت شيئا واحدا يأخذ بعضها بعضا مركبا فركب فذكر كل واحد
تشبيه كل جزء إلى اجزاء احد طرفيه تماما قابله من الطرف الآخر كقوله وكان
اجرام النجوم لوامعا دررا نثر على بساط ازرق فان تشبيه النجوم مالذ
وتشبيه السماء بساط ازرق تشبيه حسي لكن الوجه الذي برى بها الشبه
النفوس بالقلوب سرورا وعجبا في طلوع النجوم متفرقة متفرقة فرادى تماما
وهو زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الجهة كقوله فكأنما المزنج
والشمس ذارة شارع الزجوج متعرف تقبل في ذرى قرونها قذالها
تشبيه كل واحد من اجزاء المشبه بكل واحد من اجزاء المشبه به لكن
بحيث لكل جزء في اجزاء الطرف نظيرا مقابلا في الطرف الآخر فان لم يكن ان
يعتبر لكل جزء في اجزاء الطرف نظيرا مقابلا في الطرف الآخر الا بتكلف وتعسف
كما في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة الآية فان الصحيح ان في التشبيه من
التشبيهات ما يركب اتركب لا تشبيه واحد واحد ثم يشبه به وهو القول
الجمل والمذهب الجزئي وان جعلنا في المفرد فلا يدرك تكلف وهو ان يشبه
في الاول شبه الناقة بالمستوقد نارا والظهر الاسمان بالالسنة والقتاد
اشعاعا بنفسها الى روعة اتى شبه دين الاسلام بما نصب وما نعلى به من
شبه الكفار بالظلمات وما وعد به والوعيد عليه بالبرق وما نصب للعبرة
في الاقراع واللايا فرجعة اهل الاسلام بالصواعق وان تشبه مفرد بمركب
كما في التشبيه التمثيل بالجام ياقوت منضودة عليه رماح في زبرجد فالشبه مفرد
هو التنسيق والمشبه به مركب في عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجلي بجارة
ابتر منشق النشز والكوكب المنقض بفارس شاهرا رمحه والمركب
والمفرد الذي يحوج الى التأمل فالتشبيه في قولنا هو كافر فرعا الما
اغا هو اذا راعى شرطان يكون فرعا المشبه التنسيق او الشاة الجلي هو المجموع
المركب في الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه
الشاة الجلي في تشبيه المفرد كتشبيه السقط بغراب الدجى وتشبيه الثريا

بالعنقود المنور وتشبيه الشمس في المرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في قوله
والشمس في مشرفها قد بدت مشرقة تبسم لها حاجب كاتبا بوقفة احبت
بخيل فجادت بذاتها وفوله كان مثار النقع فوقهم وفوله كان اجرام النجوم
وفوله وكأنما المزنج والتشبيه المركب ذاهبا الى ان كلا من الشبه والمشبه
هيئة حاصلة من عدة امور ولم تعتبر في تشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما
ذكره الصاحب اقرب فان الفرق بين تشبيه التنسيق وتشبيه الشاة الجلي بانه قصد
في الثاني الى ما لا يدخل في الامور المتعددة الهيئة الحاصلة بخلاف الاول ضعيف
وامّا تشبيه مركب تفريق وكقوله اي كقول ابي تمام ما جبر عظم نهضا اي انهضا
اقصر نظم كما واجهة آه التفريق تشبيه امر بامر فقط كما في الاساس
تربا وجوه الاوانس خضلا اي متضوئة تخلف الثاني صورة الاول صورة حسنة
فضور تربا بها ماش واشبه لم يسبره فيها بالمشبه به خالطه
حتى لا نهاية انظر واشد خضرة فكأنما ابرز ذلك النهار الشمس اشرق اي لذلك
ذو قرنه آتيا بالمشبه الذي اختلطه ازهار الربى فتقبت اجزارها
في ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المعرفا شبه مركب والمشبه
مفرد ولا يخفى بداعة نسائج وابدعه تسلم آخر للشبيه باعتبار الطرفين وهو ان
ان يعدد طرفاه فالعطف المنوب وهو ان يؤتى بما طريق العطف او غيره بالشبهات
او تلائم بالشبه بها كقوله اي كقول امرئ القيس بصبح الغاب بكرة اعتسافا
الطير كان قلوب الطير رطبا بعضها وبابا بعضها لدى وكرها العناب والحشف
وهو ارداء التمر البالي شبه الرطب الطري في قلوب الطير بالعناب واليابس
العتيق بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعها هيئة مخصوصة يقصد بها وبقصد
تشبيهها وكذا قال الشيخ فراسر البلاغة انما يستحق التفصيل في وجه الحصار
اللفظ وحسن الترتيب فيه لان للجمع فائدة غير التشبيه او صوفق وهو ان
يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اي كقول امرئ القيس الا كل بصفر
نساؤه الطير اي الطب والرائحة مشكوة الوجوه ذابلة الاطراف الا

البنان عنم وهو بنجر احمر لين واذا عقد خرج الماء بغير المشبه دون الاول
فتشبيه السوسن كقوله ضحيا الخ وحالي كلاهما حالي وتوضيحا
واذ تشكى كالآلي وان تعدد فرقا الخ بغير المشبه دون الاول
فتشبيه الحمام كقوله اي قول البحتري بابت ندى مالي قرى الضياح اغيد محمول
مكان الوشاح كانما تبسم وشي الاغيد اي اثناء البدن عن لؤلؤ منضد منظم
فلؤلؤ هو جب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو زهر ابيض نوره شبه نور شبه ثغره في
اسنانه وقول الحريري بثغر غض لؤلؤ رطب غض برد ما وعن اقاح وعن طلع نكره الخ
وعن جب شبه تجويز كون ذلك بتشبيه في باب التشبيه لان المشبه غير المشبه به
مذكور لفظا والمقدر الا ان لفظه كانما وجب البحتري بدل على ان تشبيه لا
استعارة وستسمع في هذا البيت كلاما ان شاء الله وفي تشبيه الجمع قول الصاحب
ابن عباد في وصف اباناة اهدت اليه اقتني لاسى اباناة تعلل وهي برد
الجنان كبرد الشباب وبرد الرضاب وظل كامان وبيل الاناة وعهد
الصبر ونسيم الصبا وصفو الاماني ورجع الشباب وعاقبة وهبه عطف
على قوله باعتبار المتعلق اي التشبيه باعتبار وجه بعضهم ثلاث تقسيمات الاول
وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله
اما تمثيل وهو امر التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد اي امرين او امور
كما مر في تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه المرأة بالشمس وتشبيه الكتب
بالبيدق المصطفى والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها
الآية والتشبيه في قول كاترف قوتا عطانا غارب البيد عارك وفيه
اي المنتزع في متعدد اما ان يكون غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا
غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور حصل باجتماعها التمثيل كما في تشبيه المهلب بالحجاج
فان وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بالنفع مع الكد والتعب وهو اعتباري
فهو وصف منتزع من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى الموهوم وكذا قولهم
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل باعتبار ما فيه من

بحر الجمهور واما صاحب الكشاف فيخرج التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ
في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور او اذا لم يكن التشبيه عقليا جاز
ان يقتضي التشبيه والا فلا ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق
اسم التمثيل عليه وان لم يضرب الاسم مثلا لكذا في مختصر السنور سلما للشراح
والوجوه للعلم والا فالتمثيل وهو كلاهما اي كخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما
لا يكون منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا
حقيقيا كتشبيه الثريا بالعنقود والمنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي
والبعد تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه
اي في المجمل ما هو او وجهه او في ايهما هو ظاهر بان يكون مما يعرفه كل احد
بعامة كل احد كقولك زيد كالاسد وهو حق لا مرية فيه كقول بعضهم
هم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف
فاصلا او بعضهم افضل منه كالثريا من الكفة المفرغة شبه الاجزاء في الصفة
بمنع تعيين بعضها طرفا او بعضها وسطا لكونها متفرقة متصلة الجواب كالدارة
بخلاف عالم كخلية مفرغة الجواب فان موضع الالتفاف منها يكون طرفا وسطا
وسكت عن ذكر جار الله ان هذا قول الامارة فاطرح الخ حيث جعل هذا
بمثابة الكلية وهم مرجع الفاضل وعمارة التواب وقيل الخاطر وليس
اولا وزيادة العيني وذكر انهم يشاركون في بعضها انهم افضل فقالت عمارة
لابل فلان لابل فلان ثم قالت نفضلهم اركث اعلمهم افضل هم
كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر قول محمد وصف نبي المهلب للحجاج
لما سأله عنهم والبصرة اي في المجمل وقوله منه دون ليقول وابهم كذا اولا
كذا اشعارا بان هذا في تقسيمات المجمل لا في تقسيمات مطلق التشبيه وبه اعلم
قوله منه ظاهر ومنه خفي اي وفي المجمل ما لم يذكر وصف الطرفين غير
الوصف الذي يكون فيه ما به التشبيه نحو زيد اسد فقولنا رجلان فاضل
اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يفترس هكذا ينبغي

ان يفهم وصفه ايّ مجمل ما ذكر وصف المشبه بوجه الشبه بعبارة الوصف المشعر
بوجه الشبه كقولهم هو كالبحر المغرق لا يُدرى اين طرفاه فان وصف البحر
بكونها مغرقة غير معلومة التعيين مشعر بوجه الشبه كما مرّ وسيجئ قول الشاعر
الدنيا فلك يمشي والملوك كواكب اذا طلعت لم بدّ منهن كوكب
وربما ذكر فيه وصفها اي وصف المشبه والمشبه به كقولهم اي قول ابا تمام
في الحسن بن سهل مستقبح العينين والبخل عندي فيه كثير ذكرا يُرى مستحسنا
القصب صدقت اي اعرفت عنه ولم تصدق سواه غير وعاد فيه فقلت لم يحسن
كالغيث في جوده والكوكب اي انا كالغيث في تعلقه في رؤوس شبابه
وريعانه اي اوله واصابته ريق المطر وريق كل شيء افضله والكوكب
عرف في الطيب وصف الممدوح بان عطاياه وفايضه عليه اعوض ولم تعوض
وكذا وصف الغيث بانه يصيب في جوده او ترتفع عنه وبذا الوصف
سوّى ان وجه الشبه اعرّ الافاضة في حالتي القلة والعدم وحالة الاقبال
عليه والاعراض عنه وسنه ما ذكر في وصف المشبه وحده كقولك فلان
كبحر اذا نسب اليه لدى وصل سواه اليه اي طلبت عرفه اولم اطلب كالغيث وكالكوكب
ذكر لعدم التفاوت بينهما في كلامهم والمفصل عطف على قوله وربما ذكر
ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمع كاللآلي وبذا يتميز احد الحالين يكون
المذكور حينئذ وجه الشبه وانما ان يكون امرا لازما له وانما ان يكون
بناء على ان يذكر كذلك وجه الشبه ما يستحسن به اي يكون
وجه الشبه لازما كقولهم الكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الكلام
قد يلازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو يميل الطبع لان
يدرك العسل والكلام الفصيح لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال
السكاكي وهذا التلميح لا يميز الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كمثل الصبح
وانه ابيض فيما اذا شبّه الكلام الشبيه الظهور ولازم الظهور ازالة
الحجاب وشبّه الكبير بذكهم التحقيق وجه الشبه حيث قصد به الى حسي وعقلي

مع ان ذا التلميح لا يكون الا عقليا كما مرّ في تلميحهم هذا يعني ان ذلك التلميح
ناشئ عن هذا التلميح ومتفرع عليه وذلك انهم كما تلمحوا فجعلوا وجه
الشبه منتقلا من الحسي الى العقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا منتزع من الحلاوة مثلا
وهو امر حسي فتفطنوا بذلك على ان يتلمحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة
التي هي من الامور المحسوسة فتطنوا كذا ذكر الشيخ العلامة وفساده بيّن لان
جعلهم وجه الشبه في هذا التلميح هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه
على التحقيق في قولنا الخد كالورد الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة
الا فكيف يكون الحامل على التلميح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذي
يخطر بالبال ان مغزى كلام السكاكي ان تلميحهم في نحو وجه الشبه الى الحسي
والعقلي وتسميته بعضه حسيا انما هو من قبيل التلميح في كثير مما يشتمل وجه
الشبه وجه به وذلك لان وجه الشبه في نحو الخد كالورد هو الحمرة
المنتزعة الكائنة في الجزء المحسوس فهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في
مثل هذا حسيا فليتامل والله اعلم ليس ثمة ان للشبه اعتبار وجه وهو انما
وقد يستدل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به في غير
تقرر كقولهم وجهه كالشمس في الظهور ما اي في ظاهر الرأي اذا جعلت في
هذا الامر سندا واي ظهور ان جعلته مهيعا في بدء الخاطر اول الرأي
وظهور وجه الشبه ما يدرى الرأي يكون لامر ربما لا يكون اما لكونه امرا خفيا لا يتفطن
فيه فان الحكم ينتقل الى النفس من التفصيل الا يرى ان ادراك الانسان في
حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه في حيث انه جسم
حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل ينتقل من المجمل وشيء آخر فلعله
كان العالم بوجه خاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك
ادراك الحواس فان الرؤية تحصل اولا الى المجمل ثم الى التفصيل شيئا فشيئا
لذلك قيل النظرة الاولى حق وان لم يعقب النظر ولم ينفع وكذا يدرك
في تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغيرها كذا في الخبرة الشاهية

ما لا يدرك في المرة الاولى فقيل عطف على امرأ جميا اي او لكون وجه
الشبه فيه فقيل التفصيل مع عزة حضور المشبه به في الذهن باعتبار حضور نسبة التقرب
الى المشبه به والمشبه به اولا يخفى ان التشبيه مع جانبيه اسهل حضورا
منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الحرة الكعوب بالكوز في المضايقة والشكل فان وجه
الشبه يتطلب اخص الامور والشكل لكي الكوز غالب الحضور عند
حضور الحرة ومطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه
في الذهن مطلقا يكون تكرره اي تكرر المشبه به على الحس اولا يخفى انه
تكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا تكرر على الحس
كصورة القمر منخسفا كالترس اي كتشبيه الترس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والانبساط
فان وجه الشبه يتطلب اخص كالمرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لتكرره
كل آن في العرف اكثر التفصيل اي واما كان هذا التفصيل في وجه التشبيه مع حضور
المشبه به بسبب قرب النسبة او التكرر على الحس نسيا لظهوره الموزي
الى الاسند اليه مع ان التفصيل في اسباب الغرابة لان قرب النسبة في
الصورة اولا ويا والتكرر على الحس ثانية يعارض التفصيل الحاصل
كلا في القرب والتكرر فيقصر سرعة الانتقال في المشبه به في بادي الرأي
الشبه كاية امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتدال كما سبق في النوع الاول
واما جعل قرب عطفا على قوله اما قرب يستدل به بخلافه اي هو النسبة الترس
لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور
بخلاف وجه في بادي الرأي وعدم الظهور يكون لامرين احدهما تكرره التفصيل
كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة المذكورة
فيما سبق وقد عرف مافيها في التفصيل ولذا لا تقع في نعت الرأي للمرآة
الدائمة الاضطراب الا بعد ان تستانف تاملا ويكون في نظر متمهلا
واندور اي ولندور حضور المشبه اما عند حضور المشبه به كما مر
في تشبيه النضج بنار الكرب او مطلقا واندور حضور المشبه به مطلقا يكون

لكونه جميلا كالباب الالغوال ومركبا كالعلم بالغوث منشورة على
رماح في زرجحد او مركب صعب كتشبيه الحار بجلا سفارا كما مر انتهى
الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او تكرره اي تكرر المشبه به على الحس
كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة فرط كف الاشل لتكرر
على الحس لانه ربما يتشفى الرجل ذكره ولا تشق له ان يرى مرآة في
يد اشل وانما كان ندور حضور المشبه سببا لعدم حضور وجه الشبه
فرط التغير وبهما يثقل الى المشترك والجامع بينهما فلا يتدلى
بخطر الطرفان او لانه لعب بشر كان في غالب احواله فاي مشابهة بين الترس والمرآة
فرط كف الاشل فرد جمهور احدهما كثرة التفصيل فيه وجه الشبه وان قلة
تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر فرد كثير في وصف واحد
لشيء واحد او اكثر بعبر ان تعبرة الا وصاف وجودا او عدما او وجود
البعض وعدم البعض كل في ذلك امر واحد او امران او ثلاثة او اكثر
فلهذا قال تبع اي التفصيل على وجه كثرة اوجهه ان ناخذ بعضا ودع
اي لغير وجود بعضها وعدم بعضها كما في قول امرئ القيس حين ذبا
قال لسائسه لم يفصل بين ذبابين وان كان الجمع كما مر في تشبيه الثريا
الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة
سناه ان محك وصفيرا واوصافا حاجت نظر فيها واحدا فواحدا وتفصل
بالتأمل بعضا عن بعض وان لكل فرد جملة حاجة الى ان نظر فيه كثرة
واحدة وان ينظر في الكثرة الواحد الى كثرة جنسه واحدة ثم ان يقع على
اوجه احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرئ القيس في الذهاب
جزعا من الدخان عن الشواظ وحرده والثاني ان ينظر في المشبه به امور لتعبر
كلها وتطبيقها في المشبه كما عبر في تشبيه الثريا بالعنقود الى اخر ما قيها
والشكل والمقدار واللون واجتماعها على ما هو مخصوصية الترتيب ثم
اعتبار كثرة العنقود والملاحة مثل ذلك الا ان يشير الى غاية في

الجنس كافرغ الدبك فانك لا تقصد فرأي نفس الخرء بل الي ما بين فكل جزء
ثم قال واعلم ان هذه الغريزة التفضيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا
صرفانه لا يكاد يضبط كلما كان المركب خياليا كان وعنيا مثل هو
اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقولك انما مثل الحوة الخ انما كما
اثرناه الآية فانه غير جملي ستدا خلة قد اشرع وجه الشبه في مجموعها
والتشبيه الملفوظ كما مثلنا اضرب اي البعد الغريب دون القريب المبتذل
قوله اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل لاستعمال ولا منسوجة عليه
العاكب ولا يخفى ان لفظ الغريزة ابلغ وجنس من لفظ المبتذل قوله لان
بل اكثر تعب الفطن الخ وسوقه في نفس الفطن وبالبرة اولى ولهذا اضرب
المثل لكل ما لطف موقعه كبرا وانما عالما وبقي بعدم التصور في بادي
الراي يكون سببه لطف المعاني ودقة ترتيب بعض المعاني على البعض فان
المعاني الشريفة قلما تتكشف في بادي ثان عما قبل وردتان عما سابق فيحتاج
الى تفكر وهل تجد احدا يشك في الكفر اذا صادف منكرا قويما وصراطا مستقيما والوصل
الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخبأ المردود والمعدود في التعقيد
هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واخلال لا يسهل في المعنى
المذكور الى المعنى المقصود وقد يعرف التشبيه الغريب المستبذل بالحظ وبما
ويخرج عن الابتذال بقوله اي قول ابي الطيب ثم قوله الوجه شمس نهارا
الا الوجه ليس فيه جاء فالتشبيه الوجه الحسن الشمس غريب مستبذل لكنه حسب
قد اخرج عن الابتذال الى الغرابة لاستعمال عبارة زائدة وقيد وحقا لم تبق له
كان في ليته بعض ابصرته فالتشبيه سكني غير مصرح وان كان في ليته بعض فارقته
وعارضته فهو فعل مبني على التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن و
البهاء الا الوجه ليس فيه جاء وسنه قول الآخر ان السحاب لتستحي اذا نظرت
الى ندى كفاسته بما فيها وقوله اي وكقول الوطواط غرة مثل النجوم
توافيا اي لوامعا لولم يكن لنا قبل بالفتح فالتشبيه الغرة بالنجم مبتذل لكنه

او كان بحيث يكون المشبه به أعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال
مسلم الحكم فيه أي في وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الإمكان أو
مردود وهو بخلافه أي بأن يكون قاصرا عن إفادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق
ما يحتاج في هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة
باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها وقد نسب إلى أركانه أربعة فالحاصل
في إفادته بهذا الاعتبار ثمانية لأن المشبه به مذكور قطعا والمشبه فإما أن
يكون مذكورا أو محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو متروك وعلى التقادير
الأربعة فالأداة إما مذكورة أو محذوفة فيصير ثمانية ثم اختلاف مراتب
التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالأسد وكأن زيدا
الأسد وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها بأنه إن ذكر الجميع
فهو أدنى المراتب وإن حذف الوجه والأداة فهو أعلاها والأقرب متوسط وهذا
هو المقصود في هذا المقام فلذا قال وأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار
ذكر أركانه كلها أو بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه
سوق الكلام لأن أعلى المراتب إنما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة كأنه قيل
وأعلى المراتب في قوة المبالغة إذا اختلفت المراتب باعتبار ذكر
الأركان كلها أو بعضها حذف وجهه وأداته فقط أي بدون حذف المشبه نحو
زيد أسد أو مع حذف المشبه نحو أسد في مقام الإخبار عن زيد ثم أي الأعلى
بعد هذه المرتبة ثم للتراخي في المرتبة حذف أحدهما أي وجهه وأداته كذلك
أي فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كالأسد ونحو كالأسد في مقام الإخبار
عن زيد ونحو زيد أسد في الشجاعة ونحو أسد في الشجاعة عند الإخبار عن زيد ولا
قوة لغيرهما أي لغير المذكورين وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالأسد في الشجاعة
ونحو كالأسد في الشجاعة عند الإخبار عن زيد والمرتبتان الأوليان
متساويتان في القوة والأخيرتان متساويتان في عدم القوة والأربع
الباقية متوسطة بينهما وذلك لأن القوة إما لعموم وجه الشبه من حيث الظاهر

أو بإجراء المشبه به على المشبه بأنه هو هو تقريبا للخطو وما سوى هذين
فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد أن يفرق بين الأربعة
المتوسطة بأن حذف الأداة أقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين
المشبه به في ظاهر اللفظ في تسامحه وهو الفرق بين قولنا لقيت أسدا
ولقيت في الحمام أسدا أو بين قولنا أسد زيد وأسد في مقام الإخبار عن زيد
حيث يعد الأول استعارة والثاني تشبيها ويحكى الكلام أنه إذا أجري
في الكلام لفظ دالة قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين أحدهما
أن لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام أسدا أي
شجاعا ولا خلاف أن هذا استعارة لا تشبيه والثاني أن يكون المشبه مذكورا
أو مقدرا وحينئذ فاسم المشبه به إن كان خبرا عن المشبه أو في حكم الخبر كخبر كان
وإن والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالأصح أنه يسمى تشبيها
لا استعارة لأن اسم المشبه به إذا وقع في هذه المواضع كان الكلام موضوعا
لإثبات معناه لما أجري عليه أو نفيه عنه فإذا قلت زيد أسد فقد وضع الكلام
في الظاهر لإثبات معنى الأسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على أنه لإثبات
شبه من الأسد له فيكون الإتيان بالأسد لإثبات التشبيه فيكون خليقا بأن
يسمى تشبيها لأن المشبه به إنما جيء به لإفادة التشبيه بخلاف نحو لقيت
أسدا فإن الإتيان بالمشبه به ليس لإثبات معناه لشيء بل صيغ الكلام
لإثبات الفعل وإيقاعه على الأسد فلا يكون لإثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه
مكنونا في الضمير لا يعرف إلا بعد نظر وتأمل وإذا افترقت الصورتان
هذا الافتراق فالمناسب أن يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بأن يسمى
أحدهما تشبيها والأخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ رحمه الله في
أسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب إلى أن الخبر في
نحو زيد أسد استعارة لإجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف
لفظي راجع إلى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلح هذا إذا كان المشبه

عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد
لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في
الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا **الحقيقة**
في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا
اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل
من الوصفية وعند صاحب المفتاح التاء للتأنيث على الوجهين اما على الاول فقط
لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل
ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية
صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر
والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على
موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بين فلان وقتيلة
بين فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح
الكلمة المستعملة فيما اي في معنى **وضعت** تلك الكلمة **له في اصطلاح به التخاطب** اي وضعت
له في اصطلاح يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة
اذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى
حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما
وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ
الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني
المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره
كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل
لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التأويل و
احترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له
في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له

في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان و
الاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعني اللغة
فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل للتناول المفرد والمركب
قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة
غير مقصود في هذا المقام لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد و
الوضع اي وضع اللفظ **تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه** اي ليدل بنفسه لا بقرينة
ينضم اليه **فخرج المجاز** عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان
تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته
انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا
لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في
غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقها قلت لا نم ان
معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة
من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا
يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل
بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه
ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم سلمنا ذلك معنى قوله بنفسه ان دلالته عليه
لا يكون بواسطة قرينة مانعة عن ارادة معنى الاصل **دون المشترك** اي فخرج
المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه
قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين
لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء
مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد
من المعنيين غير معين وهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى
الفهم والمتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما
اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر

ولا شيء وصنوشر كا بيرا لشاخين كان حامل للعطشان و اكريان والنصاب
وكا بجوف للاسود و الا بيض لاستواء هم لئلا يكون المفهوم من قولنا هو ناهل
او جون اتصاف بالبياض او النضاد بين هذا و بياض قولهم لان الاسم
الواحد لا يناسب بالذات للتضاد او النضاد بين لانه ممنوع وقد مر له اي
العقل بدلالة اللفظ لذاته الشكاكي اسم فرعي ظاهره وقال انه جنس عما
عليه ايزيد على الاشتقاق و النصريف في ان الحروف فرانتها حواص بخلاف
كالجهر والهمس والشدة و الرخاوة و التوسط بينهما وغيرذلك وتلك
الحواص يمتنع ان يكون العالم بها اذا اخذه بتمييز او ركب منها لمعنى الاسم
اثر سبب بينها فضاً لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو للكسر الثني في
غير ان يبس و القصم بالقاف الذي هو تكسير الثني اخر يبس و ان لهيات
حروف التركيب ايضا خواص كالتعلان و التعلي بالتحريك كالترو ان و
الجدي لما فرسما بها في الحركة وكذا بات فعل بضم الغريش شرف و كرم
للافعال المطبقة للازمة وقس عليه اذ والمجاز فالاصل متعلق فيه جاز المكان
يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة لجازة ابر المتعدية مكانها الاصلي الكلمة
المجوز بها على مغراتهم جاز وابها مكانها الا ضيا كذا ذكره الشيخ في اسرار
البلاغة وزعم الله يخ ان لفظ قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي كذا
لها على ان مغير جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار
انسبة غير شيء بما يم لغة اعتبار المعنى به وصفه بغير شيء كتسمية انسان
جمرة ما جرد وصفه ما جر فان اعتبار انسبة التغير لتصحيح الاسم على غيره
حال وصفه للتغير وبيانه اولا بذلك في غيره وفي الوصف لتصحة اطلاقه ولهذا
شرط بقاء التلوث الوصف دون التغير فجذر زال الجمرة لا يصح وصفه بما
حمقة ويصح بتسمية بذلك اعتبارا التغير الحقيقة والمجاز ليس لتصحة بتسميتهما
بل الاولوية ذلك وترجيحه على تسميتها لغير هما مرالا حما فلا يصح فراعتبار شباب
التغير ان ينتقض بوجود ذلك التغير في غير المسمى فالمجاز مغرد وك وحقيقة كل

منها يخالف حقيقة الآخر فلا يكفي جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فلانه الكلمة
المستعملة في ما وضع له او اصطلاح به التخاطب او هي المستعمل فرد منه مراد
اي ارادة ما وضع له او خرج بالمستعمل عالم يستعمل فان الكلي قبل الاستعمال
لا يسمى مجازا كالاسد حقيقة و بقولنا في غير ما وضع له او خرج الحقيقة فخلا كان
او مستعملا او غيرهما وقولنا في اصطلاح به التخاطب وهو مستعمل بقولنا وضع
لدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة
اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فرادة عا مجازا قطعا و ان كان مستعملا فيما
وضع له في اللغة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح الذي وقع به التخاطب
اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب بعرف التخاطب في الاركان
المخصوصة مجازا قطعا على الصحيح الغير نوعيها لان هذا غير قولنا وجه يصح و
هو متعلق بالمستعمل لخرج الغلط في تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا
الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة و يخرج
الكناية الله بقولنا مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة غير ما وضع له
مع جواز ارادته فالملفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون
غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا او المنقول به ما غلب استعماله في غير ما
للموضوع له الاول خرج بالاول و هو وضع اللغة حقيقة اي المعنى الاول مجازا
في اللغة وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول في
اللغة عا الى الاركان المخصوصة المستعملة عا اللغة فيها حقيقة في اللغة مجاز
في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد
الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلق عا الفرس باعتبار مجرد
اربعة ب على الارض يكون مجازا باعتبار خصوصية الفرسية والدب حيوانا يكون
مجازا كذلك في اللغة اما في حق الوقوف على الموضوع له الاول او غلبة استعماله
الدب بقولنا في حق الوقوف على الموضوع له الاول او غلبة استعماله
الدب انما هو لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحمقة فان غلبة استعمالها
لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة عا كل ما يوجد في الدب بخلاف

المجاز فان اعتبار الغير لكتفي فانما هو لصحة اطلاق اللفظ عما كان به
فلا يلزم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على ما يوجد في البخيل والبليد
اطلاق الدابة على الوتد على ما يوجد في الدرج والبليد واطلاق الصلوة
في الشرع على كل دعاء وكل منها اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص
وهو ما عين ناقله لغير اللغوي كالنحوي والعروضي والكلامي وعرفي عام او
عرفة عام لا يعين ناقلا اما الحقيقة فظاهر اذ كان واضع اللغة فهو لغوي
واذا كان الشارع فشرعي والا فعرفي خاصة او عامة وبالحكم على الواضع
واما المجاز فلان الاصطلاح الذي وضع به الشيء طلب وكان اللفظ مستعملا
في غير ما وضع له فذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز
لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد
للسبع والرجل والشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغوي في
السبع المخصوص لغوية وفي الرجل الشجاع كمر مجاز لغويا وصلوة للدعاء
والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة
يكمر حقيقة شرعية والدعاء يكون مجازا او فعل للفظ والدابة يعني اذا استعمل المخاطب بعرف
النحو في اللفظ المخصوص يكمر حقيقة نحوية والحدث يكون مجازا او دابة يدب
الارض والبليد الذي فاقدا منا فرعرف العام حقيقة الاول مجازة الخ فاذكر
بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة هو المعرف اشارة الى
المعرف الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل لسكاك العلاقة المصححة غير ان شبه بالغ
المجاز بزيد والعين الحقيقي والاستعارة فالاستعارة هو اللفظ المستعمل
فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد فيمن رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق ايضا
على فعل المتكلم اعني فالاستعمال اسم المشبه في المشبه به ويكون بمعنى المصدر فصح
منا الاستعارة ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه
مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له واليه اشار بقوله فيما اعني المشبه
والمشبه به مستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ

بمنزلة لباس طلب عارية والمشبه به لاجل المشبه المرسل وهو ما كان العلاقة
غير الشابهة كاليد والعين وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن في شان
التعود ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فجارحة بمنزلة العلة التي عليها
لها والعود بها بنظر التعود فهي بمنزلة الصورة لها ومع هذا فالمراد من اليد
الى المنعم مثل كرمت اياد بني فلان عندي وجلت يده لدي وكذلك كلما
اتسق اليد والبد والقدرة اي وكالبسيطة فاليد القدرة لانا كثيرا ما
نظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون اكثر افعال الدالة على القدرة
في البطش والتقرب والتقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله تعالى
المؤمنون نكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم ويجيز عليهم ادناهم في سوائهم
فمن باب التشبيه اي تتمع كلمتهم وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة
فكالا مضمون ان تجعل بعض اجزاء اليد بعضا وان تختلف بها الجارحة
التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على اكمل لان كلمة التوحيد
جامعة لهم وما ذكره الشيخ من فرار اليد فيها استعارة
هو مبني على ما نقلنا عنه فراجع ان المشبه به اذا كان حالا كحسن وخوف كراهة
التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه بحمل المقبول ههنا كذلك اذ لا
يحسن لبني هم كيد على غير سواهم والازراء به في البراءة اي في المزرؤ كالذي
يحمل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والازراء به فالاصل اسم البعير بحمل الزاد
والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر للمرسل عمدة اشكلة اراد ان يبين ان في
انواع العلاقة عما وجه كلي تتعاس عليه وذلك لان العلاقة يجب ان يكون عما اعتبره
العرب نوعا ما ولا يشترط التفطن عينه في كل جزئي من جزئيات لان ائمة اللغة
كانوا يتوقفون في اطلاق المجازي على ان تتفطن العرب بنوع العلاقة
ولم يتوقفوا على ان تسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب ان العرب
يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق اللغة على ان بينه وبين
معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا ما يوضع الشخص وانواع العلاقة

المعبرة كثيرة تزيد على ما ذكروه الى خمسة وعشرين والصواب ما ذكرناه وردنا ما زاد
غير ما سبق ولا فرق في اطلاق اليد على الجارحة والقدرة واطلاق الرأس
على الرئاسة فقال ويسند اي ومن التجوز المرسل التجوز المركب بعني اذا اسند
التعبير مجازا مرسلا او هو التلفيظ الموضوع لجزء المعنى عند اطلاقه على ذلك الكل
لان النقل الشرعي مجاز في العبارة تاج كالعين وهي الجارحة المخصوصة
في الرقبة وهي للشخص الرقيب والغير حاضر به وذلك لان العين لما كانت هي
المقصودة في كون الرجل رقيبا لان غيره في الاعضاء حالا لغير سيادة وبها
صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون لغيره
اختصاص بالغير الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على
الرقبة وان كان كل منها جزءا منه وكذا اي ومن تجوز التركيب باسم كل كالاصابع في الانامل فرؤوسها يجعلون اصابعهم في اذانهم في التصوير
والانامل جزء في الاصابع والفرض من المبالغة كانه جعل جميع الاصبع
في الاذن ليلابس شيئا من الصماخ ولسببه اي ومن تجوز التركيب باسم سببه
كوبيا الخ اي الآلة التي يسبب الخ او لتركيب باسم سببه كالسعادة
لسعادة نباتا اي عشبا يكون الانبات مسببا عنه او ورد في الافصاح في
اشارة لتجوز التسبب باسم المسبب فولهم فلان اكل الدم وظاهره انه مجاز
لتجوز التسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في نشره اي الدية
المسببة عن الدم او ما كان عليه اي بسبب الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه
في الزمان الماضي كقوله تعالى واتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه
لا يتم بعد البلوغ او لتجوز التركيب باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه اي في الزمان
المستقبل كقولي لابنه اعصر خمرا اي عنبرا يؤول الى الخمر او لتجوز التركيب باسم محله كقولك
عليين نادى اهل ناديه الحال فيه وان دي المجلس او لتجوز التركيب باسم حاله
اي باسم ما يحل في ذلك الشيء كقوله واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في
الجنة التي يحل فيها الرحمة او لتجوز التركيب باسم آلته كقولهم اجل يا لسان صدق ولا آخر لك

ابي ذكر حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخير نوع خفاء
صرح في الكتاب فان قلت قد ذكر في معدنه الخ ان معنى المجاز على
الاستعمال هو الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بين اكثرها لا يفيد
اللزوم فكيف ذلك قلت لعبرة جميعها اللزوم بوجه ما في الاستعارة
فقط لان وجه الشبه انما هو احق او صاف المشبه فينتقل الذهن من
المشبه به الى المجاز فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لانه اقوى او عرف في
الخصوص فلا شكل في استعمال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيره
فينظر باريد كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير
ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير ما يتصف بالفعل بالغير الموضوع له في
زمان سابق او لاحق فهو مجاز ما كان او ما عتبار ما يؤول او باعتبار
ما كان فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر الذي اريق واذا كان ذلك الغير ما يتصف
بالغير الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من الغير الحقيقي الى ذلك الغير ما يتصف
به لا بالقوة ولا بما يؤل فلا بد ان يريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي وهنا
اي معنى ينتقل الذهن من المعنى الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره
تصوره كالتلزوم اما في ذهن شخص كاطلاق البصير على الاعمى او منصفا اي
لزوما خارجيا بحسب العادة او بحسب الواقع وهو اما ان يكون احدهما
جزءا لما خرا كالانسان للبعض وهو اكثر للبعد او خارجا عنه واللزوم بينهما
قد يكون بحصول احدهما اي الآخر كالحال والمحل او سببا احدهما للآخر او
مجاورتهما او بكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك ينتقل عند اللزوم ولهذا اشترط
في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان
الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف العين فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما
اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث ان الانسان مرئي بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى
مما لا يتحقق بدون الغير فافهم وبالكل او الكائن بين الشيئين علاقة فلا بد ان يكون
استعمال اللفظ في احدهما اي الآخر في الجملة وهذا معنى التلزوم في هذا المقام

والاستعارة وهي علاقة المشابهة اي قصد اتي اطلاقه على المعنى المجازي بسبب
شبهه بمعناه فاذا اطلق لفظ المشفر على شفة الانسان فان اريد به تشبيهها بشفر
الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد به اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق
المرسن على الانف لغير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة
الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين
قوله التخييل وبهذا التقييد تمتاز عن التخييلية والمكنى عنها وانما سمي تخييلية
لتخيل معناها اي غير سبب واستعمل غير فيه حسا او خياليا بان يكون ذلك المعنى
امرا معلوما بالحس ان يتعلق به وبشاره الاشارة حسية او عقلية وفي اللفظ
فعل غير مستعاة الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمعنى المشبه
بالمعنى الموضوع له فالحمى كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد اي
حول مجاجها لشاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شاكي السلاح وشاك
السلاح بالغين والحذف مقذف اي مقذف به كثيرا الى الوقائع وفي قذف
بالفتح ورمي به مضارع حسا ونباذا نجاذة لا يدان اطفاره لم تقلم
لبد الاسد ماتلبد في سوءه على شكيه والتعليم سابغة القلم وهو القطع فالاظفار
ههنا مستعارة للرجل الشجاع وهو امر متخيل حسا وقوله اي العقلي كقوله
اهدى السراط المستقيم الذين الخ وهو طريق الاسلام وهذا امر متخيل عقلا احسا
وذكر صاحب المفتاح في قوله فاذا انها مدت الى الكلب الجوع والخوف ان
التظفر في القياس عند اصحابنا اكمل في التخيل وان كان يحصل عندي في كل من
التخييل وهو ان استعار لما يكتسب الانسان عند جوعه من انتفاع اللون وتغيره
ورثاثة هيئته وفي بعض الحواشي ان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تخييلية
لجعل ان يكون عقلية وفي بعضها حسية لان حالة شبيهة بامر الانسان والانس هو
في بعض الحوادث بالنسبة الى الاشعار على اللابس والحادث الذي عشيه يحصل ان
يريد به التضرر الحاصل في الجوع فيكون عقلية وان يريد به انتفاع اللون و
رثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي والحاصل ان المشبه هو الجوع بل

معلوم فاللفظ اه يعني ان اللفظ الواحد اذا اطلق على
شيء واحد كما اذا قلت رايت شفرا فيها اذا اريت
استعارة سواء كان يجوز ان يكون ذلك ان اطلاق يقصد
فلا يرد انا نقول اشفر مجاز مرسلا بالنسبة
الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة
الى خصوصية شفة الانسان فتأمل
وتفكر وهذا
حسن على

الامر الحاوف عبد فوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط فان المدار
في الاستعارة ما تقدم انه ضم شيء بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ و
استعمل اللفظ فيه على ما هو الاشاول قولنا في تعريف الشيء ما وضع له
اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تعريف شيء شيء به نحو زيد اسد ورايت
زيدا اسدا ونحو رايت بهاسد الا انه اذا كان معناه غير المعنى الموضوع له اللفظ
شبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستعمال اسد الى معناه على ان في قولنا
ما تقدم عبارة عن المجاز اي مجاز لغوي لانه يعم المجاز الى الاستعارة و
غيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفي الفتح
لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع
فيكون مجازا او استعارة كما في رايت اسدا يرمي اذ نسبة حمله على زيد ولا
دليل لهم على ان اداة التشبيه مما حذف وقد وان التقدير زيد كاسد فاسد
قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيدا اسد واو
اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه
بحذف اداته قضاء الى ابطال الفرق لانا نوجب المصير الى ذلك وانما
يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا في الرجل
الشجاع فصح حمله على زيد ظاهرة ويحقق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا
يرمي ان اسد استعارة فلا شك ان استعارة غير زيد اذ لا علاقة بينهما
ولا دلالة له عليه وانما الغير انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فهو لنا
زيدا اسدا اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذف الشبه واستعمل المشبه
به في معناه فتكون استعارة وبدل على ما ذكرنا ان التشبيه في مثل هذا
المقام كثيرا ما يتعلق بالجار والمجرور كقوله اسد على وفي الحروب نعامة
اي مجترئ على صائل وكقوله والصبر اغلبه عليه اي اكبه وكقوله اسد
هم بد على في سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه
عليه كما نقل عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كما

وأما إذا ترك المشبه بالكلية أي لو حذف المشبه نحو رأيت أسداً أي الشجاع
ونحو قوله لا تعجبوا بروح البدر بعدما بدت وجهها تزججا الكتان فيه
استعاري لأن ترك المشبه لفظاً وتقديراً وإجراء اسم المشبه به على المشبه
إلى أن جعل شيئاً أي رأيت رجلاً كالأسد في الشجاعة ووجب أن يعلم أن مثل قوله
البدر بعد فيها ... كذا ذكره صدر الأفاضل في ضرام السقط
والظاهر أن مثل هذا من باب التشبيه لأن المراد بكون المشبه مقدراً أعم
من أن يكون محذوفاً من الكلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي أو يكون في الكلام
ما يقتضي تقديره كما في قولنا رأيت أسداً ... حتى يتبين لكم الخيط
الأسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر
تشبيه لأن بيان الخيط الأبيض بالفجر وشبهاً أن الخيط الأسود أيضاً من
سواد آخر الليل والعدد ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف في أن
قوله تعالى ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سلماً لرجل وقوله
تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج
من باب التشبيه المطوي في ذكر المشبه كما في الاستعارة وليس باستعارة
وهو مشكل لأن المشبه فيه ليس مذكوراً ولا مقدراً ولكن التحقيق في هذا الإشكال
بأن الاستعارة يجب أن يكون مستعملة فيما وضع له التحقيق وعلى هذا أن
يصح وقوع اسم المشبه به موقعه ولا ... إلا أن ... في المشبه فيصح نحو
رأيت أسداً الأن ... رأيت رجلاً شجاعاً وهذا ليس كذلك ... بالبحر
وكذا لا يصح أن يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر لأن قوله
كل ما تأكلون لحماً طرياً وتستخرجون حلية تلبسونها يأبى عنه ... قصد المشبه لا للاستعارة
وأراد تفضيل البحر الأجاج على الكافر بأنه قد شارك العذب في منافع
والكافر خلو من النفع فهو على طريقة قوله فهي كالحجارة أو أشد قسوة وإن
من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار ولهذا ذكر ذلك ... كثير من الناس إلى أن الآية
من قبيل الاستعارة وإن صاحب الكشاف أورد هنا شائبة الاستعارة و

لا يخفى

لا يخفى ضعفه لما في تأمل لفظ الكشاف ودليل أنه أي الاستعارة مجاز لغوي
كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للأعم منهما اختلفوا في أن الاستعارة
مجاز لغوي أم عقلي فذهب الجمهور إلى أنه مجاز لغوي بمعنى أنه لفظ استعمل في غير
ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك أن الاستعارة كالأسد
مثلاً في قولنا رأيت أسداً يرمي موضوعة للمشبه به أي السبع المخصوص لا
للمشبه أي الرجل الشجاع ولا للأعم من المشبه والمشبه به كالحيوان المجترئ مثلاً ليكون
إطلاقه على كل منهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعاً بالنقل
عن أئمة اللغة فيكون استعماله في الرجل الشجاع استعمالاً في غير ما وضع له فيكون
مجازاً لغوياً وفي هذا الكلام إشارة إلى
أنه إذا أطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو
ليس من المجاز في شيء كما إذا رأيت زيداً فقلت رأيت إنساناً أو رجلاً
فلفظ إنسان أو رجل لم يستعمل إلا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على
زيد وكذا إذا قال قائل أكرمت زيداً وأطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت
يكون لفظ فعلت حقيقة وكذا لفظ الحيوان في قولنا الإنسان حيوان ناطق بل
فإن هذا البحث مشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون أنه مجاز باعتبار ذكر العام
وإرادة الخاص ويعرضون أنه بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من
الوجوه ومنشؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ في الإطلاق وبين
ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام إشارة إلى
تحقيقه وقيل إنها مجاز عقلي بمعنى أن التصرف في أمر عقلي لا لغوي لأنها لما لم تطلق
على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله أي دخول المشبه في جنس المشبه به بأن جعل الرجل الشجاع
فرداً من أفراد الأسد كان استعمالها أي استعمال الاستعارة
في المشبه كاستعمال الأسد في الرجل الشجاع مثلاً فيما وضعت له وإنما
قلنا إنها لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به لأنها لو لم يكن كذلك لما
كانت استعارة لأن مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الأعلام المنقولة

كزيد وتسمى استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة
فى اطلاق الاسم المجرد عارياً عن مفاده وللصحيح ان من قال رايت اسداً
واراد زيداً انه جعله اسداً كما لو قال لمن سمى ولده اسداً انه جعله اسداً لان
جعل اذا كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة ليس حتى يقبل
جعله اميراً اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان بمعنى اسم المشبه به الى المشبه
يتعلق بفعل محذوف اى يعبر انه اثبت له معنى الاسد الخ فاذا سمى اطلق عليه
اسم الاسد كان الاسد مستعملاً فيما وضع له فلا يكون مجازاً لغوياً بل عقلى بمعنى
ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع فى جنس الاسد وحمل ما ليس من النوع
واقعاً مجازاً عقلياً ولهذا اى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون
لبعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به على العجب فى قوله اى فى قول ابى الفضل
ابى العجيفة غلام قام على رأسه ليظلله فانت تظلل اى تروح الظل على
والشمس لولاك تجلى لى تغير فانت تظللنى وفى عجب وروى فانت
يا عجبى وفى عجب شمس اى انسان كالشمس فى الحسن والبهاء تظلل غير الشمس فلولا
ادعاء معنى الشمسية وجعله شمساً على الحقيقة كما كان لهذا المتبع معنى ولا
يتعلق به الغرض الصحيح وجه الشبه انسانا آخر والمراد عمر ابى ولهذا صح التغير
عن الشمس فى قوله لا تغيب او تغيب فى ظلمة هو شعاع يلبس بخت الثوب والدرع
الصدء قد تزال ازاره على الغمر يقول زررت القميص على ازرة اذا شددت ازراره
فلولا ان جعله فرداً حقيقياً ليمكن ان يتبع معنى لا ان يكون شيئاً مما يسرع اليه
البلى كسبب غلالة الغمر الخفى لا لسبب غلالة انسان كما لغمرة الحسن وردّ بان
الادعاء ابرز قبل ان ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لاقصر
كونها ابرز كون الاستعارة بمستعمل فيما وضع له للعلم الضرورى بانها مستعملة
فى الرجل الشجاع مثلاً والموضوع له هو السبع المخصوص وبحتمل ذلك ان يدخل
فى جنس المشبه به بمعنى انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل فصار احدها الشجاع
وهو الذى له غاية الجرأة ونهاية القوة فرش تلك الجثة وما يليق الصورة

والبنية وتلك الاذناب والمخالب الى غير ذلك وانتزاع غير المتعارف
وهو الذى له تلك الجرأة وتلك القوة لاقى تلك الجثة والهيكل المخصوص
لفظ الاسد اذا هو موضوع للمتعارف فاستعارته لغير المتعارف يستدعى
قرينة ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير
المتعارف وبهذا اندفع ما قيل ان الاضرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع
ينافى نصب القرينة الدالة على ارادة السبع المخصوص ولعل السبع والنمر عند
ابى الحسين المذكورين وغيرهما غلبتا على الشبه فصارتا كالمعنى الحقيقى ولا يخفى
ان المشبه بخلاف غير المشبه به اصلاً حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب
والتعجيب يترتب على المشبه ايضاً والاستعارة تعارض التشبيه لو جعل الباء على ان ولو
نصب القرينة على ارادة خلاف المتعارف فى الاستعارة ودعوى دخول المشبه
فى جنس المشبه به يغنى عما تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا
تأويل فى الكذب والبلغ لا يفرق الاستعارة فى قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى
الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا نصب
فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يتبدل المحمول فى ترويج ظاهره وزعم
صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الكذب بنصب القرينة الدالة بالدعوى فيما
ابرز فى الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة الدالة على
ارادة الظاهر والله العلامة فر البطل بما يجرى على خلاف الواقع والكذب بما
يكون على خلاف فى الضمير وانت تعلم ان الضمير والكذب خلاف فيه بل هو
اخبار والكلام مع من له اقتدار على التحقيق والتأويل بمفارقة الباطل والضمير بما
الكذب بل يحصل لكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعاً فرق بين الباطل
والكذب بان الباطل مقابل الحق والكذب تقابل الصدق والذى هو الحق
الخبر مطابقاً للواقع بخلاف الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقاً للواقع
نسبة الى الواقع فيما سيجىء ان الكذب مشعر بان الاعتبار لكن وجه التخصيص
غير ظاهر بعد ولا يجوز الاستعارة مصرحاً لما سيجىء من ان ارادة المشبه

جنس المشبه به بجعل افراده قسمين مستعارا وغير مستعارٍ ولا يكفي ذلك العلم
بامكانه بوجه لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والحكم يقتضي العموم و
شاول الافراد الا اذا تعين العلم فيه بصفة ليست تشاركه لو صفح الاوصاف
كحاتم فانه يفيد الاتصاف بالجود وكذا ما دريد النجل وبجانبة العضاه
وبابن في النهامة وح يجوز في نسبة تخص كحاتم في الجود وتبا قول في حاتم مجعل
كانه موضوع للجواد سواء كان مستعارا كما جعل المعهود في علي او غيره كما جعل
اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان مستعارا او غيره وهذا ان وجد يكون حاتم
متناولا للفرد الحقيقي والفرد الغير المتعارف وهو في ضعف الجود في
استعماله في غير المتعارف بكثير استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو
رايت اليوم حاتما اقوى شانا من استعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد
لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت
اسدا يرمي او اكثر اي امران وامور يكون كل واحد منها قرينة كقوله ولي لكم
العدى امسى بها اغلب اي بسيوف قائم بايمانها امر بسيوف قائم كتشعل النيران فتعلق فوله لكم
بكل من العدى والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لانه لا يصح
ان جواب بهذا الشرط يحاربون ويلجاؤن الى الطاعة بالسيوف او معان
ملتبسة مرتبط بعضها ببعض كبعض الجمع قرينة لاكل واحد وح لا يجوز كونه
فيما تقول او اكثر كقوله امر قول البحتري اساعتي رديا بالجزع اضمار
رتب وبالرمح علا ازمنا موصوف لقوله فرصله اي فصل سيفا ممدوحي
وجزه قوله تشكى في الكماة اي اثقب وابا في قولها للعقبة والمعترك
نارا في حد سيفه بقتلها علا اي وس الاقران حس كماة اي اناملة الحس الترهة الجود
وعموم العطاء سحابة اي يشبهها على الكناية الرتب فيشكلم بها والمراد
بارة وس الاقران جميع الكثرة بقرينة المدح لان كلام من شجع الفرد والكثرة
سيحار للآخر لما استحار اشتباه لان ناظر الممدوح ذكر ان ههنا صفة وبرتبة
انما في فصل سيفه ثم قال على اوس الاقران ثم قال حس تذكر العدد الذي

هو عدد الانامل فظهر في جمع ذلك انه اراد بالسحاب الانامل حس اي الاشتهار
شبهها بالسحاب بجامع الظهور وباعتبار الجامع وباعتبار اللفظ
وباعتبار آخر غير ذلك فهذا باعتبار التعارض بين المستعار منه والمستعار له
فحسان لان اجتماعهما باعتبار اجتماع الظرفين فاشيرا ما كحاتم اجتباه في اوس كان
مبتاً فاجتباه اي صيره مجتبى استعارة لان جاء في معناه المجتبى وهو جعل
الشيء جابيا للهداية التي هي الله لانه على طريق يوصل الى المطلوب والاجتباء الله
عالى اجتمعا عهما وشرا وبذا اولى في قولهما ان الجود والهداية عالى
اجتمعا عهما واما استعارة الموت للضلال فليست في هذا البيت اذ لا يكفي الضلال
الميت بالضلال فلهذا قال كحاتم اجتباه في اوس كان ميتا فاجتباه وليتم
هذا الاستعارة التي يكفي اجتماع طرفيها في شيء واحد قيد بقوله في اخر الطرفين محالا لانه
واما فتح عطف على قوله اما كحاتم استعارة اسم المعدوم للموجود ليدخل فيه ايضا
التفاوت اي لاشتمال التفاوت ذلك الموجود كان في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود
والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمعدوم وفقد اذا ثبت
آثاره الجيدة التي ذكره وتذيمه ان الامر كذلك استعاره اسم الميت
للحي الجاهل والعاجز او الانام فان الموت والجهل والعجز محالا يجتمعا جميعا في شيء
قال المعتم ثم الصدان لم يكونا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد
للاضعف اولى فكل ما كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم
ما يكفي الاقل علما اولى بذلك في الاقل قوة لان الادراك اقدم في النفس
لانه كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية مبنية بالادراك
واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد بعدا عن
الحيوة وتقريبا الى ضده وكذا اقرب الاشد فكل ما كان اكثر علما او اقرب
كان اولى بان يؤخذ منه اسم ضده ولا يخفى ما في هذا الكلام ولا يخفى ما في احتمال ان الضدين
والضعف مما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للآخر على
المعهود اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر فاما باعتبار معنى قابل للشدة والضعف

لكل فرد كان ذلك المعنى فاشتد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير
وافية بذلك والقسم الثاني هذه الاستعارة التي لا يكاد اجتماع طرفيها في شيء من
لغات الطرفين وهنا اي وفي اللغة ذينك الاستعارة التهكم والتهليل وهما اكثر
في هذه اي الاستعارة الى استعمالها ضد معناها الحقيقي او غيره لغرض اي غرض
التشفي او الشماتة منزلة المخاطب بواسطة تنبيه او تهكم بما سبق تحقيقه في
باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم اسبغت الاشارة الى ما في الاخبار
بما يقدر سرور المخبر به للانذار الذي هذا بادٍ خافٍ في جنسها بما سبيل التهكم
وكذا قولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التهليل والتعريض والاستعارة
والاستعارة باعتبار الكل اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى
في التشبيه وهنا جامعا فتمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم المشتق
له والمستعار منه نحو قولهم علم الله خزان الناس رجل تمسك لبعاني في يده كل مع اسعة
طار اليها او رجل في شفته عنبرة خرتا بنا الموت قال جار الله الصحيح
الزيزفى منها واصلها ماع يميع اذا جرى والشفة راس الجبل والمغز
خبز الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل غير
الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم قليل يرعاها ويكتفي بها فارعا
وبعدا الله خبر بانه الموت استعارة الطيران للعدو والجامع داخل في
مفهومها فان الجامع هو العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل
في مفهومها اي مفهوم العدو والطيران اذا اتبعته الطيران اقوى منه في العدو
قال الشيخ فرايت البلاغة الغرق فيه وبين نحو رأيت اسدا فان الاشتراك ثمة صحيح في
صفة توجد في جنس مخلوق كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما مختلفان
واحد هو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وعدمها فقط فتامل
وذلك لا يوجب خلافا قال والغرق هنا استعارة الطيران للعدو
استعارة المرسن للانف بالانسان مع ان كلا من المرسن والطيران خصوص
وصف لمبنى الانف والعدو ان خصوص الوصف الكائن في طائر معروف

ذا استعارة للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه
ههنا منظور كلا فيه ولهذا اذا لوحظ في التشبيه كان في غليظ المشافر
عند استعارة وقال ابنه كان الوجه ان لا يطلق اسم الاستعارة
مجانا وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف
فاسم عدوا ما في الاستعارات وخلطوها بها فاعتدت بكلامهم في الجملة
وبنيت عليه ذلك بان تسمية استعارة غير مفيدة ووجه التشبيه بذوب الاستعانة
الذي شمل فيه الاسم اي مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة تجتمع
في واحد وبذا يخالف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا تنعقد الاستعارة
عليه فان قلت الجامع في الاستعارة يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة
بليغة وقد تقرر في غير هذا الفن ان الجزء العقلي المبهم لا يتفاوت بالشدة والضعف
فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت اشتراك الطرفين انما هو
في المبهم الحقيقة الا ترى ان السواد جزء الجوهر المركب في السواد والمحل
مع اختلافهما بالشدة والضعف وجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم
الطرفين لانه المبهم الحقيقة للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا
مركبا في امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم
مع كونه قابلا للمبهم بالشدة والقوة ويكون استعارة الطيران للعدو في
الفيل نظرا الى ان الطيران هو قطع المسافة بالجناح ولبس السرعة داخلة
بل هي لازمة لانه الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يقال باستعارة التقطع
الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزمة لبعضها بعض لشيء في الجامع
وايجاد بعضها بعض في قولهم وقطعنا بهم في الارض اتما والجامع ازالة
الاجتماع الداخلة في مفهومها وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخاطفة
الموضوع لضم حرقي الثوب للتمزيد الذي هو من خلق الدرع بجامع الضم
الداخلة في مفهومها الاشد فرا الاول وايجاد داخل عضدها قوله اما داخل
كاثر في استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك

فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاع وحده ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع بينهما ايضا داخل في مفهوم الطرفين قلت اما كلام الشيخ فمحمول على التجوز والتسامح والقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة عارضة له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منها ومن الرجل لا المجموع فيها ولو كان المستعار له هو المجموع ايضا لم يلزم ان الجامع غير داخل في مفهوم المستعار منه فافهم

(وايضا) تنقسم الاستعارة (باعتبار الجامع) وهو اما (عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة) التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغرابة قد تكون في نفس الشبه) بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة (كما في قوله) اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه (واذا احتبى قربوسه بعنانه) علك الشكيم الى انصراف الزائر

وفي الصحاح القربوس للسرج (بعنانه علك الشكيم) الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه ما قبله عودته فجاءه ورجاله الى اعماله وكذلك كل مجاور شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبة المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يكون في احتبى استعارة تبعية وفي قربوسه مكنية وفي عنانه تخييلية شبه قربوس السرج بالمحتبي قلت نعم شبه هيئة وقوع العنان في قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في ركبة المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره حتى يكون النظر بمنزلة القربوس والركبة والساق بمنزلة ظهر الفرس فتكون الاستعارة ذكرناه اولا لان الركبتين منفصلتين بالقربوس والثوب كذا الركبتين على الا تعلق ثم تمتد منفصلا الى الظهر كما ان العنان الذي على القربوس يمتد العنان الى جانبي الذي هو في فم الفرس

وقد تحصل الغرابة (بتصرف في العامية كما في قوله) لما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهارى رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح (اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح) اراد انه جرى الاحاديث والمهاري جمع المهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة وقوله ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اي لم ينتظر السائرون في الغداة الذين هم رائحون واراد بالاركان ما يطاف لتوديع وشدت الرحال على المطايا والمحامل ولم ينتظر السابقون في الغداة السائرين في الرواح لاستعجال كل احد فيها الى احاديث والاحاديث المطايا اي مرت سريعا استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة (اذ اسند الفعل) يعني سالت (الى الاباطح دون المطي) او اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا (وادخل الاعناق في السير) لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة (وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات) لالحاق الشكل بالشكل (كقوله) اي قول امرئ القيس (فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل) اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد في طوله عند تمطيه ثم بالغ في ذلك بان جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والنون في ارداف الاستعارة بالكلكل كما لا يخفى (و) الاستعارة (باعتبار الثلاثة) اي المستعار منه والمستعار له والجامع (ستة اقسام) لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة

الاجزاء لا تكون الا عقليا لما عرف في محله والتقسيم الاول منقسم ثمانية
اقسام لان الجامع اذا ما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي والحق
ستة اقسام وانما اشار بقوله لان الطرفين كما ما حسيين فالجامع اما حسي
نحو ما خرج لهم عجل جسد له خوار فان المستعار منه والمستعار له والجامع
الخروج حقيقة بعد في جبل الطور التي سبكها السامري عند اتيانه في تلك الحلي
المرتبة التي اعدها في موطن فرس جبرئيل عليه والجامع المثل فان ذلك الحيوان كان
مخالفا لكل واحد من البقرة وهذا كان للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس يجاء
المثل والجميع الى المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر
وعامة السكاكي في هذا القسم قوله واشعل الرأس شيبا فالمستعار منه
هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانتشار الذي هو في النار
اقوى والجامع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو في حوامل النار ولكن لما
كان هذا اخفى قبل الاستعارة بالكناية ثم اتبع السكاكي ان يتمثل به لان كلامه فيما هو
اعم في الاستعارة المصرحة والمكنى عنها بخلاف المعم فانه لكلامه في المصرحة و
زعم المعم ان في البيت الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة
وهذا استعارة بالكناية وان اثبات الشيب اثبات الشيء الى الشيء باشتعال النار
في سرعة الانتشار مع تحذير ثلاثة اي اذا ركب هذا الاستعارة تصريحية لكن
الجامع فيها عقلي وامامعقلي عطف على قوله اما حسي يعني ان الاستعارة التي
طرفاه حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان الاستعارة منه
كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل
وموضع الشاهد ظلمة الليل فانها حسية والجامع عقلي وهو ترتب امور آخر اي حصول
عجز امرد ايما او غاليا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة
على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل
والنور طارئ عليها يزيلها بضوئه فاذا غربت الشمس فضي سلخ النهار من الليل
اي كشط وازيل كما يكشف عن اثر الشيء العاري عما الذي اتسارته فيحصل ظهور

الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ الاهاب عنه ووقع
في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار
في ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل
فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقب ظهور النهار في
الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بجعل عبارتهما على القلب اي ظهور
ظلمة الليل في النهار وبان المراد بظهور النهار تنزهه عن ظلمة الليل وبان
الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا بن ريطة
ظاهر فان المرزوءة بذلك عار ظاهر ابن زايل قال ابو ذؤيب و
عيرتها الواشون انا اجتبا وذلك شيء ظاهر عنك عارها فالمعنى ان
المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام في مقام في فيكون
مواخذا لكلام غيرهما وذكر السلفة العلامة ان السلفة كون بعض الشاة
كسلخ الاهاب عن الشاة وقد يكون بعض الاخراج كسلخ الشاة في
الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى ان الاول
الى الاول فاستعمال الفاء فقوله فاذا هم مظلمون ظاهر وقول غيرهما
واما على قولهما فانما يصح في جزء انيا موضوعا لما تعود به العادة بريئا
غير مزاحم وهذا الجملة اختلف الامور والعادات فقد يطول الزمان
والعادة في شيء لعشي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في بذه الآية
فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام
لكن لعظم دخول الظلام اضافة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا
في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه بغتهم عقب
اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما تصح اذا
حصل السلخ بغير الاخراج كما في اخراج النهار من الليل فجاءه دخول
الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا حصل بغير السلخ فانه لا يستقيم لان في سلخ ضوء
الشمس عن الهواء فجاءه الظلام كما لا يستقيم ايضا في كرة الكوز فجاءه

الانكسار لان وجوهها في الظلام غير حصول الظلام فيكون نسبة وجوهها
في الظلام الى نوع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعلت السبخة
بمعنى الاخراج دون النزع انشر كلامه وافول لغوته لذكر الانكسار الشر
انما يكون اذا اشتمل على نوع استرخاء وسبخ يسبخ كضرب لغة في نوع
اقتدار وذلك انما هو بعد غياب الظلام عقب ظهور النهار لا عقب زوال
ضوء النهار فقيل له واما المختلف بعضه حي وبعضه عقلي كقوله تعالى وما
يستوي الاحياء ولا الاموات وبعضه حسي وبعضه عقلي كقوله تعالى
صم بكم عمي فهم لا يعقلون وهو حي وجامد الانسان وغير عقلية وهذا هو
صاحب المفتاح بهذا التقسيم لنذرة وجود ولانه في الحقيقة استعارة لان الجامع
قد اصبحا حسي وفي الآخر عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال
ولان الاستعارة مبناها على التشبيه متنوعة الى هذه انواع شنوع التشبيه
اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا
حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فيهما اي الطرفان اما عقليان نحو
العلم نور والجهل ظلمة فان المستعار منه اثر اما اي النور والمستعار له الموت والجامع
عدم ظهور الغير والجمع عقلي فان قلت لم اعتبر التثنية في المصدر وجعل الاستعارة
تبعية قلت لما سيجيء في قوله او كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة
تبعية والتثنية في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير
صفة كاسم الزمان والمكان والآلة والمنظور فيه في التشبيه هو الموت و
الرقاد لا مجرد التعبير والمكان الذي يقام فيه ويجعل لئلا يكون المراد بمعنى المصدر
فيكون قوله المستعار منه اثر فاد تغيير الكلام وتحقيقا ويكون الاستعارة
اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى وأشهر
وعدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصح جامعا
فقيل الجامع البعض الذي هو في الموت اقوى واشهر لكونه عاما شبه فيه
وفيه ان الاستعارة كون الكلام كلام المتواضع فوله به اما وعدم الرحمن
وصدق المرسلون وفي جعل الجامع مع عدم ظهور الافعال في زعم ان القرينة هو

وكر البغث وفيه نظر لان البغث لا اختصاص له بالموت لانه قد يقع في نوم
او اغماء وبغث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص
بالمستعار له واما المختلفان عطف عام واما عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر
عقلي فالحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة
وهي حسي والمستعار له التبليغ الجامع بينهما التأثير وهما عقليان والمغزى بين
الامرين انه لا يتحقق كما لا يليق صدر الزجاجة وكذلك قولهم ضرب عليهم
الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة او الخيمة على من فيها او جعلت
الذلة ملتصقة بهم حتى لزمتهم صربة لازب كما يضرب الطين على الحائط
وهو حسي فالمستعار له ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط
وهو حسي والمستعار له يشتمل الاحاطة بهم والجامع الاحاطة
او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية وتحقيق ان تشبيه الذلة
بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المعدي بعلى اليها فتكون
الاستعارة بالكناية واما على ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار
كقولنا اما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار
منه الكثرة في الجمع الا ان الطغيان افرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار
فتسمى تبعية اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو دال على نفس الذات
الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف فيه او الاوصاف قاصر
اي في الاستعارة اصلية كقولك اذا استعير للرجل الشجاع وفل اذا
استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يجري مجراهما
باسم جنس كالعلم نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ
المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه فان اسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة
والمصدر وانما كانت تبعية لان الاستعارة لا تتعقد الا بالتشبيه والتشبيه لا يكون
كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او يكون مشاركا للمشبه به في وجه الشبه

وانما يصح للموصوف الخ اي بالامور المتغيرة ان يقوم كقولك جسم ابيض
وبياض صاف دون جسم ابيض وبياض صاف لان الاعراض والصفات المشتقة منها لكونها متجددة
غير مستقرة بوسط دخول الزمان في مفهومها او عروضها لها دون الحروف
وهو ظاهر واما الموصوف نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم كرير
فمحذوف اي رجل شجاع باسل كما ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا
الدليل لو تم لم يتم صيغ غير مشتقة كاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح
للموصوف كمقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب ومغرز كريم ولا يقع اوصافا
البتة وهم انه خصوصا ما يشبه في العمل بالصفات المشتقة ليشمله بعضها
بالاتفاق ولهذا مثلوا بتوقيف الصفة جامدا على ذات باعتبار معنى هو
المقصود غير مصحح لاتصافه باسم الزمان والمكان والآلة فان العمل مثلا ثم
للمكان باعتبار وقوع الفعل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصليا تبعيا و
ان لعذر التشبيه وانتهالاته مصادرها ولا شكا ان اذا قلنا بلعا تعمل
فلان في الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا ان المعنى على تشبيه ضربه بالعمل و كذا
اذا قلنا هذا امر قد فلان اشاره الى فعله فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى
ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو
المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او
اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يعتبر
ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وح يكون الاستعارة في
جميع ما تبعه فالشبيه الاولين اي الفعل وما يشبهه من غير المصدر والثالث اي الحرف
المتعلق معناه اي ما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات
معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا في معانيها ابتداء الغاية
وفي معانيها التظرفية وفي معاني الفرق وهذه ليست معاني هذه الحروف والا لما كانت
حروفا قبل سماعا لان الاشارة والحرفية انما هما باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها
ابدا اذا افادت هذه الحروف معانيها رجع ذلك المعنى الى هذه بنوع استخدام

فقول المصنف يشمل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في الدار غير صحيح كما ستعرف اليه
فيقدر التشبيه في المتعلق كما في الحال والتمييز كما مر فكذا الدلالة بالمتعلق اي يقدر
تشبيه دلالة الحال بمتعلق اي طريق ايضاح المعنى والصاره الى الذهن
ثم يدخل الدلالة في جنس المتعلق ان اول المذكور فيستعار لفظ المتعلق
ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصالة وفي
الفعل تبعية وسمع بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للمتعلق فلم لا
يجوز اطلاق المتعلق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة
اللازم فيه غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة قلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين
وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي لذلك اللفظ علاقتان احداهما المشابهة
والاخرى غيرها كاستعمال الشجر في منشأ الانسان فانه استعارة باعتبار
قصد المشابهة في الغصن والمجاز المرسل باعتبار استعمال المتجدا عني الشجر
في مطلق المنشأ على ما مر ح بالشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق المتعلق على
الدلالة وح يصح التمثيل على احد الاعتبارين فاستخدم و تقدير التشبيه
في لام التعليل كما في اللفظ اي موسى ان يكون عدوا لهم وحزنا لهم والمعنى
اي بتقدير تشبيه العداوة والحزن اللذين يترتب على التقاط بتعليل
الالتقاط الغاية كالمجبة والتبني وبنحو ذلك في الترتب على الالتقاط
والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في
العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي
ذكره المصنف خلاف ما في كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل اللام
وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا
وحزنا كالمحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه
بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب اهل السنة لان
المشبه يجب ان يكون منزوعا في الاستعارة على مذهبهم سواء كانت اصلية

او تبعية فانه مما قرب ان التشبيه التبعية لا يكون فيه نفس مفهوم اللفظ
فهو بهذا موجه عما ليه يكون استعارة بالكناية فنفس المجرور لانه اضيفت النفس
شبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر
ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون في الاستعارة التبعية شيء وكرا
يضع عما ذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة
واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فيجيء الاستعارة
التبعية وذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب
العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب
العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والترتب
وبتبعيتها في اللام كما مر في نطق الحال فصار حكم اللام حكم الاسد في
اسبوع للشجاع والى هذا ان قرر التشبيه في امثال ذلك فيعاد حكم
على الحرف في الاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي اذا قدر
في نطق الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطق قرينة والا قدر التشبيه
في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما شبه ذلك فالاستعارة تبعية و
مدار قرينتها ايما قرينة الاستعارة التبعية والتالين اي النفي وما يتبع منه
على الفاعل نحو فلتقطه الى يكون فان التقاط تحقيقي للتبني اي الحال والمعنى
نجوه تجعل التقاطه اياه سببا لان يكون لنا قرة عين ونفي الضر
لا يتعلقان بالبخل والجود نحو قول القطامي ولم تلق ودقاهم سرا لاخوتهم
شاغية باللدم الوادي تقديم لذة بات تنفي بها ما كان حاط عليهم كل
زرارة اللهذم في الاسنة القاطع فارادة بلذة بات تنفي بها منسوبة بكل
الى الاسنة القاطعة واراد بقوله في الاسنة والنسبة للبلغة كما جرى والعقد
القطع وزرود الدرع وسردها بنسجها فالمعمول الثاني اعني اللذة بات قرينة
على ان تقريم استعارة وقد يكون المعمولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقولك
الحرب تبني واقري المسامع اما نطق بانها تعود الحرود الشوسا فان

تعلق اقوى بكل من السامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو
فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان تبشرا استعارة او الى الجمع
اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون اعتاق الماضي
بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكي ذلك بقول الشاعر تفرى اوداجي
رماني بحزن فريره اذا سري الهموم الى الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان
المجرور اعني الاجفان متعلق بسري لا بتفري وما ذكره من انه قرينة
على ان سري استعارة لان السري في الحقيقة للسير بالليل فليس بشيء لان المقصود
ان يكون الجمع قرينة لاستعارة واحدة واما قال بدار قرمتها على كذا الجواز
ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا
شديدا واما القرينة في الحروف فغير مضبوطة والاستعارة باعتبار آخر غير
اعتبار التعريض والجامع هو اللفظ فاذا اقام لانها اما ان لم تقترن بشيء يلائم
يلائم المستعار منه الاول مطلقة وان لائم المستعار له او كليهما مرشحة
المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد واراد الصفة المعنوية بالاسد
الشجاعة وهو على ما مر في بحث القصر واما مجردة وهو ما قرن بما يلائم المستعار منه
كقولي وكتبر غرا قرداوا اي كثير الصفات غرا قرداوا للاستعارة يلائم المستعار منه
صاحبه كالصيون اقرد اما يلي جلد غنم وصفا بالغرة التي تلائم المعار منه
للاستعارة والقرينة سابقا للكلام اعني قوله اذا هم ضاحكا اي شارعا في
الضحك فاضافه تخلق بضحك ركاب المال اي غنى لزمن يدا لم تزهن او دائم
يصدر عما تفكره بعد اذا تبسم تخلق زفر بالموالة اذ ترى ان السر وعليه فقوله
فاوانها الخ ليس الجمع حتى لم تعل فكما ان المال الرشح وان كان ابعد لكن لا دراك
بالقوى يستلزم الادراك بالحس عكس فكما في الاوانا شعار السنة الاعلام
بخلاف الكسوة واغلم تعل طعم البحر لانه وان لائم الاوانا فهو منوع لما عنده
لفظ اللابس في بيان ان الجمع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس
فان فضل المستعار له هو ما يدرك عند الجمع في الكثرة واتساع اللون وزيادة البهجة

عما مر وان الاداة لا تناسب ذلك فكيف يجعل تجريدا قلت المراد بالاداة اداة تشبيه
بذلك الامر الذي يشبه الذي يستعير له الباس كانه قيل فاصابهم بما يشبه الباس من الجوع
والخوف والاداة جرت عندهم مجرى الحقيقة في البلايا والشدايد كما في قولهم ذاق فلان
البؤس والضر واذاقه الله العذاب والذي يقوي في كلام القوم قربه آه
اقول في لباس الجوع استعارتين احداهما تجريدية وهو تشبيه ما غشي الانسان
عند الجوع والخوف في بعض الحوادث بالباس لاشتماله على الباس ثم استعير
له الباس والاخرى مكنية وهو تشبيه ما يدرك من اثر الضر والالم بجامع ادراك
في كل المرئ البشع حيث اوقع على الاداة كذا قي الكشف فعلى هذا يكون
الاداة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون تجريدا وان لم يرشح وهو ما قرن
بما يلايم المستعار منه كاولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت
تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم رشح
عليها ما يلايم الاشتراء من الربح والتجارة وتظير الترشيح بالصفة قولك جاورت
اليوم بحرا زاخرا مثلا عظم الامواج وهو بحر خان اي التجريد والترشيح كقوله
لدى اسد شاكي السلاح بدأ آخر فيه لانه وصف بما يلايم المستعار له غير الرجل
الشجاع متعذف البد الطاهر ثم قيل بدأ ترشيح لان بدأ الوصف تلايم المستعار
منه غير الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ في الاطلاق والتجريد وفي جمع الترشيح
والتجريد لاشتماله على المبالغتين التشبيه لابلغ الاستعارة وصيانة
التشبيه قربهما وزينتها بما يلايم المستعار منه تحقيق لذلك وتوبة وسباه
اي سبى الترشيح على التشبيه واوقعه على المستعار له غير المستعار منه لاكر
مشبه به حتى يتعين على العلو القدر الذي تستعار له علو
المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني
ويذكر ابداءه وبداية المجد ومدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى لا ترى الجهل
ابن له فانه قرن الصعود استعار الصعود لعلو القدر والارتفاع
مدارج الكمال ثم رشح عليه ما يبني على علو المكان والارتقاء الى السماء فيقول لا

ولما جاورت اليوم بحرا زاخرا من علم الاصلاح جاورت بأجاء
الهمة منه المحاور اي بمعنى المحاكمة اي قرنته للاستعانة وقد
جعلت القرينة حالية لكان جاورت بحرا زاخرا
مثلا عظيم الامواج من بحر زاخر اي ممتلئ طما الاصلاح
من بحر زاخر يقال بحر زاخر اي ممتلئ من قولهم جبل وعر ونحوه
الاصل اي مزدحم بعضها بعضا
حسن جلبي

ان قصده ان مغايرة التشبيه ينكر على انكاره فيجعل صاعدة السماء
قرينة المساواة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه يحمله اي يحوله الناظر
على العذر ما يحمل على علو المكان لشاكي السلاح ما رأى التعجب فرقوله فاصابهم
تظلمني ورأى عجب شمس تظلمني في الشيب والشيب اي عن التعجب قوله لا تعجبوا
في بني علاته لانه لو لم يقصد مغايرة التشبيه وانكاره لما كان للتعجب عما عكس
مذهب النهي فان النهي انما ومنه يسمع شهور للمستعار منه وهذا النهي
عن اثبات حاصة في خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق
لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء الاول اي المشبه به مع الاغراق لما قبل
وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به مع الاغراق فيه لما
فيه من وجه الشبه لكن التشبيه اصل الغرض حتى ان الغرض يعود اليه وانما التصرف
في الكلام بالاثبات والنفي وتوهم في المشبه تشبيه المشبه اصلا والمشبه به فرعا
فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى للبناء الاستعارة مع الاغراق بالتشبيه وما ذكرنا ضرورة
الايضاح وعلل بعلة لفظ الفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاغراق
بالاصل يتوهمون ان لا جواز الا على الفرع كان قول اي قول الجاهل
بل الاخفش لم تر الشمس كبدا في الماء فقرأ امرئ غرا ما جلد على الفرع وهو الصبر
الجواد اذا قيل لك هل رأيت الليث قط انيا اي الى الشمس الصعود في الشمس
اليك النزول وبخ تقديم الظرف على المصدر فقد سبق في شرح الديباجة
مع جوده اول بدا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع
مع جواز الاصل كانه الاستعارة اولى بالجواز لانه فرعي فيها وذكر الاصل
اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحسب اي المشبه به فكيف لا يجوز
بناء الكلام عليه بدا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب في الخط المنقوش اي
المعنى الذي شبه تمثيلا وانتزاع اصل اي المعنى الذي دل عليه ذلك اللفظ بالقياس
شبه التمثيل وهو ما كان وجه شبه عاما في متعدد او اخر ربما في الاستعارة

ة المفرد للمبالغة في التشبيه اشار الى اتحاد الغاية بهذا الاستعارة في المفرد
والمركب وحاصل الشبه احدى الصورتين البتة عقيب في سعدٍ بالاخرى
ثم ندري ان الصورة المشبهة في مثل الصور المشبهة بها فيطلق عليها الصورة
المشبهة للفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها كما في لفظ زيد من
اراك اقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى
مروان بن محمد وقد بلغه انه موقوف فالبيعة لي اما بعد فاذا اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى اناك كتابٌ بذا فاعتمد على اي تهماتٍ شئت صورة ترد
فرايا بتو بصورة تردد في قيام لبيه مبتدئ اير قارة يريد الذهاب فيقدم
رجلا وتارة لا يريد فتؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة
في ذلك ووجه الشبه هو الاقدام تارة والاحجام اخرى شرع في عدة امور
كان في هذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجه شرع في سعدٍ قابل
للاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو
طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا في غير تجريد بقولنا على سبيل الاستعارة
وتمتاز عن التشبيه بانه في التشبيه تمثيل او تشبيه تمثيل وههنا ليس كذلك وهو ان
المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقق ذلك ان
الواضع كما وضع المفردات لمعانيها يجب التشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها
يجب التنوع مثلا هيئة التركيب في قولك زيد قائم موضوعة لكل خبر بالاثبات
فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين
المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقولك
هو آتي مع المركب المجازي مصيبٌ الخ فان المركب موضوع للاخبار بالمجيء
بنية اظهار التحزن والتحسر فحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه مما ذكرنا
عدول عن الصواب وشرح استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل
كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا معناه الاصلي كما
مثلا ولد اي ولكون المثل تمثيلا فشلي استعماله على سبيل الاستعارة لا يجوز

قوله اما ترى اذا قال الشارح المحقق في شرح المفتاح ينبغي ان يكون
المراد بالرجل المحظوظ لان المتردد الذي يقدم رجلا ويؤخر اخرى
لا يكون الا كذلك الرجل الاول لم يوجد التردد بين امرين
وفيه وقال الشيخ ينبغي ان يكون اخرى صفة
لمحذوف اعني تارة فتقدم رجلا تارة
وتؤخر اخرى تارة اخرى الخ

الاستعارة لجواز ان يكون لفظ المشبه به موضوعا لمعنى المشبه ايضا فلو تطرق تغيير الى مثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا
يكون مثلا وتحقيق ذلك ان الاستعارة يجب ان يكون اللفظ الذي هو في الاصل للمشبه
اخذ به عارية للمشبه فلو وضع فيه تغيير لما كان اللفظ الذي في المشبه
فلا يكون عارية فلهذا لا يلحق في المثل اي مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا و
تثنية وجمعا بل ما تنظر الى مورد المثل مثلا اذا اطلب جل شيئا صنعه قبل
ذلك يقول لي يا تصيف صنع التين بكسر التاء الخطاب لان المثل قد ورد في
امراة واما منع كلامهم في صنع التين يا تصيف لفظا لانتظم فليس مثل
هذا خروجا عن المثل واشارة اليه وكون المثل ما فيه غرابة اشعر بتغير اللحاق
او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقولهم في مثل من
الذي استوقد نارا اي عالجهم العجب الشان وكقولهم المثل الاعلى اي الصفة
العجيبة وكقولهم مثل الخ التي وعد المتقون ابر في قصصكم عليكم في العجب
قصة الخ العجيب فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية قد اتفق الاراء على ان قولنا اظفار المنية بنشبت بفلان استعارة
بالكناية واستعارة بتخييلية اضطربت في تشخيص المعنى الذي يطلق عليها
بدا ان التقطان وتحصيل ذلك يرجع الى امرين احدهما ما يفهم من كلام القدماء
والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسبر بانهاء ان الاولى ما اورده المصنف ولما
كان عمدة امرين مغايرين غرد اطلق في تعريف المجاز اورد لها فصلا في
ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي يطلق عليها فقال

قوله يظهر التشبيه الخ اي في نفس المتكلم فلا يرد ان الشيء لا يظهر غير ما هو عليه في نفسه
قد سبق في التنبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان قام به لا يخرج عن كونه
باعتبار ذكر الاركان وتركها فلا فرق ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق
ان المراد غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه ابر على ذلك التشبيه المضمر النفس
ان يجب المشبه امر مختص بالمشبه به في غير ان يكون هناك امر يشتهي حسا او عقلا

بخبر جملة اسم ذكر الامر فيبقى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او يكون كما
اما الكناية فظاهرة لم يصرح بل اشار الى ما يدل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة
فهو تشبيه حذف احد طرفيه وهو المشبه به والمراد بالمشبه به هنا ما يعم المتحقق
كالسبع والمتخيل كالمنية لانه قد اخبر للشبه ذكر الامر الذي يخص المشبه به وهو يكون كذلك اولا
فوجه الشبه يتخيل انه من جنس المشبه به ثم ذكر الامر المختص بالمشبه به للمشبه
على سبيل التجريد لما مر ان التجريد ما يقوي امر الشبه بضم ما يكمل وجه الشبه في المشبه به
وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي
واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة خرزة التي تعلق
معاذة يعزا اذا علق لموت فيجعل في شيء يذهب به لطلب عنده والجمل روي
انه هلك لابي ذؤيب فرعام واحد خمسة بنين وكانوا فيمصر فجاءه الخبر بهلاكهم
مصر فتناهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة
عند الرقاد وعبرة لا تقلع يذكي ان الحزن على قبيلهم لم يخل عن
معاودة بعد فلما رآه معاودة بغلام وتجلده واشد بتجلدي للشامتين ارهم
انا لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحزن وقال واذا المنية انشبت
شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس القهره الغلبة وغرائزه بين لغاية
وضراوة ولازمة بمرحوم ولا تنيا عاد بر فضيلة فاتت اي للمنية الاظفار
التي لا يكل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع وجوبا تحقيقا لما ادعاه المشبه
المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية
واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك لمفصحا فلسان
حالي بالشكاية ناطق شبه حال الانسان بمتكلم اثبت له نطقا المفصح وهذا هو الاستعارة
بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي هو اظهر اي قوام الة الكلام فيه
ابرز في الانسان المتكلم وهذه استعارة تخييلية على ما ذكره المصنف في نفي
الاظفار والمنية حيث استعملت في الموضوع له ولبس في الكلام المجاز اللغوي
وانما المجاز هو اثبات شيء للشيء ليس هو له وهذا اعني كما ثبات الانياب للسبع

عما مر بين والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معقولان
وبهما فلان للمتكلم وبلاغة عامة في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخرى
لان التخييل يجب ان يكون قرينة للمكنية اليه وهو بحث لم يتكرر وشها التخييلية بالحبل
فان قلت فما ذا يقول المصنف فيقول قولنا اظفار المنية السبع اهلكت
فلانا قلت له ان يقول لعله صحبها الكلام او ترشيح التشبيه كما سيجيء طوبى لمن
قوله عاسر عكن لحوقا بها اطوى لكن بدا ترشيحا للمجاز اعني اليد المستعارة
للنوال فان قلت ما ذكره المصنف غير الاستعارة بالكناية ينبغي ان لا يستند اليه
في كلام السلف ولا هو شيء على ما نسبه لغوية وكناية استنباط منه فما
تعنيها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان يصرح بذكر
المستعار به كقوله ولازمة الدال فالمقصود بقولنا اظفار المنية
استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فقولنا اظفار
اسد الكلام لم يصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصر على ذكر لازمه
ينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير
المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية
وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله ولا تنفضوا احمد الله حيث قال
شاع استعمال التنفض في ابطال الحمد حتى يتبادر الحمد بالحبل على
سبيل الاستعارة لما في مرشحات الوصل بين المتباينين وبذا فاسر البلاغة
وليطابقها في بسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء
من روادفه فيفيدهم ذلك اثر مما يمكنه نحو شجاع يفترس اقرانه فجعله
بمنزلة حالة الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم
المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنه قد استفيد مما مر
ان قرينة الاستعارة بالكناية لا تكون الا استعارة تخييلية فقد يكون
تحقيقا كاستعارة التنفس لابطال الحمد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي
واما التبيع عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية بل على

ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما يختص بالسبع تشبيها

بها بالسبع وهذا اقرب مما ذكره المص في التخييلية

وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان تنقل

الاسم عن مسماه الى شيء تحقيق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه كقولك رأيت اسدا

اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين

فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد

كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا ومعلوم انه

ليس هناك شيء يتجوز بلفظ اليد عنه ولهذا لا يصح ان يقال اذ اصبحت

اليد للشمال كما يقال رأيت رجلا اسدا وانما تحصل التشبيه بنوع من التخييل فان الغرض

فيقول اذا اصبحت الشمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك

لتصرف الشيء بيده فجعل الشبه الذي لا تحقق له استعارة بقوله بعد عارف

اليد لكن جعل للشمال مثل ما لذي اليد من الاخذ وجعل المستعار له الشمال

مثلا اذا شيء ... ان ينبت له حكم يكون لذلك الشيء وقال انه لا

في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل من شيء اذ ليس المعنى انه شبه شيئا

باليد وانما المعنى انه اراد ان يثبت للشمال اليد **وكذا قول زهير صحا** اي

مجازا من الصحو خلاف السكر **القلب عن سلمى واقصر باطله** يقال اقصر عن الشيء اذا

اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه بقبيل الصحو القلب اي اقصر باطله والحاجة

الى اللهو ليعني امتنع باطله عنه وتركه بحاله **وعري افراس الصبا ورواحله**

هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية ويورده بيانا لما ان من

التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة التخييلية

والتحقيق عنده ... مع التخييلية يعني الاستعارة بالكناية بصورة ... فانه

او لا اي بيان التخييلية وقال **اراد اي زهير ان يبين انه ترك ما كان ارتكبه من**

الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت الاته اي الات ما كان ارتكبه

كذا الامر في ... **فشبه اي زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة**

قضي منها الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال

التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا

التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية **فاثبت له** اي بعض الصبا **بعض ما يختص**

المذكورة اعني بعض ما يختص تلك الجهة اعني **الافراس والرواحل** التي بها قوام

جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية **فالصبا**

على هذا **من الصبا بمعنى الميل الى الجهل والفتوة** يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي

مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصباء بمعنى الصغر يقال صبي

صباء مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله **ويحتمل انه**

اي زهيرا **اراد** بالافراس والرواحل **دواعي النفوس وشهواتها والقوى**

الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها **الاسباب التي قلما تتآخذ في اتباع الغي الا اوان**

الصبى وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان **فتكون**

الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل **تحقيقية** لتحقق معناها عقلا

اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان

كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية و

الاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المص في عدة مواضع اراد ان ينبه على

ذلك فيها ويوضح ما عليها وضع لذلك فصلا فقال **فصل عرف السكاكي**

الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد

وهو قوله من غير تأويل في الوضع **عن الاستعارة على اصح القولين** وهو القول

بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد

من الاحتراز عنها واما على القول بانها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف

في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فتكون

حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها **فانها** اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد

عن الاستعارة لانها **مستعملة فيما وضعت له بتأويل** وهو ادعاء دخول المشبه في

جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فيجد ونا

المستعمل فيما وضع له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا في قرائن
هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده الشارح العلامة لكن عبارته قاصرة عن ذلك
لانه قال واعاد كرت هذا القيد ليخرج به عن الاستعارة فعلى الاستعارة
بعد الكلمة مستعمل فيما وضع له على اصح القولين والا فهي حقيقة على المجاز القول
بان اللفظ المستعار موضوع للمستعار له على ما عرف في التاويل والحق
ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعمل فيما وضع له لا بقوله ليخرج
به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاخلاق انما يكون مجازا
لغويا ام عقليا لانه كونها مستعملة فيما وضعت له ما يقابل القولين على كونها مستعملة
فيما وضعت له بل على كونها في الوضع التحقيقي فهو ليس باصح القولين ولو كان
فكيف يخرج بقوله غير ما وضع له على تاويل فالوجه ان يتعلق بقوله ليخرج به عن
الاستعارة فيركب كون الكلام قلقا وعرف الشارح المجاز المغوي بالكلمة المستعملة
في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في غير ما هو له بالنسبة الى نوع حقيقتها مع
قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق
بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي للكلمة موضوعة
له في اللغة او في الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقي على الكل
حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة المستعملة في غير معناها اللغوي
فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القيس ولما كان هذا القيد تنزيلا قوله في
اصطلاح به المخاطب مع انه اوضح واد خل على المقصود اتى الشارح به
مقامه فقال في غير ما وضع له بالتحقيق في اصطلاح به اي التخاطب مع قرينة مانعة
عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى الشارح بقيد التحقيق
اي قيد الوضع في غير ما وضع له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز
الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضع له
بتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هذا النوع في التعريف اذ
لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضع له هذا واضح لكن عبارته في

دعوى

هذا المقام قلقة لانه قال وقولنا بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة
وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب
ان يكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا في قوله استعمالا في الغير
بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا لم تكن الكلمة مستعملة فيما وضعت
له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كاستعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في
قضاء الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا
او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا او بالعكس فان الكل فاسد لان
مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي
احتراز عن خروج ما اذا اتى او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي
بان الوضع وما شتق منه اذا اطلق انصرف الى الوضع بتاويل لانه نفيض قد قرر الوضع
بعين اللفظ بازاء المعنى نفسه وقال فوجب احتراز عن المجاز المعبر بازاء
سقاه بقرينة ولانك ان ذلك لا يسمى ارسال الشيء وتخلية بازاء انما
هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى التقييد بذلك الوضع بالتعريف المذكور بعد
ان ورد ونحوه تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح
لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله ليخرج نحو كذا وكذا مبني على ما يجوز وتسامح
وجب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل وقد
السعد بقوله انما يصح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان
تغيير اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى نفسه بحسب الادعاء وبقرينة انما
هو لتغيير الدلالة فلا تنافي الوضع كما في المشترك فان المستعمل في احد افراده الآخر
فيما يتعارف فيه عن متعارف وتلقي القرينة انما هو لتلقي المتعارف فقط ليتغير المراد
اعني غير المتعارف لا لتلقي الاسد مطلقا والا لما سبق الا دعاء المذكور فلا
يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان السعد
باصطلاح به التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز المذكور فيجب
لفظة الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه

قوله لتخرج عنه الخ اقول لا يخرج عنه بهذا القيد لانه مستعمل فيما وضع له الكلمة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا ما يؤول اليه بهذا الوضع لما عرفت من ان بين هذا القيد وبين قولنا المخصص اخراج الاستعارة فما الحامل على هذا القيد فلعله انما يكتفي بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لانها عبارة المفتاح اذ لو حمل على الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ما حوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره في هذا بذكره في تعريف المجاز لكون النفي عن الحقيقة عين مقصود بالذات فكلام لا طائل تحته لا سيما في التعريفات وكذا ما قيل ان تعريف الوضع يلائم العهد فعرف به هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعمل الكلمة فيما هو موضوع له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب ولا لغرض اعتبار التعريف سوى هذا بل الحق ان الامور التي يختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفها من التعرض لتلك الاضافات وهذا القيد كثيرا ما يحوج الى التعرض لاضافة الكلمة الى المتكلم كما هنا وقد يحوج الى التعرض لاضافة الكلمة الى المخاطب كما في تعريفات الكتب والصنعة ومن هذا تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى شخص واحد قد تكون عربية وقد تكون مجانا لكن بحسب وضع كامرء فالمعنى بقولنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هو موضوع له في حد انها موضوعة اي مع قطع النظر عن امر آخر لا سيما ان يعتبر الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا القيد مثل ما قيل ان الجواد لا يجب ساجدا امرء في حد انه جواد ومن هذا القبيل تعريف الصلوة بانها اقوال مخصوصة افعال مخصوصة استعملها الشارع في الدعاء لان استعمالها اياها في الدعاء لازم للموضوع له لا انه هو فلا ينبغي ان يترك القيد بانه تعريف المجاز بانه لا نقول او لا انه هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف

المجاز

المجاز لصار المعنى ان الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له في حد انها غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز غير الموضوع له ليس في حد انه غير ما هو موضوع له بل في حد ان يعلق الموضوع له نوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا احتاج تركه الى تعريف الحقيقة دون المجاز فلا يرد ان الغرض ان تعريف المجاز مدخل في الغرض فلا يرد التعقيب بقولنا على وجه صحيح وجب بانه يخرج بقولنا مع قرينة مانعة عن ارادته معناه اذ لا يضر في الغرض قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا ظاهر لان اشارته الى الكتاب حينئذ تفوت فائدة التعرض لهذا القيد وانما لم يشر به قرينة قاطعة على انه لم يرد ما يتعرض معناه الموضوع له وكذا اذا قلت اكتف بهذا القدر من التكلم المجاز اللغوي راجع الى معنى الكلمة المستعملة بالفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ليس تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بما ذكر احد طرفي التشبيه وذكر المشبه به اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه فرد من جنس الاسود فجعلت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول للشبيه البليد حمار وانت تريد به المبالغة في وصفه بالبلادة فجعلت له ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الافتراس فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتسى الحيوان المفترس والبليد قد برزت مع الاستعارة معرض السبع معها فرأى انه كذلك فمنع كما هو شأن العارية فقال المستعير يرتفع العارية وهو معرض المستعار منه لانتفاء ما كان لها من الاغراض التي صحت بها وكان لا يسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ولا يسمى اسم المشبه مستعارا ولا يسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له بل كل منهما على ان المستعار هو الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له المشبه وكلامه في مناسبة التشبيه كان شعرا بان المستعار هو الافتراس مثلا وسيجيء في كلامه ما ينفع جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه خبطة في تحقيق الاستعارة بالكناية

قوله لتخرج عنه الخ اقول لا يخرج عنه بهذا القيد لانه مستعمل فيما وضع له الكلمة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا ما يؤول اليه بهذا الوضع لما عرفت من ان بين هذا القيد وبين قولنا المخصص اخراج الاستعارة فما الحامل على هذا القيد فلعله انما يكتفي بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لانها عبارة المفتاح اذ لو حمل على الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ما حوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره في هذا بذكره في تعريف المجاز لكون النفي عن الحقيقة عين مقصود بالذات فكلام لا طائل تحته لا سيما في التعريفات وكذا ما قيل ان تعريف الوضع يلائم العهد فعرف به هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعمل الكلمة فيما هو موضوع له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب ولا لغرض اعتبار التعريف سوى هذا بل الحق ان الامور التي يختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفها من التعرض لتلك الاضافات وهذا القيد كثيرا ما يحوج الى التعرض لاضافة الكلمة الى المتكلم كما هنا وقد يحوج الى التعرض لاضافة الكلمة الى المخاطب كما في تعريفات الكتب والصنعة ومن هذا تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى شخص واحد قد تكون عربية وقد تكون مجانا لكن بحسب وضع كامرء فالمعنى بقولنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هو موضوع له في حد انها موضوعة اي مع قطع النظر عن امر آخر لا سيما ان يعتبر الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا القيد مثل ما قيل ان الجواد لا يجب ساجدا امرء في حد انه جواد ومن هذا القبيل تعريف الصلوة بانها اقوال مخصوصة افعال مخصوصة استعملها الشارع في الدعاء لان استعمالها اياها في الدعاء لازم للموضوع له لا انه هو فلا ينبغي ان يترك القيد بانه تعريف المجاز بانه لا نقول او لا انه هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف

المجاز لصار المعنى ان الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له في حد انها غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز غير الموضوع له ليس في حد انه غير ما هو موضوع له بل في حد ان يعلق الموضوع له نوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا احتاج تركه الى تعريف الحقيقة دون المجاز فلا يرد ان الغرض ان تعريف المجاز مدخل في الغرض فلا يرد التعقيب بقولنا على وجه صحيح وجب بانه يخرج بقولنا مع قرينة مانعة عن ارادته معناه اذ لا يضر في الغرض قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا ظاهر لان اشارته الى الكتاب حينئذ تفوت فائدة التعرض لهذا القيد وانما لم يشر به قرينة قاطعة على انه لم يرد ما يتعرض معناه الموضوع له وكذا اذا قلت اكتف بهذا القدر من التكلم المجاز اللغوي راجع الى معنى الكلمة المستعملة بالفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ليس تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بما ذكر احد طرفي التشبيه وذكر المشبه به اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه فرد من جنس الاسود فجعلت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول للشبيه البليد حمار وانت تريد به المبالغة في وصفه بالبلادة فجعلت له ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الافتراس فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتسى الحيوان المفترس والبليد قد برزت مع الاستعارة معرض السبع معها فرأى انه كذلك فمنع كما هو شأن العارية فقال المستعير يرتفع العارية وهو معرض المستعار منه لانتفاء ما كان لها من الاغراض التي صحت بها وكان لا يسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ولا يسمى اسم المشبه مستعارا ولا يسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له بل كل منهما على ان المستعار هو الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له المشبه وكلامه في مناسبة التشبيه كان شعرا بان المستعار هو الافتراس مثلا وسيجيء في كلامه ما ينفع جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه خبطة في تحقيق الاستعارة بالكناية

وقسمنا اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح
ان يكون اللفظ المذكور هي طرفة التشبيه هو المشبه به وعنى بها اي بالاستعارة
المصرح بها تخييلية واما لم نجعل قسمها الا بهما لان المتبادر الى الفهم من
التخييلية التحقيقية بكسر الجيم القطع وهو قد ذكر قسما اخر وسماه المحتمل للتحقيق
والتخيل كما ذكرنا في بيت زهير وقد التخييلية بقوله اي بما يكون المشبه امرا وكيا
حسا او عقلا وعلى سبيل الاستعارة بكناية قولك اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى بيانا اي في التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح
بها التحقيق مع القطع وفي الامثلة استعارة وصاحبي تصوير
شر عنبر في امور بوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل يستلزم
للتركيب الناني للافراد فلا يصح عده في الاستعارة التي قسم في اقسام المجاز
المفرد لان ثاني اللوازم بدل عما ثاني الملزوم وما والا لزم اجتماع المتباينين
ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما
في مطلق الاستعارة لا في قسم الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم في
قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا
مفردا كما في الابعل اما جوان او غيره والجوان قد يكون مركبا وقد لا
يكون وحاصل الجواب انه لم يجعل مطلق الاستعارة قسما من اقسام المجاز المفرد
بالكلمة المستعملة فيما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف
قسمان لغوي وعقلي والتعريف قسمان راجع الى تغير الكلمة وراجع الى حكم الكلمة
والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة وتسمى غلطا والمشتمل للفائدة
قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع
الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فيما وضعت له
فعلم انه ليس بمعهود القسمة واجب لوجود آخر الاولى ان الكلمة قد تطلق على
ما يعم المركب بغير كلمة فلا يمنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم
المفرد والمركب في نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية

فلا يصح ذا التعريف في غير فرد مع انه صرح بان المنتقل الى الاستعارة هو
غيرها هو المجاز المفرد مثل ذلك لكنا نقول بعده ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد
والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه
ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم في الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز
في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما
تبين في علم الاصول الا ان يقال يستلزم التركيب بل هو استعارة بسيطة
على التشبيه التمثيلي والتشبيه البسيط قد يكون طرفاه مفردين كما في قولنا في شهم
كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه يصح
استعارة تمثيلية فهذا انما يصح لو رد كلام المصنف حينئذ في استلزام التركيب
ولا يصح لتوجيه كلام السكاكي لانه قصد في التحقيقية بمثل قولك اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى ولانك اليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجازا مفردا في
مفرد انه بمثل هذا الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل ان استلزام
التركيب لم يستلزم الافراد ايضا وبهذا كاف في الاعتراض الا ان اصل
الكلمة الى شيء او تقييدها وافرانها بالف نثر لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالمراد
هنا هو المقدم المضاف الى الرجل المقترن بما خر اخرى والمستعار له
هو المتردد هو كلمة مستعملة فيما وضعت له وبدا قرينة السقوط وان كان
صادرا ممن هو غاية في الحذاقة والاشعار للتحقيق بان لفظة تقدم رجلا و
تؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام
في غير معناه الاصلي اعتبر تردد في قوم لذيب فارة بريد الزاب فقدم
رجلا وناره لا تريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له ادنى تمسك في علم البيان وفيه
السكاكي الاستعارة التخييلية لا تحقق لها حسا ولا عقلا الى هو اي معناه صورة وهيئة
منتزعة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظة الاظفار في قول الهذلي واذا المنية
انشبت اظفارها فاعلم ان لا منية الشبا تسبع الاعتبال اخرجها مصورة بالصورة
اي تصوير المنية بصورة السبع واخراجها لوازمها اي لوازم السبع كذلك ومعلى

الخصوص بما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخرطاى اي للبسه صورة مثل
صورة الاظفار المحققة على اليد وهو صورة وهيئة شبيهة بصورة الاظفار
المحققة والقرينة اضافتها الى اليد فالتخييل لا يجب عنده ان يكون تابعا للاستعارة
بالكناية ولهذا مثل بجوا اظفار المنية بالسبع وكل من الحال المشبهة بالاسنان
المتكلم وذمام الحكم الشبيهة بالناب وصرح بالشبه لتكون الاستعارة غير الاضافة
فقط فهي غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد امثال
هذه الكلام واما قول الشيخ تمام لا يتم بالام فزعم السكاكي انه استعارة
تخييلية غرضه بها ان يتمكن عما وذلك بانه توهم للام شيئا ما فاستعار
له لفظ الما لكن يستهجن وزعم المصنف ان لا دليل له فيه لجواز ان يكون قرينة اللام
لطرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الى اليد اضافة
تخييلية او يكون تشبيه الكلام بالما المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في
لجب الما فلا يكون في الاستعارة شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه
كان ينبغي ان يشبهه بطرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ
عليه اوفيه اي في قوله تخييلية كما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق
المألوف في كثرة الاعتبارات التي لا دليل عليها دليلي ولا يدعوا اليه حاجة وفيه
ما فيه ان التعسف فيما انه لو كان كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة
توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخيلا وذكر ابو
علي في الشفا ان القوة المسماة بالوهم هي التي الحاكمة في الحيوان حكما
غير عقلي ولكن حكما تخيليا ايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي
التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية ويسمى عند استعمال
العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة وكالف تغيره التخييل تغيره
لها اي غير السكاكي للتخييل بجعل الشرشفي جعل لبسه للشمال يدا وجعل المنية

لزينة اظفارا فعلى تغير السكاكي يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد
ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعارة اللفظ فقط وصح
له ذلك وغيره الاستعارة اثباته اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة
فيما هو الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد
استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن معنى الى معنى
اذ ليس الغرض ان تشبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا الا ان
انما يتحقق تغير الاستعارة بالتخييل على تغير السكاكي دون المصنف اذ لا
يرى ان تنافي تشبيه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يحقق التغير
بمجرد جعل الشيء الذي هو غير متوهم تشبيه بما له ثبوت في الخارج الا استعارة
وان تضمن التغير المذكور تغير التخييل فصار النزاع لفظيا فيكون مخالفا لما اجمع
عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لما هو
ما ذكرت في تغير الاستعارة المتضمن للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي قسم من
المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق
تغير الاستعارة والتخييل انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والتزم
في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير ما
اعد الصورة الوهمية المشبهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وتمام الكلام في
التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بمنتهض ثم القول بما
السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان مدعي اجماعهم
كما خالف وينقض ما ذكره السكاكي في التخييلية ان كثيرا من اشعار العرب والعوام
مثل ان كره السكاكي في التخييلية اثبات صورة وهيئة شبيهة اي في الترشيح لان
كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية
هو الشبه بما يخص السبع الذي هو المشبه به في الاظفار كذلك اثبت للاختيار
الضلالة على الهدى الذي هو المشبه بما يخص المشبه به الذي هو الشراء او التجارة
في الترشيح واتجاره فكما اعتبر هناك صورة وهيئة شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا

واحدة ولا يكون مرادا فيرتفع بأن هذا التعريف غير جامع لعدم
بلفظ المشبه قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا ينفي ذلك لكون لفظ المشبه مستعملا غير موضوع له
على التحقيق غير تأويل حينئذ على تعريف المجاز وقد يخرج عن تعريف الحقيقة فكما
انا اذا جعلنا مستعملا في الرجل الشجاع في جنس سبعي الاسد بالتأويل لم يصر استعمال
لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المشبه مرادا فاما
لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعارة بالموت بطريق المجاز خير يكون استعارة
بل هو حقيقة على ما مر وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمشبه ههنا هو الموت
وهذا اللفظ موضوع له حقيقة فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا ينبغي ان يقال ان
لفظ المشبه بعد ما جعل مرادا للسبع فاستعارة بالموت استعمال قد وضع
ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا او كذا ما قيل ان المراد بالمشبه بالسبع
وهذا حال لكل انكاره وذلك انا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف
لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو غير المشبه الذي هو
المشبه وهو ظاهر بل الجواب ان فيما ذكرنا ان قيد الحقيقة زائد في تعريف الحقيقة
فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هو موضوع له بالتحقيق حيث انها موضوعة له
بالتحقيق ونحن لا نلزم ان استعمال لفظ المشبه في الموت في مثل قولنا شبه المنية
افغر فاها استعمال فيما وضع له بالتحقيق حيث انه موضوع له بالتحقيق بل حيث
انه جعل فردا في افراد المشبه الذي لفظ المشبه موضوع له بان تؤول المذكور و
بيان ذلك ان استعمال افغر الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا
وثبت منية فلان وقد يكون انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد في
افراد السبع غير متعارف بكونه اظفار المنية فاستعمال باعتبار الاول
على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس حيث انه موضوع
له بالتحقيق بل حيث انه مرادف للسبع والموت فرد في افراده فليفهم هذا غاية
ما امكن في توجيه كلامه ثم في ما قرره في الحاشية ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع
المذكور عنه كرز وآد في المنية مستعارا له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق

والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به ارادتها
المفرد المصدري وحيث جعلها في اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعمل
وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى
هذا الاشكال على الآية صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المشبه
استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك والاشكال في آخر
فضل المجاز العقلي بانا نرجع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي في الاشكال
فالوجه ان يجعل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المشبه استعارة بالكناية
قال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري
اعني استعمال المشبه به المشبه ادعاء فهو في كلامه في بحث الاستعارة بالكناية
وحيث يندفع الاشكال بحذا فوزه واجاز السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي
ان يكون في الحروف والافعال والمشتق نحو الا استعارة لكني عنها بجعل
قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة والتبعية
قرينتين اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على كونها اي في قول السكاكي قال المنية
واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية هو اضافة الاظفار اليها قرينة
فهي فحوى نطق الحال بكذا اجعل الكلام نطق الحال استعارة غرابة والحال حقيقة
لاستعارة لكنها قرينة الاستعارة التي للدلالة فهو بجعل الكلام استعارة
بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة التي للدلالة قرينة الاستعارة وهكذا في قولهم
لهذه الآيات تجعل الهذه الآيات استعارة بالكناية عن المطعونات الشبيهة على سبيل
التهكم ونسبة لفظ القري اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا اليس هذا
الا سلفي فوله ليكونن لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة
بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا
قوله ونادى اصلكم نخلة جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن
الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة يجعل القوم قرينة
الاستعارة التبعية يجعل هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة نجعله يجعل

قرينة الاستعارة بالكناية وانما اخترنا ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما
قبد في تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه ابى السكاكي ان يقدر التشبيه
كمنطوق قول نطق الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها المتحقق لكن ادعاء
تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها في اقسام الاستعارة
المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المتروك المشبه واراده المشبه به الا
ان المشبه فيه يجب ان يكون حالا تحق له حسا ولا عقلا بل يكفي صورة وهيئة
واذا لم يكن المشبه تخييلية لم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود
المكنى عنها في مثل نطق الحال واشباهه بدون التخييلية ح ووجود الملزوم
بدون اللازم ح وذلك اي عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل بالاتفاق
واما ان لم يعتبر المشبه التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها
مجازا فيكون المشبه كمنطق مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة
غير المشابهة هي المشابهة ولا تعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي
من رد المشبه الى المكنى عنها حقيقة كما ذكره غيره اي غير السكاكي في تفسير الاستعارة
الى المشبه وغيرها الى آخره اضطرارا الى القول بالاستعارة المشبه ح لم
يثبت بل ان يجعل نطق الحال بكذا حقيقة بل لازمه لم يقدره استعارة
والاستعارة في العقل لا تكون الا تبعية وما ذكر من ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة
لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جيء مع قصد المبالغة في
التشبيه وتحقق فيه بالامرين ممنوع فما لا ينفي لم يثبت اليه وذكر بعض فضلاء
عصرنا في رد هذا الخ جوابا غير اعتراض انه ان لا يلزم ان لفظ نطق اذا كانت حقيقة
لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطق بل في الحال ان يجعل لها لسانا او الفم
مثلا فهو فاسد المزاح لانا لم نكن المكنى عنها في التخييلية بل ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا
على العكس كما فهمه فاضل المعترض ان قلت لسان الحال وارادتنا حالين الصورة المتخيلة
للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد في استعارة المتكلم للحال فهما استعارة
المكنى عنها وتخييلية واما اذا اقتنى نطق الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية

فان

فانها في قسم المصرح ولا تفريع بالمشبه به في نطق الحال مما لكلامه ولا مساس له
بكلام السكاكي والبحث مع من يقوم بالتتبع كلام احد في غير ان ينظر فيما دعاني
نظره فان قلت لم اراد بالاتفاق على الاستلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير
السكاكي وهو لا تقوم دليلا على ابطال كلامه لانه لم يصر الى خلافه معهم على ان
ذكر صاحب الكشاف في قوله وينقضون عهد الله من بعد ميثاقه استعارة مكنية
وتشبيها بالحبل والمتخيل استعارة لابطال العهد وهذا امر يتحقق عقلا لا
مرية فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تخييلية ولئن اراد
اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى
عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد
التخييلية دونها كما ذكر في اطفاء انية الشيء بالسيح وهي يوجد بدون التخييلية
كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها امر متخيل
كالاظفار في اظفار المنية ونطق الحال او امر متخيل كالاناة في
قولك ابت الربع الا نطقا والدهر في قولك هدم الاسر الخ فقد بها يصلح
للطلا الكلام المعلا نوجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطق في قبيل
الوهمي كالاظفار فجعل تقدير امر وهمي شبيها بالنطق كما ذكره في الاظفار
وبذا قول الاستعارة التبعية لغو ليس فارغ كلامه انه يكفي رد التركيب المشتمل
على التبعية الى تركيب المشتمل على المكنى عنها واذا عرفت المكنى عنها والتخييلية
تحير المعلا مثلا في نطق الحال بكذا ايجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية
واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطق حينئذ مستعارا في المعنى الاصلي
كما هو مذهب قوم او الاظفار فلا يلزم القول باستعارة التبعية وكذا ايكفي ذلك
على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيف الشمال واظفار
المنية فصل في شرائط حسن الاستعارة الاستعارة التخييلية
والتمثيل على سبيل الاستعارة مع جملة وجهات حسن الشبه كان يكون وجه الشبه تمثيلا
للتنفير والتشنيع او اتباعا بافادة ما علق به غرض من الاغراض ونحو ذلك مما سبق في باب

قوله لم يكن حقيقة تخييلية على مذهبه لانه جعلها مجازا عقلا
ولا تخفى ان هذا الرد يندفع لانه طالما قال وجعل
لم سلم احتمال التقدير وتحقيقه المشبه واطفار المنية
عليه الا نقول على تحو المشبه واطفار المنية
ان يقدر التشبيه غير مستعار ثم يكون تخييلية
لانها مجاز عقلي
اطوس

قوله فيكون استعارة لعل وان يكون مجازا مرسلا والعلاقة
هنا ان المنية لما كانت مرسلا انفصال الروح عن
البدن حقيقة في الفاد واما اتفاق كلام
بانه كذا انعلاقة بانه المعنيين مع المشابهة
كما قصدي الى الرئاسة المحقق نذر سه
ضبط النقاد
عصام

قوله فصل في شرائط حسن الاستعارة وتبعيته
والمراد بيان ما به تصير احسن وما ينبغي
ان تحسنها ويدور عليه ولا يخفى ان هذا لا يختص
بالاستعارة بل يعم جميع انواع المجاز
عصام

فانه ينبغي عليها وعينها
بر عليها
النسخة
منه

التشبيه وذلك لان مبناها على التشبيه فيتعارفه الحس والنفع وان لم يكن
رابحة لفظا اي وبان لا يشتمل كلامه على التحقيق والتخييل رابحة التشبيه في جذب اللفظ
ولهذا قلنا ان الكوفيين اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان
اشتهارها رابحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به والحاقه به على قصد الايهام كما مر والمشبه به اقوى في
وجه الشبه كقولك ظلم كأنه ثعبان مذعور بالسكين فقاعدة التشبيه تقضي
ما يحكى وفي رأيي ان رابحة حسن كل منهما انما يكون مطلقا غير مقيد بصفة او
بقرينة كلام ملائم لما هو التعريف فقد اخطأ الزمخشري في حسن انواع الاستعارات
نعم الاستعارة المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي و
لان شرط حسن ان لا يشتمل رابحة التشبيه لفظا يوهي ان يكون المشبه اي به الطلب جهة
يراد التعريض بها بصفة او نسب عرف او اصطلاح خاص لكل منهما
الخاصة اي بالصفة المراد ذكرها في كلامه اذا عرى ارادته من اللفظ
الجمع الخاص بكل منهما كقولك رأيت اسدا يرمي وارد يرمي شر الطبع حسن
الاستعارة وانما اذا لم يراع كما لو قلت رابحة التشبيه فلا بصيرة لغازا لك
بثوب الحسن كما في قول في الحقيقة [illegible] وفي التمثيل [illegible]
الا ايها الرجل فيما ترى وانما [illegible] عن قوله عليه السلام انما الناس كالابل مائة
فيها راحلة وفي الغابر يجدون ان الناس كالابل المائة ليس فيها راحلة الا
البعير الذي يحمل الرجل حملا كان او ناقة بريد ان المرضي المنتخب في غزة وجوده
كالنجيب التي لا توجد الا كثيرا من الابل والكاف معمول ثان لتجدون ولم يقع
مائة جزءا في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجود فيها
راحلة او هو خبر مبتدأ محذوف اي هذا اظن الشبه بما ذكر اي بعبارة ان كل ما بنيا
فيه الاستعارة المجردة او المتمثل بنيا والشبه وليس كل ما بنيا فيه الشبه بنيا
فيه الاستعارة المجردة او المتمثل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا غير ظاهر او الفاظه
او تركيبها جاريا لا يطابق كما في المثل المذكور سيأتي [illegible] اعلم ان

الاولى ان يكون له
الكلمة بتمامها

التشبيه بمراد التعريض لا يحسن الاستعارة وبتعين التشبيه اذا قوي التشبيه
اطراف خمسة اما العلم والقوة والتشبيه والتعريض والتخييل
الاستعارة فلا يصير كتشبيه الشجر بمنفاد اقتضى سؤال تقول حصل في قلبي نور و
اتقول كان في قلبي نور او كذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا
تقول كان في ظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتخييلية ان حسنا برعاية جهات
حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التحقيقية حسنها بحسن المكنى عنها
لانها لا يكون الا تابعة للمكنى عنها عند العلم وليس في نفسها تشبيه لانها حقيقة
كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب
كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسن المكنى عنها متى كان تابعة
لها وقلما يحسن الحسن التابع بحسن متبوعه لهذا استهجن ماء الملام ونحائل
لم يقول لما كانت التخييلية هذه استعارة مضمرة يشبه بها التشبيه علم ان حسنها
برعاية جهات حسن التشبيه انه كاذكرنا التحقيقية والمكنى عنها فصل اعلم ان
الكلمة كما يوصف بالمجاز لانتقالها بعناية الاصلي كذلك يوصف به لانتقالها
عن اعرابها الاصلي الى غيره فقد عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع
هو المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر فانه الحق كالنصب في الغرة والرفع
فرزبك لانه تنقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق
ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان البحر ليس كذلك مجازا والمقصود هنا
في البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكن قد جاء التشبيه على اثنا عشر قسما
باستيفاء اجتهاد ابالتتبع الكامل عند الزلفى عند اصحاب الكلام المجاز
بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على الكلمة تغير حكم اعرابها انتقال الحكم
الحكم الى الاعراب للبيان وهو ليس لفظ المفتاح اي تغير اعرابها في نوع
الى آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقولك وجاءني البحر في البحر والثاني
مثل قولك ليس كمثله شيء جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب اصلا اعلم ان
للمقصود سؤال اهل العربية ولم كان انه قادرا على انتقاء المجاز ان

والاول فقط انه لا تناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي
والثاني لدخوله تحت التعريف السكاكي ايضا واما تعسيهم المجاز الى هذا النوع وغيره
فمعناه ان يطلق عليهما كما في المشترك متصلا ومنفصلا فلا تعرض للسكاكي ههنا
رأيا يتعرد به والله اعلم **الكناية** في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا
او كنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح يطلق على امرين احدهما
المصدر الذي هو فعل المتكلم وعبر ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز
ارادة اللازم ايضا فالتلفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو
الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادة معناه
اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد وابن فطرا بنة كثير
المجاز ش هذا اريد المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد
مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي
مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد الاسد الحيواني المفترس لانه
غير لائق ليكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلهذا انتفى في
المجاز لا شغال الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة
معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند لذلك فانتفى واللازم
صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور
ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا
يستقيم قول في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا تنتفي في قولك فلان
طويل النجاد ان يراد طول النجاد مع طول القامة وهذا هو الحق لانه الكثير
كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كان جائزة لقطع بصحة قولنا فلان
طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب مهزول الفصيل و
ان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد في
الكناية هو المعنى اللازم حيث قال المراد بالكل ليستقيم اما معنا بأن
وحده او غير معنا بأن وحده او معنا وغير معنا والاول الحقيقة والثاني

المجاز

المجاز والثالث الكناية والحق ان الكناية تشترك مع كونهما حقيقة ومجازا
في التعريض وعدم التعريض وبهذا التفاوت يندفع ما يتخالج في المجاز
من ان ارادة المعنى ارادة لازمه وليس كذلك فانه ينافي ارادة اللازم
اصلا وارادة المعنى مع كاتهم في قولنا جاءني زيد مع عمرو ولهذا اذا جاء
فلان مع الامير وتاهى جاء الامير نفسه فهو التوجيه من كلامي المصنف ان معنى
قولهم في المجاز ارادة المعنى في جنبه ما يمنع من التعريف
واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز في هذا الوجه اي في جنبه
ارادة المعنى مع جواز ارادته لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى
ما يعم اللفظ وهو لازم الموضوع له وملازم المعنى معناه الموضوع
له وبما فيه **فرق** السكاكي وعبر بدل الكناية والمجاز بالانتقال فيما
اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال
هو لازم لطول القامة اليه **وقف** اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال
في العيث الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع **ورد** هذا الفرق بان
اللازم عالم كما ان الملزوم عالم متنقل من كل الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يكون اخص
اعم من الملزوم ولا دلالة للخاص بل انما يكون ذلك على عكسه بل تلازمهما
وتساويهما قال فصل يجوز ان يدل عليه بواسطة انعدام الفرشة فتاح لانه
اعم ولو سلم فلكل المجاز ايضا كذلك **وح** اي واذا كان اللازم ملزوما
يجري الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي
انما عرف بان اللازم عالم كما ملزوما اشبع الانتقال منه لانه قال بعد
الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا موقوف على ان يكون
اللازم للملزوم وح يكون انتقال من غير مصير الانتقال من اللازم الى الملزوم
ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم قال فصل اراد ان الفرق
بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لم
ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم ما للازم ما يكون وجوده على

سبيل التعريض كطول النجاد اتباعا لطول القامة ولهذا اجروا كون اللازم
اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان تذكر المتلازمين ما هو تابع
وردف ونريد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان
المجاز قد يكون في الطرفين كاستعمال الغيث في الريث واستعمال البحر في الغيث
وهي اي الكناية ثلاثة اقسام الاول اي اعلى الاقسام واوفاها بالمقصود
مجازوها عن الكناية غير الاولين اي الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة اي مجرد
الاول ما يكني بمفرد اي وهو ان تكني بصفة عن صفة اخص بموصوف
مغير عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقولهم
الضارب بكل اسف مخذم والطاعن كل يوم الاضعاف مخذم القاطع والضعف
الحد ومجامع الاضعاف مغير واحد كناية عن القلوب. وضمائر مخذم ومغير
وهو اي تخصيص صفة منضم الى لازم آخر واخر لتغيير محلها مختص بموصوف
متوصل بذكرها اليه كقولهم كل بنان الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار
بادي العنق وليس في اختصاصه مرتبة وشرطها اي وشرط بناء الكناية من
الاختصاص المذكور ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى
اخص ما هي بمعنى واحد فرقه واشتاه اعني ما هي محمولا منتفيا بعيده وفيه
فيه نظر ولعل وجه الاختصاص انه فسر القريبة بالعكس الانتقال بلا واسطة
والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي مغير
واحد والتي هي مجموع منتفيا كلها خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال
في حي مستوي القامة عريض الاظفار الى انسان الا بواسطة ان الحي جوهر ان
الجوهر ههنا باعتبار آخر وهو تهيؤ القابلية لها واستغنائها عن
ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف التدبير والاختصاص والبعد
بخلاف ذلك اذ قد يراد بالكناية المطلوب بها صفة في الصفات كالجود والكرم
والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فالاول كالانتقال
في الكناية الى المطلوب بلا واسطة قريبة والثاني واضح كحصول الانتقال

منا

مناسبة لكونه كناية عن طويل القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى
الفرق بقوله الكناية بشرط ان يكون طويل نجاده دون طويل النجاد بقوله
كناية سادجة لا يشوبها شائبة من التصريح وقوله وقد تقع بالعكس الصفة الخفية قد تجيء
الى الموصوف مزورة احتجابها الى مرفوع مسند اليه مشتمل على نوع تصريح
بشيء الطول الدليل عليه اذ الكل يقول زيد طويل نجاده وعنده طويل نجاد
وان زيدا ان طويل نجادا واحدا والزيدون طويل نجادهم فاذا زاد الصفة وذكرها
لكونها مسندة الى لفظ في الاضافة يقول عنده طويل النجاد والرمادان
طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فوحد وثنى وجمع الصفة لكونها
مسندة الى ضمير الموصوف واما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب مع
انها للغير عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على السبب في
اللفظ جرا او رفعا او نصبا او تنكيرا وتعريفا والغيبة والتكلم صفة لزيد في نفسه سواء كانت
هي الصفة المذكورة كقولك زيد حسن الوجه فان حسن الوجه صفة لزيد
عرضا كقولك زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي يستقوبهم بخلاف قولك زيد
احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح ويراد الاضافة وكذا القبيح عند قابه الخفاء
فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم رفعت انها كناية
بالتعريض وهلا كانت تصريحا كما ان قولك زيد حي يتنفس لكم الخيط الابيض من
الخيط الاسود في الفجر ونحو ذلك مما سيجيء الى ذكره الطرف
جعل شيئا لاستغاره مشوبة بالشبه قلت للقطع بانتفاء المعنى صفة للمضاف
اليه واعتبار الضمير العائد الى السبب انما هو لمجرد امر لفظي وهو اشتراط
خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او جنبة عطف عما واضحة وخفاؤها بان
يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا
فان عرض القفا وعظم الرأس (اي الكتابة) بالفراط مما يستدل به على بلاهة الرجل
هو ملزوم لها يجب الاعتقاد بذلك فالانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء
لا يطلع عليه كل احد وليس بمنتقل منه الى امر آخر وفي ذكر اي المقصود بالافادة

منه إلى المقصود لكن لا لذاتها بل المقصود بعد إلى زمن البعيدة وجعل صاحب المفتاح
قولهم عريض الوسادة كناية بقرينة خفية عن الكناية أعني بلوغ عرض
القفا فقال لعله وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الأبله لأنه ينتقل منه إلى عرض
القفا ومنه إلى الأبله وجوابه أنه لا امتناع في أن يكون الكناية بعيدة بالنسبة
إلى المطلوب وقريبة بالنسبة إلى الواسطة بل الأمر كذلك فيما كثر الاشتغال
منه إلى المطلوب بواسطة قريبة فحمل المفتاح على أن المطلوب بالكناية قد يكون
هو الوصف المقصود بالتصريح وقد يكون ما هو كناية عنه لا كلام لم يكن الانتقال
بواسطة وإن كان أي الانتقال في الكناية إلى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم
كثير الرماد كناية عن المضياف فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب
تحت القدور ومنها أي من كثرة الإحراق وكذا الكل فيما بعد
ومنها إلى كثرة الأكلة قيل أي كثرة الطبائخ ومنها أي كثرة الأكلة جمع آكل ومنها
إلى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها إلى المقصود وهو المضياف وبحسب
قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء ولا يخفى
بتتبع الأمثلة فإنها أكثر من أن تحصى الثالثة من أقسام الكناية المطلوب بها نسبة
أي إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه وهو المسمى في قول صاحب المفتاح إن المطلوب بها
تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر إذ لا دلالة عليه هنا كقوله
أي قول زياد الأعجم إن السماحة والمروءة أي كمال الرجولية والندى في قبة
ضربت على ابن الحشرج فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات
أي ثبوتها له سواء كان ذلك على طريق الحصر أو لا فترك التصريح باختصاصه بها بأن
يقول إنه مختص بها أو نحوه مجرور معطوف على أن يقول أي أو مثل القول أو منصوب
معطوف على معمول يقول أي وأن يقول نحو قوله إنه مختص بها لأن العبارات
الدالة على هذا المعنى كثيرة كالإضافة ومعانيها في إسناده ومعناه مثل أن يقول سماحة
ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أو سمح ابن الحشرج أو حصل السماحة
او ابن الحشرج سمح كان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في مثل هذه

أن تباعد بطريق الإضافة أو الإسناد إلى الموصوف بها وغيره والأخرى بأن يقول
الطويل النجاد كناية عن الطول المعنى مضاف إلى ضميره وقولنا طويل النجاد
وكذا قولنا كثير الرماد ونحوه كذا في المفتاح ومن بعده إلى الصلب المراد لا يصح
هنا الحصر فترك التصريح باختصاصها به إلى الكناية بأن جعل تلك
الصفات في قبة تنبيها على أن محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء
مضروبة عليه أي على ابن الحشرج وأنها احتاج إلى جعلها الموجود ذو قبة
في الدنيا كثير يعني فأفاد إثبات الصفات المذكورة له لأنه إذا أثبت الأمر في
مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له ونحوه أي نحو قول زياد في كون الكناية
لنسبة الصفة إلى الموصوف بأن يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد
بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك
بكونهما بين برديه وثوبيه وفيه إشارة إلى دفع ما توهم من أن قولهم المجد
بين ثوبيه والكرم بين برديه من قبيل القسم الثاني أي كطويل النجاد ونحوه أي أن نسبة
البرد والثوب إلى ضمير الموصوف كالإضافة في طويل النجاد وليس كذلك لأن
طويل النجاد صرح فيه بإثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة
فإذا صرح بإضافة النجاد إلى ضميره كان ذلك تصريحا بإثبات طول القامة
له وإن كان يكون الإضافة غير صريح وليس في قولهم المجد بين ثوبيه دلالة
على ثبوت المجد للثوب فضلا عن التصريح به بل الكلام كون التصريح بإضافة الثوب
إلى الضمير تصريحا بإثبات المجد له فيعود إلى القسم الثالث
أن لا يصرح فإن قلت ههنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا
نحو كثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية إلى عمرو قلت ليس ذلك كناية واحدة
بل كنايتان أحدهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد كناية
عن المضيافية والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية إلى عمرو وهو جعلها في ساحته ليفيد ثبوتها له والموصوف في هذين
القسمين أي الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض
من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فإنه كناية عن نفي صفة

الاسلام غرا المودي وهو غرمه كورة الكلام كما تقول غرض مجلس بشرب الخمر
ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انما ان اعتقد حل الخمر فهذا كفر يعرف انتفاء
صفة الكفر مع انه قد يكفر بما هو كفر اجماعا فقد حل الخمر لا يحل بملك الاستباحة
لم يكفر الموصوف غرمه كورة عنه الكناية غرا الصفة مع التصريح بالنسبة الى الصريح
باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان
الموصوف غرمه كورة كان اعم استدراكا للثالث في غير عكس فافهم وغرض
الشيء الغرض منه وجه يجيء في نظرت اليه غرض وعرض ايرمي عن قوس
وناحيه قال الكسائي بقاوت الى الرجل في حاجته بقرو بقاوة بالضم
وذكر في شرح المفتاح انه قال بقاوت ولم يقل بقوم لان التقويض والمناقلة
ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وقد تقرر ان الكناية عن التقويض
اذا كانت غرضية مسوقة لاجل موصوف غرمه كورة فكما ناسب ان يعبر عليه
اسم التقويض في عرضت لفلان وفلان اذا قلت قولا واثت لغته وكما ذكر
في الجانب وزيد جانبا آخر وسنه التعريض في الكلام وهي اتصوريه بالنسبة
الى الجانب وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض
ان تذكر شيئا مدلولا عليه بما سيق له لم يذكر وكما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم
عليك فكناية اما عن الكلام الذي غرضه السلام المقصود وسمي التلويح لانه يلوح
منه ما يريده وقال ابن الاثير الفرق الكناية يدل على معنى يجوز حمله عليه
جائز الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ولا يكون ذلك المعنى مذكورا ولا مركبا والتعريض
وهو اللفظ الدال على معنى لاجل جهة الوضع الصحيح او المجازي غرمه جهة
التلويح والاشارة مختص بالمركب كقولي لمن يتوقع صلتي واقاني
مخلج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع لحقيقة ولا مجاز او انما فهم من المعنى
في عرض اللفظ امر جانبه الغربا اي وان سب لغير الموضوع ان كثرت الوسائط
في اللازم والملزوم كانه كثرا رماد وجبان الكلب وهزول الفصيل التلويح
لان التلويح هو الذي تشير الى غيرك في بعده وان سب الى قلة الوسايط مع

قوله وفي نظر الطاء ان الضمير راجع الى ما ذكره لان الخ
الى التعريض يوجب اسقاط ركن عطفه والحال ما ذكره ويرد
عليه ان عموم ما سوى التعريض عن معلوم من
كلام السلف ولعل هذا وجه النظر
سلكوري

قوله لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه
مع عدم ذكر الموصوف محال مذهبي فيه بمنع انتفاء
كون الكناية كذلك غرضية مضافة زيد عندي سواء
كنى الرماد وعدم ذكر الموصوف ليس بمحال عند
التصريح باثبات الصفة له وجوابه ان المراد
بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا
وقد صرح بهذا في مختصر حيث قال فلا يحسن
ان الموصوف فيها يكون مذكورا لفظا وتقديرا
والموصوف فيما ذكرنا المثال ان لم يكن مذكورا لفظا
فمذكور تقديرا وعلى هذا حسن جلبي

قوله وان ناقا ان كذا كما لان بهذه الهمم قد تدخل
وتحلف باختلاف الاشارة من الوضوح والخفاء
وحسن الرمز بطول كثرتها لحصر مولده وقد يقطع
الاشارة بين الشيء بطول كثرتها لحصر مولده وقد يقطع
المذكور خلبي جلبي

قوله العارض جمع موضوع وهو على التقريب
مانع نفسها بالتصوير به تصويرية والمراد التصاوير
بينك وبين خود من وراء الشاك ما لك تركت الخ الذي
سلكوري

قوله ركن لفظ المركب
لانه اذا لم يدل دلالة على اللفظ
بالوضع الصحيح بكون دلالته عليه
سهوا اللفظ المركب
سلكوري

خفاء فرالذوم كوبض التعاد وعريض اليوساده الزمر لان الزمر ان
يسر الى قرب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة وهي
لعزنا ان قلت لوسايط لا خفاء كانه قول او مارب الحج الغني رحلة الى الحج
ثم لم يحتمل الايماء والاشارة قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني
فستعرف كقوله ان الذي يجمع السماحة والندى الخ ويريد به ممدوحه اي لا تريد ممدوحي
وان ناقا آخر معه حيثما كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الصحيح وغيره
سواء والمجاز بناء على ارادة المعنى الصحيح لا غير اي في التصوير بخلاف
واقتصر على المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده
ليكون مجازا او في انيته كلاهما حيثما ليكون كناية وبهما تجتمع وهو ان المذكور
في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون
على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال السكاكي العلامة مفاده ان عبارة التعريض
قد يكون شابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز في جهة استعمال
المخاطب فيما هو غير موضوعه له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه استعمال في ملزوم
الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية
في جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مراد منه غير الموضوع له وليس
بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر
لان هذا انما يتم لو ذهب الواحد بل هو اذا لم يجعل عقلا لانه يؤدي الى ان
كثير كلام يدل على معنى دلالة صحيحة في غير ان يكون حقيقة فيه كذلك المعنى ولا مجازا
ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي
قصده السكاكي وتحقيقه ان قولي آذيتني مستعمل في كلام دال على معنى يقصد به
تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كثير ضمنه الايذاء
فان استعملته وارادت به تهديد المخاطب وغيره في الموزون كانت كناية وان
اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء العلاقة تشاركهما في المعنى فهو ايضا
اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا المصنف اعلى الله مقامه ان الجاني اذا

قوله والاشارة مختص بالمركب
لانه اذا لم يدل دلالة على اللفظ
بالوضع الصحيح بكون دلالته عليه
سهوا اللفظ المركب
سلكوري

قوله ان الجاني اذا اقر على آل طلحة
بانه القى الحجاب على وجه امرأته
كان ذلك كناية عن تهديد المخاطب
بايذاء آل طلحة وفيه اشعار
بسببها للتهديد
سلكوري

والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيها من الملزوم الى اللازم حتى
الشيخ يفيد فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم
عن اللازم وبذا ظاهر واما الانتقال في بيانا للمزوم في سائر انواع المجاز
واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها ادعاء
وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة والفائدة ان الاستعارة بالتحقيق والتمثيلية
لان التخييلية والمكنى عنها ليست من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر في
ليس السبب في كون الاستعارة او المجاز والكناية ابلغ ان واحدا في هذه الامور
يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده خلافها بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى للفظ
خلافا فليت مرثية في قولنا رايت اسدا عليا قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء
في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفده ما
اثبت بل التفضيل هو ان الاول افاد تاكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده
اثباتا وليس يخفى ان كثيرا من ائمة العربية كصاحب الكشاف وغيره ذهبوا الى ان الاول افاد
زيادة في المعنى لم يفده اثبات بل هو ان الاول تاكيدا لاثبات كثرة الفعل له
لم يفده اثباتا واعترض على المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه
الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للمرء
شجاعة ثم عاينا قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد
واثباتا لقد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد منهما
زيادة الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ
ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس سببا في شيء
في الصور فقد ايجوز قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد
لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زايدا عليه والشيخ لم
يجعل الفضل كثيرا الرماد وكثير الغوي وهما وهم في المعلل بل معنى كلام الشيخ
ان الشيء في هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا
قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة شجاعة لا يوجب

قولنا رايت رجلا كالاسد وبذا كما ذكره الشيخ بقرائن الحال لان المعلل بما يوجب
المعز او تفخيم امرها فاطلعوا بان المفهوم في الحالين بذا الحكم ثابت او
منتفي وقد يتناذكي فربما يدرك الاستدلال الخبري والتعليل بما ذكرنا انه قال
قبل مرثية قولنا رايت اسدا بما قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة
ان المساواة في الاول تعلم في اللفظ وهذا انما يعرف بطريق المعنى فلما لا يشعر
حال المعرفة بانها تكفي عن ذكر آخر ولا يشعر معنى كثرة القرائن بكثير فكثرة
الرماد فهكذا لا يشعر معنى مساواة الاسد بان يقال بعد ان يجعل اسدا وبذا
صرح فان مراده ما ذكرنا لكن الكثرة لغلبة استباط المعاني عما
الشيخ لا فتقار الى تامل وافراد علم هذا آخر الكلام من علم البيان والله
المشكور على نواله وهو المسؤول لاتمام القسم الثالث بالبيان وآله اهل الكمال

علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يعرف بها معانيها وتعلم احوالها
وتفاصيلها بعد ان تعلم وجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة
في صدر الكتاب في قوله ومتعلقها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد
رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعايته وضوح الدلالة اي بخلو
عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية
الامرين والا كان تخلق اكثر رعاية عن قانون البلاغة وقوله بعد متعلق بالمصدر
اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين منهوما الاعم الشامل
للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغيرهما مما تورث الكلام حسنا سواء
كان ذا دخل في البلاغة كما مر في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو
لانه يدخل فيها بعض ما ليس في المحسنات التابعة للبلاغة الكلام كما لخفي على ان فرد
مما سلف انه ليس في علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع
الى تحسين المعنى بحسب الاغراض والاحوال وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ
واللفظي راجع الى اللفظ كذلك وبذا اي بكونه معنويا لان المقصود الاصلي والاهم
الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور

والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين او غير متضادين كالجوز
والمراد بالمتضادين ههنا الامران الوجوديان المتواردان على محل واحد بينهما
غاية الخلاف كالسواد والبياض بل ايعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تغاير
وتنافي في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا
وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او غير ذلك خلافا للاشاعرة وقوله
وتجليل الجمع بمطيع وفوج اي الجمع بين انواع الكلام كالامر نحو وجنبني وبنيّ ان نعبد الاصنام رب انهن اضللن كثيرا من الناس
وتجليل الجمع بمطيع وفوج اي الجمع بين انواع الكلام كالامر نحو وجنبني وبنيّ ان نعبد الاصنام رب انهن اضللن كثيرا من الناس
فاعل بمعنى الام من الاشعار وهو ما يعني تشعر اي لها ما كتب في جزء
عليها ما كتب في غيره لا يشبع بطنها ولا سفير بمعصيتها فيرضا وكخبر
الجر بالكبر والشرابا لكتب بالاعمال والاثر بتشهد الكفن و
بجذب اليد فكانت اجدر بتحصيل واعمل او نوع من عطف خاص على عام في نوع و
الغرض ليتضح كون ثالثا قيام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف
لكل الموجود هو الاول فقط نحو ومن كان ميتا فاحييناه قال الموت والاحياء
بتعاقبان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي التطابق ضربان
طباق الايجاب كما هو وطباق السلب هو الجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت
والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول نحو وكم اكرنا من قبلهم
يعلمون لا يعلمون ظاهرا في الجهة الاولى والثاني نحو ولا تخشوا الناس واخشون
والتطابق ما سماه بعضهم تدبيجا وربما خص الالوان بالذكر في
نظم المدح او جزء البيان لقصد الكناية او التورية وارادوا بالالوان
ما فوق الواحد ولما كان اداء اطلاق غير التطابق لما بين التوجيه من التقابل
صرح المصنف باقسام التطابق وليس فيما في المعنوي برأسه قبح الخفاء
نحو قوله اي قول ابي تمام فعزم شاب ابن هشام محمد بن حميد حين استشهد نوفل الكلبي

نوفل الكلبي في شباب الكفر اقاني اي تلك الشباب البيض لا وهن ولا ضعف
اي الزهد في الشباب المنعوت بالقدم فلم ينقض قدره ولم يدخل في ثلبه الا وهن والضعف
الشباب وشمط حضر في شباب الخضرة فذكر لون الحمرة والخضرة والقصد في
الاول الكناية عن القتل وفي الثاني الكناية عن دخول الخوف وفي هذا البيت في الكناية
قد بلغ في الوضوح الى حد يشعر بحسب اللسان والاشعار لا يوقف على سر الكناية
واما ترجيح التورية فلكون الحمرة بحسب الغلبة غير الغيث الا خضر وازور المحبوب
الاصفر اسود دوني الابيض وابيض فودي لا سود ما خير بيض في العدو
الا رزق فاجعلني الموت الاحمر والمعز الكريم للمحبوب الاصفر هو
الذي لا صفرة والبعد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون نوريه ويخفي به
اي يطابق بيانا ان احدهما الجمع بين معنيين تعلق احدهما بما يقابل الآخر نوع
يعلق مثل الشبيبة والمدوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة
والالم في مقابلة السنة لكنها سببا للخير التي هو ضد الشدة وقوله تعالى
من رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل
والم لم في مقابلة السكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قولهم
اغرقوا في الدخول ناروا في الدخال الذي يستلزم الاحراق المضاد للاحراق
او نوع الجمع بين امرين غير معتبر فيهما تقابل بمعنى ما الجمع بين
اي قول وعمل لا تعجب اسلم من رجل لغير نفسه نحو كالشيب في السواد
تاما بكل وذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور الشيب لكن يجمع بينهما
المشيب بالضحك الذي يكون فيه البكاء الحقيقي مضادا للبكاء ولسنا بإسهام
التضاد بين الامرين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا
لكنها قد ذكرا بتقدير تواطأ بالتضاد نظرا الى اللفظ واكمل ما الجمع
والمراد فيه اي في التطابق بالشعور الذي سبق ما يخيل اتحاد الجهة التي جعلها البكاء
وغيره قسما برأسه في المحسنات المعنوية وهي اي نوع يعبر سواء قبل او اكثر
اي بمتوافقين او اكثر ما يقابل ذلك اي نوع يوازيه ما يقابل المعبر المتوافقين او الاكثر

الاشباجين

المتوافقة على الترتيب فيدخل فيه التطابق لان كل جزء يكون جزءا بعينه مقابلا
له الجملة اذا اريد بالمتوافق خلاف التقابل لانه يكون تماثلا وتشابها فان ذلك غير
شرط كما يجيء والمراد بالاشياء المختلفة ما يعم المتقابلة بالاضافة الى العدد كالزوج
والفرد كما يجيء والمتقابلة بتمام الخصوصية كالعمى والبصر والمتقابلة بالتضايف
كالابوة والبنوة والمتقابلة بالعدم والملكة كالعمى والبصر والمتقابلة بالايجاب
والسلب كقولنا زيد بصير وزيد ليس ببصير والمتقابلة بالقوة والفعل كالنواة
والتمر والمتقابلة بالكل والجزء كالزوج والفرد والمتقابلة بالمكان كالفوق
والتحت والمتقابلة بالزمان كالامس واليوم والمتقابلة بالنسبة كقولنا
ما احسن زيدا واقبحه اذا اجتمعا
واقبح الكفر والافلاس بالرجل فان الحسن والقبح والغنا والقبح والكفر
والافلاس على الترتيب متقابلة بالاربعة بالاربعة نحو فاعلن اصيل وابن وتد فان
بالجيم فسبب خفيف والعاشر كل استوفى كتب بالحبشي فسبب ثقيل والعشري
ولما كان التقابل في الجمع ظاهرا لان المقابلة بالاتفاق والاستغناء يقول المراد
باستغنائه زيد فما عنده انه يكفيه ويستغني عنه اي عما عنده ولا يعلم حق واستيفق
شهوات الدنيا ولم يعلم الحق حق فيكون الاستغناء مستلزما للعدم الاتفاقي فالمقابل
للاتفاقي في هذا المثال شبيه بما ان المقابلة قد تتركب مع التطابق وقد تتركب مع
هو ملحق بالتطابق لما ترى ان مثل مقابلة الاتفاقي والاستغناء قبيل الملحق بالتطابق
مثل مقابلة التشديد والترخيص وقد يعرف المقابلة قيدا آخر حيث
قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضد بهما او ان تجمع بهما اي بما بين
المتوافقين او المتوافقات امرا وضدها اي ضما بين احد الضدين او الاضداد
ضده اي ضد ذلك الامر كقولنا لا يستوي البصير والاعمى ان العالم يجازى المحسن
والاتقاء والتشديد يجعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعرى عنه بقوله تيسير
للعسرى يشركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي التجمل والاستغناء
والكذب فعلى هذا لا يكون جمعا ولا ضما لانه اشترط في الجمع والضم
الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده وهو اي الجمع بين مراعاة التيسير
والتيسير للعسرى والتوجه والانسلاف والتلقي الخ وهي جمع امر وما يناسبه للاتقاء والمتقين

وان لم يكونا مقصودين بها نحو الشمس والقمر بحسبان ونجم اي نبات الذي ينجم
امر نظهر في الارض لا ساق له كما يقول والنجم الذي له ساق بسجدان اي يتذللان
لله فيما خلقا له فالتنجيم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون
بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى بهام النبات كما قرئ ابهام النبات
وفي ابهام النبات ثلاث لغات بفتح الباء وضمها وتشديد الميم وتخفيفها
الرسم غير النقط الحرف اذا ذكر المهمل والمتروك هي مجموعة معطوفة على الباب
السابق تجعل في ارهط الالف والنون من المعروف في حروف المعجم
شبه بالنون في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت بما هو هم وراء ابهم
فاعل من زاد اذا صرف ريبته وكذلك ذا آل اسم فاعل من دل اذا رمز
او اشار فيما لسوفها واراد بالنقط ما قابل طمس الرسوم في المسطور قوله
يوم الرسم صغر او المعنى تجعل هذه الجملة ان تركب من النون ما هي به
الضمير والانحناء كالنون بركبها الاعراب لزمانة الاطلاق فيصرف ركبها
او لان اجراءها مجرى المركب فيه والجملة حالية اي ذوات
استمتم في ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ابهام اذا المراد
بها معانيها الشبيهة واما ما يتبع بعضهم بالتصحيف في قولهم رد معروف
للذي جاء لون وفي خطوط بعض الطول وهو له يونف فراء الكلام بمعنى
وانما يستقيم ملائمة لقوله جل شأنه لتعارفوا بالمقادير كقولك في نصيف سجا با
لتبرئ وشيا في خز وزين تطرزت بمطارفها طرزا في البرق كالتبر فوشي
بلا رقم ونقش بلا يد ودبج بلا غبر وضحك بلا ثغور تبرا اي ليس السرال والوشي
ثوب منسوج والخز جمع خز وتطرزت اي تحولت الطراز والمطارف جمع
مطرف وهو رداء من خز مربع لها علام والطرز جمع طراز هو علم الثوب
وكقول دبك الجن اخل وامرر وحر واتبع ولين واخشن ورش وانبر
وانتبث للحاء اي كن خلوا للاولياء ومرا على الاعداء حاربا للمخالف
فالموافق لبالغ بلاني خشانة نجاشن مولن اخلع حال من كلي حاله

وابرح بري القلم نحو ابرأ فيه حالي المخدين وانتدت اي اجب للحاء
واجهها في بدئه لا عرفانك اي دعاءك فاجب فالاول داخل
في مراعاة التطير لكونه جاريا على المناسبة والثاني داخل في التطير
لكونه جاريا على المقابلة ودنه اي في المعنوي الا برحا نحو يوصف
الرقم والتطريق في رصة رقة والرصيد السجع الذي يرصد
للثبت والرصد القوم الذي يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد
الجمع والمؤنث وابرة بعلم التشهير وبرد شهر فيه خطوط مستوية وهو
الكحل قبل العجز في الفقرة وهي الاكثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله
يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه
فقرة اخرى وهي في الاصل على الصاع على شكل فقرة الظهر او من
البيت بدل على اي على العجز وهو آخر كلمة من البيت او الفقرة او
عود ازدان الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم الفقرة الارصاد بالنسبة
في تعرف الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه او آخر الاجزاء او الفقر
وجب تكراره في كل منها فانها قد يكون في الارصاد ما لا يعرف فيه العجز
لعدم سوق فرقا الروي كقوله وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا
ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان الحرف
الروي هو النون لربما توهم انها تعود هنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا
فيه وكقوله احلت دمي في غير حرم وحرمت بلا سبب يوم اللقا كلمي
فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية
مثل سلام وكلام لربما توهم ان اليوم يجزم فالارصاد في الفقرة نحو
قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي
قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع امرا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ودنه
اي في المعنوي الشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوعه
ذلك الشيء صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا

ابو ثوب
رجس
طيف الرسم
اثر علته
ارتفاع طبقات السيف
والدرهم ونحوه
وطبقات من الطعام
ونحوه
تمت

فالاول كقولنا ما اقربه شيئا في افرحت شيئا اذا سألته اياه وفي عزوبته
وطلبته عاجلا سبيل التكليف والتحكم لانه افرح الذي ابتدعوه منا فرح
الكلام لا تجاله فكم من غرض صحيح مما لا يكنى تحته محروم عما اتجوب بالامر
في الاجادة وهو تحسين النثر اكفل فتحوا الى حيثه والنبأ اي خطير اذكر
بها خاطر الجيد بلبط الطبع لوقوعها في محسن طبيع الطعام وكوكبه لتعلم ما في تغيير
ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تبع الاشاعرة وابى
وقوعه صحيحا الغير تقديرا كقوله تع تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك
قول صبغة الله وفي احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله مصدر
لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهيئة الحالة التي تقع عليها الصبغ مؤكد
لآمنا بالله امر بتطهير الله لان الايمان يطهر المتحوس فيكون آمنا مشتملا
على تطهير الله المتحوس المؤمن وذا على عليه فيكون صبغة الله مع تطهير الله مؤكدا
لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليل للكون مؤكدا لآمنا
بالله ثم اشار الى ما بالمشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يقرعه عنا الصبغ
بعد براءة قوله والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان
النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون هذا
اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن
صار نصرانيا حقا فامر المسلمين بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا
الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيركم هذا اذا
كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا لهم صبغنا الله بالايمان
صبغة ولم يصبغ صبغتكم اياها النصارى فجرى على الايمان بالله بصبغة الله لكونه
لونا وقوعه في صحبة صبغة النصارى لقدره بعد هذه النبوة الخالية التي هي سبب
النزول على غسل النصارى اولادهم في الماء الاصفر والام يذكر ذلك
لفظا وبدا كقولك لمن يغرس الاشجار غرس كما يغرس فلان مريدا حثا
بصطنع الى الكرام وكبن اليهم فتبرعوا الاصطناع بلفظ الغرس للشاكلة

فالاول كقولنا ما اقربه شيئا في افرحت شيئا اذا سألته اياه وفي عزوبته
وطلبته عاجلا سبيل التكليف والتحكم لانه افرح الذي ابتدعوه منا فرح
الكلام لا تجاله فكم من غرض صحيح مما لا يكنى تحته محروم عما اتجوب بالامر
في الاجادة وهو تحسين النثر اكفل فتحوا الى حيثه والنبأ اي خطير اذكر
بها خاطر الجيد بلبط الطبع لوقوعها في محسن طبيع الطعام وكوكبه لتعلم ما في تغيير
ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تبع الاشاعرة وابى
وقوعه صحيحا الغير تقديرا كقوله تع تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك
قول صبغة الله وفي احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله مصدر
لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهيئة الحالة التي تقع عليها الصبغ مؤكد
لآمنا بالله امر بتطهير الله لان الايمان يطهر المتحوس فيكون آمنا مشتملا
على تطهير الله المتحوس المؤمن وذا على عليه فيكون صبغة الله مع تطهير الله مؤكدا
لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليل للكون مؤكدا لآمنا
بالله ثم اشار الى ما بالمشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يقرعه عنا الصبغ
بعد براءة قوله والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان
النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون هذا
اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن
صار نصرانيا حقا فامر المسلمين بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا
الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيركم هذا اذا
كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا لهم صبغنا الله بالايمان
صبغة ولم يصبغ صبغتكم اياها النصارى فجرى على الايمان بالله بصبغة الله لكونه
لونا وقوعه في صحبة صبغة النصارى لقدره بعد هذه النبوة الخالية التي هي سبب
النزول على غسل النصارى اولادهم في الماء الاصفر والام يذكر ذلك
لفظا وبدا كقولك لمن يغرس الاشجار غرس كما يغرس فلان مريدا حثا
بصطنع الى الكرام وكبن اليهم فتبرعوا الاصطناع بلفظ الغرس للشاكلة

بقرينة الحال وان لم يكن ذكر في المقال وسنه اي في المعنى المراد وجه
وهي ان يريد اي يوقع المراد وجه عاد ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كانه
قولهم حل بزيد الغرر والمراد ان يوقع الغرر ان يحل بزيد فعلى هذا ان
في الشرط والجزاء مرادف جزء ان ترتب عاكل منهما معنى ترتب عا الآخر
كقوله اي قول النحوي اذا ما بني الى ميم ومعنى عن جنا فتح الهوى والامر
انما جنى الى الواشي اي استند الى اتمام الدرس الذي صدر به وعجزه وصدقه
بما افترى عا فتح الهوى زاد ويريد ان الهوى واما حتها الى الواشي
الواقع في الشرط والجزاء فان يرتب عليها لجاج شيء او مثله والا فهو
اذا اخبرت لوما فاضت دماؤنا تذكرت القربى ففاضت دموعها
راد ويريد بالاجر اب وتذكر البعض الواقع في الشرط والجزاء فترت
فيصان شر عليهما وفي تتبع الامثلة المذكورة للمراد وجه علم ان معنا ما ذكرنا
لا يليق الى لو هم فان معناها ان يجمع بين شيئين في الشرط ويعين في الجزاء
كما جمع في الشرط بين اني هي ولجاج الهوى وفي الهوى بين واما حتها
الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا معرفة صدر بقولنا بالمراد وجه مثل قولنا
اذا جاء زيد فسلم عليه جبته فاعتق عبده سنه اي في المعنى العكس
والتبديل وهو ان يقدم جزاء الكلام عا جزاء آخر ثم يؤخر ذلك المقدم
عا الجزاء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حتى قالوا هو ان يقدم
في الكلام جزاء ثم يعكس فيقدم ما اخرت ويؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة
المعوف فتصدق عا مثل قولنا تخشع الناس واقعا حين تخشعا وقول الشاعر
سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع والعكس
اسهل وقوع العكس عا وجوهها الى وقع بين احد طرفيه واجزاءه وما اضيف الى
ذلك الطرف كقولك كان اساءة ابيه اساءة ابن عا فان العكس قد وقع بين اجزاء
وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه الاعادات
ومعنى وقوعه بينها انه قدم الاعادات عا السادات ثم عكس فقدم السادات

فيهم رغبة وان كان زعما اراد بالسماع اللغة والتغيير الراجح البرد فرعنا
البيت والا فالكوفة اي قول النحوي فسق اللغة والتاكيد وان هم يشربون
جوابه وهو اراد ما جيا لتغيير من الراجح الى المضعف وهو المجرد والتاكيد
المكاني والآخر وهو المنصوب في يشربون النار اي اوقدوا بها جوابي
نارا لقضا بجعل نار الهوا التي تشبه نار القضا وسنه اي هذا المعنوي اللف
والنشر هو ذكر متعدد على التفصيل ذكر جملي آحاد هذا المتعدد فرعنا تفسير فيه تبيان
السامع مجرد ما اي يرد ما كل احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو
ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لانه اما ان يكون نشرا على ترتيب
الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته
جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على
التفصيل ثم ذكر علة الليل وهو السكون فيه وعلة النهار وهو الابتغاء من فضله على
الترتيب وامالا على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون
الاول من النشر للآخر من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب ويسمى
بعكوس الترتيب كقوله اي قول ابن خويشكب كبت عنكبوت خفت
وخشن وغلظ فاقتطع للغزال والقد للغصن والكردف للكفل
وهو العاشق الرمل شبه بالكفل في العظم والاستدارة اولا يكون كذلك
والقسم مخلط الترتيب كقولك هو شجاع واسد وكريم جوادا وبحرا وشجاعة والثاني
وهو ان لا يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال كقوله قالوا ان يدخل الجنة الا من كان
هودا او نصارى فان الضمير في قالوا للهود والنصارى فذكر الغير قبل ان
علم سبيل الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا قالوا
صور الغير قبل ان ذلك ان يجعل قول الغير فانه فذلك بين القولين قالوا
ابن قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف
بين القولين فان لف بينهما فهذا الباب هو المتعدد المذكور اولا عاد ح
به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين شيئين او اكثر ثم تتبعهما كلا ما

الجامع اسخوان خرد
سلعا بكوا ناخ مدة
شب اورد خزان آتش

سلعا غرالجب بسلوه وسلوا
وسلوانا بروى از وسيز
سدره

شعلى

مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بآخر من غير تعيين وقالت اليهود لن يدخل
الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى
بين القولين اجمالا لعدم الالباس وسواء كان السامع يرد الى
كل قول ما يليق به او كل قول مقول لتعلم ما يقول كل فريق صاحبه واعتقاده اعاد ضمير
الجنة هنا لصاحبه وقالت اليهود ليس النصارى على شيء وقالت النصارى
ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر
من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر الكل او
بعض بعد ما يذكر كل واحد من المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فتع النشر
بين احدهما بالتفصيل والآخر بالاجمال وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كقولك
زيد وعمرو وعلي في مدينة كذا والى دهم والاكرام ومحمد
الشرف ذلك وجلة فوائد في شهد سكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او
على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة
ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل
محذوف مدلول عليه بما سيق لتذكره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك لغير جله ما ذكر من امر الشاهد بصوم
الشهر وامر المرخص له بمراعاة العدة ولتكبروا على الترخيص والتيسير
وهذا النوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يتهدى الى تبينه الا
الشاب المحدث في علم البيان بعد الكلام وعلم الكلام وهو ان جعل
من تفاصيل العلات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شاملا في العلل راجعا
اليه وجعل وتكبروا على ما علم في كيفية القضاء وهو عالم مذكور في تفاصيل
العلات فاذكره في بيان تفصيل العلل غير موافق لما ذكره في تقرير الكلام ولكن
الشتى عنان بي ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفاصيل العلات ليس
لانه بمنزلة معلل نشر في العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لشرع الترخيص
ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ولامر المرخص

وقال الشعر جوابا لهم وسبب مجيء صلم لكعب انه قال لها قولا حاسدوا عليه

الشاب الحادم كاسب الامور
اي بخيش والحدث الصادق
الظن كاذبه ظنا لا امرا

باعادة حرف الجر كما قال وفي الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق في الكلام
بعد امر الشاب بصوم الشهر هو الترخص وامر المرخص له بمراعاة عدة
ما افطر بصومها فرايام اخر وفي بداد للاوضح عما تعلم كثوا القضا
فضار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة
والثاني تعليم كثوا القضا والثالث الترخيص وجميع ذلك سقرع على الامر بصوم
الشهر فحمل كلام المصنف راجعا الى واحد وهو قوله هذه اللثة وهو قال قوله ولكلوا
على الامر بمراعاة العدة شامل للامر الشاب بصوم الشهر بناء على ان العدة
هي الشهر كلمة الشاب وعدة ايام الاقطار في المرخص له وقد تقرر ان لا
معنى لتعليل امر الشاب بصوم الشهر بكمال عدة ايام الشهر بناء انه لا ارتباط
فرانه الامر بمراعاة العدة فقوله ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة
اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه
اي في المعوي الجمع وهو ان يجمع بين سعدة بن بكر وذلك السعدة قد يكون بين كقولهم
المال والبنون زينة الحياة وقد يكون اكثر نحو قول ابي الطيب
بين سعدة ونحو ان الشباب والبوادي والجدة اي الاستغناء ثم وجد في المال
وجدا او وجد او وجدا او وجدة اي استغنى سعدة للامر اي سعدا به عوضا
الى الفساد وسنه اي في المعوي المعوي وهو ايقاع تباين بين امرين في امر
نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ان الغمام وقت ربيع كقول
الامير ابو فراس ان قول اللئيم قد غض من هبر عزة الاف درهم وقول الغمام
قطرة ما وسنه اي في المعوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة لكل ما لغير
وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد ابهل السكاكي التقسيم عنه باعم من اللف
والنشر وتعقبه بانه يقتضي ان ذكر الاضافة يخرج عنه هذا القيد اذ ليس في اللف و
النشر اضافة كل الى ما يليق به كقوله حي يعضده السامع البديهة عليه
فقابل به كقوله اي قول المتنبي ولا تجمع عاجزا ولئيم اي ظلم يراد به التعبير راجع الى
المستثنى منه المقدر العام اي لا تجمع احدا على ظلم يراد به ذلك الظلم مدحا له

قوله ان الوطواط في الصحاح الوطواط لطائر يشبه الخفاش
وسئل بعضهم قال الوعبد الله بهذا الشبه
القدسي الوطواط ارضى العقب اجيبا
قال ذلك اذا اراد ان يشبهها بالطائر

لا الا ذا ان هذا استثنا مفرغ وقد اسند اليه الفعل اغبر لانهم في النط
وان كان في الجملة مسندا الى العام المجرور في غبر الجر الغبرا الحار الوحشي
والاهلي هو ان اب بهنا والوند هذا اي غبرا الجبل على الخف اي الفتان مربوط
برسنه هو ما قطع جل بالية وهذا اي الوند بفتح اي شق وبقي راسه فسلا
يبرح اي لا يزول ولا يرحل لواحد ذكر الغبر والوند لم اعلم الى الاول
اقرب مع الخف والى الثاني مع النعر فان ذلك وداعتا وان في
الاشارة الى الغبر بكل منهما لجعل له بكون اشارة الى الغبر والى الوند
فلا يحتمل التعبير وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر فلا يتم الفساد الذي ذكره في
عرف الشيخ احالة الى ان الغرب فيه اقل واذ يعقر اي يشبه ما فيكون اشاره
الى غبر الجبل ولو سلم فسوا جعلت الاشارة الى غبر الجبل والى الوند او
بالعكس يحصل التعبير غاية ما في الباب ان التعبير محتمل وهل يسمى اللف والنشر
غلب على وسنه اي في المعوي الجمع مع التفريق هو ان يذكر متعدد ثم شيء
ويفرق بين جنس الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنهار
في ضوئها وغدر كالليالي في حلكها او خلق فلا وجه في الجمع بينهما كالنهار ثم فرق
بينهما بان جعل ادخال الوجه في جملة المضوا وادخال الغدر في جملة المحو والاخفا
وسنه اي في المعوي الجمع والتقسيم وهو جمع سعدة بن بكر ثم تقسيم او العكس اي التقسيم
سعدة ثم جمع بكر فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب خرقا قاد المدوح
وهو سيف الدولة والتعبير الاضافة معنى التنسيط عدا ما يعلى فقال عدا ارباض
جمع ربض وهو ما حول المدينة عرشنة هي بلدة في بلاد الروم تسمى بالروم
والسبلان جمع صليب النصاري والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي معبد
النصاري وحتى يتعلق بالفعل او البيع السابق اي عرفاد القاب يعني قاد
العساكر حتى اقام حول المدينة وقد شبه الروم وهذه الاشيا فصد جمع
هذا البيت شقا الروم بالمدح اجمالا لا شتمال النقل والبيت والسني وغير ذلك
ثم فرقه البيت اثنا وعشر فقال للسبي بالكحل والنقل بالوشم والعلم بالكحل

ومرثد وكلدة والبواقي مجرور والنهب ما جهوا وانى بادر نحوا ولان فيه التنبيه عليهم بنقيض
ما دلت عليه الاباية وقدم لهما لانهم خير كائنهم لسبوا بجنس وفي العقول و
ذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت لا اله هو معتذرا والسبت منتظرا وارضهم
مصطاف ومربع وقال وقد خسيع ارض لعدة وما فيها نحو كونها خالصة للجدة
ثم قسمه بقوله والبيت والمذكور مختارا ايا فرس نسج ديوان ابيا الطيب وما وقع على الشرح
موافق لما اورده الله وقوله الله معتذرا بعد قوله للسبي ما نحوا اباية كثيره
وان ما نحوا اي التقسيم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم
او حاولوا اي طلبوا النفع فيه ضرهم اي ايناءهم وانصارهم نحوا جهة اي غيرة
وحق فكلهم منهم فرحة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم
غرة البديع جمع بديعة وهي في الاصل الحدث ثم اتسع فيه الاشكال والمراد
ههنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها فرحة البيت الاول صفة
المدوح في قهر الاعداء وقمع الاولياء ثم جعلها في كونها بحيث
قال بحيث فكلهم منهم وهنه اي فيما للمعنوي بحيث الجمع القول والتقسيم ولم تعرض لتعيينه
لكونه معلوما مما سبق في تفويت هذه الامور الثلاثة يوما يأتي يغربا انه
اخبر اخبرا او ينبأ اليوم اي قوله والطرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا
يكلم نفس عما يتبع في جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا
يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا
يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر والمراد نفي ما هو الجواب الحق والمشفوع
عنه هو العذر الباطل منهم اي في اهل الموقف شقي وجب له النار
بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار
لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها
ما دامت السموات الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا
اي سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد وهو
عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما ان فعل شرا وما لاح
كوكب وكذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا

ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء
غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه متصل الى غير النهاية قال قلت ما معنى الاستثناء
في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء في الخلود في عذاب النار وصفه بل
بعذبون بانواع من العذاب سوى عذاب النار وكذا
اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما ينقض
به ارده عليهم حالا يعرف كنهه الا الله كما ذكره صاحب الكشاف هنا وعلامة
واما عندنا فمعناه ان شاء الله من عصاة الموحدين لا يخلدون في النار وبه اكاد في صحة
الاستثناء لان عرفا لكم في الكل وفاء بكم عرفي البعض وكذا الاستثناء
الى ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم الموصوفون الناقصون الذين
فازوا الجنة اما عذابهم والى يبدي مبدأ المعين كما ينقض باعتبار الاستثناء
فكذلك ينقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار نشرهم سعداء
الاعاني والوحيد ان شقوا لبيك المعاصر فضح الانس في عدم التكلم
بغير الا بكلم نفس لان الكلام سياقا لنفي تم ثم فرق بان اوقع ان بين
منها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانس واهل
الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء اما لهم في نعم الجنة والى الاشقياء
عالهم في عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الاخر وقد يطلق التقسيم على
امر من امرين احدهما ان يذكر احوال الشر مضافا الى كل في ملكا لاحوال
ما يليق بكونه اي قول ابا الطيب ساطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم
طول ما التثوا امرد شعال لشدة وطاء وتنهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء
اذ لا قوا اي حاربوا الاعداء خالوا سرعان الى الاجابة اذا دعوا الى
كفاية مهم وهذه اضافة حقيقية كسرا اذا شدوا لان واحد منهم تقوم مقام جماعة
قليل اذا عدوا واذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو
ظاهر واما استيفاء اقسام الشر كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء
الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما

فان الانسان اما ان يخبر به لذاته او لا يكون واذا كان اما ان يكون ذكرا
او انثى او ذكرا وانثى وقد اسند الى جميع الاقسام وذكر بها وانما قدم ذكر
الاناث لان سياق الآية على انه تعالى انما يفعل ما يشاء لا ما يشاء الانسان
فكان ذكر الاناث اللائق بهذا الموضع جعل ما لا يشاء الانسان اهم لكنه اخر
الذكور عند فهم لانه اخف مؤنثا ما لذكر فكانه قال يهب لمن يشاء الاناث
الذين لا يحتى عليكم ثم اعقبهم الذكور جميعا في التقديم فقدم الذكور واخر
الاناث بنيا على ان تقديم الاناث لم يكن لنقصهن بل لمقتضى آخر وهذا اي
في المعنى التجريد وهو ان يترع من امر ذي صفة امرا آخر مثله فيها اي حامل ذلك
الامر على الصفة تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك
الصفة في ذلك الامر حتى كانه بلغ في الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان
يترع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون من
التجريد نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميم فريك الذي يهتم لامرك
اي يبلغ ملاقي من الصداقة وحد اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي يترع فلان
صديق آخر مثله فيها ابرء الصداقة ومنها ان يكون بالباء التجريدية الداخلة
على المترع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه
بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان في التجريدية والباء
التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لئن في زيد اسدا اي في لقاء اسد
والغرض تشبيه بالاسد وكذا معنى لئت اسدا في اللقاء اسدا او لالقين
صنف هذا التقدير مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لتوهم المبالغة به
لقدر يصلح ان في حصول له صديق فلان ومنها ما يكون بدخول الباء التجريدية
على المترع نحو قولهم ورثوا في مشابهة الوجوه اذا فتحت وفرش شوهاء صفة
محمودة مراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرشا قبيح الوجه لما اصابها
في شدايد الحرب بقدوم نسع بالي صالح للوعي اي يستوثق وهو الحرب يشتكم
اي لابس لامته وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة عنك اليقين وهو العجل

الشوء الرفع

فعل الا ينتزع منه امر اخ هذا انتزاع وراء في الترف
فقال في الكشاف الف رجل وعلم في التفاهم
الف وقال في الكشاف ساد وعلم في الشجاعة
الف وهذا في نفسه عندي الف
و انبل فما اسباب البلاغة يكفيك البلاغة
حسن جليل

الشوهاء
فراخ ذي الجيش
الشدق حسن الفم واسع
الاشداق حسن الخلق

الكرم عند اهله المرتجل في رجل البعير انشحه محكم مكانه وارسله اي تعده وفي
وسعي فيه تعني لابس درع للكمال استعداد للحرب بالغ في الفاقه بالاستعداد
للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بحرف
من المترع منه نحو قولهم لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وفي دار الخلد لكنه
انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار وهو بالغ
لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف
نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي لئن لقيت فلانا لتلقين منه اسدا
اي يجمع الخصائص المجلبة صفة عزوة وروي نحو اكلتم فاكتفوا منصوب بنزع الخافض
او بيوت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان لبيوت كريم يعني بالكريم نفسه
كانه انتزع من نفسه كريما سابغة كرمه ولا يلزم ان يقال ان اموت وبالكاف
هو لي انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر لان نحر الاضاحي من اعظم ما يتقرب به
بيوت بني كريم فيكون من القسم الاول او غيرها فيكون من التجريدية وفيه نظر اولا
حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولان قرينة عليه وبهذا اندفع قول من
انه اراد ان في البيت نظرا لانه في باب الالتفات من الكلم الى الغيبة لانه اراد
بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات من هو واقع بان يجرد المتكلم
نفسه عن ذاته ويجعلها منتزعة منه لكن كالمتوسع في قول ليلى ما لاخيها
في قوله اذا جئت فامنح طرفك حيث تنظر ومنها ما يكون بالباء التجريدية
ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكفه من يكاد
اي يشرب به الكأس بكف جواد هذا المدوح جوادا يشرب بها الكأس
بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكفه بالبخل فقد اثبت له الشرب بكف
كريم ومعلوم انه يشرب بكفه هو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لقلة فهمه فزعم
ان الكلام ليكاد للنفي فهو تجريد والا فليس في التجريدية شيء وانما هو كناية عن
كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ليكاد للمقاربة
للنفي لم يكد فضلا عن ان يفعل وكون اصله ما ذكره لا يستلزم بقاءه ومنها ما يكون بالباء التجريدية

انه شرع فيها في نفسه شخصا آخر شبهه الصفة التي سبق لها الكلام ثم خاطبه
كقوله اي قول ابي الطيب لاجل عندك شيعت بها والمال فليسعد النطق ان لم تسعد
الحال اراد بالحال الحال الذي كان شرع في نفسه شخصا آخر شبهه بعضد المخاطب والمال
والسلو قول لا تعبر ووقع هو برزة بها ان تركب فركب وهل تفرق دعاها
اخيها اخر جل لا تسعد اي مع المعنوي المبالغة المجوزة لان المردودة لا يكون مخاطبا
وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان جزء الكلام ما
خرج مخرج الخطاب وجاء على نهج الصدق كما تشهد له قول حسان لكن الشوارب
المرد تقوله على المحاسن في كبد وان جفا فان الشوارب قاله بعد اذا
اشتد ضنك وعلى زعم انها بعوله مطلقا بل النطق مصروفا عليها لان احسن
الشعر اكذبه وخير الكلام ما يوجع فيه ولهذا استدرك ان بعد حسان بقوله
ان الخنث الغر المحجل بالضحى وهما جئت استدرج
القلاص غير الجحات والاسباب وذكر وقت الصحوة وهو وقت تناول الطعام
وقال ينظرن دون نسلين ونفضل او نحو ذلك بل انه سار في ابيات المبالغة منها
سعوله وسنارد دوده فالمعنى انها رأى عشرا لما له مطلقا وابى تشبيهها بنعل بعوله
في الرد وده ولهذا لم يقل وجرى قال والمبالغة ان يدعي لوصف بلوغه غاية
الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا او اخذ في ذلك لما يتقن انه
اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في تلك الشدة والضعف وقد ذكر التصريح بما يجوز
الى احد الامرين وتحصر المبالغة التبليغ والاغراق والغلو لان المدعي اما ان
كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس ورشاء ربه لا يعرق و
ان اكثر العدو وعادي عداء اي الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين
بصرعا احدهما على اثر الاخر فرطني واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش
وبالنعجة الانثى منه وهما كناسا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم
يعرق فلم يحتج الى ان يغسل او على انه لا يتوهم ادرك ثورا وبقره وحشيته منفردا واحد
ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله وكم

الكسل الكلال والحي
بالفم ذا الكون الكلال

النجدة الشجاعة

الخنث جمع خنثى
بفتح كالسكرى

بن عدو الرئيس طلقا ما بين كل
او طلقين اي سوطا او سوطين

النضح الرش

حاشية

حاز ما دام فيها ويشبهه الكرار حيث ما لاذ اي ان جاره ان يميل
الى جانب الا وهو يريل الكراهة والعطاء اثره وهذا ممكن عقلا مع
عادة وهما اي النبغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا عقلا
ولا عادة لا شرع له كقوله ممكنا عادة فشا عقلا غلوا كقوله اي قول ابي
نواس واخت اهل الترك حتى انه ليضرب لسان الشمس فكلما النطق الذي لم تكلم اي
كناية عن المدوح النطق الغير المخلوق وهذا ممنوع وعاده والقبول اي
اي مع الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة كقوله بكادي
قوله يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار كان واقرا ساواه ابلغ
وزاد فكاد ان يشجوا الرجالا ومنها ما تضمن ما علم بالعقل اي قول ابي
الطيب عقدت سنابكها عليها الغير للجياد اي عقدت سنابك الجياد
فوق رؤسها غيرا اي غبارا الوحشي ملك الجياد عتقا هو نوع من السير
عليه اي على ذلك الغير لاكن اي ملك العتق اي الغبار المرتفع
في سنابك الخيل هذا جمع فوق رؤسها مترا كانها ثقالة صار ارضا
لكن ان يثير عليها ملك الجياد وهذا ممنوع عقلا وعادة لكونه تخيل حسن وقد
اجتنبها اي اذ خال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن هو التخيل في قوله
اي قول القاضي الارجاني تعيف طول الليل كيف ان سيره النشيب والدجى
وشدت بابي اليمن اجنابه اي يرفع في خيال ان الشيب محكمة بالسير
لا تزول عن مكانها وان اجنابه سيره قد شدت بابهما الى الشيب لطول
سهريه ذلك الليل وعدم انطباقهما والتقائهما وهذا ان ممتنع عقلا وعادة
لكنه تخيل حسن ولفظ تخيل ما يقرب الى الصحة ومنها ما خرج مخرج الهزل والتخيل
كقول اشكر ما لابس ان ذرفت دمعي الشرب عذا ان ذا من العجب ومنه
اي المعنوي الذهب الكلابي وهو ابراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام
وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزم للمطلوب بحيث لو كان ممنوعا لكذب الا لزم
نقيضه تا والملازم وهو فساد اللازم باطل لان المراد خروجها

الاخيال جمع جخيل
بفتح فكسر
مذنب مزة مع
ابو اب

حاشية

عن النظام الذي هما عليه فكذا اللازم وهو تعدد الآلهة وفيه المطلوب
رد على الجاحظ حيث زعم ان المذاهب الكلامية ليست في القرآن وكانه
اراد بذلك ما يكون برهانا وهو الذي يؤلف من المقدمات اليقينية التي
لا يحتمل النقيض بوجه ما وتعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو
في المشهورات وقوله اي قول الشاعر في قصده لعذرها الى الغواني حيث
وقع كان مدح آل جفنة بانهم فكروا الغواني في دلكم الدجى خلت ولم ازل لتلك ريبة
هزا بريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو
اعظم المطالب فالحلف به على الاحلاف بان كنت قد ريبت غير جنابه
لمبلغك الواشي اغش وفي اذا خان واكذب واللام في لئن كنت
موطئة للقسم ولمبلغك جوابه والنصح ولكني كنت امرأ لي جانب في الارض
ابرزه دلكا الجانب واراد به الشام مستراد اي موضع تراود وتطلب الرزق
ومنتجع مراد الكلأ وارتياده ومذهب ملوك اي في دلكا الجانب ملوك
واخوان اذا ما بعد حتهم اكرمهم اموالهم واقربهم كعقلك اي يحملون
لافراموالهم مقربا منهم رفيع المنزلة عندهم كالعقل انت فينا وهم اراك
اصطفتهم واحسنت اليهم فلم تزهم ودهم كما ذبوا الغيب لا تلمني ولا تعنفني على
مدح آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم فتى ممدوحه وقد احسنت اليهم فكما
ان مدح اولئك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي وبذه الجملة صورة
القياس الذي سيجيء الغناء فيما ويكون رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال
لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك الصفح ذنبا لكن الالزام
باطل فكذا الملزوم وعاود رد الى صورته اقياس الاقتراني قولنا وهو
الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة اهون واسهل عليه
في البدء وكل ما هو اهون فهو داخل في الامكان فالاعادة داخلة في الامكان
وقولنا لكنه فيما اقول قال الاخفش اي الامر اقول وربك ليس آقل فالغرض
ليس بربي ومنه اي في المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعي لوصف علة مناسبة

الاطلاق منصوب
رد اليدين

المشيح المشرف
طلب الغلام

باعتبار لطيف غير مختلق اي بان ينظر بنظر الشعر على لطف ودقة ولا يكون موافقا
لما في نفس الامر تعريض لئلا يكون ما اعتبر عليه لهذا الوصف علة في الواقع
والا لما كان في مختار الكلام لعدم تصرفه كما تقول قتل فلان عامه
لدفع ضررهم وهذا يظهر فساد ما توهم من ان هذا الوصف عرفي فقط لان
الاعتبار لا يكون الا عربيا وفيه ان هذا توهم انه سمع ارباب المعقول
يطلقون الاعتباري على مقابل التحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكسر
جمع اعتبارات الفعل غير مطابق للواقع وهو ان يقال اضرب بلا الصفة الى آخر
لها على نسبة اما ان يقصد بيان علتها او غرابتها ان اريد اثباتها والاول اما ان
لا يظهر لها غير العلة او علة وان كانت لا يخلو الواقع عن كونه اي قول الاديب
لم يحك اي لم تشب به ناقتك اي عطاءك السحاح وانما خص اي صار مخصوصا
بسبب ناقتك وتوقف عليها فصيبها الرضا اي فالمصوب في السحاح هو عرقي
الحمي فقول المصنف في السحاح صفة ناقة لا يظهر لها علة غير العادة وقد علله
بانه عرق حاليا الحاوية بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي للناقة الصفة
علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكان المذكور علة
حقيقة فلا يكون في حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما بقتل اعاديه ولكن
يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم
انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يتضعوا لهم فيكفوا عن منازعتهم لا لجاذبة ذكر
ان طبعه الكرم قد غلب عليه ومحبته الى الصدق وجاد الراجز بلغته على قلب
اعاده بما علم انه لما عذا للحرب عدت الذئاب ترجوان يشبع عليها الرضا
في قتلاهم وهذا مبالغة وصفه بالجود ويقضي بالمبالغة وصفه بالشجاعة على
وجه تخييلي اي شبه في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم الذئاب وغيرها
فاذا هذا للحرب رجت الذئاب لي شبا لوافح لحوم اعدائه ويقضي الله
مدحه بانه ليس في شرف الفعل طاعة للغيظ والحق ان ليست قوة الفصيح
متصفة بزيادة الافراط ويقضي الله قصور اعدائه عن وفرة امنهم

وانه لا يجاح الى فعلهم واسعفها لهم وان ابي الصفة الغراء شانه البر
اريد اثباتها اما حكم كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا وسبا حسن وجهك اسانه
تجني خدارك اي خدار ي اياك اسانيا اي الشيطان عيني من الفرق فان احسانك
اساءة الواشي حكم لكن لما خالف الشاعر الناس في ذم حسن الغزل لان اسانه
الواشي وان كانت حكم عقلية اريد تعجب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان
خدارة اي خدار الشاعر منه اي من الواشي يجني اسانا من اسان غير الشاعر
من الفرق الذي وقع في ذكر البكاء حوفا منه او غيره لكنه عطف على اما حكم كقوله
هذا اليت للمه وقد وجدنا فارسيا في هذا المعنى فرجه لو لم يكن في شعر الجواز
خدشة لما ارتاب عليها عقد في انشقاق ابرشة الشقاق وحول الجواز الكواكب
التي لها شقاق الجواز اقبة الجواز خدمة الممدوح صفة غير حكم قصد اثباتها
كما ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام عاما هو اصل الوصف واشياع الجواز
لاشياع الشرط ان كون شقاق الجواز خدمة علة لرؤية عقد الشقاق عليها و
رؤية عقد الشقاق عليها اعني الحالة الشبيهة بالشقاق المشتق صفة ثابتة قصد تعليلها
بثبوت خدمة الممدوح فيكون هذا من القرب الاول مثل قولهم لحكم ناكل السحاب
اليت فتى نعم انه اراد ان الاشقاق صفة حسنة ثبوت للجواز او قد اشتهر
وعللها بثبوت خدمة الممدوح فقد احتاط غير لان حدث شقاق الجواز اشهر من
ان يحكى الكاره بل هو محسوس او المراد بالحالة الشبيهة بالشقاق المشتق ولان
الله قد صرح قرا الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت
مثلها في قولهم لو كان فيها آلهة الا الله لغة ما غير الاستدلال بانتفاء الجواز
على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجواز في حدثة الاشقاق علة لكون ثبوت خدمة
الممدوح ابرد دليلا عليه كان انتفاء الشقاق دليل على انتفاء عقد الآلهة والحاصل
ان العلة المذكورة في القصيدة كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في القرن
الاول لان ثبوته معلوم وقد تقصد كونها علة للعلم به كما في الآخرين لعدم
العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت ثبوت خدمة الممدوح علة للاشقاق

كان

الجواز والجواز
نرسيده ن

اي ترجم كلامه اي
فسره وبين ان آخر
سرخود ترجم هو ازاد شنيده
سمع خود بي سبب بان او

كان في القرب الاول واما جعل الاشقاق دليلا على كرم الممدوح
كما في القرب الرابع فيضع المثل قف للبخ ع لكف لان الظرف وخواص
الوصف علة لنسبة اثبات علة لنفس ذلك الوصف للعلم به والبخ اي حسن
السعيل ما بني على السكت وانما بني على السكت لكمال حسن السعيل لان فيه
ادعاء واصرارا وانكاريا كقوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر
جمع الاغر وهو الابلق اراد السحاب الباطرة الغر ازه البيض غيبن نحن جيبا
فارقنا اراد فارقنا بالهمزة فخففها اي ما تركنا لين عاشق والصبر في
نحتها ريا في الب الذي قبله وهو ريا شفت زرع الصبا بتهتها
الى المزن خرجادها وهو ماع يعني ساق الزرع المزن السحاب و
جادع الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل بعلل مسبل
انكار نزول المطر السحاب بانها غيبت جيبا تحت تلك الربا فهي تجود
عليها وهذا البيت اشار الى قول محمد بن وهيب طلان طال عليها الامد
درسا فلا علم ولا نقد لبيا البلى فكانما وجد البعد الاحبة مثل ما وجدوا
وقال بعض النقاد قوله هذا البيت فحم فقالوا اراد به الجيد نفسه ولا ادري
ما هذا التعريف وجه هذا الشعر انه قصد به الملامة لمطلع القصيدة وهو
قوله الا اني صدري عن غرامي طلاقع ها عشية ساقتني الديار البلاقع
وفي بعض النسخ قرا الديوان بدل البيت بسحيل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا
فالضمير في تحتها للديار البلاقع فكان نفس اياتمام هو الجيب الذي فقدته
السحاب فرثت الديار وقد اي في المعنوي الشرح وهو ان يذكر المعنى ام
حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم المتعلق اجزاءه علة وجه لطيف بالشرح والتعجب
احتراز عن قول غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله اي قول الكميت
في قصيدة يمدح بها اهل البيت اطلاكم لسقام الجهل شافية وما كم تشتفي من
الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان في عضل الكلب الكلب
وهو الذي يكلب ويأكل لحوم الناس فيأخذه في ذلك شبه جنون لا يعقل

الاكل

شمع جشاخر

القصيدة بالجيم كما في الب
والقصة الرية بقصيدة عليه
الشاعر

انثنا الا كلب ولا دوا له الخ فر نسكل دم ملك يعني انهم ارباب العقول
الراجحة واشراف وملوك وفي طائفة قول الحماسي بناية مكارم واثنا
كلم وما دكم في الكلب الشفا فقد فرع عاد وصفهم لشفا احلامهم لسقام
الجهل وصفهم لشفا دمائهم من داء الكلب وس اي في المعنوي تاكيد المدح
بشبه الذم النظر فرنبذه النسر على الاعم والاغلب فقد يكون ذلك في غير
المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله ولا تنكحوا ما نكح اباركم من
النساء الا ما قد سلف بغيرا باكم لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم
غيره وذلك غير مكي والغرض انما لغة تحريره ليس تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه
وهو فرانما افضلها الى بشبه في صفة ذم متوجه على النثر اصفة مدح ح لان الشر
بتقدير دخولها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة
الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور فرجد اد الواحد
فل من قراع الكتائب اي مصادمة الجيوش فالمتوجه على المستثنى منها صفة مدح
وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي لو كان فلول السيف عيبا فان هذا شيء
اي هذا العيب يمكن ان يكون اي كون فلول السيف في العيب بهذا الزيادة
توضيح للمقصود ويفرع به والا فهو مفهوم من بناء على الشرط المذكور
وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول في العيب محال لانه ليس بعرض كالسواد
فهو اي اثبات الشيء في العيب في المغرب تعليق الخ كاني حتى فيض الغار وحتى
بياض الحمل في سواد الخاط فان كيد فيه اي تاكيد المدح وتقي صفة الذم في هذا
الضرب في جزانه كدعوى السر لانك قد علقت بعض المطلوب وهي اثبات شيء
في العيب الخ والمعلق بالخ مجموع العدم اي اثبات وفي جعل الاصل في معلق
الاستثنا هو الاتصال اي كون المستثنى مجتمعا دخل في المستثنى منه تقديرا لكون
غير الاستثنا ليكون ذكر المستثنى اخراجا عن الحكم ان ثبت للمستثنى منه وذلك
لان الاستثنا المنقطع مجاز عندنا بقرينة علم اصول الفقه واذا كان الاصل في
الاستثنا الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء عما قبلها

اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه عرض
المتكلم ان يخرج شيئا ما فراد ما تقتضيه من الشيء ويريد اثباته غير يحصل مهم
شيء من الخ بتوقف الشيء على غيره واذا وقع اي الاداة
على مدح وحول الاستثنا من الاتصال الى الانقطاع جاز ان كيد ما فيه
في المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد وصف ذم حقيرا بتشبثها فاضطر
الى استثنا صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتاجيد الى المغلوب والشعر
الذي في تاكيد المدح بما يشبه الذم ان في النثر استثنا صفة مدح ويجب اداة
الاستثنا اي مذكورة لاثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة الاستثناء
عليها صفة مدح اخرى اي لذلك الشيء كقولهم ما رايت كالعرب يحيد ان في حوافرها
ويبد بعض غيره وهو اداة الاستثنا واصل الاستثنا في هذا الضرب اذا
لم يكن منقطعا كان الاستثنا في الضرب الاول منقطعا لكون المستثنى غير داخل
في المستثنى منه والا يأتي في قولهم ان الاصل في مطلق الاستثنا هو الاتصال
فلنا بل لكنه اي الاستثنا المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في
الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب ما يشبه
شيئا مما تقدم لتقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم تقدر الاستثنا في هذا
الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا في الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب
الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثنا الاتصال فتذكر اداته قبل ذكر
المستثنى يوهم اخراج شيء عما قبلها فربما ذكر بعد الاداة
صفة مدح اخرى لما ان كيد ولا يتأتى ما فان كيد في الوجه الاول اغنى دعوى
الشيء ما لا يشبه على التعليق الخ المبني على تقدير الاستثنا متصلا ولهذا
اي ولكون ان كيد في هذا الضرب في الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول
افضل لافادته ان كيدا في الوجهين واما قولهم لا يكون فيها لغو الا الا ملا
فيحتمل ان يكون في الضرب الاول بان يقدر اللام داخلا في اللغو فيفيد ان كيد
في وجهين وان يكون في الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثنا في اصله

منقطعا وتجعل وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حينئذ لان معنى الكلام الدعاء
بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره قبل اللغو وفصول الكلام
لولا ما في قادمة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من
اللغو وفوائد لا تسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يحكى حينئذ
كل فرد من افراده تاكيد المدح بما يشبه الذم كقوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم
هذا الاستثناء متصل لان قولا سلاما ولا تاثيما يمكن جعلهما قبيل اللغو لكنه لا
يمكن جعلهما قبيل الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر
متعددين ثم تاتي بالاستثناء المتصل في الاول مثل ان يقول ما جاءني رجل
ولا امراة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الوجه ان تؤخر ذكر الرجل وقيل
اي في تاكيد المدح بما يشبه الذم غير انه آخر وهو ان لو قدما الاستثناء صار غاية
يكون الحامل عليه غير الذم والمستثنى حامل معنى المدح نحو ما شتمنا الا ان
اسماءنا كانت سبابا اي عائب سبنا الا اصل الثالب والمفاخر وهو الاصل
بايات الله اي التي نحن منه واشهد الله عابر وكرمه وعليه حوالي قل يا اهل
الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه
للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادته التاكيد فرد جميع
والاستدراك الدال على التوفيق لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم
كالاستثناء في افادته المراد كالذي في قوله اي في قول ابي الطيب المتنبي مدح الزمان واهله
يمدح خلقا في اعلى السجايا هو الجواد الا انه البحر زاخر سوى انه البحر فهم كذلك
قالا ولان استدراك مثل قوله بيد الا ان في قرشي وقوله لكنه لو بي استدراك
لتاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه
بمعنى لكن وفي اي في المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما
ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم لم يقصد ورودها فيها اي دخول
صفة ذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير في الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما
ان يثبت للشيء صفة مدح ويعقب ذلك اداة الاستثناء بما صفة ذم اخرى في كقولك فلان

فاضل الا انه بخيل فالضرب الاول لتجريد التاكيد في وجهيه والثاني في وجه
واحد وتجيء في ما ليس بمدح وبالضرب الاخير عن الاستثناء المفرغ
نحو لا يستحسن الا الجد والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه
فاضل ومنه اي في المعنوي الاستثناء وهو المدح بشيء بعد وجه يستوجب المدح بشيء آخر كقوله ولم
اي في قول ابي الطيب نسب المعالي ما لوجه اي جهة نسب الدنيا بمالك فاخر
مدحه بالمال في الشجاعة اذ ذكر فلانة يجب ان يورث اعمارهم الخلد فقال الدنيا على
وجه استوجب مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا وحث جعل الدنيا مهنأة بخلودها ولا
يخفى ان تهنئة احد بشيء لا فائدة له فقال ابن عصفور الا التي وقعت في البيت
وجهان آخران في المدح احدهما ان تهنئ المعالي دون الآمال وهذا ما ينبغي
على علو الهمة والثاني انه لم يكن طالبا في قتلهم اي قتل متعود له لانه لم يقصد بذلك
الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها
فلو كان طالبا في قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي في
المعنوي الادماج اي ادراج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام
سيق لغير مدح كالذم او غيره مدح آخر منصوب معقول ان يقصد مسندا
الى المعقول الاول فهذا الغرض انما يجيء لانه لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام
اشعار به مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر اباد هرا سعاقة
فنوسنا وسعفا فيهم بجد ونكرم فقد له نفاك فيهم انتهاء ودع
امر انا ان اللوم المقدم انما ادرج شكوى الزمان في التهنئة فقد سها وجانب قرن قال
لان الشكاية بمدح بها فكيف بمدح مخبة ولو جعل التهنئة مدحة لكان اقرب
فنون هذا الاسلوب الشروع في المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله
اي في قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفانا كابدت اهدبها
الدهر الذي فارقتني وصف الليل بالطول اشكاية من الدهر يعني كثرة
تقلبي اجفاني في ذلك الليل كابدت اهدبها الدهر ذو بؤبؤ وقوله مغر آخر اراد
به البخيل اعم من ان يكون واحدا كالمخاطب ابا الطيب او اكثر كالذي في قول ابي

بنانه ولا بد لي من جهله في وصاله فمن لي بخل أودع الحلم عنده فانه ادمج
في الغزل الفخر لكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان
يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام
مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشأن ونبه بذلك
على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف
على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه
فان الودائع تستعاد آخر الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين
وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمر
وقبا ليت عينه سواء فانه يحتمل تمني ان تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني خبر
بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها
للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي
المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات
القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به
الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه
اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره وقال لا احب
تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله كالتوبيخ في قول الحماسة ايا شجر الخابور
وهو من نواحي ديار بكر مالك مورقا من اورق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على
ابن طريف فهو يعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعمل لفظ
كأن الدال على الشك وبهذا يعلم ان ليس في كأن لتكون للتشبيه بل قد يستعمل في
مقام الشك في الحكم والمبالغة اي وكالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري
المع برق الثرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها في المنظر الضاحي اي الظاهر
بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او
المبالغة في الذم في قوله اي زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن
ام نساء وفيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتبديل اي وكالتحير والدهش

في الحب في قوله اي قول حسين بن عبد الله يا ليت ظبيات القلا هو المستوي من الارض
قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر في اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها
الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل و
الاستفهام عنها كقوله امتر لفي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يدفع البكا ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحير
كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق
جديد يعنون محمدا عليه السلام كان لم تكونوا تعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندكم اظهر
من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير
ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما
ان يقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم
فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض
لثبوته له او نفيه عنه اي من غير ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه
عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله
العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن المؤمنين
وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله في الرد عليهم
صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت
ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين
ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله
اي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بحمل
اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت
مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى
حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي
والمنن وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادي
اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي املت وابرم ايضا احكم والتطول

الكامل ما بين الكفين

التنقل والانتظام فقوله ابرمت ابقه فيما يقبل واما قول الشاعر واخوان
حسبتهم دروعا فكانوا ولكن للاعادي وخلتهم سهاما فكانوا
ولكن في فؤادي وقالوا قد صفا منا قلوب فقد صدقوا ولكن في دادي
فالبيت الثاني كما ترى يقبل البقاء والاول لا يقبل منه لان اللفظ المحول لما تغير
آخره لم يقع في كلام العرب على وضع يقبل معه تحوله فخالف ذلك المعنى وهو
اي في المعنوي الاطراد وهو ان تكون اسماء الذوات او غيرها اسماء جارية على سنن
الولاد غير متخلفة في السبيل وبسبيل اطراد الاسماء في تحولها كما ترى في
الجاري على اطراده وسهولته الكسي به كقولك ان يفعلوك فقد تلقوا وسيفهم
بفجر فيا لحارث بن شهاب اي قتل اسعد وسهم اي بهم ملكهم وكيف للقوم
اذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم فقتل عوسهم اي ان يفعلوا فعلك وصاروا
يعزون به فقد اثرت في عزهم وهدت اساس مجدهم فقيل ربيعهم عتيبة بن الحارث
ومنه قولهم للعلم الكريم ابا الكريم بن الكريم بن الكريم ويوسف بن يعقوب بن
اسحق بن ابرهيم فهذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي
في الوجه والمحسن للكلام فالمذكور منه في الكتب سبعة تجنيس الجناس بين اللفظين
وهو تشابههما اي في اللفظ فيخرج التباينا لغير كواسد وسيف او مجرد
عدد الحروف كعلم وضرب او في مجرد الوزن كضرب وقتل ثم وجوه التشابه
في اللفظ كثيرة كما في التفصيل والذي نسق ضربان تام وغير تام والتام هذا اي تشابههما
اي اللفظان في انواع الحروف فكل من الالف والباء والتاء الى الآخر نوع آخر
في انواع الحروف ولهذا يخرج كخوف ويرج وفي اعدائها وبه يخرج كخ
الساق والماق وفي بياتها وبه يخرج كخ البرد والبرد بفتح احدهما وضم
الآخر فان هيئة الكلمة هو كيفية يحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها كخ
ضرب وقتل فانها هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي
ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج كخ الفتح والخفض
ووجه الحسن في هذا النوع اعتزام حسن الافادة مع ان صورة صورة الاعادة

فان كان اي التفنن المستفاد من جميع ما ذكر فنا واحدا من انواع الكلم
كاسمين او فعلين او حرفين سمي جناسا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم
الاسمان اما متفقان في الافراد والهيئة بان يكونا مفردين كيوم ويوم او في
اي التثنية كيومين ويومين او الجمع كايام وايام في ساعات الايام او جمعين كخوف
صدق الآجال آجالي والهوى للعرفان الاول جمع اجل بالكسر وهو التطلع
وبفتح الوحش والثاني جمع اجل والمراد به مشتهر الاعمار واما مختلفان كخوفا
طويل التمني وطلاع الثنايا والاول مفرد والثاني جمع ثنية وهو طاريق في الجبل
وان كانا اي المتفقان التفنن فيما ذكر من تعين اسم وفعل او اسم وحرف
او فعل وحرف سمي مستوفا فالاسم والفعل كقوله اي قول اذا تمام علا تمم
الزمان فانه يحكي ليحيى بن عبد الله لانه كريم يحكي الكرم وبجده وايضا
تتميم آخر للتام وهو ان كان اي المتفقان لفظا اي للتفنن التجنيس التام مركبا
مفردا اي فيما اذا ركب وبعد ليكون التجنيس جاريا على التركيب فان اتفقا
اي التجنيس التام في الجنس المركب بان اتحدا جميعا مركبا والآخر موزونا في الخط
بان اتفقا في الخط ايضا كقوله اي قول اذا فتح النبي اذا
ملك لم يكد ذا هبة وكقول ابي العلاء عبرا بفيه وكقول ابي العلاء
وجه كمن منازل عمن منازل غير منجلي فعاض عاض وياء حرف مد وليس
منادي والا اي وان لم يتفق المتفقان اللذان احدهما مركب في الخط نحو
هذا النوع في جنس المركب باسم الموزون لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول
اذا فتح كلكم فتاة الحي ولا جام لي ما الذي غرد وراء الحي لو جاءكما اي عاتكة
يا لجبل فان قلب بعض كلمة كقول الحريري ولا تلمه على تركه رد شكا وابكه
بدمع لضاهر اول حال مصابه وشتل لعينيك الحيا ودقه ورد غمر يلتقاه و
مطلع صابه فان شاهد مركب في ضابه والميم في مطلع والصاب عصاره وسبحة
مرة والصاب الاول بالفتح مفعل في صاب المطر اذا نزل وهما غير مشتبهين

الخط فصل سمي بعزوفا قال لا اذ يجب المفروق لئلا يكون المركب مركبا من كله وبعض كله والتقسيم ان المركب لئلا كان مركبا من كله وبعض كله يسمى التجنيس مزوجا او الا فهو
امائتا به او معزوفا وصرح بذلك لئلا يفتح فمي عبارة الكتاب تاسيح وذا
اذا كان للعطف شبيه بانواع الحروف واعداده وهيآتها وترتيبها
ولم يكن شبيها بشيء من ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان
يكون لاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيآتها او في ترتيبها
لانها لو اختلفت في تشريح ذلك او اكثر حتى لم يتفقا الا في النوع والعدد
مثلا او في الهيئة والعدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لعدم التشابه بينهما فلهذا
حصر المذكور في الاربعة فقال وان اختلف وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله
وان لم يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فما ذكر وان اختلفا اي
لفظا التجانس في هيئة الحروف فقط او اتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي
التجنيس محرفا لاختلافهما في هيئة احد الحرفين من الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة
كقولهم جبة البرد وجبة البرد والمراد بفتح البرد بالضم والبرد بالفتح واما بفتح
الجيم وكسرها فغير التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جبة البرد وقد يكون في التجنيس
المحرف وكونه لا اختلاف في الهيئة فقط كقولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء
في مفرط وان كان مشددا او المشدد حرفان وفي مفرط ان يكون مفرط ومفرط
مختلفين عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرفع اللسان عنهما دفعة واحدة
كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصورة حروف واحدة رتبت فيكون
والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد فرد الا في حكم المختلف فعلى هذا الراء في مفرط
حرف مكسور كالراء في مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفارسي الاول
ساكن والراء الثاني متحرك وفي النوع آخر والاختلاف غير الاول وغيرهم الدم
متحرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم اشبه فوه شرك الشرك فان الشين
في الاول مضموم والراء ساكن والراء في الثاني مكسور والراء في الاول مضموم والراء ساكن وان اختلفا
فالمراد ذلك اي وان اختلف لفظا التجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف

احدهما اكثر في الاخر بحرف او اكثر حذف او ازيد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب
سمي الجانس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو على اقسام لان
الزيادة اما بحرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط
او في الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في
الاول مثل والتف الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط كحذرك
جبير او في الاخر كقول ابي تمام عدوك من صديقك مستفاد فالحذر من الثاني
فوائد من زيادة من زيادة صدقك محذوف اي بدون سواد في ابدا وزيادة على
مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه وبكلها هو الواضح
معمول عدوك وعوادي جمع عادية من عداه مرة بعد اخرى بالسيف وعواديه جمع عاديته
وهي ما يعدو من الخيل فقصر على حكم وقوائمه من قصبه فقطعه اربعة اوتار للعرب
يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء عاديات للاوتار صاهلات على الاقران
بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وبهاسي بدا الذي يكون زيادة الحرف
في الاخر معروفا ووجه حسنه ازدواجهم قبل ورود آخر الكلمة كالسيم في عواديه
اسنة الكلمة التي سمت واتيا بها تاكيدا للاول واحترازا عن توهم آخر هنا
فتشكك ودعا يمسك التعرف عن ذلك التوهم وصل لكن فائدة بعيد
اليس منها واما بكر عطف على قوله اما بحرف واحد ولم يذكر منه الاقسام الاربعة
وهو ما يكون الزيادة في الاخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء
فراجحي اي خرق القلب بين الجوانح وبهاسي بدا الذي يكون اكثر من حرف مثلا وان اختلفا في انواعها اي الحرف لفظا التجانسين في انواع الحروف فيشترط ان
لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد منها التشابه فيخرج عن التجانس كفعلى لفعل
وانكل ولفعلى حرف وفرق ولفعلى ضرب وسلب قم الحرفان اللذان وقع منهما
الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي مضارعا وهو المراد بالمتقارب
للراء الحرف الاجنبي المتلوة الاول كحرف بين وبين كبير وبين وبين وطريق طاس او في الوسط
كقولهم نهوض ونساؤون عنه او في الآخر كالحل معقود بناصيته والخير معقود بنواصيها ولا يخفى ما بين الدال والطاء

وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء تقارب المخرج الا اي وان لم
يكن الحرفان متقاربين تقاربا تاما وهو المراد اطلق في الاول تجوزا بل لكل همزة فالهمزة المكسر
والتمر المضغ وشل استرخاء المفاصل والعضو فيهما وبناء
فعلة يدل على الاضطراب والاضطراب ضعف ولغة تميم الشعوبة والوسط نحو
ذلكم حاكمتم فترجمون ذلك الدين حرج الخ وحاكمتم فترجمون والاولى ليست بقبيحة
لان عادة ذلك لشيء واذ يحب الجزم لشدة لان عدم تقارب الفاء واللام الشعوبتين
نظير الوسط الآخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن او الخوف اذاعوا به ولو ان حذف
لفظ التي بين السين والراء في ترتيب الحروف بان يتقاربا النوع والعدد والترتيب لكن
قدم احد اللفظين من الحروف بما هو موضوعة اللفظ الآخر سمي هذا النوع
تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان اوقع الحرف الاخر من الكلمة الاولى اولا
فرانه والذي قبله ثانيا وهكذا الى الرمس في قلب الكل والاسي قلب البعض
والبها اشارة بقوله نحو حسامك فح للاولياء خف للاعداء فان الاخف حسامك فيه
للاجانب فتح ورمحك فيه للاعداء اخف وليس قلب كل نحو اللهم استر عوراتنا
وآمن روعاتنا وليس قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد التجانسين
في اول البيت والمجانس الاخر في آخر البيت يحسن الفتح نحو فتحا تجلى لان اللفظين
كانهما جاءا على القلب كقوله لاح انوار الهدى من كفه وكل حال واذا وقع
احد المتجانسين سواء كان جانس القلب ام غيره ولهذا ذكره بالاسم الظاهر دون
الضمير المتجانس الآخر نحو اسي الجانس حرد وجاء ومكر راوه ردد الخ وحبيبك من
سباه طبياء يحبني ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم البند غير التمر
تمر وبغير البر سمسم ومثل عواصم عواصم وفواتح فواتح كقوله لك حاسده للاولياء
وللاعداء رمح وحتف وقد يحسن التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة وليس بحسن حينئذ
كقوله الذي هو يعطيني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام عليكم
بالابكار فانهن اندى جنا واقل خبا وكقولهم عرك عرك عرك فصار ذلك
ذلك فاحش فاحش فعليك فعلك تنبه لهذا وقد يعد في هذا النوع عالم ينظر

وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني كقوله على وجل وزهده وعبده مشتهر وراي الصدر كراي الذي لا معنى لقراءة الجر على الصدر اذ لا صدر في حشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فانه يتصور عنده ارتفاع وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني او حشوه او آخره على تقدير فقد اللفظين اما مكررين او متجانسين او ملحقين بهما يصير اثني عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة وما عتبار ان الملحق قسمان لانه اما ان يلحقهما الاستيفاق او شبهه الاستيفاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة اذ لا يلزم من شبهه الاستيفاق الاشتمال على واحد اما لعدم اللفظ بالكلية نحو الثاني قيه واما لكفاية نحو الاول لاستيفاء فهذه الاعتبارات تورث ثلثة عشر بيتا اما ما يكون اللفظان مكررين فيكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله

سريع الى ابن العم لطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع

وما يكون اللفظ الآخر منهما في حشو المصراع الاول نحو قوله اي حمزة بن عبد الله النشيري

وما زلت بحرا فاض بعدك بحره وارتع بحرا بعده الناس مترع

وما يكون اللفظ الآخر منهما في آخر المصراع الاول كقوله اي قول الصاحب

ليس تنوى بنا بنيك الصيغة والضاد بعد اجاري رفتي وآباه قضتا

واما ما يكون اللفظان ملحقين بهما فنحو قول ابي الفتح البستي

اذا ذكر الشعراء بيتا لمتنبي شككت اتستمع لشعره ام لشعر

واما ما يكون اللفظ الآخر منهما في آخر المصراع الاول نحو قوله اي قول ابا غانم

والكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود نهرا سولقا

اي شابا بيض بمعنى بالسيوف لقواطع سمرا وما يكون اللفظ الآخر منهما في صدر المصراع الثاني نحو قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فانه نفع قليلا

وقبله

الم تر ان الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا تغيرا

اي تغير الا يام والتقلب الا ترى الى قول الاخر

اتزول النقيل والتفرج عما انت فيه الا قامة بعد اتصاب معرجا

واسرع في الانام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مؤكدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدأ ونافع خبره معترض عليه والجملة محل جران والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة غير نافع فيها على الدار التي لو وجدتها ما هو نكرة ما كان موصوفها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النفع فيها ولم يكن الى الكف بها الا تعريج ساعة فان قليلها يغني ويشفي غليل وصبي واما اذا كان اللفظان متجانسين مما يقع حشوا في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله هو قول القاضي الارجاني دعا اي ان كان في طلابكم سفاها هو الخرق وقلة العقل فدا على التنوين فكلكم دعا فزاد دعا وما يكون المتجانسان الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول النابغي واذا الليال جمع ليلاء وهو القاتم يريد المعروف اصبحن ظلما حالك فالف الليالي جمع ليلاء وهو الخمر ويريد بالظلم الحمرة وهي ازرق يكون في الخمر الا ترى الى قول الاعشى

وكاس شربت على لذة وانخى فالتثمت هوجاء

والمقصود من التمثيل هو البيت الاول لا الثاني وما يكون المتجانسان الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فسوف يأتي التأي والانى يريد القرآن قال الجوهري تأنأ قرأ القرآن وكان اقل من الياسين وتبارك فاتحة القرآن سمي بها لانها تثني في كل صلوة وسمي جميع القرآن مثاني لان القرآن آية العذاب ومثوى ثاقب ضوء اي شهاب او نارا لمبرد التي ضم كاتق بها الى طاق او آصة منتى منعل من التنعل وما يكون المتجانسان الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني

اعلمتم ثم اعلمتم فسلم اي فظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة وما يكون اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول النجدي ضربت بسيفي في عشائر قومها فنفت وفي ليلة ضربا فالضرب جمع ضربة وهي الطبيعة والسجية اي ضربت

للرجل و طبع الرجل عليها و العرب الشل و اصل الشل ضرب الفراح فيها
راجعا الى اصل واحد و الاشتقاق ما يكون اللحق الآخر فيه خلاف المصراع
الاول مثل قوله اى قول امرئ القيس اذا لم يحزن عليه لسانه فليس على شيء
سواه بمحزن اى اذا لم يحزن اذا لم يحزن لسانه على نفسه و لم يحفظ ما يعود ضرره اليه
فلا يحزنه على غيره و لا يحفظ ما لا ضرر فيه فيحزن حزنا ما يجمعهما الاشتقاق
و قوله اى قول اذا العلا لو اختصرتم من الاحسان تسلم و الى ما يسبح الافراط
و الحصر اى البرودة يعزى ان يعدى حكمه لكثرة ذا تحاكم على هذا الفن مثال ما
وقع احد اللحقين اخر البيت و الآخر حشو المصراع الاول الا ان قرينة اللحق
غير الالحاق على ما يجمعهما شبه الاشتقاق و ما يكون اللحق الآخر في المصراع الاول
مثل قوله ضرع الوعيد فما وعيدك ضائري اطبر اجنحة الذباب يغير ضائر و يضير
ما يجمعهما الاشتقاق و ما يكون اللحق الآخر في صدر المصراع انما مثل قوله
اى قول اذا التمام عرفته محمد بن نهشل حبر استشهد قوي في آثري عمر كان
يجري الورى و يعرف الدهر تالي الغرة فكذلك السيف الواطع اى السيوف
الواطع في او في يوا ثر اى في واطع كبش استغاثوا يا يا فهو الآن مرابعه بتر
ج ابتر اى لم يبق احد من يستغيثها استغاثة فيغزوا الغزو ما يجمعهما الاشتقاق و كذا
البوادر و البزوا اما الاشتمال اللغة احدهما المعنى فمثال ما وقع احد اللحقين اللذين
يجمعهما الاشتقاق في آخر البيت و اللحق الآخر في صدر المصراع الاول قول
الحربري و لاح يلمع حاجر اى الخاء اى لمعي فصحاء من لاح يلوح فالاول
ماض للطلوع و الآخر اسم فاعل من حاجر يحاجر و مثال ما وقع اللحق الآخر في آخر المصراع
الاول قوله و مصطلع تنحيل الطاء و مصطلع ابي تخليص عاينه فالاول من غير لغة
و الثاني من غير لغة و مثال ما وقع اللحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر
لعمري لقد كان الزمان مكانه فاضحى الآن منواه غاية الزمن فاثرا و ابي من
الزرده و آثري يأثر و قد اى من الفعل الصحيح و هو قد يطلق على الفعل الكثير الآخر
من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكثير الآخر من الفقرة الاخرى كالصحيح و قد يطلق

عليها توافقها و الى هذا اشار بقوله فان هو توا طئوا على آخر من السجع حرف واحد
في الآخر و هو معنى قولنا السكاكي هو اى السجع في النثر كالقافية في الشعر و قد يجب لان
القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك
مما تفصل المذاهب و لا يطلق القافية على ما توا طئوا الكلمة منها او آخر الابيات على حرف
واحد و انما اراد السكاكي بالاشجاع حيث قال و اشتماله النثر كالتوافق في الشعر
الالفاظ المتواطئ عليها في آخر الفقرة و هي التي تسمى لها اليوم اصل و لذا
ذكرها بلفظها بجمع و الحاصل انه لم يرد بالاشجاع معنى المصدر كما اراده
المصنف بقوله و هو معنى قولنا السكاكي سماه ان ما مقصود كلام السكاكي و محصوله
بغير كما ان التوافق هو الالفاظ المتواطئة في آخر الابيات كذلك الاشجاع هو
الالفاظ المتوافقة في آخر الفقر فكما ان التشعيث توافقها فكذلك السجع
بمعنى المصدر هنا توافقها و هو اى السجع في النثر كما عرفت اختلف اى الفاضلان
في الوزن نحو ما كم لا ترجون لله وقارا و قد خلقكم اطوارا فقال الوقار و الاطوار
محققان وزنا و لا اى و ان لم يكتف الفاضلان في الوزن فان كل واحد
احدى الفقرتين حرف الالف فاصلة كالكبرى اى الكبرى ما فيه اصل اى الفقرتين مثل ما يقابله
اى يقابل ما في اصل اى الفقرتين الفقرة الاخرى في الوزن الفقرية اى الموافقة في الحرف
الآخر فصيح كلهم يطيح الاشجاع كما هو المتبادر و يقرع الاذان كما هو اظهر و الفقرة
الفقرة انما تتوافق ما يقابلها من الفقرة الاولى في الوزن و التقفية اما الفقرة فهو لا يقابل
شيء من الفقرة انما هو و قيل بل الاشجاع الاذان لكل ما كررنا في ان يتوافقا
لما يقابل الفقرة الاولى و الاشتوار اى و ان لم يكن ما في احدى الفقرتين و لا اكثر مثل ما
يقابل الفقرة الاخرى هو السجع المتوازي و ذلك بان يكون كل واحد من احدى الفقرتين و ما يقابل الفقرة الاخرى مختلفين في الوزن و التقفية جميعا كقولهم ما لهم لا يرجون لله وقارا و قد خلقكم اطوارا فان الوقار و الاطوار
و الكواب ما لا عرى له و القوارير جمع قارورة و هي ما يقر فيه الشيء اى يستودع و سميت
زجاجة لانها تزجج اى تملس و تحدد و الكوب القدح الذي لا عروة له و الاكواب جمع كوب
اى في الوزن فقط كما مر و المراد بالوزن عرفا ان يعادل اصغر قطعة او
التقفية فقط كقولنا ان طوقا اتت و هلكا كما سدوا فان الاول و الثاني
يكون لكل منهما حرف واحد هي التقفية مثل حرف الآخر في الكلمة الاخيرة كما سبق و قد يطلق

فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات
الالفاظ واختيار التاليف وان يكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وان تكون كل واحدة
من الفقرتين دالة على معنى آخر والا لكان تطويلا كقول الصابي لا تدركه الاعين
بلحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور
بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله
وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور وبين محو الاثر وعفاء
الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل
ممدود اي بعد ان لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى
ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ولا يحسن ان يولى قرينة قرينة اقصر منها كثيرا قال ابن الاثير السجع
على ثلاثة اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين ... واما البواقي على تقرره
اما السابق فظاهر والثاني ان يكون الفصل الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال
كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد
السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني لفظات
والثاني تسع ولذا القرآن عن نظيره ويستثنى منه ما كان في سجعة فان الاولى
يجب في سجعة واحدة ثم اعلم ان ذكره يريد قلبها طولا فهو يجوز ان يكون ...
لها كقوله واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل
ممدود فهذه الا ... في التطبيع لو جعلت اقصر منها ... لفظا ...
كان حسنا والثالث ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان
السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا بقي الانسان عند
سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم ان السجع اما قصير واما طويل والقصير
هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى
اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر موافقة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين
ومنها ما يكون من ثلاث الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير كما في

يكون تاليفه من احدى عشرة الى عشرين لفظة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى ولئن
اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلاث عشرة و
السجع مبني على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع
ان تزاوج بين الفواصل لا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على
السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما ادنى ما هو آت فانه لو اعتبر الحركات لفات السجع لان
التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وبهذا يجوز ان يقال الفواصل مبنية
على ... في الفواصل واواخر نجوم الكلام ...
للازدواج فيقولون انيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وجمع الغداة
الطعام ... اي ... واخذه ما قدم وما حدث اي حدث ...
... بانه لا يخالف الفواصل ...
اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوه ... بل يقال فواصل ...
بان السجع هو الكلام الآخر من الفقرة ... الفواصل الا ... قيل ومن السجع
على هذا القول ... ومثاله من النظم قوله اي قول ابي تمام تجلى
به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو الماء القليل واصله ... واورى
به زندي اي صار ذا وري ... استعارة من الزند المتقد ... واما اورى
بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره
فغلط وتصحيف ... يعود الى ... المذكور في البيت ... وهو قوله
... اما ... ولتى ... ومن السجع على هذا القول
بغير القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت
سجعة مخالفة لاختها اي للسجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة ...
الصدر اي يجعل كل من شطري البيت سجعة ... السجعة التي في الشطر
... ان الشطر ليس سجعة ... كل فقرة مسجعة
... الكل باسم جزءه فقول الحريري ...
الفقرة ... سجعة ...

از زند سنگ آتش

الفقرة

او انس ای بنده انسا تانس بک و بحرنبک و هما الوحش نوافر فی الخط الا
ان لک ایتا ذوابل و انسا تواضر لا ذبول فیها الا ان الآیة ذالیت یکون
اکثر ما فی هذه الفقرة مثل ما تقابل به فراء فی لا جیعة اذ لا یتحقق تماثل الوزن
فی آخرها و بدیها هاو کذا فی قوله انک و شأن الجمع قول النحوی
فاحکم کما لم یحکم فیک سطیحا و اقدم کما لم یحجم عنک فهربا و منه ای من التقفی
التقیب و هو ان یکون الکلام بحیث اذا قلبته و ابتدأت من آخره الی اوله
الاول کان الی صیغة هو هذا الکلام و هو قد یکون فی النظم و قد یکون فی النثر اما
فی النظم فقد یکون بحیث یکون کل من المصراعین قبل الآخر کقوله اذا انا الا ملا
انا و قد لا یکون کذلک بل یکون مجموع البیت قبلا لمجموع کقوله ای قول القائل
الا رجانا سود تندوم کل لیل و بیض کل بود تندوم و اما فی النثر فاشار الیه
بقوله و قد ینزل کل فی فلک و بکل کبر و الحرف المشدد فی هذا الباب فی حکم
المخفف لان المعتبر هو الحروف الملفوظ و منه ای من التقفی التشریع و سمی
التشریع و ذات القافیتین الخ و هو بناء البیت علی قافیتین یصح التعبی علی الوقوف
علی کل منهما ای من القافیتین و کان علیه ان یقول یصح الوزن و المعنی عند الوقوف
علی کل منهما لانه یجیء التشریع لیس یکون الشعر مستقیما علی ای القافیتین وقف
لانهم فرضوه مما یعیب اشعار ابیات القصیدة ذات قافیتین علی ترتیب او غیر
غیر ترتیب و آصبه علی ای القافیتین وقف کان شعرا مستقیما کقوله ای قول الحریری
یا خاطب الدنیا مغرا حبها الدنیة الخسیسة انها شرک الردی
و دوارة الاکدار ای مغرة الاکدار و ارتنی ما اضمحکتنی یوما عجبا بعد ان من
دار غارانها لا شفی و اسرها لا تفتدی بجلایل الاخطار و کذا سائر ابیات
هذه الابیات کلها من الطویل الا انها علی القافیة الی یاء مخرجه اثنا و علی القافیة
الاولی مخرجه الی مخرج الواو و القافیة بعدها تحلیل من آخر حروف البیت الی اوله کما
یسمی الحرکة التی قبل ذلک الساکن و یروی عن ابن المنجم کان الذی قبل ذلک
الساکن هو اول القافیة فالقافیة الاولی مخرجها یا خاطب الدنیا مخرج حرکة الخاء

والشعر الجیش ذیل الوشی محرم

حجة من انشد اجرای کتفه

للعالم بسکونها

ورد صحیح

انبک من

مخرج الراء

المشهر بن عش

الا ترا ایر بن شون

مخرج

مخرج الراء الی الآخر و لفظ دارسة و هما اقوال آخر مذکورة فی علم
القوافی و لو قال هو نا الیت علی قافیتین او اکثر لکان احسن لیشمل نحو قول
الحریری جودی علی المشهر العبکری و تقفی بوکاره و زحمی ذا
المبنی المنکر الخ الیت الشعی ثم اکشی عن خاله لا تقفی قال فان اذا وجد البنا
علی اکثر من قافیتین فقد وجد علی ان فیشترط فی النظم نحو قوله هو نا الیت علی
علی قافیتین ان یکون مبنیا علیهما فقط و منه ای من التقفی لزوم ما لا یلزم و هی
لزوم ما لا التزام و التقفیر و التقشیر و الاعنات الخ و هو ان یجی قبل حرف قبل
حرفا تروی و هو الحرف الذی بنی علیه القصیدة و بنی الیه فی قصیدة لامیة
او نونیة سمی ذلک لانه یجیء هذا الابیات مزروبة الجمل اذا قلته و هذا لان
العقل یجیء من نحوی او مزروبة علی البعد اذا قلت علیه الروی و هو الجمل
الذی یجیء هذا الاجبال او من الرحی لان البیت یبنی علیه و قبطع کان
عنده الا ترا و انقطع الشرب او ما فی معناه ای قبل الحرف الذی هو فی معنی
حرف الروی من الفاصلة لغیر الحرف الذی وقع به فواصل الفقر موضع
حرف الروی به قوافی الابیات مالیس بلازم فی السجع مثل التزام حرف او حرکة
یحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال عما فی معناه و قوله مالیس بلازم فاعل
یجی او المراد ان یجی ذلک شیء او اکثر و قد یتفق او اکثر و الا فمن کل بیت یجی
قبل حرف الروی ما لیس بلازم فی السجع مثلا قوله فقانبک من ذکری حبیب و منزل
بسقط اللوی بین الدخول فحومل قد حافظ قبل اللام سین مضموم و هو لیس بلازم
فی السجع و انما یجیء لزوم ما لا یلزم لو بنی به البیت الثانی الخ و قوله لیس
بلازم فی السجع معناه انه لو بنا قبل حرف الروی من قافیة البیت او قبل ما فی
معناه من الفاصلة الغیر بشیء لا یلزم بالاتیان به فی مذهب السجع یعنی لو جعل
ما بین القافیتین او الفاصلتین سجعا لم یجیء فی الاتیان به لکان شیء فی
السجع بدونه و هذا یظهر فساد ما قیل انه کان ینبغی ان یقول ما لیس بلازم
فی السجع او القافیة لیوافق قوله قبل حرف الروی او ما فی معناه فجعل ما لیس

المشهر بن عش

الا ترا ایر بن شون

ملازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فان تكرار حرف الروي وقد جيء قبلها الف الصقيد بالناء وهو ليس ملازما في السجع ليتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا شهر ولا تسخر ولا تقهر ونحو ذلك وكذا فتح الهاء تحقق السجع في نحو لا شهر ولا تقهر كما ذكر قوله اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيء قبل حرف الروي نحو قوله ساتكم عمر وان تراخت منيتي ايادي لم تمن وان بقي طلت اي لم يقطع او لم يخطه بشر وان عطف وفي الاساس شكرت له نعمته وانكرته اي وضد في شكرت فلانا زيد وان نعمته فكانه اراد ساتكم لعمر وحذف الجار او جعل ايادي بدل اشتمال من عمر وقتي اي هو في غير محول الغني عن صديقه ولا مطعمة الشكوي اذا الفعل زلت قوله زلت القدم به وزلت الفعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا واتبلى البشدة بل يصبر عليها حتما بنوبة من حوادث الزمان وفي طريقة قول الآخر اذا افتقرت لم يرفقوه ما وان يسروا لم يرضوا صاحبه رأي تطلبني اي في غير محجب تخفي مكانها لا يابك استرها بالتحمل كلفت خلتي وقد في عيشة ضنك كلفت اي انكشف وزالت باصلاحه لها بايادة بعض من حسن اتقانه جعل كالمزال للالام لم تحي بلاماه بالاصلاح فحرف الروي هو النا وقد جيء قبلها فرالا يات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مدت طرفي نحو جنت ومدت ومت والتشديد نحو ذلك ففي كل من الآية والا يات نوعان من اللزوم مالا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والتزام اتباعهما وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر والمستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكن بكاء الطفل ساعة يولد والثاني بكنه هنا وانها لاوسع مما كان قد وارعد حتى التزم فتح ما قبل الدال فان لم يقصد ذكر البعد في الايضاح الى ذلك فهو يكون في غير الفاصلتين انه كقول الحريري وما اشتار العسل من اخوار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اخر العسل والكسل التزم كصل السجع بدونها كذلك قد التزم

في اشتاروا خوار التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك في التعريف المذكور من لزوم ما لا يلزم فلم يحصل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية او الفاصلة او غيرها لان السجع ما في البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق عليها انها في اشتاروا خوارا قبل اللام التي هي من حرف الروي لكن بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لا مطلقا فتدبر، ثم ان يلزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي لا يلزم ان يكون محصورا في حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يخرج من حروف القافية او الفاصلة والا لكان ان سبب لم يقل في آيات العزة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين انه معنا وان مثل به الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجري في كلمتي الفقرات والابيات غير المتواصل والمتواصل وقد يكون ذلك كقوله واصل الحسن ذلك كله يعني في العرض النفسي من المحسنات الكسرة الغاظا رابطة للغاظ والكسر اي لان يكون المعنى توابع للالفاظ وذلك ان المعنى اذا ترك على سجيتها طلب لانتهاء الغاظ يليق بها فحينئذ اللفظ والمعنى جميعا وان كان بالالفاظ مشكلة بصوغ وجعل المعنى تابعة لها كان كلفا ممقوتا عليا باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغدر وقد سبق الفصل في حسن السبك فينبغي ان يحمل ما بعد على بعض المتاخرين الذين لهم شغف باراءة المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني لاجل هذا ما تيسر لنا من اول امره وبحرزه من اصول الفن ان شاء الله تعالى وقد بقي اشياء كثيرة مما في علم البديع بعضها مصنوع وهو قسمان احدهما ما يتعين اجراؤه ويحسن في النثر دون النظم اما لعدم جوازه في القافية او لعدم كونه رائجا في تخير الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع في التخير الى اللفظ دون اللفظ مع ما وقع في المكلمة مثل كون الكلمتين متماثلتين في الحظ كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يوتى بالكلام بحيث يكون كل من

كلمة متصلا الحروف كقول الحريري فَفَتَشَنِي فَجَشَتَنِي تَجَنِّي تَجَشُّنِي تَنَشُّعَ بَجَشَ وشل التنشع وهو ضد الموصل كقول الوطواط وادرك ان زرت دار ودود دُرّاً وزُرّاً وزُرّا وشل الحقاء وهو الرسالة او القصة التي حروف اصلي كلمتها منقوطة اجمعها وحروف الاخرى غير منقوط كقول الحريري الكرم بجنابه حبيش سعود كي يزين الى اخر الرسالة وشل الرقطاء وهو التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والآخر غير منقوط وشل الحرف وهو ان تكلف الكاتب او الشاعر فيما يريد رسالة او خطبة او قصيدة ولا يوجد فيها بعض حرف المعجم او اكثر ما لا ازلة له التخيير فقط مثل الزبدية وهو ان تعلق الكلمة المصراع او الفقرة بعينها ثم تعلقها بعينها لمعنى آخر كقوله ع حتى الهلة مثل ما اوتار رسل الله اعلم وكقول زهير غير ملبق كوبا على علاته هرما ملبق السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسّها حجر مسّته سراء وشل التعديل ويسمى سياق الاعداد وهو ايقاع اسماء معدودة على سياق واحد وشل تنسيق الصفات وهو ايقع بوصوف لصفات متوالية او اكثر لعدم الفايدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الايجاز وهو ان يريد المتكلم ايراد كلام تبين المراد ولو تضمنه فاندا خل في الاطناب وشل التوشيح بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المفتاح او لكونه مشتملا على التخليط مثل ما سماه حسن الياسري وهو ضم المعنى والبيت الى النفس فانه قد يجيء الايجاز وقد يجيء الاطناب ويجيء المساواة ايضا على ما لا يخفى بذكره لاستمالة على ما فاده خلع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في البرقات الشعرية وما تتصل بها وشل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء وقد ضم الفن الثالث بذكر بدء الانشاء وعقد لها خاتمة تلكات خاتمة في القول المذكور على ما توهم بعضهم خاتمة في البرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالبرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاقا لما يتكرر في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخا

وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فالنكرة لغرة ولا استغاثة نحو لا احد او نحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لغرة اي لغرض هذا الغرض العام في العقول والعادات لتبريكيفية الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم ولو كان اتفاقيا لتغايرهما وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف الشجاعة والسخا وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر آيات يدل على الصفة لاختصاصها اي لاختصاص تلك الآيات بمن تلك الصفة له كوصف الجواد بالبخل عند ورود النفاة اي النافين او كوصف الجبان بالجوع مع سعة ذات اليد فان اشتراك الناس في معرفة اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقرار ذلك فيما اشتهر كالعقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر ونحو ذلك اي فالاتفاقية في هذا النوع هو وجه الدلالة على الغرض كالاتفاقية في الغرض العام فانه لا يقدح في نكرة ولا اخذ ان تقوله ونحو ذلك قول جرير لقوله فان اشتراك الناس فيه بجملة الشرطية جزاء القول والكان هو وجه الدلالة على الغرض وانما اي وان لم يشترك الناس فيه موقوف على اصل اي كلية لكونه حالا لاثبات الا بكر خاتمة في بيان ما يتعلق بهذا النوع هو وجه الدلالة التشبيه والمجاز والكناية بيان لكيفية التغاير فيما بينها وان احدها قد يكون اخص من الآخر وان تشارك الاثنان او الثلاثة في شيء واحد كما في اكمل الاجزاء وان تباينا كما في الاعم والاخص من وجه ونحو ذلك اي مما لا يشترك الناس فيه موقوف على اصل وجه الدلالة على الغرض هو ان احدها خاص بنوع غريب لا يناله الا بكر والآخر عام في تعريف فيه بما اخرجه عن الابتذال الى نوادر كالاستعارة من باب التشبيه والاستعارة هو تشبيهها الى الغريب الخاص والمبتذل العامي او مع استلزام الاشارة الى الابتذال او مع التعريف فيه بما اخرجه عن الابتذال الى نوادر كالاشارة المذكورة ثم واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى عند الاكثرين اخذا وسرقة ظاهر وغير ظاهر اما ظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله مع اللفظ كله او بعضه او مع بعضه عطف على قوله مع اللفظ اي او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله او بعضه فالنوع الاول يسمى السرقة والثاني يسمى الاغارة والثالث يسمى الاخذ والنوع الرابع يسمى الملمام وغير ظاهر ان يؤخذ المعنى مع تغيير ما من اللفظ او المعنى بزيادة او نقصان او تقديم او تاخير او غير ذلك مما يسمى عند الاكثرين سلخا وادعاء وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاقا لما يتكرر في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخا

الاشتمال على كلي عروسي

من غير تغيير لنظمه اي الكتوة الترتيب والتاليف لانواع من المفردات فهو مذموم لانه سرد محضة ويسمى تخاونا كما حكي عن عبد الله بن طاهر انه قيل يقول حين اوصى اذا انا مت فضعوني يعني اذا لم تضعوني فلم توفه حقوق شتونه خارجة عن المعتاد ولم توجب عليكم مثل ما يوجبه لتمسك عليه وجدتموها طرف الجبان انه كان يعقل اي وجدته ما جرأك مبتدا بكي وهو اخباري لم كانت به مسكة وله عقل ومعرفة يدرك بها الشيء اذا ذكر بكوب حد السيف تخيل امور تقطع تقطع السيف ويؤثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت فان تقصيره اي مبلغا فان تقصيره بتقرير ذا لم يكن عن شوة السيف اي عن ركوب حد للسيف فرخل اي سعد بعير للانثى ان يدرك الامور ما يؤثر تاثير السيف مخافة ان يدخل على ضيم او يلحق عار او مقام مذلة لم يجد عن ركوب سعدا ومعدا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده بذبين البيتين فقال له معاوية لقد سئمت تعديدي يا ابا بكر ولم يغادر عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشده القصيدة التي اولها لعمرك ما ادري وانا لاوجل على اينا تغدو المنية اول حتى اتمها وفيها ان البنان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال الم تخبرنا انك فقال اللفظ له والمعنى له وقد نهوا في قراءة الرضا عنه واخفى بشوه وفي معناه اي في معنى ما لم يغير في النظم ان يبدل الكلمات كلها او بعضها ما يراد بها نحو ان الفعل مذموم سرد محضة كما في قول الخطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل او رده طرفة دار ملحوب الا انادم فتلد مقام تجلد وقال عباس عبد المطلب وقال الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار ما بالدار ارى الخ تعلم فاورده الفرزدق في شوه الا انادم نعرف مقام تعلم وقرب مرتبا ان يبدل بالالفاظ ما يعادلها في المعنى رعاية النظم والترتيب كما في قول حسان يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسالون عن السواد المقبل فانه لو قدم لا يسالون على يغشون لاوهم ان المراد لا يسالون عن السواد المقبل لانهم يغشون حتى ما تهر كلابهم فلا يسالون عن السواد المقبل وان كان المعنى

ثم الانوف مع العز الاول
سود الوجوه بيض احسابهم فور

مانجا العوعو

كذلك مع تغير النظم اي نظم اللفظ لواحقه بعض اللفظ لا كله بسير هذا الاخذ غاية وسخاوة وهو مذموم اقسام لان اتيانا اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان اتيانا ابلغ من الاول لا اختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فمذموم اي فاتيانا ممدوح بمثل قول البحتري من راقب الناس اي جاذر همز الاساس قد وراقبه جاذره لان الخائف يترقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته فاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر سمي بذلك لخسارته في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا وشرى بثمنه دفا ويضرب به مثل راقب الناس مات غما اي حزنا اسف على ما فعل او تميز وغار بالغين والجيم اي اشتد الحر وقيل سلم اجود سبكا وهو لفظا رؤي عن معاذ رواية فقال انشدت شعرا قول سلم فقال ذهب والله بخير فهو احفظ مني واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلقا لهم من كل عيب وحاجب لسبر الثناء والبيض عيابة حاجاة قول ابن نباتة بعده خلق بأطراف الثنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فيتاتي بها ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حتى وقع الطعن والضرب على ظهورهم فان كان اتيانا دونا اي دون الاول في البلاغة لفوات الفضيلة توجد في الاول فهو اي اتيانا مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته بهمات اي بعد ان بانت الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسيانا له بدلالة ما قبله وهو قوله انسى ابا حرب وانى يرتمي ثغر حوى مثل الثغور الثغر ويقال لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المنثورة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو تنفي المثل وان تبين انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه فرحت بخيل يوهم فرحت بخل الزمان بان يجود بمثله

وقوله ابا الطيب اعني به الرجل سخاؤه وقد كثر في الزمان البخيل فالمعنى
انما ماخوذ من مصراع اتى لانه تمام لكل مصراع اما تمام اجود سبكا لان قول
ابا الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يجب بحذفه اذ المعنى على الماضي
اي ولقد كان فالت ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع عما مضاه
اي يكون الزمان بخيلا هيلا كه اعني لا يسمح هيلا كه ابدا لعلمه بسبب الصلاح
الدنيا ونظام العالم فلما السخا بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخي فقد بذله
فلم يبق لغيره لكونه بخيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق لعدم تعرض
فلان يسمح هيلا كه ان يبخل به فحتى تتناوله كه والحاصل ان ايجاده واعدامه
كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه
قلت وعلى هذا يصح هذا المعنى يكون مصراع ابا تمام اجود سبكا لان سخاءه عرفت
الصانع الذي لا نظير له وشهد بذلك عليه على ان هذا المعنى عالم مذهب لواحد من فحول
البيت قال ابن جني ابو تمام لم يسخ بالزمان على سخائه فيخل به وانما اوجده من العدم الى الوجود
ولولا سخاؤه الذي افاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه
هذا تاويل فاسد وغرض المعدل ان سخاءه غير موجود لا بوصفه بالعدوي وانما المراد
سخاءه على وكان بخيلا به على فلما اعداه سخاؤه اسعد به بضمير اليه وبما بقي له وعلى
المعاسير البيد فالمصراع ما خوذ من مصراع ابا تمام لان سخاءه بخل الزمان بهلاكه
او بايجاده او باعادته الى الشيء كان بمصراع ابا تمام بخلا قبل المرة وكونه
غير الاخذ الخاص هاهنا في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام
لما كان ما خوذا منه سماه احد غير المعاسير لانه باتمام قد علق البخل بمثله مرة بعد اخرى
ولهذا قال الاماما لواحد من فحول البيت بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجه ان المصراع
انما هو قول ابا تمام جميع البيت ولكن ان اتى بمثله اي بمثل الاول فابعد اي
فان اتى بعده في الاتم والفضل للاول كقول ابا تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد
الا الفراق على النفوس دليلا الا ترى ان زيادة الطيب واضافة المرتاد الى المنية للبيان
اي المنية العالية للنفوس لو تجرت في الطريق اي الطريق لحكمنا ولم يمكنا التوصل اليها

لم لنا دليل عليها الا الفراق وقول ابا الطيب لو لا مفارقة الاحباب لم تجد
لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال مجيء سبلا وقيل الضمير
للمنايا وهو فاعل وجدت اضيف الى المنايا وروي بالمنايا فقد اخذ المعنى
كله مع تغيير الالفاظ كالبيت والفراق والوجدان وبدل المنايا بالنفوس الارواح
وكذا قول القاضي الارجاني لم يكفني الحادث فراقكم لما اتربه الى قوله
هو ذلك الدرداني اودعهم وسمعي الغيث محمد سعيد وقول جار الله عمر
اسناده وقايلة ما بعده الدر الى تسافطها عيناك بمطر بسيل فقد اخذ المعنى
اللفظ خاصة ابو مسلم اذ يتسافط فرغر وقوله هنوا لعد فرغ الدمع انما
هو على تقدير لم لانه يكون ابتداء دالا على السرور فيتفاوت الوزن والقافية والاكهنو
مذموم جدا كقول ابا تمام معتم الظن عندك والامال وان قلقت ركابي في البلاد
ولا سافرت في الافاق الا وقرة جهاك راحتي وزادي وقول ابا الطيب
واذا عكى بعد غد لغادا وقلبي عرقا يك غرغادا مجكى حتى انجحت ركابه
وضيفك جبت كف غرالبلاد والمناسع غرالضرب الاول غرالنوع الاخر
الاخذ والسرقة شرعا في الصرف اتى منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال
وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده
اغارة غرالغارة بالكسر اذا قصده واصله غرالغار بالكسر اذا نزل به وعليها وهو
كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بترك الجلد فكانه كشط غرالمعنى جلدا او
اللبد جلدا آخر وهو مذاقا كم كذلك اي مثل ما سبق اغارة ولنسخا بعد ان اتى اما
ابلغ غرالاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ليس بجيد اتى
ابلغ غرالاول كقول ابا تمام وحد الضمير للشان الصنع اي الاحسان وهو مبتدا
جزء الجملة الشرطية بعد قوله وان يعجل خير ولي نزر اي يتطول فاربت في بعض المواضع
الصنع وقول ابا الطيب وغر الخير يطلبه كذلك اي جر عطاياك غرار السنة غرالبيد الجدب
اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل ناظر عطاياك عن بذول على كثرتها كالسحاب
انما يرعى سنة ما يكون جهاما لا ماء فيه وما فيها ما تقبل الشرف ابا الطيب

ابلغ لاشتماله على زيادة معان المقصود حث عمرو المتلبس بالجبن وثانيها امر
ثالث الاقسام وهو ان يكون اثنان دون الاول كقول النجرى واذا تلقى الذى ابلغ به
الذى اى به المجلس الخاص بالشرف الناس كلامه المعقول المشبع فلت
لسانه عن عنعنة ابن مرة بسبة القاطع بسبة لسانه بسبة وقول ابى الطيب كان
السنهم عن النطق وجعلت عمارهم عن الطق عرصانا عرصان الشجر قضبانها
وعرصان الرماح استعارها عرصا بالصم والكسر غير لزوم مضافا اشبه
رماحهم وتقاد ما كان السنهم عنه النطق جعلت السنة عمارهم عن التلفظ
عبارت الالسنة عن النقاد كالسنهم فى ابى الطيب دون النجرى لانه قد
فاته ما افاده النجرى بلفظى تالق والمعقول من الاستعارة التجانس ثالث
التالى والصفاله للكلام كالبنات الاظفار لجنبه ويلزم من زينة السنة كلامه بالسيف
وهو استعارة بالكناية ورابعها اى ثالث الاقسام وهو ان يكون اثنان مثل الاول
كقول الاعرابى لم يزيادوا ولم يكثروا قتيا قليلا وردى وعالة كانوا كثرهم سواء
السابرة والسوائم والسوايم الابل الراعية وكم كان رجيهم ذراعا فالاساس
فلان رجب الباع والذراع ورجبها اى بنى وقول النجم يمدح جعفر بن يحيى
والبس ابو سهم الفقير الضرعة اوسعهم للملوك نائلا بروم الملوك مدى جعفر
ولا يصيغون كالضيغ وكم عروة اى احسانا اوسع وكقول الآخر فى مرثاة ابن له
والصبر يحمد فى المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابى تمام بعده و
قد كان مدعى لابس الصبر جاريا واصبح مدعى جاريا جزع يجزع بذا هو النوع
الثانى من الاول واما غير الظاهر فكان حيا بالمعنيان اى معنى الباب الاول
ومعنى الباب الثانى كقول جرير فلا تبعدن كم اى حاجة كاهم بالضم جمع لجة سواد دو
العمامة الكثار اى لا تبعدن كم الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال
سنهم والنساء سواء فى الضعف وقول ابى الطيب فى سيف الدولة مذكر خضوع نبرة كلاب
وقابل الوعب له وهو قولهم سنهم قناة كم مذكر سنهم حتاب فغير جرير عن الرجل
مذكى العمامة كغير ابى الطيب عنه بمرهفة كم قناة وكذا التعبير عن امراة مذكات الخمار

العضب القطع والسبة والربط
استعارة الكلام ماخوذ

ارجب بالشيء رجع

وبمرهفة كف خضاب وكقولى تشابه المعنى له بكون احد البيتين تشبيها او
الاخر مدحيا او هجوا او افتخارا او عزلك فان ان عن الحاذق اذا قصد
الى المعنى المحلس لينظر احال اخفاه غير لفظه وصرفه عن نوع من النسب او
المدح او غيرذلك وغيروزنه وعن قافيته وسنه اى من غير الظاهر ان يشبل المعنى
الى محل آخر كقول النجرى سلبوا اى ثيابهم واشرف اقذاعليهم مجرة ظفائهم
لان الدماء المتروصات تبرز ثيابهم وقول ابى الطيب يسيل النجيع عليه كالسيف
وهو مجرد عن غمده كالسيف وسنه لان الدم اليس صار بمنزلة غمد له فصل المعنى
من التلفظ والتجرى الى السيف وسنه اى من غير الظاهر ان يكون معنى اثنا اسهل
من المعنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليكم وجدك ان الناس كلهم غضابا
لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابى نواس وليس على الله بمستنكر ان يجمع العالم
فى واحد فالاول يخص بعض العالم وهم الناس والثانى يعمهم وغيرهم روى
لما بلغ هبيرة بن ارسلبد كثرة افضال النضل البرمكى وفرط احتفاله فى رعايته
غار عليه غيرة افضت به الى التكذيب والامر بحبسه فلما اليه ابو نواس
هذه الابيات فولاه الهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد
على ما بك من ضيق فلست النضل بالواحد ولبس مجاراته بالهين فامر هرون
باطلاقه وسنه اى من غير الظاهر الخفى وهو ان يكون اثنا ثانى معنى الاول كقول
ابى النشبر احد الملاعنة هو اكرم من ان يذم وانت اخس من ان تذكر فليس الذم
اوجب الاسقام للانكار والانكار راجع الى الذم الذى هو الحال الاصلى
فوله واجب حالى كما فى البيت وانت محدث بذا اذا جعلت الواو للحال اما
اذا جعلت للعطف فالانكار راجع الى المجموع من المبتدا اى وانا واجب
الانكار من غير مجة ومخ اللامة فى بعض لا يكون الا واحدا وما يكون من عدو الجبن
الاحسن فى هذا النوع ان يبنى السبب كما فى بيت البسيتى الا ان يكون ظاهرا كما

السنة الشيب من ابراهيم
بالمراة

نقيض المعنى الاول

فرقول اباتمام و نغزه يعف ضد واه اجل عما اذنبه فرنغم السماع وقول
ابا الطيب و الجراح عبده تعات سبقت فيل سبب سوال فاراد ابو تمام
ان المدوح يستبد بسجايا السابقين فاراد ان يبالغ فرغايتا الكرم وسمايته بجود واراد
ابو الطيب انه ان سبق فغيره فرسابل عطا المدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراح
فرالجروح لان عادتها ان يعقبها بعد سوال ومنه اى فرغير النظم لنى يوجد بعض
النسخ و يضاف اليه ما يحسنه كقول الاقوه وفرى التطير عما اثارنا اى عن ثوبه
اى عما يثوبه حال اى والله عما ان المصدر افهم مقام الصفة او محمول كقولك
فرالعقل انه بي شخص فرعما اثارنا اى كانه عما اثارنا لو توقيل و اعتمادها
ان سنمار اى سنطوم فرلحوم فرتعلهم فرالقتل وقول ابا تمام قد طلت اى ايت عليها
النقل عبان علامة تعجبي لعبان طيره الذي نوامل فرسهل اذا رءوي ينقض عشش
اقامت اى عبان التطير مع الراءات امير الاعلام اعتمادا على انهما سنطوم لحوم قتلاه
خركا سنا فرالجيش الا انهم تقاتل غير ان راءات المدوح التي حركا عبان قد
صارت مضللة بالعبان فرالطيور النواهل يقدما الحتى لانه اذا وضح للعرق
فتار العبان فوق راءاته لاكل لحوم القتلى فبقي ظلالها عليها فان ابا تمام
لم تبق لغير مغروفا للغوه راى غير وفرغير قوله اذان سنمار غير ان اتمام اخاض
بعض مغرب الكتب الاقوه افاد بقوله راى غير وجب فرالجيش لانهما اذا بعدت مكانت
منجلة لامرية راى غير عين وفرهما يطيران ما يكون لاجل توقع الفريسة وبذا يوكد المقصود
المقصود اغرو صنعهم تشبيه عنده والاقتدار على فعل الاعادي ثم قال فان سنمار
فجعل البصر والنصه بالصبر والاجتهاد بذلك وبذا الفوه يوكد المقصود واما ابو تمام
فلم يذكر شيئا مما افاده قوله راى غير لان وقوع النقل على الراءات يغير لقربها
فرالجيش لانا نقول بذا مم اذ قد تقع ظل التطير على الراية وهو في جو السماء بحيث
لا يرى اصلا كما زاد ابو تمام عليه اى على الاقوه ريادات محسنة بعض المقبح
الذي اخذه فرالاقوه وهو ان يرا التطير على اثارهم بقوله الا انهم تقاتل ويقوله
في الدماء نواهل وبافتتاح الراءات حركا سنا فرالجيش اى بافتتاح الراءات

حركا سنا فرالجيش تتم الحسن الاول اعني قوله الا انهم تقاتل لانه لو قيل حركت
عبان الراءات بعبان التطير الا انهم تقاتل لم يحسن به الاستثناء
المنقطع ذلك الحسن لان افتتاح الراءات حركا سنا فرالجيش مظنة انهم
الله تقاتل مثل الجيش فحسن الاستدراك الذي يورفع التوهم اي شر الكلام
السابق بخلاف وقوع عليها على الراءات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها
يتم حسن الاول ان بهذه الزيادات تم حسن معنى البيت الاول اعني سير
التطير على اثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لبلاغة الايضاح وعليه
التعويل والكثرة الاولى المذكورة بغير النقط وكما بعوله وسنا اى فرهذه
الانواع بما يخرج حسن التصرف فرقبيل الاتباع اي خرا الابداع وكل مكان اى كل
نوع فرهذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الناظم اخذ فرالاول
الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن
اللغة والسرقة وادخل فرالابداع والتصرف بما الذي ذكرة الظرف وغيره فرمن
ادعاء سبق احد عما اتباع الناظم وكونه مقبولا او مردودا او نسبة كل
بالاسامي المذكورة وغيرها كل ما سبق كل اما يكون ذا الفهم اي ان الناظم اخذ فرالاول
بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول غير نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه
والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة
لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق الغائب عن الفطن والغبي جميعا او في المعنى وحده
فرقبيل توارد الخاطر اي مجرد الخطور على البال الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن قتيبة
انه انشد لبعضهم بيتا وخلف اذا ما ابتدا سهل وامتنع امتناع المتعذر
فقال ابن قتيبة بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت اذا شاعر اذ وافقته على قوله
ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتاه بازي فرالروم وكان
الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب واحد منهم ما سنعني فاتاه بي فقدمه
الى سيف غير صالح للضرب ليستعجز فقال الفرزدق بكم تضرب بسيف اي سيف
بسيف مجاشع يعني سيفه وكان قال لا يستحل ذلك السيف الا ظالم وابن ظالم

ثم ضرب بسيفه الرومي وانتهى ان بنا السيف فضحك سليمان وعمر فقال الفرزدق
اتحب ان اسرّ ان اضحك سيدهم عليه السلام فقال لا فقال الفرزدق
مر بحب لا داعش عن الاسير ولكن اعذر ولو لم يقدم قبل منهما جميع
البدين ولا اتصحا الدكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيفه اذا صابه
ولا يعاب صارم اذا ضاربه ولا يعاب شاعر اذا اتى ثم جلس يقول كانا بابن
المراغة عشر جرير اذ قد هجا فقال لسيفه اليك رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تفخر
بسيف بن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فجرى بينه الجزء ولم يشهد السوقات فقال
يقول لسيفه اليك رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تفخر بسيف بن ظالم فاعجب
سليمان ما سمعه ثم قال جرير يا امير المؤمنين كابن بابن التميز يعني الفرزدق هذا اجابني
فقال ولا تقل الا سري ولكني نفسي اذا انقل الا عناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق
بالهجو فاعداه فقال مجد كذاك سيوف الهند تنوطها تنا وتبضع احيانا
شاط النعام ولا تقل الا سري ولكني نفسي اذا انقل الا عناق حمل المغارم و
وهل مرتة الرومي عاجلكم ابا غرّ كليب آل خاصل دارم فاذا لم يعلم ان ثانا ضد
فرالاول قيل فلان كذا وقد سئل عن فلان فاجاب بغير ذلك فيعتبر مذلك فضيلة الصدق وبسلم فر
وهو العلم بالغيب وفرسه الجزا الى التنفس وعاجله جنبه بالقول فيه الزاي الشعر
القول في الاجناس والتفسير والعقد والحل والتسليح وتقديم الكلام على المعنى
لحجة اذا التجرد وجه اتصال القول فيها بالقول فكر فات ان كل منها اصدق
فرالآخر اما الاول فلان قوله لم تفخر بسيف بن ظالم ان كان او نفى ثبات فرالقرآن او الحديث لا
على انه اي على طريقة ان كلا الشيء فرالقرآن او الحديث وهذا اخبار عما
وان الكلام قال اصدق كذا وقال اكذب كذا وهذا الحديث كذا وكذلك و
مثل هذا الكتب باربعة اشياء لان الاجناس اما فرالقرآن او فرالحديث وعلى التقدير
فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم ار كالاكليل سبرا وهو
اقرب جرشد وهو اكاشل قول الاخر كرار حتى اي غرت محاجرها غير ما جرم فصبر
جميل ولبئس ما بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل وان كان مثل قول الحريري

عليه وهي انه لما اشتد الحرب يوم صفين اخذ ابن هند كفا من الحصا وذر في وجوه
اشكر وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم وفتح فقبح الحسن وقول الحريري
وفتح الكلح اي بعد التبسم وقيل بعد مرفتحه الله بفتح العين اي بعد عن الخير
والرابع مثل قول ابن عباد قال الخ بان رفيرسي الى ذلك فراد ارات
وهو الحاجة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت وعبر وجعلها الخ
اقتباسا فر قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات اي
يكذا امر جعله محفوفا محاطا بغير ان وجه جنة فلا بد لي فر تحمل مكاره وارتفع
كلا لا بد كقولك الجنة فر شانها التكاليف وهو اي الاقتباس فر بابه احد جانبي مثل
في التقسيم عبارة الايضاح كما تقدم فر الامثلة الاربعة واتاحا اي تقلص
التقسيم عبارة الايضاح كقوله ابن ترى قول ابن الرومي الخ
اخطأت فر معنى لفظ ازرت حاجبا بواد غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع تقسيم
فر قوله ازرت حاجبا اي اسكنت فر زرت بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم
لكانه فر القرآن واذا لما اقيه ولا ثبات وقد نقد ابن الرومي غرضه
المغنى الى حاجب لا خير فيه ولا نفع وفر تطبيق هذا التعريف وقول بعضهم
في هجو الوجه دخل الحمام فخلق رأسه بحرد الحمام عن قمر تولوا وانكسى عن ثوب
الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لرئيس رأسه فخل لقد اوتيت سؤلك يا موسى
ولا بأس بغير يسير فر التقط التقسيم للزمل او غيره كالتتبعة كقوله اي قول بعض المغاز
عند وفات بعض اصحابه قد كان اي وقع ما خشينا كنا نحذر ان الى الله راجعون
فر القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما النفس فهو الزمل التشويش والتوبيخ بنا
كان او ما هو او مضارعا او ماضيا ودونه بيع الشيء على اي عكاته فر شعر الغير ان
لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا
يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال بكان قول فر شعر الغير فر شعر آخر لكان اجود
لتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا فر قصيدته الاخرى لكلم يلتفت اليه الشارح

لا على انه منه فاتبرأ الذي فصله نظير ليزكان غير القرآن والحديث فنظر على عقد على
اي طريق كان ولا دخل في للاقياس كقوله اي قول لا على به ما لم يخرج اوله
بنقطة وجيء آخره بخير حال امر حال ما له منحيز عقد قول على عليه السلام وما لابن آدم
الخ واما اول بنقطة وآخره جيم وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقد اذا
غير غيرا كثيرا الا يحتمل مثله الا قياس اولم يغير تغيرا كثيرا ولكن اشيرا الى انه والقرآن
او الحديث وح يكون لا على طريق الاقياس كقول الشاعر انلني ما الذي استعرضت
حظا واسعد بتعرافه شابه وشغفا نا ته خلاق ابرا يا عت بجلال هيبته الوجوه
بقول اذا نتم مدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الامام الشافعي في عقده
الجزء عند ما كلمات اربع فالنفس حيز البر به اتقى الشبهات وازهد في دنيا
بحبك واعملن بنية عقده ورضى بدون الحلال بين والحرام بين وبينهما امور
شبهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن سلام المرء تركه ما لا يعنيه
وقوله اما لا على بالتاء واما الكل فهو ليس بشرط كونه مبنيا لا ان يكون بسيطا
مختارا لا ينتهي عرضا بسيطا تنظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير
قلق كقول بعض العرب فاما فتحت انغلاقه وشقق كلاته اي صارت ثغراته
كالمنغلق في امراره لم يزل سوا القطع فجاءه اي ثقوبه الى كلمات فاسدة و
توهمات باطلة وصدق هو لو صدر آخر عبارته اي لعاوده وبرا حصل على
تقدير توهم على قول ايا الطبب اما قبل ايراحات طبونه وصدق ما نجاده
من توهم بتكوسيف الدولة وهمامه يقول اعدا به اي اذا فتح فعل
الانسان فتحت طبونه فبنى اظنه باوليائه وصدق ما بخطر بقلبه فراتوهم عسلي
اصاغره وابا التلميح ينتظم القلم على البيتم فرتجاذا ابصيرة ونظرا ركيزا
ما تسمعهم يقولون في تفسير الآيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح
في هذا البيت فلان الى غير ذلك في العبارات واما التلميح فتقدم الكلام على القلم فهو
مصدر لمح الشاعر اذا اتى بتلميح وقد ذكرناه في باب الشبيه وهو بهذا
خطأ محض نشأ من قبل اتباع العلامة حبر سوتي سر التلميح والتنميح وفسر هما

بان شارا الى قصيدا وشعرا ثم صار العلم مسمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز
قوله في شاعر في تحوي الكلام الى قصيدا وشعر او مثل شاعر في غير ذكره اي
ذكر تلك القصيدا والشعر او المثل فاقتصروا على ذكر القصيدا والشعر واقام
التلميح مقامه لانه اما ان يكون في النظم او النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون
اشارة الى قصيدا وشعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصيدا كقوله اي قول
ابا غمام لحق باخرهم وقد حوم الهوي قلوبا عهدنا طيرها وهو وقع تردد
على النمس والقيل راغم لبس لهم فرجانب الخدر يطلع نصا صوتها صبح
الدجنة والنور يسفر بهجتها ثوب السما والمزع فوالله ما ادري اكلام
اكلت بنام كان في الركب الصغير اخرهم ولهم لاحجة اثر يتجلز وان لم يجز لهم
ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار وحوته غيرة فضاء ذنب به وازاله
الصغير في صوتها وبهجتها للمس الطالعة في الخدر الدجنة المظلمة تطوي النعم
المزع ذو لونين وقوله احلام نام استعظام لما راى واستغراب لما شاهد
الى قصيدة بوضع بن نوفل فتوسى عبد الله والاستعانة بالشمس اي طلبه وقوف الشمس فانه
روي انه قاتل الكفار بن لؤم الحجة فلما اذ رأت الشمس خاف ان يغرب قبل
ان تزع منهم ويدخل الليل فقال اللهم فرد عليها فرد الله الشمس حتى
فرغ فرقالهم والتلميح الى الشعر كقوله تعرض ارضا اي عارة
يرتفع فيها الغدام اي يحترق والنار تتلظى اتقد فرق له اذا رحمه واخى في
حتى عبد تلطف وتشفق ملك فرعاد الكرب اللام للابتداء او عمرو مبتدأ
خبره مارق ومع الرضا حال من الضمير في ارق والواو عطف على الرضا
ومثل حال من ان واشار الى البيت الشهور التجريد اي السيف تعود عند كربة الضمير
للموصول اي الذي يستيف عند كربته لعروه كالسيف تراه رضا بالذل وعروحاش
بن ثرة ولهذا البيت قصة وهو ان البسوس زارت اختها الميلاء وهي تاهم
جساس بجار لها في جرم بن ربان فناقة وكليب فقتلها رضا فرالجار فلم يكن
رعايا لابل جساس لمصاهرة بينهما فرجع ابل جساس فرعى في

شروع في المطلوب لكونه بعد حمد الله اما بعد فانه قد فصل كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة

انه غير منتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى الكلام الآخر من غير رعاية ملائمة بينهما

وتخلص من جهة انه ... ارتباط ومعنى

بما قبله اي المنتقل اما العدائي ... بعد حمد الله فانه قد فصل كذا وكذا قصد

الى ربط لهذا الكلام بما سبق عليه قيل هو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب

قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد

لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج

الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذي يقرب

من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب

لكنه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف اي الامر

هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكوراً مثل قوله تعالى هذا ذكر

من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه باباً آخر وهو ذكر الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير

لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهو علاقة وكيدة بين الخروج

من كلام الى كلام آخر ... وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعاً من التخلص

ومنه اي ومن الاقتضاب القريب من التخلص قوله لكاتب عند ارادته الانتقال من حديث

الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الآخر فجأة

ومن هذا القبيل لفظ ايضاً كما في كثير من الكتاب في الثاني اي الحسن الثالث

بحسن الانتهاء في الختم اي يجتهد البليغ الى ان يختم كلامه بشيء حسن او رسالة او بحثاً

فانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفوس فان كان مختاراً حسناً تلقاه السمع واستلذه

جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة

وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى انه ربما انسى المحاسن المورودة فيما سبق كقوله اي كقول

ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد وان جديراً اي حقيقاً اذ صدر بلغني الاشعار اي المدح

او من العطايا التي اتيتها يا جنابك من حسن الاحسان اي الكامل في حسن الرجوع

الى ما وراءه كقوله في قول المرسل ... وهذا الدعاء من تناسب

لا يتعلق به غرض لكون الرتبة اقرب ... وصلاح حال وقد غفلت عناية المتأخرين

بهذا النوع والى قرون تجنبه ... رعاية ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع

غرضه وصف العبارة واذا انظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية

الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير

ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر

لا وكيف لا وكلام الله في الدرجة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة

ولما خفي على بعض البلغاء واوهم تشابه بعضها ... ولما كان هذا نوع خفاء

بالنسبة الى البعض ... بعض السور ذكراً لاحوال الامم الاولى

احوال الكفار ... ذلك كقوله ... تعالى ... انهم كانوا في شك

عظيم وقوارع ... غير ذلك وكذا اواخر بعض السور ... المغضوب

عليهم ... الفائزين ... وكذا انها ... الا ان

والتذكر لا احكام المذكورة في على القضاء والسابع اي لكل مقام من مقامات الحسن ...

ولا يقوم مقامه ... بينهما تعلق وهو ما ادركه من الفصول المذكورة

في الفنون الثلاثة ... الاطلاع ... الاعلام

اليوم ... بهذا ما اردنا جمعه من الفوائد ... الاحوال

وتفاقم الاحوال ... الحوادث ... الطبع ...

... لا اتمام ... ونسأل الله ...

... يوم الاربعاء ...

... وكان الافتتاح يوم ... رمضان ...

... خوارزم ...

... لاتمام ...

يوم الجمعة ... الرابع ...

... ألف ...

وانا العبد ... الراجي ...

... الكاتب

... المجيب